مؤسسة
محمد وعبدالله
إبراهيم السبيعي الخيرية

الدراسات العلمية لمعالجة الفقر في السعودية

برامج عملية لمعالجة الفقر

كلمة مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية

مقدمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على الرسول المصطفى وآله وصحبه أجمعين. أما بعد:

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الهامة والمؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات، وهي ظاهرة ذات أبعاد متعددة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية ، ولقد أصبحت ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم وخاصة الدول النامية ، ومن هنا أصبح واضح الاهتمام الكبير بمفهوم الفقر وأسبابه ومظاهره وآثاره وسبل الحد من تلك الآثار .

ويعتبر الفقر إحدى أهم القضايا التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وذلك استشعاراً منه (حفظه الله) لمعاناة الفقراء وتدليلاً على اهتمام الدولة بهم ، وأنها لم تغفلهم في التخطيط المستقبلي، وعملية التطور السريع الذي تشهده المملكة.

وانطلاقاً من اهتمام الدولة بذلك جاء مشروع مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية لإنتاج بحث علمي يجمع كل الدراسات وأوراق العمل التي تناولت مشكلة الفقر وعالجه ليكون هذا المنتج خارطة الطريق لصناعة برامج ومشاريع عملية تطبيقية لمعالجة تلك الظاهرة .

وقد تم إعداد هذا المنتج المتميز الذي تجده بين يديك بالشراكة مع بيت الخبرة المتخصص **(شركة نماء الإعلامية) .**

وتحتوي هذه الدراسة على البيانات والمعلومات التالية :

١. التعرف على مفهوم الفقر وأنواعه وطرق قياسه.
٢. التعرف على أهم الاسباب المؤدية للفقر.
٣. التعرف على الآثار المترتبة على الفقر.
٤. التعرف على أهم جهود مكافحة الفقر في العالم.
٥. التعرف على الجهود الحكومية التي بذلت لمكافحة الفقر في السعودية.
٦. التعرف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه جهود مكافحة الفقر في السعودية.
٧. التعرف على برامج مكافحة الفقر في الدول العربية.
٨. التعرف على برامج القطاع الخيري السعودي في مجال مكافحة الفقر.

ويمكنك الاطلاع على هذه الدراسة من خلال موقع المؤسسة الالكتروني وموقع شركة نماء الإعلامية .

داعين الله تعالى أن يبارك في المنتج ليكون عملاً خيرياً وقفياً نرجو بره وأجره عند الله للشيخين محمد وعبدالله أبناء إبراهيم السبيعي، ولكل من ساهم في إعداد هذه الدراسة وإخراجها ، وأن يبارك في الجهود، و يرزقنا الحكمة والسداد، وأن يجعلنا مفاتيح للخير مغاليق للشر.

وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الأمين العام لمؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية

د. عادل بن محمد السليم

نبذة تعريفية عن مؤسسة السبيعي الخيرية

مؤسسة خيرية داعمة مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية برقم (٢٢)، تُعنى بالخدمات الاجتماعية والصحية والإغاثية التعليمية والثقافية والتطويرية وكافة وجوه البرِّ والإحسان داخل المملكة العربية السعودية وفق الأولويات، ضمن الضوابط الشرعية، والأنظمة المرعية، انطلاقًا من شرط الواقفين: الشيخ محمد بن إبراهيم السبيعي، والشيخ عبد الله بن إبراهيم السبيعي، من خلال عمل مؤسسي، وفريق عمل مؤهل، يقوم بدعم المؤسسات والجمعيات والمكاتب الخيرية العاملة في الميدان، وتحقيق مفهوم الشراكة في العمل الخيري.

تتمحور رؤية المؤسسة حول كونها تطمح لتكون «مؤسسة رائدة في العطاء بإحسان؛ لتحقيق الأعظم أجرًا والأكثر نفعًا». بينما تتمثل رسالتها في «مؤسسة خيرية مانحة تتكامل مع غيرها في دعم أعمال البر وبناء الفرد والمجتمع وتطوير العمل الخيري وتحقيق التنمية المستدامة من خلال بيئة مؤسسية محفزة و فريق مؤهل»، ومن خلال الرؤية والرسالة يتضح أن المؤسسة تسعى لتحقيق الريادة في العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وهي تعتمد على البيئة المؤسسية المحفزة للعطاء والإنجاز، وفريق العمل الذي يمتلك التاهيل العالي والخبرة المناسبة التي تساهم في تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة.

وفيما يتعلق بأهداف المؤسسة فإنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الأهداف الإستراتيجية:

١ - العمل المؤسسي:

ويقصد به أن تدار المؤسسة وفقاً للنظم الإدارية الحديثة، وأن يتميز عملها بالمؤسسية، والابتعاد عن الاجتهادات، والقرارات الفردية والعشوائية غير المدروسة.

٢ - استدامة المؤسسة:

حيث تهدف المؤسسة للاستمرارية في العطاء، ولا يتم ذلك إلا من خلال بناء وتحسين الصورة الذهنية الإيجابية حول المؤسسة وأهدافها، ومدى جدوى برامجها ومشاريعها، كما تهدف المؤسسة للاستمرارية في خلق شراكات بناءة تساهم في تحقيق أهداف وبرامج المؤسسة.

٣ - تطوير العمل الخيري في المملكة:

لا يتوقف طموح المؤسسة عند الاستدامة وتقديم البرامج والمشاريع الفعالة في مجال مكافحة الفقر، بل يمتد إلى التحسين والتطوير المستمر لآليات ووسائل العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال بناء الكوادر البشرية المؤهلة، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية. وبناء واستقطاب الكوادر البشرية المتخصصة والمميزة، وتحفيز تبني القطاع الخيري لأفضل الممارسات، بالإضافة إلى الإسهام في تعزيز الاستدامة المالية لقطاع العمل الخيري.

٤- تخفيف الفقر وأعمال البر:

وذلك من خلال بذل الجهود المستمرة لمكافحة الفقر عن طريق الإلمام بمشكلة الفقر وآليات معالجته، وسد حاجات الفقراء، وتوعية الفقراء وتثقيفهم وتدريبهم وتمليكهم أدوات مكافحة الفقر، هذا بالإضافة إلى الاستمرارية والديمومة على تقديم خدمات البرِّ والإحسان بقصد نيل الأجر العظيم والثواب الجزيل.

٥- تنمية الإنسان:

ويتم ذلك من خلال فئات الشباب والمرأة والطفل؛ ففيما يتعلق بالشباب فإن المؤسسة تهدف إلى الإلمام بتوجهاتهم ومحاولة صناعتها والتاثير فيها، ودعم البرامج والكيانات النوعية في مجال الشباب؛ أما فيما يختص بالمرأة فإن المؤسسة تسعى إلى التعرف على احتياجاتها وصناعة توجهاتها، ودعم البرامج الموجهة لصالحها، ومساندة الكيانات النسائية التي تكافح الفقر، وكذلك تسعى المؤسسة للتعرف على احتياجات الطفل في المجتمع السعودي؛ بغرض صناعة وقيادة توجهات رعاية الطفل، ودعم البرامج الموجهة لصالح الأطفال، ودعم الكيانات التي تقدم الخدمات المختلفة للطفل.

٦- الوعي المجتمعي:

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة مجالات؛ يتمثل المجال الاول: في الدعوة؛ حيث يتم تطوير أفكار وأدوات وبيئات الدعوة ونشرها، ودعم المبادرات والبرامج النوعية للدعوة، ونشر المعروف في المجتمع، اما المجال الثاني فهو مجال العلم الشرعي، حيث تهدف المؤسسة إلى تفعيل دور العلماء والمؤثرين رجالاً ونساءً، بالإضافة إلى نشر العلم الشرعي. والمجال الثالث هو خدمة كتاب الله تعالى، حيث تهدف المؤسسة إلى صناعة رؤية لتعليم وتحفيظ كتاب الله، وتهدف كذلك إلى رعاية برامج ومبادرات لحفظ كتاب الله وتعليمه وتدبره. وفي مجال المساجد تسعى المؤسسة إلى العناية بمساجد الشيخين والمساجد الاخرى إنشاءً وصيانة، والمساهمة بتفعيل دور المساجد تعليمياً ودعوياً واجتماعياً، وكذلك المساهمة بتفعيل دور التعليم والدعوة بالحرمين الشريفين. وفي مجال التربية والتعليم تحاول المؤسسة الإسهام في برامج التعليم العام والعالي القيمة وتهدف إلى صناعة وتفعيل الرموز التربوية والتعليمية. اما في مجال الإعلام فإن المؤسسة تهدف إلى الإرتقاء بالإعلام الهادف

نبذة تاريخيه عن المؤسسة:

منذ زمن بعيد.. والإحسان صفة قديمة لعائلة الشيخين محمد وعبدالله بن إبراهيم السبيعي، فقد سارت قوافلهم الخيرة تحنو على المسكين، وتطعم الفقير، وتمد يد العون للمحتاج، وتنشر الخير، سارت محمَّلة بحب الخير والبذل له في بلد الخير والعطاء (المملكة العربية السعودية)، وهذه إلماحات عن تاريخ المؤسسة وتطور مسيرتها.

في الثامن والعشرين من شهر شوال من عام (١٤٢٣ هـ) قرر الشيخان : (محمد) و (عبدالله) أبناء الشيخ (إبراهيم السبيعي) – رحمه الله – إنشاء مؤسسة خيرية تعمل في المملكة العربية السعودية، وكان لهما ذلك، إذ تم التصريح بافتتاح (مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية) من وزارة الشؤون الاجتماعية، وكان رقم التصريح الممنوح للمؤسسة (٢٢) في ذلك العام، كما قرر الشيخان إطلاق عددٍ من الأوقاف التي يصرف ريعها على الأعمال الخيرية التي تقوم بها المؤسسة، فكان ذلك العام بداية انطلاق لمئات المشاريع الخيرية المتنوعة في شتى المجالات، وفي كافة مناطق المملكة.

في عام ١٤٢٤هـ تم البدء في أول مقر للمؤسسة في حي العليا بالرياض، وبدأ العمل في إعداد اللوائح الأولية،

و بعدد قليل من الموظفين لا يتجاوز عددهم الخمسة، كما عقد أول اجتماع لمجلس أمناء المؤسسة في (مكة المكرمة) وأقر فيه نظام المؤسسة، واعتمدت سياساتها، وتشكيل لجنتها التنفيذية، وكان أسلوب الدعم في ذلك العام : دراسة ما يرد للمؤسسة من معاملات وفق المجالات المنصوص عليها في سياسات المؤسسة، وهي (التعليم والتأهيل – الدعوة – الاجتماعي والإغاثي- الصحي- المساجد).

وفي عام ١٤٢٥هـ انتهجت المؤسسة أسلوب الخطط السريعة (ربع سنوية)، حيث كانت تعرض المشاريع بشكلها التفصيلي على اللجنة التنفيذية، وتعتمد وتتابع من قبلها، وحقق هذا الأسلوب متابعةً دقيقةً من اللجنة التنفيذية وفهماً لطبيعة البرامج والميدان وحاجته، وأعد في هذا العام الدليل الإجرائي لدراسة المعاملات.

وفي عام ١٤٢٦هـ تحولت المؤسسة من العمل بالخطط الربع سنوية إلى الخطط النصف سنوية، نظراً لصعوبة تنفيذ بعض المشاريع في ثلاثة أشهر، ورأت المؤسسة أنها بحاجة إلى إعداد خطة شاملة توجه الدعم بشكل أوسع وتستعين بمتخصصين فكان تشكيل اللجنة الاستشارية والتي تحولت في منتصف العام إلى (لجنة تخطيط) وعقدت اجتماعات مكثفة أنتجت أول خطة استراتيجية (مدتها ثلاث سنوات للفترة من ١٤٢٧هـ إلى ١٤٢٩هـ) وتحول العمل هيكليًا من مناطق إلى مجالات.

أما في عام ١٤٢٧هـ ؛ فقد بدأت المؤسسة في إعداد الخطة التشغيلية للعام ١٤٢٧هـ مبنية على الخطة الاستراتيجية، وبنفس الأسلوب المتبع في عام ١٤٢٦هـ لكن الأدوات والخطط التشغيلية المزمنة كانت تعتمد على: (الدراسة للميدان «المسح الجغرافي» التسويق للبرامج، الدعم، التقويم)، وقد نُفذ التسويق والدعم بدرجة عالية، كما نفذ جزء يسير من الدراسة للميدان، أما التقويم فلم ينفذ منه إلا تقويم الفريق والملحوظات العامة على المشاريع والبرامج، وإعداد التوصيات العامة على الخطة والمشاريع المنفذة.

في عام ١٤٢٨هـ ومن خلال تجربة المؤسسة في السنوات السابقة، اتجهت المؤسسة إلى المشاريع (الاستراتيجية) والتي تحقق أثرًا بعيد المدى، فقسم العمل داخل المؤسسة إلى إدارتين (إدارة البرامج الاستراتيجية)، و(إدارة البرامج النوعية)، كما بدأت المؤسسة في استقطاب عدد من الكوادر البشرية المتميزة، والتي كان لها أثر كبير في تحسين أسلوب العمل، وتنفيذ مشروعات استراتيجية ذات عمق وأثر، واستكمال صورة البرامج الاستراتيجية.
وفي عام ١٤٢٩هـ تبلورت فكرة البرامج (الاستراتيجية) و(النوعية)، وتم تصميم العديد من النماذج وتطوير أسلوب العمل، كما اتضحت معالم الهيكل الإداري ببروز إدارتين جديدتين هما (إدارة التخطيط) و (إدارة التقويم)، وبدأ مفهوم العمل بالشراكة مع المؤسسات الخيرية في الميدان (من خلال التوقيع على وثيقة اتفاق)، وبدأ الإعداد لخطة المؤسسة (الاستراتيجية) الثانية والتي بنيت على التغذية الراجعة من الميدان ومن العاملين في المؤسسة، وكانت الخطة تقوم على فكرة المناصفة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، وتحديد آلية العمل في كل منهما، كما ازدادت الموارد البشرية وهيكل المؤسسة بما يتوافق مع الرؤية والأهداف.
في عام (١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ) استحدثت إدارة تطوير العمل الخيري، وصقلت التجربة كثيراً من الأعمال، وخرجت العديد من المنتجات والأدوات التي كان لها جميعا أثر كبير على البيئة الداخلية والخارجية. حيث تمت مراجعة أسلوب العمل، وصناعة خط الإنتاج للبرامج، وخط الإنتاج للمشاريع، وتمت مراجعة وتعديل وإنشاء أكثر من ٢٠ نموذجًا للعمل، و تطوير وإعداد اللوائح والسياسات الداخلية، واعتمد نظام الأرشفة الإلكترونية و البدء بتطبيقه بشكل تدريجي، كما تزامن مع هذه النقلة المهنية نقلة أخرى، حيث انضمت المؤسسة الخيرية إلى مقر شركة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي القابضة بمقرها الجديد الواقع على طريق مكة (خريص) في حي المعذر الشمالي بالرياض.

وفي عام (١٤٣٢ هـ / ١٤٣٣هـ) تمت إحالة هدف «العناية بالإعلام الهادف» إلى إدارة الإعلام والعلاقات العامة؛ وذلك لإضفاء المزيد من الاهتمام على الهدف، وتم تحديد أوجه الصرف الخيري بأربعة أنواع (البرنامج – الدعم –الإسهام – المشروع)، كما تم إعداد الوصف الوظيفي، ودليل الاحتياج التدريبي، وإعداد «كتاب المؤسسة» والذي يحكي تجربة المؤسسة وأساليب عملها، كما تم خلال هذين العامين استكمال تطبيق خطة المؤسسة العامة، وبناء الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، وتطوير مصفوفة معايير البرامج والمشاريع بشكل كلي.

وفي عام ١٤٣٤هـ اعتمدت المؤسسة خطتها الاستراتيجية لخمس سنوات (١٤٣٤-١٤٣٨) وهي الخطة التي بُنيت على «تحقيق الأثر»، وانطلقت من مؤشرات الريادة الثلاث (الإلمام – الوصول – التأثير)، كما تم فيها اعتماد رؤية ورسالة المؤسسة، وإعادة هيكلة الإدارات الخيرية والمساندة وفقاً لمتطلبات الخطة، وإنشاء (الشؤون الاستراتيجية) قسيمًا للشؤون الخيرية، والشؤون المالية والإدارية، واشتملت على الإدارة الاستراتيجية، وإدارة الشراكات، والدراسات والرصد والإبداع.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من مجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، ثم فريق المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

(١) مجلس الأمناء:

يتكون من الشيخين وأبنائهما بنسبة (٧٠٪)، وبقية المقاعد مخصصة للخبرات الشرعية والإدارية بنسبة (٣٠٪)، وينعقد مرة في كل عام، وهو أعلى سلطة في المؤسسة.

(٢) اللجنة التنفيذية:

تتكون من سبعة أعضاء منهم اثنان من أبناء الشيخ محمد السبيعي واثنان من أبناء الشيخ عبدالله السبيعي، واثنان من أهل الخبرة، والأمين العام للمؤسسة، وتعقد اجتماعها بشكل ربع سنوي، وتمارس أدوار الإشراف والمتابعة.

(٣) فريق المؤسسة :

مكون من تسعة أعضاء يمثلون الإدارات الخيرية، والمساندة في المؤسسة مع الأمين العام ومساعديه، ويجتمع الفريق أسبوعياً، ويمارس أدوار الإشراف والمتابعة التفصيلية.

(٤) فريق العمل:

يتشكل من جميع العاملين في المؤسسة شاملًا أفراد الإدارات (الخيرية) و (المساندة) و(الأمانة). وهو صانع النجاح في المؤسسة، ويقوم بتنفيذ خطة المؤسسة السنوية، ويمارس أدوار المتابعة التفصيلية.

ووفقاً لهيكل المؤسسة الجديد الذي أفرزته الخطة الاستراتيجية (١٤٣٤- ١٤٣٨) ،

فإن للأمين العام ثلاثة مساعدين، وهم :

١ - المساعد للشؤون الخيرية :

وتتبع له الإدارات الخيرية بالمؤسسة، وهي: إدارة أعمال البر، إدارة الوعي المجتمعي، إدارة تطوير العمل الخيري، إدارة تنمية الإنسان، إدارة الإعلام «وحدة الإعلام الهادف» .

٢ - المساعد للشؤون الاستراتيجية :

وتتبع له الإدارات الاستراتيجية الأربعة التالية: إدارة الشراكات، إدارة التقنية، الإدارة الاستراتيجية وتطوير الأعمال، وحدة الدراسات والرصد والابتكار.

٣ - المساعد للشؤون المالية والإدارية :

وتتبع له الإدارات المالية والإدارية التالية: الإدارة المالية، الموارد البشرية، الإدارة الهندسية، إدارة خدمات الموظفين .

كما تتبع للأمين العام إدارتان، هما :

إدارة الإعلام :

وهي الإدارة المسؤولة عن توظيف المعلومات الخاصة بصناعة الصورة الذهنية للمؤسسة وإخراجها في قوالب مناسبة من خلال قنوات التواصل المتاحة حسب نظام المؤسسة وسياساتها الإعلامية، بهدف تعزيز صورة المؤسسة لدى المستهدفين وتنمية ولائهم.

إدارة الإجراءات والجودة :

وهي تقوم بتقويم وتجويد عمليات المؤسسة وفق آلية عمل وخطة سنوية تضعها بداية كل عام، وفق تدرج سنوي يتطور بتطور المؤسسة. ويكون رئيسها عضوا في فريق العمل في المؤسسة، وتقوم بتطوير إجراءات العمل.

البناء الهيكلي للعمل الخيري في المؤسسة:

يتوزع العمل الخيري في المؤسسة على خمس إدارات، لكل منها مجال اختصاص محدد، وهي كما يلي: إدارة أعمال البر، إدارة الوعي المجتمعي، إدارة تطوير العمل الخيري، إدارة تنمية الإنسان، إدارة الإعلام. وفيما يلي يتم استعراض تلك الإدارات:

١- إدارة أعمال البر:

وهي إدارة تعنى بالبرامج والمشروعات التي تخدم فئات المجتمع الأكثر حاجة، من خلال أعمال البر والإحسان على اختلاف أنواعها، إضافة إلى العناية بتخفيف الفقر. وتهدف الإدارة إلى الإلمام بمشكلة الفقر وآليات معالجته، وسد حاجات الفقير، وتوعية الفقير وتأهيله، وتقديم خدمات البر ذات الأجر الأعظم.

٢- إدارة الوعي المجتمعي:

وهي إدارة تعنى بالبرامج والمشروعات التي تخدم العملية التعليمية والعلمية والدعوية والمساجد.

ففي مجال الدعوة فإن الإدارة تهدف إلى تطوير أفكار وأدوات وبيئات الدعوة ونشرها، ودعم المبادرات والبرامج النوعية للدعوة (الحج، دعوة الجاليات)، ونشر المعروف في المجتمع.

أما في مجال التربية والتعليم فإن الإدارة تسعى إلى الإسهام في برامج التعليم العام والعالي القيمية، وصناعة وتفعيل الرموز التربوية والتعليمية.

وفي مجال خدمة كتاب الله تهدف الإدارة إلى صناعة رؤية لتعليم وتحفيظ كتاب الله، ورعاية برامج ومبادرات لحفظ كتاب الله وتعليمه وتدبره.

وفي مجال خدمة المساجد تسعى الإدارة إلى العناية بمساجد الشيخين والمساجد الاخرى إنشاء وصيانة، والمساهمة بتفعيل دور المساجد تعليمياً ودعوياً واجتماعياً، والمساهمة بتفعيل دور التعليم والدعوة بالحرمين الشريفين.

وفي مجال العلم الشرعي تسعى الإدارة إلى تفعيل دور العلماء المؤثرين، ونشر العلم الشرعي (بيئات ومحاضن شرعية، تطوير ونشر أفكار وأدوات العلم الشرعي، دعم المبادرات النوعية)

٣- إدارة تطوير العمل الخيري:

وهي إدارة تعنى بتطوير قطاع العمل الخيري ومؤسساته والعاملين فيه، من خلال تقديم البرامج المتنوعة، وتركز الإدارة عملها من خلال مجالين هما، مجال تطوير العمل الخيري، ومجال قطاع العمل الخيري.

ففي مجال تطوير العمل الخيري تسعى الإدارة إلى بناء كوادر بشرية مؤهلة، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية.

وفي مجال قطاع العمل الخيري تهدف الإدارة إلى بناء واستقطاب الكوادر البشرية المتخصصة والمميزة، وتحفيز تبني القطاع الخيري لأفضل الممارسات، والإسهام في تعزيز الاستدامة المالية لقطاع العمل الخيري.

٤- إدارة تنمية الإنسان :

وهي إدارة حديثة النشأة في المؤسسة، وتركز برامجها على ثلاث فئات مهمة في المجتمع، وهي فئات الشباب، والمرأة، والطفل.

ففيما يتعلق بفئة الشباب فإن الإدارة تهدف إلى التعرف على توجهات الشباب ومحاولة صناعتها في الاتجاه الصحيح، ودعم برامج وكيانات نوعية في مجال الشباب (قيمية، بنائية، التمكين).

وفي مجال فئة «المرأة» فإن الإدارة تسعى إلى التعرف على ميول ورغبات واتجاهات المراة في المملكة العربية السعودية لتحاول صناعة توجهات ايجابية تخدم المجتمع، وكذلك تهدف الإدارة إلى دعم برامج وكيانات نوعية في مجال المرأة (قيمية، بنائية، الحقوق، التمكين، فئات مؤثرة).

وفي مجال فئة الأطفال تسعى الإدارة إلى صناعة توجهات ايجابية في مجال رعاية الطفل، ودعم برامج وكيانات نوعية في مجال الطفولة.

٥- إدارة الإعلام:

وهي إدارة تعتني بتطوير الإعلام الهادف، والرقي به، ودعم مسيرته، وتهدف إلى الارتقاء بالإعلام الهادف.

سياسة المؤسسة:

تتمثل سياسة المؤسسة فيما يلي:

١. تعمل المؤسسة من خلال الشراكة مع الجهات العاملة في تطوير ودعم العمل الخيري دون الدخول في العمل التنفيذي.

٢. تدعم المؤسسة المشاريع التي تخدم قطاعات العمل الخيري آخذة بعين الاعتبار دوام وعظم الأجر، وكثرة المنفعة للمستفيد، وموافقة المشاريع لخطة المؤسسة الاستراتيجية.

٣. تدعم المؤسسة الجهات التي لا يوجد عليها إشكالات أمنيه أو شرعية أو إدارية أو مالية؛ وذلك بعد التحري والتأكد من أهلية الجهة واستحقاقها للدعم أو الشراكة وفق معايير علمية تحقق الجودة في النتائج مع متابعة الأعمال و تقويمها.

٤. تحرص المؤسسة على التأكد من موثوقية الجهات التي تتعامل معها، وتمتعها بالوضوح والشفافية، والعمل المؤسسي.

٥. تلتزم المؤسسة بصرف الزكاة في مصارفها الشرعية حسب الفتوى المعتمدة لديها.

٦. يكون الصرف على المشروعات والبرامج حسب الموازنات المعتمدة.

٧. تشارك المؤسسة إعلاميًا لأجل تقديم نماذج من الأعمال الخيرية.

أهم إنجازات المؤسسة:

كان للمؤسسة طوال السنوات الماضية إنجازات كبيرة – بفضل الله–، حققتها المؤسسة من خلال شراكتها مع الجهات الخيرية، والحكومية، ويمكن الإشارة بإجمال إلى أبرز هذه الإنجازات .

في مجال مؤسسات العمل الخيري :

- المساهمة في الدعم الاستشاري لعدد كبير من الأوقاف الخيرية والمؤسسات والمكاتب التي تقوم بإدارة تلك الأوقاف .
- تنظيم العمل في مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية بشكل إداري متميز، وتطبيق مبادئ العمل المؤسسي، والشفافية،
- والجودة، وتحديد الهياكل الإدارية والصلاحيات والمهام بشكل واضح.
- المساهمة في نشر ثقافة الجودة في المؤسسات الخيرية من خلال التنظير والممارسة .
- إطلاق وتمويل جائزة السبيعي للتميز في العمل الخيري.

في مجال التعليم :

- إنشاء كرسي السبيعي لتأهيل طلاب المنح بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- إنشاء دبلومات متخصصة ومعتمدة أكاديمياً في مجال الإرشاد الأسري، وتأهيل الداعيات، والعمل الخيري مع جامعة الملك فيصل، وجامعة الملك خالد، وجامعة الملك سعود.
- توقيع الاتفاقيات مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الخرج، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لنشر ثقافة العمل التطوعي بين طلاب الجامعات .
- إنشاء معاهد لإعداد معلمات القرآن الكريم في عدد من مناطق المملكة
- إطلاق وتمويل جائزة السبيعي للتفوق العلمي ب(عنيزة) للطلاب والطالبات.
- دعم إقامة العديد من الحملات التوعوية السلوكية في مدارس التعليم العام بعدد من محافظات المملكة.
- دعم إقامة عدد كبير من الدورات التعليمية لطلاب المناطق النائية.
- وضع أدلة تعليمية لخدمة الطلاب والمعلمين.
- إعداد حقائب، ووثائق ومناهج، ومقررات متنوعة؛ لتأهيل المعلمين والمربين.

في مجال تخفيف الفقر :

- تأهيل فتيات الأسر الفقيرة لسوق العمل في الوظائف التي تتناسب معهن في جازان.
- تأهيل الفقراء من الشباب لسوق العمل من خلال التدريب المنتهي بالتوظيف في الرياض.
- تأهيل الفقراء من الشباب لعدد من المهن الصحية في خمس من مناطق المملكة.
- الإطلاق السنوي للسجناء من خلال سداد المديونيات المتوجبة عليهم.
- دعم مشاريع تحفيف الفقر، وتفريج الكرب، وسقيا المياه، والسلة الغذائية، والتفطير للفقراء في عدد كبير من المحافظات.
- دعم مشاريع الإسكان التنموي، وإصلاح منازل الفقراء في عدد من المناطق.
- الكفالة السنوية للأيتام من خلال جمعيات رعاية الأيتام في أنحاء المملكة.
- تبني مشروعات مجتمعية للسجناء المفرج عنهم، وأسرهم.

في مجال الزواج والرعاية الأسرية :

- دعم كل مشاريع تزويج الفقراء بالمملكة.
- دعم مشاريع تأهيل المقبلين على الزواج من خلال تدريبهم على مهارات الحياة الزوجية، واستفاد منه ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ متزوج.
- إعداد قيادات للعمل الاجتماعي النسائي في مكة المكرمة، والأحساء، وعسير،والباحة، والحدود الشمالية، والقصيم .
- المساهمة في إعداد الدراسات المختلفة حول المشاكل الأسرية، واقتراح الحلول العملية والعلمية لها.

إنشاء الكيانات المؤسسية الداعمة للعمل الخيري:

- إنشاء المجمعات التنموية للعمل الخيري الاجتماعي (عسير – مكة)
- إنشاء حاضنات للأعمال لاستيعاب النساء الفقيرات المدربات والمساهمة معهن في إطلاق مشاريعهن التجارية الصغيرة.
- إنشاء مؤسسات زرع وتعزيز القيم في نفوس الناشئة في منطقة مكة المكرمة.
- إنشاء وحدات للعمل التطوعي بمؤسسات العمل الخيري بالمشاركة مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- وضع اللوائح والأنظمة والأدلة الإجرائية للعمل الخيري في عدد من المجالات (المستودعات الخيرية – جمعيات الأيتام –جمعيات البر) وتفعيلها مع الجهات الخيرية من خلال التدريب المستمر.

الفصل الاول

المقدمة والمنهجية

تمهيد:

يعد الفقرمن الظواهرالاجتماعية الهامة والمؤثرة في حياة الافراد والمجتمعات، وهي ظاهرة ذات أبعاد متعددة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية، ولقد أصبحت ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية تعاني لامنها معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي ما زالت غير قادرة على التخلص من هذه المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة وثيقة بين الفقر والسياسات العامة في كافة النواحي والمجالات، اقتصادية وصحية وتعليمية وبيئية، والفقر مسالة نسبية تختلف شدته ونوعيته من مجتمع إلى آخر، وفي المجتمع الواحد تختلف من فترة زمنية إلى فترة زمنية اخرى، وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع وقدرته على السيطرة والتحكم وإدارة هذه الموارد وتوجيهها لصالح جميع فئات المجتمع. والفقر ليس نقصا في الدخل فحسب، بل هوتهميش لطبقة كبيرة في المجتمع وحرمانها من الحد الأدنى من الحاجات الضرورية التي تضمن لها المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتشابك مشكلة الفقر مع قضايا كثيرة معاصرة كلها تتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية، فالفقر عمليًا هو نقيض لعملية التنمية الشاملة، ومن هنا أصبح واضح الاهتمام الكبير بمفهوم الفقر، وأسبابه ومظاهره وآثاره وسبل الحد من تلك الآثار.

ومشكلة الفقر لها انعكاسات سلبية على مستوى المعيشة للفقراء في كل مناحي الحياة، ففي الجانب الاقتصادي إذا كان المجتمع فقيرًا فإن جميع موارده يتم توجيهها لسد حاجة الفقراء بدلاً من توجيهها للتنمية وبالتالي يظل ذلك المجتمع في دائرة الفقر المغلقة، وكذلك نجد أن الفقر يؤدي إلى زيادة الديون المجتمعية وزيادة التضخم الاقتصادي، وزيادة معدلات الجريمة والفساد المالي والإداري، ومن النواحي الأخلاقية نجد للفقر تأثيرات واضحة على الفكر الإنساني الذي يكون في الغالب مشغول بتوفير ضرورات الحياة وبالتالي يبتعد عن التفكير الإبداعي الخلّاق، كما توجد علاقة مباشرة بين الفقر وانتشار أنماط من الإخلاقيات والسلوكيات غير المرغوب فيها مثل الزنا والسرقة وغيرها. ومن النواحي الاجتماعية فإن الفقر يؤدي إلى انتشار الجهل والأمية،

وبذلك يعجز الفقير في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك يؤدي الفقر إلى انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات في المجتمعات الفقيرة، كما أن المجتمعات الفقيرة غالباً ما تفتقر للخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والمستشفيات العلاجية، وكذلك الفقر يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق والتفكك الأسري، وهو يعتبر بيئة صالحة لانتشار الجرائم المختلفة في المجمتع، كما أن الفقر يؤدي إلى هجرة العقول وأصحاب المهارات من المجتمعات الفقيرة إلى المجتمعات الغنية التي توفر سبل الحياة الكريمة. ومن النواحي السياسية نجد أن الفقر يؤثر في القرار السياسي للمجتمعات الفقيرة ويجعلها رهينة لرغبات الدول الخارجية، وعادة ما يعاني المجتمع الفقير من الاستبداد السياسي، كما أن المجتمعات الفقيرة تسودها في الغالب الفوضى وعدم النظام وتفتقد للأمن.

لذا فقد ظهرت في كل العصور دعوات إنسانية تدعو إلى التخفيف من الفقر والحرمان، وتلك الدعوات اتخذت مداخل وأطر مختلفة بعضها فردي والآخر تنظيمي سواءً كان أهليًا أو حكوميًا، وقد تأثرت تلك الدعوات بالدين والقيم الإنسانية التي تدعو إلى مساعدة الناس وتحمل المجتمع مسؤولية رعاية الفقراء بشكل مستمر. وظهرت العديد من الآليات والطرق والبرامج التي حاولت جاهدة للحد من تأثيرات الفقر ومحاربته، وتنوعت تلك الآليات والبرامج بحسب طبيعة الفقر، وبحسب طبيعة المجتمع الذي طبقت فيه، وتباينت تأثيرات تلك البرامج؛ فمنها ما حقق الأهداف المرجوة منه، وبالتالي ساهم في التخفيف من وطاة الفقر على الفقراء،ومنها ما كانت تأثيراته سلبية فزادت من بؤس الفقراء ومعاناتهم، ومنها ما لم يحدث أية تأثيروكأنها لم تكن.

مشكلة الدراسة:

اشارت دراسة (البقمي، ٢٠٠٥) إلى أن مشكلة الفقر في المملكة العربية السعودية تعد من المشكلات الكبيرة، وهي ليست كما يتصور البعض أنها مشكلة محدودة وغير مؤثرة، ولعل أبرز ملامح الفقر في المملكة يتمثل في انتشار البطالة، فعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن البطالة إلا أن تقرير مصلحة الإحصاءات العامة في المملكة لعام ٢٠٠٥م أشار إلى أن نسبة البطالة تمثل ٨,٥٪ من إجمالي القوة العاملة الوطنية فيما ترى مصادر دولية أن هذه النسبة تصل إلى ١٢٪ مما يعني وجود نحو مليون عاطل عن العمل في السعودية، كما لاحظت الدراسة ارتفاع عدد المتقاعدين الذين يتقاضون معاشات محدودة، حيث تشير الاحصاءات إلى أن ٦٠٪ من العاملين في القطاع العسكري تقل رواتبهم عن (٣٠٠٠) ريال، وقد أكدت الدراسة أن غالبية المتقاعدين أكدوا أن معاشاتهم التقاعدية لا تكفي احتياجات أسرهم الضرورية، وأن ٤٠٪ من المتقاعدين في المملكة لا يملكون مسكنًا، كما أن ٥٨٪ منهم يعيش في بيوت شعبية أو شقق. ومن ملامح الفقر في السعودية التي ركزت عليه دراسة (البقمي، ٢٠٠٥م) ضعف معاشات الضمان الاجتماعي وضعف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، وانخفاض القوة الشرائية للفرد والأسرة السعودية، فمستوى الأسعار في ارتفاع مستمر مع ثبات واضح في أجور موظفي القطاع العام. وكذلك أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الفئة المستهلكة في المجتمع السعودي، فقد أظهرت الإحصاءات أن ٧٥٪ من المجتمع السعودي إما صغار سن لم تتجاوز أعمارهم (١٦) عام، أو هم من العاطلين عن العمل. وبصورة عامة ومن خلال تلك المؤشرات يتضح حجم مشكلة الفقر في السعودية، حتى ولو لم تتوفر إحصاءات دقيقة تحدد حجم المشكلة بصورة قاطعة.

ويعتبر الفقر أحد أهم القضايا التي تبناها خادم الحرمين الشريفين (الملك عبد الله بن عبدالعزيز)، وذلك استشعاراً منه (حفظه الله) لمعاناة الفقراء وتدليلا على اهتمام الدولة بهم، وأنها لم تغفلهم في التخطيط المستقبلي، وعملية التطور السريع الذي تشهده المملكة. وكانت الجولة التي قام بها في ٢٤ نوفمبر العام ٢٠٠٢م، إلى الأحياء الفقيرة في العاصمة الرياض إقرارًا من القيادة بمواجهة المسألة بشكل علني، وإيجاد حلول لها. كما كسرت جولاته الحاجز النفسي الذي حال دون الإعلان صراحة عن حجم مشكلة الفقر في السعودية، وضرب مثلًا يحتذى في مواجهة تلك المشكلة والمؤثرة من خلال الاعتراف بحجمها الحقيقي، وإقحامها لدراستها بموضوعية في قائمة اولوياته. وتعد تلك الجولة نقطة التحول في معالجة الفقر، حيث صدر بعدها الأمر السامي بتأسيس «الصندوق الخيري لمكافحة الفقر». وجرى تأسيس الصندوق على أساس رؤية سعودية تهدف إلى تأهيل الفقراء ليصبحوا أناسا يساهمون في تنمية المجتمع، بدلا من أن يكونوا مجرد مستهلكين لأموال ومساعدات اجتماعية، وبالتالي فإن مكافحة الفقر تصب في التنمية البشرية بمفهومها الشامل، لذا يعتبر قيام صندوق لمكافحة الفقر خطوة هامة على طريق العلاج ضمن استراتيجية محددة.

ولم تكن الدولة وحيدة في سعيها لمحاربة الفقر في السعودية، فالمؤسسات والجمعيات الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة كان لها إسهامات واضحة وجلية في مساعدة الفقراء، والحد من آثار الفقر، وقد تنوعت إسهامات تلك المؤسسات والجمعيات الخيرية كل حسب تخصصه، وانتشرت جمعيات البر الخيرية في أنحاء المملكة المختلفة وهي جمعيات ترعى الأسر الفقيرة، وتقدم لها الإعانات والمساعدات المختلفة، كما ظهرت جمعيات متخصصة كجمعيات العناية بالأيتام، وجمعيات رعاية أسر المسجونين، وجمعيات الإسكان الخيري والتنموي، وجمعيات مساعدة الشباب على الزواج. ولم تقف مؤسسات وشركات القطاع الخاص في المملكة موقفًا سلبيًا تجاه قضية الفقر، بل كان لها إسهامات واضحة وجلية من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

وظهرت كذلك المؤسسات الخيرية الداعمة للعمل الخيري كمؤسسة السبيعي الخيرية ومؤسسة الراجحي الخيرية وغيرها. ولعل توفر عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات ذات التنوع والتفرد في تقديم العمل الخيري يتطلب وجود أفكار ومقترحات مبتكرة تطرح لتلك الجهات الفاعلة لتتبناها وتنفذها؛ ليعود نفعها على الفئات المستهدفة من نشاط تلك الجهات.

ومن خلال ما تم ذكره آنفاً فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول تقديم مقترحات وافكار وبرامج مبتكرة تساهم في تخفيف حدة الفقر في المملكة العربية السعودية، من خلال رصد البرامج التي تقدمها المؤسسات والجمعيات الخيرية في المملكة، وذلك في محاولة للإسهام في فتح مجالات وآفاق جديدة لتلك الجمعيات لممارسة نشاطها الخيري الهادف إلى تخفيف حدة الفقر

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة الحالية هو استعراض الوضع الراهن لبرامج ومشاريع مكافحة الفقر في السعودية، بغرض اقتراح برامج وأفكار فعالة تساهم في التخفيف من حدة الفقر، وفي إطار هذا الهدف الرئيسي تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على مفهوم الفقر وأنواعه وطرق قياسه.
٢. التعرف على أهم الاسباب المؤدية للفقر.
٣. التعرف على الآثار المترتبة على الفقر.
٤. التعرف على أهم جهود مكافحة الفقر في العالم.
٥. التعرف على الجهود الحكومية التي بذلت لمكافحة الفقر في السعودية.
٦. التعرف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه جهود مكافحة الفقر في السعودية.
٧. التعرف على برامج مكافحة الفقر في الدول العربية.
٨- التعرف على برامج القطاع الخيري السعودي في مجال مكافحة الفقر.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه هو « ما هي البرامج والمشروعات المقترحة والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر في المملكة العربية السعودية؟» وللإجابة على هذا السؤال كان لابد من طرح التساؤلات التالية:

١. ما هي الأسباب المؤدية للفقر والآثار المترتبة عليه؟
٢. ما هي أبرز جهود مكافحة الفقر في العالم؟
٣. ما هي الجهود الحكومية التي بذلت لمكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية؟
٤. ما هي أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه جهود مكافحة الفقر في السعودية؟
٥. ما هي أبرز برامج مكافحة الفقر في السعودية؟
٦. ما هي أبرز برامج مكافحة الفقر في الدول العربية؟
٧. ما هي أهم البرامج المقترحة لمكافحة الفقر في السعودية؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ - منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون للتعرف على أهم البرامج الموجهة لمساعدة الفقراء في المملكة العربية السعودية للتقليل من حدة الفقر، وذلك باستخدام برنامج التحليل الكيفي المعروف بـ (MAXQDA)، ويتميز هذا الأسلوب بأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع من خلال الوثائق الأصلية في محاولة للوصول إلى أبرز ما توصلت إليه تلك الوثائق من بيانات ومعلومات، وتصنيفها وتحليلها وفقاً لاحتياجات الدراسة المعينة.

ويعد تحليل المضمون أحد أساليب المنهج الكيفي الوصفي، والغرض منه هو معرفة خصائص المادة المبحوثة ووصفها وصفاً كمياً يعبر عنه برموز كمية بالإضافة إلى استخدام أساليب أخرى للحصول على نتائج ومؤشرات تحدد اتجاه التطوير المطلوب، كما يعرف بأنه أحد أساليب الدراسات العلمية التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال (عطية،٢٠١٠م).

٢- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدراسات التي تناولت موضوع الفقر في المملكة العربية السعودية، وتلك التي تناولت الموضوع في الدول العربية الاخرى باللغة العربية خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٣) حيث تم حصر تلك الدراسات من مصادر مختلفة؛ واعتبارها المادة الميدانية التي يقوم عليها البحث من خلال التحليل الكيفي والكمي لتلك الدراسات .

٣- عينة الدراسة :

بلغ إجمالي عدد الدراسات التي تم حصرها والحصول عليها (١٨٠) دراسة مثلت عينة الدراسة، اشتملت (٧٢) دراسة على برامج ومشروعات تقدمها المؤسسات والجمعيات الخيرية، وكانت (٤٧) دراسة تتحدث حول مشاريع وبرامج الجمعيات والمؤسسات الخيرية داخل المملكة، بينما (٢٥) دراسة تحدثت حول مشاريع وبرامج للجمعيات والمؤسسات الخيرية في الدول العربية الأخرى. في حين أن (١٠٨) دراسة اشتملت على مواضيع مختلفة خاصة بالفقر من حيث المفهوم والأسباب والآثار، وعلاقة الفقر بمتغيرات مختلفة كالبطالة والجريمة، واشتملت تلك الدراسات أيضاً على خطط وسياسات بعض الدول في مكافحة الفقر، وقد تم التركيز على أنشطة وبرامج القطاعات الخيرية.

٤- أداة الدراسة وإجراءاتها:

تم تصميم استمارة لتحليل مضمون الدراسات والبحوث التي تناولت برامج ومشروعات القطاعات الخيرية في مجال مكافحة الفقر داخل المملكة وفي الدول العربية الأخرى، باعتبارها أنسب أداة يمكن أن تحقق الهدف من الدراسة، حيث يشير (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٥) إلى أن أسلوب تحليل المضمون « يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًّا أو كميًّا «، وتم الاسترشاد في إعداد الاستمارة بالأدوات البحثية ذات العلاقة بالبحث وبالاطلاع على الدراسات السابقة، وقد مرّ إعداد الاستمارة بالخطوات التالية:

١. إعداد قائمة بالمشروعات والبرامج الخيرية: حيث تم التركيز على أنواع البرامج وفوائدها وآليات تنفيذها، وآثارها.

٢. صدق الأداة: ويعني صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجل قياسه وكونها صالحة لتوفير المعلومات المطلوبة في ضوء أهداف التحليل وجعل عملية التحليل صالحة لترجمة الظواهر التي يتضمنها المضمون بدقة وأمانة. وأكثر الطرق شيوعا للتحقق من صدق أداة التحليل وعملية التحليل هو عرض الأداة على مختصين بهدف ضبط الأداة والتأكد من شموليتها وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين أصبحت استمارة الدراسة تتكون من (٩) متغيرات تناولت انواع البرامج والمشروعات الخيرية المقدمة في المملكة العربية السعودية من قبل القطاع الخيري وفقاً لما يلي:

- برامج الأسر المنتجة.
- برامج التدريب والتوظيف.
- برامج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- برامج الإسكان الخيري.
- برامج التكافل الاجتماعي.
- برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.
- برامج التشبيك والتنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
- البرامج الصحية.
- برامج القروض الصغرى والتمويل.

٥- ثبات استمارة التحليل:

تعد طريقة إعادة التحليل (Retest) من أكثر الطرق مناسبة لتقدير الثبات في دراسات تحليل المضمون، وهي تقوم على إجراء التحليل مرتين على نفس المادة المبحوثة، ثم تحديد العلاقة بينهما بدرجة معينة تعتبر مؤشرًا لمعامل الثبات، وكلما ارتفعت الدرجة كلما كان معامل الثبات عاليًا.

وقد تم تحليل المادة مرتين بينهما فاصل زمني قدره أربعة أسابيع، حيث يستخدم عنصر الزمن في قياس ثبات التحليل. ويتم استخراج معامل الاتفاق بين نتائج التحليل عن طريق معادلة هولستي.

معامل الثبات ت= (٢ت / ن١ + ن٢)

حيث ت= عدد التكرارات التي اتفق عليها التحليلان

ن١ = عدد التكرارات في التحليل الأول

ن٢= عدد التكرارات في التحليل الثاني.

وتبين أن نسبة الاتفاق بين التحليل الأول والتحليل الثاني عالية حيث تراوحت نسبة الاتفاق بين (١, ٨٥٪) إلى (١, ٩٢٪) مما يؤكد اتساق النتائج، ويطمئن إلى ثبات التحليل باعتبار أن هذا المعامل مقبول في مثل هذا النوع من الدراسات.

٦- مرحلة التحليل التفصيلي لاستمارة الدراسة:

في هذه المرحلة تمت عملية التحليل التفصيلي وذلك من خلال مراجعة الدراسات وترميزها ترميزاً مفتوحاً، ولانجاح العملية بشكل جيد تم الاستعانة بأحد برامج التحليل الكيفي المعروف بـ: (MAXQDA)، في رصد وتحديد الموضوعات محور الدراسة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على عدد من المفاهيم الأساسية والتي يتم استعراضها فيما يلي:

١-الفقر:

لا يوجد تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر، فإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية يفيد أن لا علماء الاجتماع ولا الاقتصاديون أنجزوا تعريف محددًا ودقيقًا لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية ، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

ويعرف)رسلان، ١٩٩٩)الفقربأنه حالة واقعية تمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، فالفقر يعتبر واقعًا اجتماعيًا يستحق الدراسة والتفسير.

ويعرف البنك الدولي ظاهرة الفقر «الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة»إلا أنه ، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة ، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.» فالفقر الذي يؤدي إلى الموت يختلف بطبيعة الحال عن الفقر الذي يشير ويعبر فقط عن تباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير عن الحرمان المطلق. وهنا تتضح مرة أخرى نسبية هذا المفهوم وشدة تشابكه.

ويرى (الفارس، ٢٠٠٢) ان هناك مكونين مهمين لابد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك لسلع محددة، مثل الغذاء والملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر، أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد ، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل؛ أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.

ويعرف المجلس الأوروبي الفقر بانه « الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، الثقافية أو الاجتماعية ضيفة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها.»

وعموماً هنالك تباين واضح في إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفقر، إلا أن غالبية التعريفات تجمع على مفهوم « الحرمان النسبي» لفئة معينة من فئات المجتمع.فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيرًا إليه إلا إذا كان في حاجة إليه، وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن ...الخ.

٢- برامج الأسر المنتجة:

يمكن تعريف الأسر المنتجة بأنها وحدة إنتاجية تتكون من فرد أو أفراد يقيمون في مسكن مشترك بسبب صلة القربى أو يقيمون بمساكن متجاورة، يمارسون إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي أو لزيادة دخلهم، يدفعهم لذلك توفرهم على مهارات قد لا تتوفر لغيرهم. وقد تحظى الأسرة المنتجة بدعم أو تمويل حكومي أو أهلي للمضي بنشاطها الإنتاجي سواء ارتبط الإنتاج بالموروث الشعبي كبعض الصناعات التقليدية أو حديثاً». بينما يمكن تعريف برامج الأسر المنتجة بأنها تلك النشاطات الاقتصادية الممولة من الحكومة أو من القطاع الخاص أو من الجهات الخيرية تنفذها بعض الأسر الفقيرة والمحتاجة أو الأسر ميسورة الحال التي تبحث عن دخل إضافي، بحيث ينهمك أفراد الأسرة أو بعضهم ممن يقيمون في مسكن مشترك أو مساكن متجاورة في هذه البرامج الإنتاجية. وقد يتم تنفيذ بعض البرامج داخل مسكن الأسرة أو خارجه (الرديعان،٢٠١٠).

ولكي تنجح برامج ومشروعات الأسرة عموماً لا بد أن يكون لها علاقة بالواقع الاجتماعي الذي تصدر عنه، ولابد أن تتسم بالمرونة والواقعية، وأن تكون متسقةً ومنطقية وقابلة للتنفيذ، ويجب أن تكون السياسة العامة للتنمية في الدولة حاضرة في البرنامج، مع ضرورة التلاؤم بين البرنامج المراد تنفيذه وتكلفته المالية، كما أنه لا بد من توفر بيئة ملائمة للبرنامج بحيث يكون قابلا للتنفيذ، ويلزم تثقيف المستهدفين بالبرنامج بوصفهم فاعلين أساسيين فيه، وكذلك يجب أن يتسم البرنامج بالتكاملية والشمول، ولا بد أن يتوفر للبرنامج إدارة فاعلة فهي ستصبح مسؤولة عن نجاحه أو فشله، ولا بد أن يأتي تصميم البرنامج تلبيةً لاحتياجات اجتماعية لا فردية، وعامة لا شخصية، يجب أن يتم تقييم البرنامج بصورة مستمرة وأن هذه العملية تتطلب مهارات خاصة في التقييم (الرديعان، ٢٠١٠).

وتعتبر مشاريع الأسر المنتجة أداة هامة وفعالة في محاربة الفقر فهي تسعى إلى خلق فرص عمل أكثر حيث تعتمد بشكل أساسي على عنصر الأيدي العاملة مع الاستعانة ببعض المعدات والآلات ذات التكاليف المنخفضة واستخدام التكنولوجيا البسيطة. وتتميز بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم حيث في الغالب يكون التمويل من بعض الجهات الخاصة بالإقراض. ويغلب عليها نمط الملكية الفردية أو الأسرية لمجموعة تربطهم في الغالب روابط عائلية؛ وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي توجد لدى أصحاب قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة. وتتسم بمرونتها و محليتها حيث تتسم هذه المشروعات بالمحلية والاتصال المباشر بالعملاء. وتتميز بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسًا على أسلوب التدريب أثناء العمل، كذلك بانخفاض التكلفة المالية من حيث سهولة الإنشاء والتشغيل لتوفير فرص عمل مما يزيد من قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وتقديم معالجة نسبية لمشكلة البطالة. وقد استطاعت في بلدان عديدة أن تمتص جزءاً هامًا من فقر بعض الأسر على سبيل المثال الصين واليابان وكوريا ومصر والأردن. وساهمت في تمكين المرأة كأم وربة بيت من زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل في الأوقات التي تناسبها. وعمومًا تشكل مشروعات الأسر المنتجة ميدانًا خصبًا لتنمية وتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية (الخشمي، ١٤٣١).

٣- البطالة:

يمكن تعريف البطالة بانها عدم امتهان أي مهنة، وقدمت منظمة العمل الدولية تعريفاً شاملًا للبطالة نص على أن « العاطل عن العمـل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده»، وهذا يعني ان هنالك بعض الحالات لا يمكن اعتبارها من البطالة مثل العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرًا خاصةً في فترات الكساد الدوري، وكذلك الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت، وايضاً العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب. والعمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم. وكذلك الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.الفقر والبطالة صنوان متلازمان يعزز أحدهما الآخر، ومن واقع المسوح والدراسات التي عملت يتضح أن نسبة البطالة ترتفع بين الفقراء (صيام،٢٠٠٥). والبطالة تعتبر من أخطر المشاكل وأهمها التي تسبب وتهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه لكننا نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وأيضاً تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكل من هذه الأسباب السلبيات المؤثرة والناتجة عنها والمتفاقمة في المجتمع.

٤- برامج التدريب والتعليم:

إن ضعف القدرات والإمكانات والمهارات يجعل من الصعب على الإنسان الحصول على فرص العمل، وبالتالي يعتبر التدريب والتأهيل والتعليم محورًا وأداةً هامةً من أدوات مكافحة البطالة وبالتالي مكافحة الفقر الذي يلازم البطالة. والتعليم والتدريب كوسيلة تمكينية تنطوي على جملة من عمليات التحدي والمقاومة المتشابكة والمستمرة التي تستهدف إحداث تغيير في مضامين القوة واتجاهاتها وعلاقاتها عبر القدرة على الفعل و التحكم ومجابهة الظروف غير المرغوبة، ويشكل التعليم ركنًا أساسيًا في مفهوم التمكين الشمولي وعاملًا أساسيًا في قدرة المجتمع و لاسيَّما الشباب على مواجهة الأزمات و تجاوزها فرديًا و جمعيًا، كما يشكل التعليم والتدريب أداة تمكينية للشباب في مواجهة ظاهرة الفقر بمعناه الشمولي فقر الدخل وفقر القدرات (أبوحطب،٢٠٠٧).

٥- المشروعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغيرة، ذلك لأن مصطلح المشروع الصغيرة «Small Business» يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها: نوع المشروع الصغير، الحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة به، الحد الأدنى والحد الأقصى للاستثمار، توزيع منتجات المشروع، علاقة المشروع الصغير بالتصدير، طاقة المشروع الصغير، جودة منتجات المشروع الصغير، شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات، المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير، شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية، صورة المشروع الواقعية (مصنع- ورشة- منزل). وكل هذه معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وعموماً يمكن تعريف مفهوم المشروع الصغير بانه مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامه - عدد العمالة لا يزيد عن خمسة أفراد - الحد الأقصى لرأسماله من عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف جنيهاً - لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره) تتميز منتجاته بالبساطة والمحلية - هدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها - التصدير خطوة لاحقة.

٦- التكافل الاجتماعي:

التكافل الاجتماعي هو أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم لمعالجة مشكلات الفقر والعجزبمعنى أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيه أنه إلى جانب الحقوق التي له فإن عليه واجبات تجاه الآخرين، وخاصة الذين ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة، وذلك بإيصال المنافع إليهم، ودفع الأضرار عنهم.

٧- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

المسؤولية الاجتماعية هي مساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها وتحقيق اهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل فيه بدوافع دينية وأخلاقية، ولتعزيز مكانتها التنافسية في مجال النشاط. وتتمثل فوائد المسؤولية الاجتماعية على الشركات في التالي: انتاجية عالية للعاملين، رضا عالي للمستهلكين، ولاء أكبر للعاملين، تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مبيعاتها، انخفاض عدد الدعاوي القضائية، ارتفاع قيمة أسهم المنظمة. أما من ناحية المجتمع فإن فوائد برامج المسؤولية الاجتماعية تتمثل في: زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، تهيئة الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع، تحسين نوعية الحياة في المجتمعن زيادة الوعي باهمية وضرورة الاندماج بين شركات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة، تحسين التنمية السياسية والتي تأتي لزيادة الثقافة بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والشركات، زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات (الدلبحي،٢٠١١).

٨- التشبيك بين المؤسسات والجمعيات الخيرية :

منذ بداية عقد التسعينيات – على وجه الخصوص – تحقق الذيوع والانتشار لمفهوم الشبكة Network والتشبيك Networking ودخل ضمن قائمة المصطلحات الجديدة التي تعبر عن اتجاهات تطور مؤسسات المجتمع المدني وقد ارتبط بشكل رئيسي بأدبيات التنمية ويعكس مفهوم التشبيك مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها. وقد عرّفه مركز خدمات المنظمات غير الحكومية في مصر بأنه « عملية للتعاون التطوعي المخطط بين اثنين أو أكثر من الجمعيات الأهلية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والترابط في العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ولإثراء التنمية للمجتمع المحلي الذي توجد فيه هذه الجمعيات. ويترتب على تلك العمليات والأنشطة الاختيارية المخططة تكوين شبكات من تلك الأطراف التي حدث بينها ذلك التشبيك، ومن ثم فغالبا ينظر إلى تلك الشبكة على أنها مجموعة من المنظمات التي قامت بتنظيم نفسها وبشكل طوعي من خلال التنسيق والتعاون لتحقيق أهداف مشتركة، وينظر إليها آخرون على أنها إطار طوعي أو اختياري، وتضم أفراد ومجموعات أو جمعيات وبطريقة أفقية غير تراتيبية – تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال من أجل التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطة وأهداف مشتركة، أي هي آلية للاتصال والتواصل تمثل مصدراً للقوة والتأثير، وتطرح إطار تضامنيا لتفعيل الدور والتنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية (عبده،١٤٣١).

الفصل الثاني

الفقر – مفهومه وأسبابه وآثاره وطرق مكافحته

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث؛ يهتم المبحث الأول بتعريفات مفهوم الفقر، وتصنيفاته، وطرق قياسه. في حين يناقش المبحث الثاني تفسير ظاهرة الفقر وذلك من خلال ثلاثة مداخل رئيسية هي؛ بعض التوجهات العامة لتفسير ظاهرة الفقر، واستعراض النظريات التي حاولت تفسير الفقر، ثم محاولة تفسير الفقر من خلال علاقته ببعض المتغيرات الأخرى. أما المبحث الثالث فقد اهتم بالتعرف على أسباب وجود ظاهرة الفقر والآثار المترتبة عليه.

المبحث الأول
مفاهيم عامة حول الفقر
ا – تعاريف الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد وله مفاهيم متعددة، وليس هناك تعريف موحد للفقر حيث أنها تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان فما نعتبره فقيرًا في مجتمع ما يعتبر من الأغنياء في مجتمعات أخرى وكذلك ما نعتبره غنياً في زمن معين يعتبر فقيرًا في زمن أخر وهكذا. وارتبطت الظاهرة بفقدان الموارد والحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر لذا فإن الأديان السماوية جميعها قد أولت ظاهرة الفقر اهتمامًا خاصاً بالذات من حيث ارتباطها بالتسلط والهيمنة. ويعتبر الفقر المدقع انتهاكًا لحقوق الإنسان وسلبًا لإنسانيته وكرامته في العيش الكريم. ويري الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا في قمة كوبنهاجن (أن الفقر هو الوجه الحديث للعبودية. وأن التفرقة العنصرية زالت وحلت محلها التفرقة الاقتصادية التي أفرزتها حرية السوق والعولمة (مجموعة باحثين، ٢٠٠٥، ص١٨).

أ- المعنى اللغوي:

المعاني التي يدل عليها الفقر لغةً تتلخص معاني الفقر لغويًّا في النقص والحاجة فالفقير إلى الشئ لا يكون فقيرًا إليه إلا إذا كان في حاجة إليه والمعنى السائد الذي يتبادر إلى الذهن هو نقص المال الذي يُمكِّن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومشرب ومسكن والتي تعرف بالضروريات. وكذلك الفقر يعني التفاوت، فالشئ الأقل يعد فقيراً بالنسبة للأكثر في مختلف المجالات. وهنا لا يسع الإسلام إلا الاعتراف به. إذ يعكس التفاوت ذاته وهو سنة كونية. وقد وردت آيات كثيرة في ذلك وكذلك السنة المطهرة وقد وجه الإسلام إلى معالجة ذلك بشتَّى السبل المادية والمعنوية. وقد ميز بعض الفقهاء قديماً بين الفقير الذي لا يملك قوت عامه والمسكين الذي لا يملك قوت يومه. وهي علاقة لها مقابلة بواجب الزكاة. وقد يكون هناك ما يبررها قديمًا ولكنها لم تعد اليوم مناسبة لأن جميع الأُجَراء الذين لا دخل لهم غير أجورهم مهما علت، يعدون عند ذلك فقراء وهو لا يستقيم بالمقاييس الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. ولعل نسبية الفقر هي التي تبرر وصف الفقر بالمدقع في اللغة العربية وبالشديد في الألسن الأخرى (المرجع السابق، ص١٩).

هناك عدة معاني للفقر ولكن هناك معنيين هما:-

- الفقير هو المكسور القفار والمفقور وهو الذي نزعت فقرة من ظهره فأنقطع صلبه ويقال فقرته الفاقرة أي كسرت فقار ظهره.
- والفقر الناتج من فقار الظهر هو المعني الشائع عند العرب ويقصد به الفاقة الناتجة عن عجز طبيعي أو شيخوخة أو مرض مزمن وكلها أسباب تمنع الإنسان من التقلب في الأرض لتحصيل المعاش .

ب- مصطلح الفقر:

الفقر معناه العجز عن إشباع الحاجات الأولية للإنسان من طعام وشراب ومسكن والكساء.واختلف الباحثون أيضا في تحديد مفهوم الفقر، فالبعض يرى أن الفقر يعني هو العجز عن إشباع الخدمات الأساسية ورأى أخر يرى أن الفقر يعني عدم امتلاك أي شئ بمعنى أن الملكية هي المصدر الوحيد للدخل، فمن لا يمتلك شيئا لا يتوافر له دخل يعيش عليه وأي ثالث يستند إلى معيار الدخل، فلو انخفض إلى مستوى معين في السنة يعني وجود فقر. ورأى رابع يرفض الآراء السابقة ويؤكد على أن الفقر مسألة نسبية فهو أحساس الفرد بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد آخرون (عبد العظيم، ١٩٩٥، ص١٠-١٣).

وقد بدأ مفهوم الفقر تقليديًّا حيث كان يشير إلى انعدام قوت اليوم أو الحصول إليه بصعوبة ولكن مع بروز علم التنمية وأدبياتها أصبح يشير مفهوم الفقر إلى عدم تحقيق مستوي معين من المعيشة ومن ثم أصبح يستهدف كفاءة الحياة والرفاهية. ويرى الباحثون أن هناك بعدًا ماديًّا للفقر، وهي تلك الأشياء التي تعتبر نقصها فقراً وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان له طابعان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي.يشمل الفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل: الإخفاق في العمل أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب.بينما يشمل الفقر الوجودي المادي التفرقة وعدم المساواة والتحيز والجهل وتعذر الحصول على الحد الادني من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء والجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة .. الخ، وهو أيضًا إدراك المرء لحالته فالمرء يعد فقيرًا فقط عندما يحس بالنقص في إحدى تلك الماديات أو كلها (المأكل والملبس والمشرب والمركب وهذه هي الضروريات التي حددها أبن حزم)، وإن تلك الماديات لا تكتسب قيمتها كبعد معرفي في المفهوم إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة ما يدفع هذا البعد، الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوي التي أدت إليه وقد ينزع إلي عقد روابط تبعية مع جماعات أو أفراد أو عقائد أقوى تعطيه إحساسًا زائفاً بالأمان وأحياناً يصل وهم القوة كالجماعات العقائدية التي تريد حرباً كونية بالأيدي والسيوف. ويشمل الفقر المادي أيضا كيف يري الآخرون الفقير حيث يختلف إحساس الفقير لحاله مع رؤية الآخرين ويترتب علي هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير، ثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية. وتتأثر تلك الأبعاد بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية المتواجدة فيها.

ومن التطورات الحديثة لمفهوم الفقر صار الفقر ظاهرة مطلقة حيث اعتبرت بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

وبذلك انتقل الفقر من ظاهرة اجتماعية في المجتمع الواحد إلى ظاهرة عالمية وهكذا توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية حيث أمتد ليشمل حقوق الإنسان بالمفهوم الحديث .

وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية أن الفقر هو الحرمان من الخيارات الإنسانية وفرص هذه الخيارات. أما (تقرير الأمم المتحدة عن الفقر، ٢٠٠٠م) فقد صنف الفقر إلى فقر الدخل والفقر الشامل، والفقر البشري. ففيما يخص فقر الدخل ويسمي كذلك الفقر المطلق فهو فقدان الدخل الضروري لتلبية الحاجة الأساسية للغذاء وجرت العادة علي تعريفه بالحد الأدنى من السعرات الحرارية. أما الفقر الشامل فهو فقدان الدخل الضروري لتلبية الاحتياجات غير الغذائية مثل اللبس والطاقة والمأوي بجانب الاحتياجات الغذائية. والفقر البشري هو فهو فقدان المقدرات الإنسانية الأساسية، ويتمثل في الأمية، وسوء التغذية، والعمر القصير، وصحة الأمومة المتدنية، والتعرض لأمراض يمكن تفاديها ،والمقياس على ذلك عدم القدرة علي الحصول علي السلع والخدمات الضرورية والبنيات الأساسية مثل الطاقة والتعليم والتواصل والماء الصالح للشرب وذلك للمحافظة على استدامة القدرات البشرية الأساسية. بهذا المفهوم يكون هدف التنمية هو مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية البشرية، أي تعزيز القدرات الإنسانية من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، مثل الصحة والتعليم والعمل المنتج، وهذه تعتبر من أهم عناصر القدرة الإنسانية.

ويعرف الدكتور (محمود محمد عبد الحي) الفقر المطلق والنسبي أنه حالة أولئك الذين لا يقدرون على تأمين حاجات مستوي الكفاف (الفقر المطلق أو الفقر المدقع) سواء كانوا ممن يعملون أم لا. والفقر النسبي يعبر عنه أولئك الذين لا يكفي ما يكسبونه من دخل ليوفر لهم مستوي المعيشة اللائق اجتماعيا. أو أولئك الذين يعانون من الإذلال لسبب أو لآخر (الجماعات غير المحظوظة وذات الأوضاع السيئة لسبب أو لآخر).

٢- أنواع الفقر:

أ- الفقر المطلق والفقر النسبي:

يشير الفقر المطلق إلى عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى اللازم للفرد من الاحتياجات الضرورية، أما الفقر النسبي، فهو يحدد فقر الشخص بالقياس إلى غيره من أفراد المجتمع. وفيما يتعلق بالدخل، يعد الفرد فقيراً فقراً مطلقاً لو أن دخله أقل من قدر معين يعرف بافتراضه خط الفقر، في حين يعد الشخص فقيرًا فقرًا نسبيًا، أذا كان دخله ضمن المجموعة التي تقع في قاع المجتمع أقل من ١٠٪ (النعيم، ١٤٢٥، ص٤٩).

ب- الفقر المدقع:

يقع الفقر المدقع عندما لا يتمكن الفرد (أو الأسرة) من توفير ٨٠٪ من الحد الأدنى لاحتياجاته من السعرات الحرارية، حسب معايير منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أو عندما ينفق ٨٠٪ من دخله على الطعام (المرجع السابق،ص ٤٩).

ج- الفقر المعارض والفقر والمزمن:

يشير الفقر العارض إلى فقر مؤقت أو لفترة محدودة من الزمن أو لموسم معين، أما الفقر المزمن، فهو الفقر الهيكلي المستمر لأمد طويل (المرجع السابق، ص٤٩).

د- انتشار الفقر:

وجود أو انتشار الفقر يعبر عنه بالنسبة المئوية لعدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، وهو لا يتضمن أي إشارة عن عمق أو شدة الفقر، هو بالتالي لا يشير إلى أي تدهور في حالة من يعيشون بالفعل في ظروف الفقر (المرجع السابق، ص٥٠).

هـ - عمق الفقر:

يشير عمق الفقر إلى متوسط المسافة بين دخل الفقر وخط الفقر (أسفل خط الفقر) بوصفه نسبة من هذا الخط، ولان متوسط المسافة يحسب للسكان كلهم فقراء وغير فقراء، فإن هذا المقياس (الذي يعرف أيضا بفجوة الفقر وهو يبين مدى التدهور في ظروف حياة الفقراء ويعبر عن عمق فقر المجتمع (المرجع السابق، ص٥٠).

و- شدة الفقر:

يصف تصنيف الفقراء تحت خط الفقر، أي بين الفقراء والأشد فقراً، ويبين التفاوت بين مختلف فئات المجتمع أو في قطاعات مختلفة، مثل تفاوت الفقر بين الإناث والذكور.

٣- قياس الفقر:

يتوقف نجاح البرامج الهادفة إلى القضاء على الفقر على دقة قياس حجم الفقر وانتشاره، وتكتسب حداثة البيانات حول الفقر أهمية قصوى، حيث إن تلك المعلومات الحديثة تساعد الجهات المعنية على تبني أنجع السياسات لمكافحة الفقر، بعد تحديد الفقراء وعددهم ومناطق انتشارهم وما مصادر دخلهم؟ وكيف يتجاوب الفقراء مع السياسات والإجراءات الحكومية؟ ولن تنجح الحكومات في القضاء على الفقر ما لم تحصل على هذه المعلومات. ولمعرفة الفقر ينبغي تحديد دخل الفقراء ومستويات استهلاكهم. ويساعد تحديد مستويات الاستهلاك على تحديد مقدار الفقر. وهناك عدة مفاهيم لقياس الفقر تدور جميعها حول تساؤلين أساسيين، هما عند أي حد يعد الفرد فقيراً، والثاني كيف يمكن وضع مقياس كامل للفقر يتضمن المفاهيم المختلفة لمجتمع واحد. (جليدان ،١٤٣٤هـ).

لقد قامت التعريفات التقليدية لقياس الفقر في مفهومي «خط الفقر» والذي يقتصر على الدخل والإنفاق دون النظر إلى مفهوم « القدرة الإنسانية » التي يقصد بها النظرة إلى حياة الشخص على أنها خليط من الأفعال والحالات والنشاطات التي تتفاوت من احتياجات أولية كجودة الغذاء إلى احتياجات أخرى مركبة كاحترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية. وهذه المقدرة كما تراها «أمارتياسن» مسؤولية عنها التنمية البشرية، فهي تتكون من فرص الحياة التي يمكن انتهازها والاختيار بينها بحرية، لذا فهذا المنظور لا يفسر الفقر بأنه قلة الدخل فان الفقر لا يعني قلة الدخل في حد ذاته، أنما عدم وفاء الدخل بالنشاطات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للشخص (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ص١٣). أي أن «أمارتياسن» تشير إلى أن الفقير عالة على المجتمع ولن يزول دون ترجمة القدرات الإنسانية إلى مشاركة مجتمعية، وبالتالي فأن الشخص المعول، بغض النظر عن مكانته، يعتبر فقيراً.

وكما أن الفقر يتفاوت على المستوى الفردي فهو يتفاوت أيضا على المستوى المجتمعي، لذا نشأت الحاجة إلى التعرف على الفقر محلياً، فمثلاً يوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ م أن الفقر في مصر ذو بعدين فقر الدخل وفقر القدرة وبسبب هذا الاختلاف في تعريف الفقر ظهرت مفاهيم متعددة لقياس الفقر يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهى:-

أ- خط الفقر « Poverty line »:-

هو مقياس يفرق بين الفقراء وغير الفقراء ويعرفه (التابعي،١٩٩٩،ص ١٧١) بأنه « الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزاً عن توفير الغذاء والملبس والمأوى. وقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر في تونس ١,١٤ ٪ في الفترة بين ١٩٨٧م إلى ٢٠٠٠ م وفي المغرب ١٩٪ وفي مصر ٢٢,٩ ٪ وفي اندونيسيا ٢٧,١ ٪ وفي الهند ٣٥ ٪ وفي زامبيا ٨٦ ٪ وهى أعلى نسبة على مستوى العالم حيث يعيش ٦٣,٦ ٪ على دولار واحد في اليوم و ٨٧,٤ ٪ يعيشون على دولارين (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ : ١٥٨-١٥٩) . ويختلف معيار خط الفقر من دولة إلى أخرى، فالدول النامية يستخدم معيار دولار واحد أو دولارين في اليوم، بينما يستخدم للدول التقدمية ٤ دولارات أو ١١ دولار في اليوم (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ : ١٥٧-١٦١).

ب- خط الفقر المطلق Absolute poverty line»«

هو مقياس يقيس مستوى المعيشة، وهو تحديد مستوى أدنى من الحاجات الأساسية، وتقدير مستوى الدخل أو الإنفاق الكافي للحصول عليه. (المرجع السابق، ص٥٣)

ج- قياس الفقر النسبي « Relative poverty »

مقياس يعتمد المتوسط الحسابي لمعدلات الدخل والإنفاق على مستوى القطر ويعرف أيضاً بانه مستوى فقر الفرد بالنسبة للآخرين سواء داخل الأسرة أو داخل القطر الواحد (المرجع السابق، ص ١٧٥).

د- مقياس فجوة الفقر «Poverty gap»:

وهو حجم المبلغ الذي يتعين على الشخص الفقير أن ينفقه لكي يصل إلى خط الفقر، وعادة يترجم على المستوى الكلي كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. (المرجع السابق، ص١٧٨) .

هـ - مقياس شدة الفقر «Poverty severity»

ويطلق عليه عمق الفقر وهو مؤشر يصف توزيع الرفاه تحت خط الفقر، أي يمكن التفرقة بين الفقراء والأشد فقراً (المرجع السابق، ص١٧٨).

و- مقياس خريطة الفقر «Poverty Profile»

وهو مؤشر لتحديد موقع الفقر جغرافيًا، وتستمد بيانات قياس غالباً من مسوحات الأسرة المعيشية، حيث تعد المصدر الوحيد القادر على إلقاء الضوء على توزيع الفقر داخل مجتمع ما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ص١٥-١٤) .

ز - مؤشرات قسوة الفقر «poverty severity Index»

وهو مؤشر يستخدم لتمييز بين الفقراء أنفسهم لتحديد من منهم يعاني من فقر مطلق أو فقر نسبي من ناحية، ومن ناحية أخرى يميز بينهم وبين غير الفقراء (عبد المعطى، ٢٠٠٢، ص٤).

ح- مؤشرات الفقر البشري « Human Poverty Index»

مؤشر مركب يقيس المؤشر الخاص بالدول النامية الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة: الأول، وهو طويل الحياة والصحة، وقياس من خلال احتمال الوفاة من قبل سن الأربعين، والبعد الثاني، وهو المعرفة بما في ذلك معدل أمية الكبار والانعزال من عالم الاتصال، والبعد الثالث، وهو مستوى المعيشة، وهو انعدام القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية، ويقاس من خلال معدل السكان الذين يحصلون على مياه ملوثة ونسبة الأطفال اقل من خمس سنوات أوزانهم دون المعدل الطبيعي. وبلغ نسب الفقر البشري لتقرير «٢٠٠٠ م» في بعض الدول العربية كالأتي: في ٤١,٨٪ وفي مصر ٣١,٢٪ وفي السعودية ١٦,٩٪.

والمؤشر الخاص بالدول الصناعية يقاس بنفس هذه المؤشرات مع اختلاف في درجة مؤشرات هذه الأبعاد، ويضاف إليها بعد رابع هو الانعزال الاجتماعي والذي يقاس من خلال معدلات البطالة لمدة ١٢ شهراً، وتبلغ نسبة هذا المؤشر في الولايات المتحدة (١٥,٨ ٪) وفي اليابان (١١,٢٪) وفي السويد (٦,٧٪) (تقرير الفقري البشري، ٢٠٠٢ م).

ويرى (عبدالمعطي،٢٠٠٢ م) أن مؤشرات الفقر في المجتمعات العربية لا تعكس الواقع تماماً، فالبيانات والمعطيات المتاحة حول الفقر والفقراء تعاني من نقص وعدم الدقة على مستوى منهجية جمع البيانات والنتائج المترتبة عليها، وما هو متاح من مسوح عامة لا يفيد في فهم كثير من أبعاد الفقر.

المبحث الثاني
تفسير ظاهرة الفقر
ا – التوجهات العامة لتفسير ظاهرة الفقر:

جاءت جميع اجتهادات الباحثين لتفسير ظاهرة الفقر ضمن توجهين أساسيين:

التوجه الأول - المنظور الهيكلي والبنيوي: يعتقد أصحاب هذا المنظور أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر، ويتعذر على الأفراد تجاوزها، أو التغلب عليها، فالقوى الهيكلية في بنية المجتمع الطبقة والجنس والعرق والمنزلة المهنية والتحصيل العلمي وما إلى ذلك، هي التي تشكل أسلوب توزيع الموارد، وبالتالي فإن هبوط الهمة وغياب الحوافز وانعدام الطموح بين الفقراء ليس سبباً في شيوع ثقافة التبعية بل هو محصلة ونتيجة للقيود المفروضة على أوضاعهم، وبالتالي فإن تخفيف الفقر يعتمد على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر إنصافاً في المجتمع (غدنز،٢٠٠٥).

التوجه الثاني - منظور ثقافة الفقر: أما التوجه الآخر فيرى أن الفقراء هم المسئولون عن فقرهم بالدرجة الأولى، وهناك تاريخ طويل للمواقف التي تعتبر الفقراء مسئولين عما هم فيه من استضعاف. وقد شاع في القرن التاسع عشر «دور للفقراء» التي كان الداعون لإنشائها يعتقدون أن أصول الفقر تعود إلى واحدة أو أكثر من الخصال والخصائص في شخصية الفرد نفسه، فالفقير في هذه الحالة هو الشخص الذي يعاني العجز، إما بسبب الافتقار إلى المهارات، أو لضعف جسماني أو أخلاقي فيه، أو لهبوط همته أو لتدني قدراته، مما لا يساعده على تحقيق النجاح في المجتمع، وبالتالي فإن الوضع الاجتماعي للفرد هو مرآة لما يتمتع به من مواهب وكفاءات، ولما يقوم به من جهد، وسرى آنذاك اعتقاد أنه لا يحقق النجاح إلا من يستحقه، وأن الفشل هو نصيب العاجزين (شراز، ١٤٣٢، ص١٣).

انتعش هذا الرأي منذ أوائل السبعينات وطيلة حقبة الثمانينات من القرن الماضي، عندما بدأ التأكيد السياسي على روح المبادرة وعلى تحميل الأفراد المسئولية عن أوضاعهم. ويعتبر» لي زاينواتر» من أوائل الانثروبولوجين الذين اهتموا بدارسة مفهوم ثقافة الفقر من خلال المنظور الطبقي، إذ يرى أن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتنمط السلوك الذي يتعلمه الإنسان في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، إذ يتعلم منها الطفل العادات والقيم الاجتماعية والاتجاهات التي تشكل حياته فيما بعد. ويميز (زاينواتر) بين مفهوم الثقافة، والثقافة الفرعية، حيث تعتبر الثقافة عنده هي طريقة الحياة، وارثًا اجتماعيًا ينتقل من جيل إلى جيل آخر عن طريق التعلم والمشاركة، بينما يعتبر الثقافة الفرعية نمطاً من أنماط المعيشة لفئة معينة يختلف عن الثقافة الكلية، وفي هذا الموضع تكون الفئة هي الطبقة الدنيا. وتشترك الثقافة الفرعية مع الثقافة الكلية للمجتمع في عناصر، وتتميز عنها بعناصر أخرى، وتستمد الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا خصائصها من الحرمان الذي يلزم الفقراء، مما يخلق إحساسًا لدى أفراد تلك الطبقة أن عجزهم المادي حائل بينهم وبين تقبل النظم التي يصيغها المجتمع، ويقترح «زاينواتر» وضع برنامج للسياسات الاجتماعية توفر الفرص لبدائل أخرى في النسق الاقتصادي والاجتماعي حتى لا يؤدي الحرمان إلى إنتاج نمط ثقافي يميز هذه الطبقة(المرجع السابق، ص١٤).

أما أصحاب المنظور الثقافي للتغيير فيختلفون في تحليلاتهم لعملية التكيف الثقافي لأعضاء الطبقة الدنيا مع «لي زاينواتر»، حيث ينظر هؤلاء إلى الثقافة على أنها عملية تكيف يحدثها الإنسان في الموقف الاجتماعي والايكولوجي الذي يعيش فيه، وأي مجهود يبذل لتغيير ثقافة الطبقة الدنيا لا يتحقق الغرض منه ما لم يحدث تغيير داخل الموقف الذي يعيشون فيه، أي إحداث تغيير في ثقافة الطبقة الوسطى، فثقافة هذه الطبقة، جزء من الموقف الاجتماعي والأيكلوجي الذي توجد فيه الطبقة الدنيا، أي أن الفقراء يقاومون التغيير في ثقافتهم بسبب القيم التي يعتنقونها من جهة وبسبب اتجاهات ونظرة المجتمع إليهم أيضاً من جهة أخرى. ولقد واجهت هذه النظرة تحفظاً من بعض علماء الاجتماع مثل هيلان لويس وميلر، مكمنه في إن هذه النظرة تفترض أن الفقراء يستجيبون بطريقة واحدة وبنفس السرعة للمثيرات العامة التي تتوافر داخل المجال، وهذا غير صحيح (الأحمدي، ٢٠١٣، ص٢١٠).

وفي جانب آخر فإن عدم التمييز بين المعايير والسلوك الواقعي للأسر الفقيرة، أدى إلى اعتقاد بعض الباحثين أن المعايير السلوكية عند الأسر الفقيرة تشبه المعايير السلوكية التي توجد عند الطبقة المتوسطة، والحقيقة أن المعايير السلوكية عند الفقراء ما هو إلا شكل من أشكال التكيف المؤقتة بالنسبة لظروف وطبيعة الموقف الذي يعيشون فيه، وان المواقف الخارجية هي ما يعكس المعايير السلوكية لهذه الطبقة التي تختلف عن المعايير السلوكية لبقية المجتمع، وعندما يعبر الفقراء عن قيم الطبقة المتوسطة أثناء الحديث، فإنهم يفعلون ذلك لمجرد أنهم يصادقون على المثل الرسمية، أما طموحهم فهو لا يتناسب مع ثقافتهم .

اما (اميلتونيونجستاون) فقد ميز بين استخدامين للثقافة الفرعية، فالاستخدام الأول لمفهوم الثقافة الفرعية يشير إلى الأنساق المعيارية للجماعات التي تختلف عن المجتمع الأكبر، ويرى أن هذا الاستخدام هو الشائع لمفهوم الثقافة الفرعية، بينما يؤكد الاستخدام الثاني على الصراع بين الجماعة والمجتمع الأكبر، وذلك في ضوء مفهوم «الثقافة المضادة» (المرجع السابق، ص٢١١).

ويعتقد «يانجز» أن الباحثين لا يدركون هذا التمييز عند استخدامهم لمفهوم الثقافة الفرعية، ولذلك عندما يدرسون نماذج العلاقات الاجتماعية التي في ضواحي المجتمع أو في المناطق الحضرية المتخلفة، يواجهون صعوبة في فهم هذه النماذج في ضوء المفهوم الأول للثقافة الفرعية، مما يجعل الإطار النظري لدراسة هذه النماذج غير مترابط منطقياً. وهذا هو ما فعله «لويس اوسكار» عند دراسته لثقافة الفقر، فقد عالجها على أساس أنها أنساق معيارية تتميز بها بعض الجماعات التي تختلف عن المجتمع الأكبر (المرجع السابق، ٢١٣).

ويعد (لويس اوسكار) أول من استخدم مفهوم «ثقافة الفقر وتوسع فيها من خلال دراسته الميدانية على مجموعتين من الأسر منخفضة الدخل، تكونت المجموعة الأولى من ١٠٠ أسرة تعيش في سان خوان في بورتوريكو، بها ٦٠٥ نسمة بما يعادل ٦-٧ فرد و٥٠ أسرة في نيويورك تضم ١٩٨ فرد بمعدل اقل من ٤ أفراد لكل أسرة، جميعهم كانوا من مهاجري الجيل الأول الذين تربوا مع عينة سان خوان أو عاشوا معهم في نفس المناطق في ظل ظروف متشابهة، وبعضهم مرتبط بعلاقات أخوة مع أسر عينة سان خوان، وحوالي خمسهم كان من أطفال هذه الأسر، حيث أعتمد «أوسكار» الملاحظة في الكشف عن سلوك هذه الأسر من خلال العيش بينهم قرابة عام.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن هناك خصائص للفقر خاصة بالزواج والحياة الأسرية والمهنية والتعليمية موجودة بالتساوي في أسر نيويورك وأسر بورتوريكو، وهناك خصائص أخرى مثل ضرب الزوجة، واستخدام العقاب البدني في تدريب الأطفال، وهجران الأسر وإهمالها، وعدم الالتزام بقانون إلزامية التعليم إلا أن هذه الخصائص كانت خاضعة للقوانين الأكثر صرامة في نيويورك، وكان لهذه القوانين أثر رادع، ورغم أن أسر عينة نيويورك قد حسنوا من مستوى معيشتهم، وشغلوا وظائف أعلى مكانة والتحقوا بمزيد من المؤسسات التطوعية، وكانوا أكثر ظهورا في وسائل الأعلام إلا أن إحساسهم بالتهميش من قبل المجتمع كان أقوى منه في بورتوريكو، والعائد إلى أن المجتمع في نيويورك كان الغالبية فيها من الطبقة الوسطى، مما ولد شعوراً لدى المهاجرين بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، هذه نظرية مفادها أن الفقراء يتقاسمون في كافة المجتمعات ثقافة متميزة عن اتجاه الشعور السائد بحيث إن قيمهم وسلوكهم ووجهات نظرهم في المجتمع تختلف عن غير الفقراء ولا تتميز هذه الثقافة بالحرمان المادي فقط ولكن أيضا بالجريمة وإدمان الكحول وفقدان الأمل في القدرة على التحرك ويرى «اوسكار» أن القضاء على الفقر المادي لا يكفي وحده للقضاء على ثقافة الفقر، فالفقر المستمر يولد مجموعة من المواقف والمعتقدات والقيم والممارسات التي تميل لتكريس نفسها عبر الزمن، في ثقافة خاصة تقاوم التغيير حتى وان تغيرت الظروف الاقتصادية، التي هي في الأصل مثيرة التغير ويذهب في هذا التوجه إلى عقد مقارنة في صنع القرار بين أفرا د الطبقة المتوسطة وطبقة الفقراء الذين يتعرضون لنفس الظروف الاقتصادي في إجابة على سؤال مفاده: لماذا يختلف الناس في قدرتهم على الهروب من الفقر بحسب طبقاتهم؟ ليؤكد أصحاب هذا التوجه أن الجوهر يكمن في أن الناس بحسب انتماءاتهم الطبقية يختلفون في استراتيجيات المواجهة في توظيف الروابط الأسرية، وتبادل المنافع، وطلب المساعدة من الدولة، وغيرها من الاستراتيجيات التي لا يزال الفقراء أقل حماساً للاستعانة بها، وينسحب هذا التفاوت على كيفية اتخاذ القرارات، فقيم الطبقة الدنيا هي في العموم التي تثني الناس عن اتخاذ القرار المناسب في مواجهة الظروف الاقتصادية (المرجع السابق، ص١٦).

وثقافة الفقر عند» أوسكار» هي تكيف ورد فعل الفقراء على مكانتهم الهامشية في مجتمع طبقي رأسمالي، وهي تمثل جهدا للكفاح والتغلب على المشكلات مع شعور بفقدان الأمل واليأس الذي يتطور مع إدراك عدم احتمال النجاح بقيم وأهداف المجتمع الأكبر. ويتم تخليد هذه الثقافة جيلا بعد جيل بعد أن يتشرب الأطفال خاصة في عمر السادسة والسابعة قيم اً وسلوكيات أساسية لثقافتهم. وتتطور ثقافة الفقر بتواتر كبير عندما ينهار النظام الاجتماعي والاقتصادي الطبقي، أو عندما يستبدل كما هو الحال في الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، أو خلال فترات الانتقال التكنولوجي السريع.

وأناس الطبقة الوسطى يدركون قيم وثقافة الفقر، وهم يتحدثون عنها بل يعلنون بعضها، وكأنها خاصتهم ولكنهم في الإجمال لا يعيشون وفقها ، وهكذا فإنه من المهم التمييز بين ما يقولونه وما يفعلونه. على سبيل المثال يقول الكثيرون منهم أن الصيغة المثالية للزواج هي الزواج بالقانون لكن قلة منهم من يتزوج، فالارتباطات الحرة والعلاقات التي تتم بالرضا المتبادل تكون مقبولة دون تسجيل رسمي. ويذكر لويس أن ثقافة الفقر يمكن أن تأتي إلى حيز الوجود في مجموعة متنوعة من السياقات التاريخية. ومع ذلك، فإنها تنمو وتزدهر في المجتمعات مع مجموعة من الشروط أو جزء منها في اقتصاد مالي منهك وإنتاج من أجل الربح فقط، ومعدل عالي من البطالة واستخدام قليل للعمال غير المهرة، ومستوى منخفض من الأجور، والفشل في توفير منظمات اجتماعية سياسية واقتصادية على المستويين التطوعي والحكومي، وتراكم الثروة عند فئة محددة .الفقر أكثر ما توجد في المناطق المتخلفة، التي تتميز بارتفاع معدل درجة التزاحم في المسكن وعدم توافر الخلوة الاجتماعية، وشيوع العلاقات المباشرة، وتتصف المناطق المتخلفة الراعية لثقافة الفقر بحد أدنى من التنظيم يصل إلى مستوى الأسرة النووية، بالإضافة إلى وجود جماعات مؤقتة غير رسمية، ويعتبر وجود مثل هذه الجماعات مؤشرًا على وجود مستوى أدني من التنظيم، مما يعطي لثقافة الفقر صفتها الهامشية في المجتمع الأكبر الذي يتميز بدرجة كبيرة من التعقيد والتخصص والتنظيم واستنادًا على ما كشفت عنه دراسته الإثنوغرافية على المجتمعات المحلية المكسيكية الصغيرة فان هناك ما يقرب من ٧٠ سمة مشتركة داخل هذه المجتمعات ترتبط بأربعة هي: الموقف، والقيم، والأفراد، وطبيعة العائلة: العنف المتكرر، وعدم الشعور بالزمن، وإهمال التخطيط للمستقبل، والإحساس بالشك والريبة، والإكثار من شرب الخمور، ونضوب المدخرات المادية،

وكثرة الاعتماد على رهن الممتلكات، واستخدام الأثاث والملابس المستعملة، وتقبل الهبات، وشيوع نمط شراء كميات صغيرة من الطعام، وشيوع الارتباطات غير الشرعية، والاعتماد على النساء في إعالة الأسرة، وضعف التقدير للعوائد التعليمية، وضعف مشاركة الآباء بتعليم أبنائهم، وضعف المشاركة في أنشطة المدرسة أو متابعتها، كما أن هناك بعض العوامل الرئيسة التي تفصل بين الناس في عمق ثقافة الفقر، فإضافة إلى درجة المشاركة الاجتماعية، يشكل مستوى الدخل، التعليم، والسن، ودرجة التخطيط في الوصول للأهداف، والحالة الزوجية والدينية والانتماء العرقي، ومناطق الإقامة، عوامل تزيد أو تخفض درجة تأثير تلك الثقافة (المرجع السابق، ص٢٢).

أما على الصعيد التربوي فيشير كولمان في تقرير منشور عام ١٩٦٦ إلى أن طلاب الدخل المنخفض وأن حملوا مواقف مناسبة جدًا عن التعليم كإحدى المؤسسات التي يمكن أن تخرجهم من دائرة الفقر والاستبعاد والتهميش، واعتباره أحد أجدى الدروب الحاسمة في الحركة الصاعدة في تحسين الظروف المعيشية على المستوى الشخصي إلا أن أداءهم يغلب عليه سوء الإنجاز الأكاديمي، وارتفاع معدلات ترك المدرسة، والدخول في كثير من المشكلات السلوكية التي تمثل مصدر تهديد أمام تحقيق أي نجاح تعليمي (المرجع السابق، ص٢٢٣).

وضمن آليات القضاء على ثقافة الفقر ما شاع في العقود الأخيرة من القرن الماضي من وجود سكان من ذوي الدخل المرتفع في مساكن ذوي الدخل المختلط، الذي يدفع الأسر الأخرى لتبني سلوكيات مقبولة وبناءة من الناحية الاجتماعية، منها السعي لإيجاد عمل منتظم واحترام الملكيات العامة والالتزام بالأعراف الاجتماعية الأخرى، وبهذه الطريقة فإن تطوير مساكن الدخل المختلط هو استجابة سياسية لمفهوم ثقافة الفقر- الذي خضع لنقاش ساخن – وهذا المفهوم هو النظرية القائلة إن أحد العوامل الأساسية لوجود الفقر هو العادات غير الاجتماعية الهدامة التي تعود عليها الكثير من الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي تعد عقبة أمام رفاهيتهم وانتقالهم إلى الطبقات العليا. إلا أن هناك تخوف من نمذجة الأدوار من قبل مجموعة أو فئة دخل لأخرى، لأنه يفهم على أنه من الإهانة والوصاية، وبصفة عامة فإن هناك دلائل متزايد على أن وجود جيران من الطبقة المتوسطة، ووجود جيران أثرياء يفيد الأطفال والمراهقين المنحدرين من أسر ذات دخل منخفض في مجالات المخرجات التعليمية، والصحة، رغم أن الآثار المباشرة قد تكون قليلة نسبياً مقارنة بأثر الخصائص الأسرية وقد وثقت أقوى النتائج البحثية أثر البالغين الأثرياء على أطفال ومراهقي الأسر ذات الدخل المحدود، بدلاً من أثر البالغين على البالغين مما حدا ببعض الباحثين إلى التركيز

على التأثير الافتراضي لمساكن تنمية ذوي الدخل المختلط على العلاقات بين البالغين والأطفال . وفي مجال التعليم تذهب (روبي باين، ١٩٨٧) أن هناك قواعد خفية تميز بين تفكير وقيم وسلوكيات الفقراء، وبين تفكير وقيم وسلوكيات الطبقة المتوسطة والغنية، ولأن معظم موظفي المدارس هم من الطبقة المتوسطة والغنية الغريبة على الأطفال الفقراء، فإنه لكي يؤدي هؤلاء واجبهم تجاه أبناء الفقراء، يجب أولًا أن يفهم المدرسون وزملاؤهم العاملون في المدارس ثقافة الطبقة التي ينحدر منها طلابهم، ثم تعليمهم ثقافة الطبقة المتوسطة التي يحتاجونها للعمل بشكل أكثر نجاحا في تحصيلهم المدرسي في جانب، والتعاطي مع المجتمع في جانب آخر. وطبقاً لرأي (باين) فإن الفقر لا يعني فقدان الموارد المادية فقط، وإنما يعني أيضًا امتلاك الأفراد لموارد أخرى، مثل الاستقرار العاطفي، والمهارات العقلية، والإرشاد الروحي، والصحة البدنية، ونظم الدعم، والقدوة الحسنة، وهذه الموارد المتنوعة بحسب تعبير (باين) مهمة جداً، فالموارد المالية رغم أهميتها القصوى فإنها لا تفسر الفوارق في النجاح التي يتخلص بها الأفراد من الفقر، كما أنها لا تفسر سبب بقاء الكثير من الناس في الفقر.

إن القدرة على التخلص من الفقر تكون أكثر اعتماداً على الموارد الأخرى التي من بينها الموارد المالية، لكن المخلّص الحقيقي من الفقر هو وجود المورد العاطفي البالغ الأهمية والمورد العاطفي عند باين هو: القدرة على اختيار الاستجابات العاطفية والتحكم فيها، خاصة الاستجابة للمواقف السلبية دون الدخول في سلوكيات مدمرة للذات، وهذا مورد داخلي يظهر من خلال الاقتداء والقدوة، التي يتعلم منها الفرد كيف يعيش حياته عاطفيًا. ورغم أن جميع الأشخاص لديهم قدوة، إلا أن(باين) تحذر من عدم صحة وفائدة القدوة، التي لابد أن تكون قادرة على توفير النصيحة بشأن البديل المأمول عن العيش في الفقر، والتدريس يسمح للفرد أن يتمثل القدوة، ودعم الأطفال الفقراء للخلاص من الفقر، ومسؤولية المعلمين وغيرهم ممن يعملون مع الفقراء هو تعليمهم المهارات التي تسمح للفرد بالاختيار، فكثير من الأفراد يستمرون في الفقر لأنهم لا يعرفون خياراً آخراً، ولا يوجد من يعلمهم القواعد الخفية للخروج من الفقر بما فيها تزويدهم بالموارد. وعلى هذا فإن باين توصي بأن يتعلم المدرسون أولا تحليل الموارد التي يمتلكها الطلاب الفقراء وأسرهم، قبل تقديم النصيحة بتحسين أوضاعهم، ولهذا الغرض أعدت باين كتاب التدريبات المصاحب للنص الرئيسي لكتابها الذي يشمل ١٤ سيناريو مختلفاً للفقراء وأوضاعهم الحالية، حتى يشرع المدرسون في تقييمها، ولا تقدم باين أي إجابات صحيحة محددة على التمارين، ولكن السيناريوهاتتنقل رؤية ثابتة إلى حد ما للمواقف والسلوكيات التي من المفترض أن تنتشر بين الفقراء.

لقد شكلت أطروحة ثقافة الفقر مجالاً خصباً لدراسات علم الاجتماع التربوي للبحث في حقيقة الدور الذي تلعبه تلك الثقافة في إعاقة النجاح التعليمي للطلاب المنحدرين من أسر فقيرة، ففي العام ١٩٩٠ قام (يلكسون) بدراسة مقارنه على ١١٩٣ طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية من كبار السن المنتمين لأصول عرقية مختلفة والمسجلين في شعبة الدراسات الاجتماعية خلال (ربيع ١٩٨٣م)، لرصد مواقفهم واتجاهاتهم وممارساتهم تجاه التعليم في بعدين يمثل البعد الأول المواقف المجردة التي تعكس الأيديولوجية السائدة عن التعليم عند أفراد العينة تبعًا للطبقة المنتمين إليها، فيما يمثل البعد الثاني المواقف الملموسة التي ترتبط بالإنجاز نحو التعليم، حيث تبين أن الطلاب القادمين من أوساط فقيرة صحبهم ثقافة غير معززه للتعليم، تميل للكسل وتدني الطموح، وانتشار العنف وغلبة روح المعارضة، وضعف الرؤية، وعدم الإحساس بأهمية الوقت، كما كشفت نتائج الدراسة عن مفارقة بين البعدين، فعلى عكس المواقف المجردة التي جاءت إيجابية للطلاب المنحدرين من أسر فقيرة تجاه التعليم وارتفاع درجة اليقين بان مؤسسات التعليم هي إحدى المؤسسات القليلة التي يمكنها انتشالهم من الفقر، نَحَتْ المواقف الملموسة في تجربة الحياة منْحًى سلبياً تجاه التعليم، فالمواقف الايجابية نحو التعليم تختفي عندما ترتبط بمواقف ملموسة غير مجرده مثل ارتفاع معدلات الغياب، والتسرب، وانخفاض التحصيل، وانخفاض دافعية الانجاز.

وفي دراسة لـ (روبي باين ٢٠٠٥م) خاصة بثقافة الفقر اعتمدت فيها المنهج النوعي من خلال الملاحظة المبنية على تجربة زواجها من (فرانك) الذي نشأ في حالة الفقر المؤقت، ولكنه عاش لفترة من الزمن مع الذين كانوا في فقر متوارث طويل الأجل، وأمضت بعض الوقت مع عائلته وتعرفت على العديد من اللاعبين الآخرين في حيهم الذين عاشوا نفس الحالة الظرفية، حيث تبين لها أن هناك اختلافات كبيرة في سلوكيات الطلبة من الطبقة الأقل وتأثير ثقافة الفقر عليهم بحسب الفترة التي عاشوها في الفقر من جهة، وبين سلوكياتهم في المجمل وتلك السلوكيات الموجودة بين أبناء الطبقة المتوسطة وتم تأكيد هذه الأفكار في ذهن (باين)،

بعد أن قضت ست سنين مديرة لإحدى المدارس الابتدائية في أحد الأحياء الغنية في ولاية إلينوس، وأيضًا مناقشاتها مع المعلمين والعاملين في اللجان التأديبية ومديري المدارس في منطقتها، حول تفسيراتهم بشان القلق إزاء المشكلات الانضباطية للطلاب الذين جاءوا من أسر تعيش حالة طويلة من الفاقة، فالفقر من وجهة نظر (باين) ليس فقط نقص الموارد المالية، ولكن إلى أي مدى تملك الأسر موارد أخرى مثل الاستقرار العاطفي، والمهارات العقلية، والإرشاد الروحي، والصحة الجسدية والحركية، ونظم الدعم، والقدوة، فالقواعد الخفية لثقافة «أناس الفاقة» هي التي تميز الفكر والقيم والسلوكيات بينهم وبين أولئك الذين هم من الطبقة المتوسطة أو الغنية. ولأن معظم المدارس تعمل من منظور ضمني لقيم وثقافة الطبقة المتوسطة الغربية عن أطفال أسر الفقر، لذا فإن النجاح مع غالبية القادمين من أسر الفقر يعد محدودًا، ومعرفة مجموعة القواعد الخفية مهم لنجاح المعلمين في تعليم أطفال الفاقة قواعد الطبقة المتوسطة.

في حين اهتمت دراسة (تشاو وزميله ولومز، ٢٠٠٠) باختبار فرضية تذهب إلى أن الآباء والأمهات يميلون إلى أن تكون تنشئتهم لأبنائهم أما تنشئة استبدادية أو متساهلة، وأن أسلوبهم في الأبوة والأمومة يسهم في الصعوبات التي كثيرا ما يعاني أطفالهم منها، بما في ذلك تعليمهم، من خلال جمع لاستجابات ٣٠٠ من الآباء والأمهات من ذوي الدخول المنخفضة، على استبانه مكونة من ٢٥ سؤالاً، تمثل مقياس الممارسات تربية الطفل الإيجابية، حيث كشفت الدراسة أن الدخل العائلي يلعب دورًا ضئيلاً نسبيًا في التأثير على نوع التربية، فزيادة ١٠ دولار تؤثر إيجابياً بمقدار ٤٪ في التربية للأطفال، ويكون التأثير أقل إيجابية بـ ١,٤ ٪ عندما يكون الوالدان منفصلين مع زيادة مضاعفة في الدخل، وكل سنة إضافية من تعليم الأم قابله لتؤثر إيجابًا بنحو ٨٪، ولكل طفل إضافي يحد من قابلية التأثر الايجابي بنحو ٥٪، وزيادة الأثر الايجابي للتربية بنسبة ١٠ ٪ للأمهات اللواتي لا يعملن خارج المنزل، كما تبين أن الأسر الأقل حظاً في توفر الموارد المالية والثقافية هي الأكثر شكوكاً فيما سوف يجلبه النجاح المدرسي من منافع اقتصادية واجتماعية وإمكانية أن تتغير أوضاع الحياة إلى الأفضل مع الكسب الأجود في التعليم وفي دراسة لـ (كايرتيل ٢٠٠١) استهدفت التعرف على اتجاهات ومواقف الفقراء في المجتمعات الرعوية في منطقة توركانا في كينيا، و«موروتووكوتيدو» في أوغندا من التعليم .أعتمد فيها الباحث على مجموعة من الإجراءات كالملاحظة، والمقابلات مع مديري المدارس والمعلمين والعاملين، وفي المدارس الصغيرة كمدرسة قرية «لوكيشوغيو» كان يدار استبانه لبعض التلاميذ.

ومن خلال تلك الأدوات توصلت الدراسة إلى أن الآباء ليس لديهم اعتقاد بأن للتعليم الحديث آثارًا سلبية على مشاعر وقيم وممارسات أبنائهم في المجتمعات الرعوية أو في تغيير طريقة حياتهم، ومنهم رعاة يفضلون أن يعمل أطفالهم في المساعدة في إدارة القطيع أكثر من اهتمامهم بذهابهم للمدرسة، وان الأطفال الذين يذهبون للمدرسة إنما هم الأطفال الذين لا يقوون على حياة الرعي الشاقة بسبب بنيتهم الضعيفة، وفي كثير من الأحيان يخرج هؤلاء الطلاب من المدرسة في وقت مبكر لفرص عمل ضعيفة مثل حمل النفايات لدفع رسوم الدراسة وقيمة الكتب الدراسية، وهناك سبب آخر لهذا السلوك فالناس يعتقدون أنه من غير الممكن التنبؤ بما إذا كان الطفل سوف يحقق نتائج جيدة في المدرسة أم لا. كما أن تفكير الآباء نحو التعليم الحديث وتأثيره الثقافي يختلف تماما عندما يتعلق الأمر بالفتيات، حيث يعتقد الآباء أن التعليم المدرسي سيئ التأثير على الفتيات، وأن المدارس تسعى لتحويلهن إلى منحرفات، وفي دراسة ممولة من البنك الدولي قام بها (ميلانوفيشوالكجلا، ٢٠٠١) اعتمدت على بيانات فردية جمعت عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م عن تأثير ثقافة الفقر على الصحة والتعليم في الأسر المعدمة في كل من اليمن وجيبوتي، ومن بين أبرز ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن ١٠ ٪من مجموع النفقات المنزلية في البلدين تذهب لصالح القات والمهلوسات أي ثلاثة أضعاف النفقات المنزلية المخصصة للتعليم والصحة معاً، كما لوحظ ارتفاع معدلات الأطفال الذين يعانون من نقص الغذاء، وانخفاض معدلات الحضور للمدرسة، وزيادة الساعات المخصصة للأعمال المنزلية مقابل الوقت المخصص لعمل الوجبات المدرسية المنزلية، وانخفاض تعليم الوالدين، والافتقار للاستقرار الأسري.

وأجرى (جوردن، ٢٠٠٢) دراسة على البيانات الوطنية في الولايات المتحدة من» ١٩٤٧ إلى عام ٢٠٠٢» للوقوف على العلاقة بين عدد الفقراء في الولايات المتحدة الأميركية ومجموعة من المتغيرات المستقلة صنفت في ثلاث مجموعات، اقتصادية شملت الدخل القومي، معدل متوسط دخل السكان البيض، متوسط دخل السكان من أصول أفريقية، متوسط دخل الفرد ككل، معدل البطالة، وسياسية تتمثل في المشاركة السياسية، وثقافية تتمثل: في معدل الطلاق، الفاقة النسائية، الإعانات الحكومية للأفراد، الحمل في سن المراهقة، معدلات الجريمة. وتبين من النتائج أن خفض الفرق بين متوسط دخل الفرد الأبيض مع متوسط دخل الفرد الأسود على حين كانت العوامل الثقافية مثل حمل المراهقات وزيادة الجريمة ذات علاقة ارتباطيه موجبة مع معدل الفقر.

أما (كوتار، ٢٠٠٨) فقد أجرى دراسة نظرية في محاولة لاختبار خمسة افتراضات جاء بها (أوسكار) في أطروحة الفقر، فيما يخص الطلاب ذوي الدخل المنخفض، توصل من خلالها إلى مجموعة من الاستنتاجات جاء من بينها: أن أبناء الأسر الفقيرة ليس لديهم مستويات دافعية أضعف أو أقل من مستويات الدافعية لدى أبناء الأغنياء، على الرغم من أن الفقراء غالبا ما يوصفون بالكسل، حيث تفيد إحصاءات مركز الأطفال الفقراء أن ٦٠ ٪ على الأقل من عينة الدارسة يعمل فيها أحد الوالدين بدوام كامل طوال السنة، كما أن الآباء ذوي الدخل المنخفض أقل عرضة للحضور للمدرسة أو التطوع في الأنشطة المدرسية، ليس لأنهم لا يهتمون كثيراً بأمور التربية والتعليم، ولكن لأن لديهم وسائل أضعف في دعم الأنشطة المدرسية والمشاركة بها، مقارنة مع أقرانهم الأكثر ثراء. وهم أكثر عرضة للعمل في وظائف متعددة، أو للعمل المسائي، وهم أقل مشاركة في وظائف تمنح إجازة مدفوعة الأجر، وأن استهلاك الكحول هو أعلى بكثير بين طلاب المدارس الثانوية من الطبقة الوسطى والغنية عنه بين طلبة المدارس السود من الفقراء.

٢- النظريات التي تفسر الفقر:

الفقر واحدة من الظواهر المعقدة التي تنتج عن عوامل متداخلة تتضمن العديد من العوامل والمفاهيم ولها الكثير من الأسباب التي يختلف تفسيرها باختلاف المواقف والاتجاهات وباختلاف الإيديولوجيات. وهناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الفقر بمفاهيم مختلفة، وجميع هذه الاتجاهات تصنف إما أنها تدخل ضمن اتجاهات المدرسة المحافظة أو المدرسة الليبرالية والاختلاف بين المحافظين والليبراليين في مسالة مسببات الفقر يدور حول تبادل الاتهامات بين المتسبب والضحية.

أ-نظرية المسؤولية الشخصية :

تركز هذه النظرية على الأشخاص باعتبارهم هم المسؤولون عن أوضاع الفقر التي يعيشونها، ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى لوم الأشخاص الذين يعانون من الفقر باعتبارهم هم الذين يخلقون المشاكل لأنفسهم وأنه يمكنهم عن طريق العمل الجاد والخيارات الصحيحة، يستطيعون تلافي مشاكلهم والخروج من دائرة الفقر.

ويذهب بعض منظري هذه المدرسة إلى أنه هناك خللًا في أنواع الجينات ينتج عنه قلة الذكاء وبالتالي الفقر. وهذا الاعتقاد راسخ منذ القدم، حيث يؤكد (ماكس فيبر) على أن التعاليم البروتستانية تذهب إلى أن الثروة والرزق هبة من الرب ومكافأة على الصلاح وأن من أصاب الأعمى والأعرج والمشوه من الناس هو من جراء أنفسهم، وأنه بذلك ينالون جزاء سيئاتهم أعمالهم وسيئات أعمال أبائهم، وان جحيم الفقر هو ما يستحقونه في الحياة الدنيا وينتظرهم في آخرة المزيد من عذاب اليم.(شراز ١٤٣٢هـ ،ص٢٦).

ب - نظرية ثقافة الفقر:

نظرية ثقافة الفقر تشابه نظرية المسؤولية الشخصية، فنظرية ثقافة الفقر ترى الثقافة أسلوب حياة ينعكس على الفرد من جراء التفاعل بين الفرد والمحيط الاجتماعي، وتقوم هذه النظرية على الاعتقاد بأن الفقر ينتج من جراء توارث الأجيال لمجموعة من القيم والمعتقدات، لذلك فإنها لا تلوم الفرد وتضع المسؤولية عليه كما تفعل النظرية السابقة، بل ترى أن الأشخاص تشربوا ثقافة مختلفة وأصبحوا ضحايا لها، وغير قادرين من التخلص من براثينها، كما هو الحال في الثقافات التي عادة ما تنتشر بين بعض المهاجرين أو بعض القاطنين في المناطق المعزولة.

ج- نظرية خلل الأنظمة :

تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة، إذ لا تنظر إلى الفقراء باعتبارهم هم سبب حالة الفقر التي يعيشونها، وإنما يعود ذلك إلى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار عوامل تحد من فرص الأخرين من تحقيق الدخل الذي ينشدونه، وبالتالي تحد من مستوى ونوع الحياة التي يعيشونها. وتؤكد معظم الدراسات في هذا الاتجاه على أن النظام الاقتصادي تم تصميمه بطريقة تجعل الفقراء يستمرون في أوضاعهم السيئة مهما بذلوا من جهود .

د- نظرية الموقع الجغرافي :

تؤكد هذه النظرية على هناك مناطق جغرافية معينة، قد تفتقر الموارد الطبيعة القادرة على توفير العيش الكريم للإنسان، وأن الفقر يتعمق بشكل أكبر في مناطق دون أخرى، وأن هناك محاولات لتفسير افتقار بعض المناطق للقاعدة الاقتصادية التي تمكنها من منافسة المناطق الأخرى. وتذهب بعض التفسيرات إلى سوء الاستثمار وشح الموارد الطبيعية وتكدس السكان وقلة الإبداع والاختراع وعوامل أخرى عديدة يمكن أن تفسر التباين الكبير في مستوى الفقر بين المناطق.

هـ - نظرية دائرة الفقر :

تقوم هذه النظرية على وجود مجموعة دائرية من العوامل التي ترتبط ببعضها البعض في المجتمعات المختلفة وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية على نحو من شأنه الإبقاء على التخلف في الدول المتخلفة بصورة مستمرة والإبقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة. ويسرد المهتمين بهذه النظرية العديد من مراحل تلك الحلقات حيث تبدأ الحلقة الرئيسة للفقر تقضي بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي يقود إلى انخفاض مستوى الصحة مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية التي ينتج منها انخفاض في مستوى الدخل القومي الحقيقي. أي أن هذه الحلقة بدأت بالفقر وانتهى بالفقر، حيث يلاحظ أن الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المقدرة على العمل، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، مما يؤثر في مستوى التغذية، فنصل إلى انخفاض المستوى الصحي مرة أخرى.

كما أن الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي تبدأ بانخفاض المستوى التعليمي؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المهارات الفنية والكفاءات وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، ثم تعود مرة أخرى إلى انخفاض المستوى التعليمي.

وحلقات الفقر الخاصة بتكوين رؤوس الأموال، تتكون من حلقتين للفقر هما أولها: هو حلقة عرض رؤوس الأموال التي تبدأ بانخفاض مستوى الادخار؛ بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الراجع إلى مستوى الإنتاجية، والذي يرجع بدوره لانخفاض مستوى رؤوس الأموال، والذي يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الإنتاج؛ مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى الادخار.

وثانيها: هي الحلقة الخاصة بالطلب على رؤوس الأموال التي تبدأ بانخفاض الحافز على الاستثمار «الطلب على الاستثمار» بسب انخفاض القوى الشرائية للسكان. مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، الذي يحدث نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية بسبب انخفاض رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الاستثمار بسبب الحافز على الاستثمار.

و- نظرية الترابط التراكمي :

هذه النظرية ترى أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي مشكلات مترابطة ومتراكمة وأي مشكلة من هذه المشكلات هي حلقة في سلسلة لا حدود لها من المشكلات، من خلال الدورات التي تمر بها المشكلات على المستوى الاجتماعي والجغرافي، حيث ترى هذه النظرية أن التجمعات الفقيرة تتركز فيها البطالة أكثر من غيرها، ثم تقود البطالة على الهجرة، وتؤدي الهجرة من إغلاق العديد من المحلات التجارية، ثم تقل الوظائف والأعمال، وعندها يحدث المزيد من البطالة وهكذا تتكون وتستمر الدورة.

٣- تفسير الفقر الحضري:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الفقر في المناطق الحضرية واختلفت في تفسير هذه الظاهرة والآثار التي تترتب عليها، فهناك من يعتقد سبباً لتأثيرات سلبياً مباشراً لبعض الظواهر السالبة في المدن كالانحراف والجريمة والتشرد، وقسم أخر من الباحثين يروا أن الفقر ينتج عن ظواهر أخرى كالهجرات والبطالة والحروب أثر على عموم السكان. وبعد ذلك أصبح الفقر يهدد الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة. (النعيم ١٤٢٥ هـ ص٣٢)

ويعتبر «كيلاني» أن تزايد الفقر الحضري في البلدان النامية عامل طرد، حيث ينتج عنه هجرات خارجية، خاصة الهجرات غير الشرعية، ويذكر انه يوجد في البلدان النامية حوالي ٢٠ مليون شخص مشردين داخلياً بالإضافة إلى ١٩ مليون لاجئ على الصعيد الدولي، ويتوقع الباحثون من أمثال (كيلاني) أن يتفاقم الفقر في ظل النمو السكاني غير المنضبط مع محدودية فرص العمل والتدهور البيئي (كيلاني، ٢٠٠٢، ص٣).

ويعرض (ألن درننج) في بداية التسعينيات بعض الإحصائيات عن الفقر والفقراء بشكل عام، حيث أن هناك ١٠٠ مليون نسمة في العالم بلا مأوى و٤٠٠ مليون نسمة يعيشون الكفاف في حين ينفق الأمريكيون خمسة بلايين دولار سنوياً على وجبات غذائية تخفض استهلاكهم من السعرات الحرارية. وفي الوقت الذي تعبأ فيه مياه ينبوع واحد في فرنسا ويوزع على المرفهين في العالم نجد أن ١,٩ بليون نسمة يشربون ويغتسلون بمياه ملوثة بالطفيليات . وفي اعتمدت دول العالم تريليون دولار أي ما يعادل ٢٠٠ دولار لكل فرد على وجه الأرض للمعدات القتالية، فشلت هذه الدول في توفير ٥ دولارات لكل طفل لتأمين مستوى معيشي مقبول (ألن درننج، ١٩٩١، ص ٧-٨).

كما أوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠٠٢ م، أن حوالي ٢,٨ بليون نسمة في الدول النامية يعيشون على أقل من دولارين في اليوم في العام ١٩٩٩ م، وأن ١,٢ بليون نسمة يعانون من فقر شديد (أقل من دولار واحد في اليوم) (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢، ص ١٨:١٧).

وأوضح تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٠٣ م أن ٨٢٠ مليون شخص لا يحصلون على ما يكفي من الطعام للعيش بصحة جيدة في حياة إنتاجية، كما أن ١٦٠ مليون طفل يعانون من انخفاض خطر في الوزن بالنسبة لأعمارهم، ويفتقر أكثر من بليون نسمة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى مصدر للمياه الصالحة للاستهلاك، ويفتقر بليونان إلى أساليب صرف صحي مناسبة (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٣، ص ٣-١١).

أ- التفسير الاقتصادي للفقر الحضري:

وتعد ظاهرة التضخم الحضري سببًا مباشرًا لظهور الفقر الحضري والازدحام والبطالة بنوعيها الظاهرة والمقنعة، فتصاحبها تناقضات في البناء البيئي والتركيب السكاني لمجموعة كبيرة من أحياء المدينة وسكانها؛ فتزداد كثافة سكان المناطق الخربة وتظهر الفروق بين أحياء المدينة من حيث الكثافة السكانية ومستوى الخدمات ويظهر كذلك فروقات في مستويات المعيشة ويستنتج بعض الباحثين أن الفقر هو نتيجة متغيرات مختلفة كمية وكيفية عملت معاً وصنعت بيئة ساعدت على دائرة من الحرمان.

أما علماء الاجتماع الوظيفيون فيرون الفقر خللاً في التوازن ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث أفرز النظام الرأسمالي الصناعي إمكانية الاستغناء عن العمال، فالنظام التقني يحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجرٍ كافٍ فيهبط مستوى معيشتهم، كذلك يتم الاستغناء عن عمال الأدوات الأولية بسبب التقدم التقني. ويبدو عجز النظام الاقتصادي أيضا من الإجراءات الروتينية للبيروقراطية وعدم كفاية الأموال المخصصة لخدمات الإنعاش الاجتماعي للعمال. وعدم التكامل بين متطلبات السوق وبين نظام التدريب المهني والتعليم. ويرى علماء الاجتماع الوظيفيون أن أفضل السبل في التعامل مع مشكلة الفقر هي تدريب الفقراء وتأهيلهم ليتبلور لديهم شعور ذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع وإنهم مرتبطون بالمجتمع وإنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته للمجتمع ككل. وهذا سيؤدي إلى استقرار النظام، وهذا يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة الاجتماعية (عمر، ١٩٩٨، ص١٩١).

بينما نجد اثنين من الوظيفيين وهما «كنجزلىديفز « و» ولبرت مور» يفسران وظيفة انعدام العدالة الاجتماعية، بأنها التي تصنع المنافسة وتحفز الكثير من الناس لكي يعملوا بجد ومثابرة من اجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. أما علماء الاجتماع الصراعيون أمثال «كارل ماركس « فيرجعون أسباب الفقر لاستغلال الرأسماليين لطاقات الطبقة العاملة وتسخيرها لزيادة أرباحهم (زهري وإسماعيل، ١٩٨٥، ص١٦٨).

ومن الدراسات الرائدة في الاقتصاد الحضري الفقير، دراسة «مسح لندن « للعالم «تشارلز بوث» التي تناولت الفئات الفقيرة فى المدن، فقد قام بدراسة إحصائية اجتماعيه على مدينة لندن ، طبق فيها المسح الاجتماعي . ونشرت الدراسة مؤسسة «ماكميلان» وأصدرتها عام ١٩٠٢ م ، ثم عام ١٩٦٢ م (زهري ، وإسماعيل ١٩٨٥: ٣٩ ___ ٤٠) كذلك دراسة مسح يورك « للعالم» سيبومروانتري جمع فيها مادة عن الفقراء ووضع معيار لمعنى» الفقر « بإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية و الشروط الضرورية التي تتحكم في أسلوب حياة الطبقات العاملة ونظام الأجور ، وما يساعد على الحراك الأعلى في البناء الطبقي .وقد توصل منها إلى وضع مستويين للفقر، المستوى الأول: الفقر الأولي ويكون فيه الدخل الكلي للفرد قليلا إلى درجة لا يستطيع الفرد معها أن يحصل حتى على «الضروريات» التي تشبع حاجاته الطبيعية . والمستوى الثاني: الفقر الثانوي، وهى الحالة التي يسمح فيها الدخل بالحصول على الضروريات التي تمكنه من حفظ حياته. (زهري وإسماعيل، ١٩٨٥م ،ص ٤٢-٤٣).

كما تم الإشارة أيضًا إلى دراسة «بلولى» التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة في دراسته» مسح المدن الخمس قام بها عام ١٩١٢ م لبحث الحالة الاجتماعية لدى الفئات الكادحة في المناجم والمعامل والمصانع. وقسم الفقراء إلى طبقات على أساس اقتصادي بالنظر إلى إثبات الدخل أو عدم ثباته، وقد اتخذ الشارع وحدة أساسية للدراسة، فدرس مشكلات العمال وحياتهم الأسرية والفقر الذي يعانون منه. وبما أن الفقر يعد ظاهرة مركبة تنشأ بسبب عوامل متعددة اجتماعية وثقافية وسياسية، لذلك تناول الباحثون معالجة الفقر حسب تخصصاتهم، فمثلاً استخدم «كيمني» النظرية الاقتصادية لتحليل الفقر وسياسية الفقر في كتابه (اقتصاديات الفقر، والتمييز، والسياسة العامة ١٩٩٥). وهناك تفسير قائم على أسس نفسية - اجتماعية حيث يؤكد هذا التفسير على أن الفقراء لا يخططون للمستقبل وهم يبحثون عن الإرضاء العاجل، وينخفض لديهم مستوى الطموح، فهم قانعون بما يحصلون عليه بسبب المواقف والمعتقدات النابعة من ثقافة الفقراء (عمر،١٩٩٨:١٩٢-١٩٣).

ب- التفسير الثقافي للفقر الحضري:

ولقد استحوذ التفسير الثقافي للفقر على معظم الدراسات الاجتماعية التي تناقش الفقر، حيث حظي مفهوم «ثقافة الفقر» باهتمام كثير من علماء الاجتماع. وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في دراسة «اوسكار لويس « لخمس اسر مكسيكية عام ١٩٥٩ م حيث كشف عن قائمة من السمات لها، كما ظهر في عدد من أعماله اللاحقة، مثل «أطفال الشانثين « عام ١٩٦١ م. واستطاع في مقالة له نشرها عام ١٩٦٦م أن يطور أفكارا مترابطة بين تلك السمات. ولقد أوضح « اوسكار لويز» أن الفقر ليس مجرد نقص وحرمان اقتصادي وسوء تنظيم، إنما هو نمط للحياة حيث تظهر في فترات التغير السريع والتحضر والحروب، لذا فهو لم يلغِ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية التي تتضمنها ثقافة الفقر، والتي تنتج عن جهود الفئة الدنيا في التغلب على المشكلات والشعور باليأس الناجم عن عدم قدرة هذه الفئة أن تحقق النجاح في إطار قيم المجتمع الأكبر وأهدافه، ومع مرور الزمن يتشرب أطفال المناطق الفقيرة اتجاهات وقيم ثقافة الفقر، وتصبح طريقة الحياة هذه هي التي تحقق لهم التكيف والاستمرار في العيش في بيئتهم (حسين، ١٩٩٩،ص ٣٤٢).

ولقد حدد (اوسكار لويس) سبعين سمة لما يسميه «ثقافة الفقر» ووضعها في أربع مجموعات رئيسة، الأولى، تصف العلاقة بين الثقافة الفرعية والمجتمع العامة، على أساس أن فقدان المشاركة الفعلية والتكامل للفقير في المؤسسات الرئيسية للمجتمع الكبير تعد في الخصائص المهمة الحاسمة لثقافة الفقر. والثانية، تصف طبيعة الإحياء الخربة المحلية، فعندما ننظر لثقافة الفقر على مستوى المجتمع المحلي، نجد أنه على الرغم من المستوى المتدني من التنظيم، إلا أنه يفوق نطاق الأسرة النووية والممتدة والثالثة، تصف طبيعة الأسرة، فمن أهم السمات لثقافة الفقرة على مستوى الأسرة هو تجاهل أهمية الطفولة كمرحلة حرجة في دورة الحياة، وارتفاع مدى تجاهل الزوجة، والاتجاه نحو اعتماد الأسرة على المرأة، وانعدام الخصوصية، والمنافسة على موارد محدودة، والتعلق بالأم. أما الرابعة فتصف الاتجاهات والقيم وشخصية الأفراد والتي من أهمها الشعور القوي بالتهميش والعجز والاتكالية والإحساس بالدونية والاستسلام، بالإضافة إلى ارتفاع مدى تكون الأنا الضعيفة وانعدام ضبط النفس، والقدرة الضئيلة لتنويع مصادر الإشباع أو التخطيط للمستقبل.

وقد تعرضت أفكار (أوسكار لويس) بشأن ثقافة الفقر إلى انتقادات، من أهمها أنه يؤكد على السمات السلبية ويهمل السمات الإيجابية. فقد وصف (شارلز فالنتينو) منهجية (لويس) بأنها غير دقيقة ويصف «هربرتجانز» كيف اخترع لويس مفهوم ثقافة الفقر وينتقد لويس في أنه لم يطبقه تجريبياً بل اعتمد على دراسات حالات، كما يذكر «ميشيل هارنجتون » أن لويس استخدم مفهوم ثقافة الفقر بمصطلحات اقتصادية ولم يتوسع في الجانب الثقافي.

ج - التفسير الاجتماعي للفقر الحضري:

قدم «واكسمان» في كتابه «وصمة الفقر» تحليلاً اجتماعيًا للفقر من خلال مفهومين، الأول منظور ثقافي، والآخر منظور موقفي، ليصل في النهاية إلى منظور ثالث، وهو منظور العلاقة. ويتشابه طرح «دويدش محمد» مع ما طرحه «واكسمان» حيث استند «محمد» في مناقشته لإشكالية توجيه السياسات السكانية نحو محاربة الفقر، على ثلاثة محاور، أولها ضرورة إدماج العوامل الثقافة المكرسة داخل الأوساط الفقيرة، حيث أنها تعيد إنتاج الفقر المادي والبشري، وتبقي على الأمية، ويستشهد بمثال من المغرب، حيث تتأثر استفادة المرأة في الميدان الصحي بعاملين، الأول، عامل البنيات التحتية، كعدم توافر الطرق المعبدة ووسائل النقل والمراكز الصحية والصيدليات، والعامل الأخر، هو المنظور السلبي للاستثمار الكفاءات البشرية للإناث خاصة . فهذان العاملان بدورهما يساعدان على تراجع الإقبال على العلاجات الطبية من مما يؤدي إلى اللجوء إلى الدجالة، وهذا بدوره يؤثر على مردود الفرد في مختلف الميادين، كأن يشل من دور المرأة المحوري في التربية السليمة للأجيال الغد وفي رفاهية الأسرة وفي التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأكمله. أما المحور الثاني، فهو التشخيص الإحصائي لمسببات الفقر، ويقاس بحساب مؤشراته لمجموعة من الفئات السكانية، وذلك لترتيب الأولويات لتصويب السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر، وتفعيل المنهجية التشاركية. أما المحور الثالث، فهو توظيف قياس ديناميات الفقر في توجيه السياسات السكانية نحو تأهيل السكان الفقراء لاكتساب القدرة الذاتية على التخلص من آفات الفقر.

واهتم (هربرتجانز) أحد علماء الدراسات الاجتماعية، بالدفاع عن الفقراء وانتقادات سياسات الحد من الفقر منذ الخمسينيات الميلادية حيث قدم العديد من المقالات جمعها في كتابه(القرويون في المدن) ، واستمر بهذا الاهتمام مما أهله من أن يكون مستشاراً في الحقوق المدنية لعدد من المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، وفى كتابه (الحرب على الفقراء، م١٩٩٥) جمع عدداً من المقالات التي تهاجم وتضع الفقراء في قالب معين تحملهم مسؤولية فقرهم لذا نجد الاختلاف بين «جانز» الذي يرى خطورة اثر لوم الفقراء على فقرهم واثر تلقيبهم بصفات تجرحهم وتثير تساؤلات عن أخلاقهم وقيمهم ، وبين «شالرزموري «الذي يرى أن الأفراد مسؤولين اقتصاديًّا وأخلاقيًّا عن تصرفاتهم، وان مسؤولي الضمان الاجتماعي يجب أن يفرقوا بين الفقير المحترم والفقير الذي يزيد من عبء الضمان الاجتماعي كالمنحرفات أخلاقيًّا اللاتي يلدن أطفالاً من دون زواج ، حيث يعتبرهن غير مستحقات للضمان الاجتماعي، ويستعرض (جانز) التطور الذي طرأ على المسميات التي تطلق على الفقراء من (الفقير الغير مؤهل) ،،«والمعالون»والمتشردون» «والطبقة الخطرة» والتي ظهرت في انجلترا في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، إلى مصطلح «مادون الطبقة» الذي ظهر في الستينيات من القرن العشرين، فهو يعرض كيف ظهر المصطلح وكيف تطور استخدامه. ويرى انه يستخدم كتعريف للفقراء، وقد استمد من المصطلحات الاقتصادية التي قدمها الاقتصادي السويدي عام ١٩٦٣م في كتابه عن المجتمع الأمريكي (التحدي إلى الغنى) والذي كان الهدف منه طرح إصلاحات اقتصادية لحل المشكلات التي رآها في المجتمع الأمريكي والتي يرجعها إلي النظام المدني، وظهور «الفيتو» في المدن وتطور نظام الضمان الاجتماعي، كما وصف العمال الذين استغنى عنهم الاقتصاد الحديث وأصبحوا ضحاياه ما بعد الصناعة يعيشون على هامش المجتمع فلا يشاركونه حياته ولا طموحاته ولانتصاراته.

ويرى «جانز» أن شيوع استخدام مصطلح «ما دون الطبقة» كمفهوم اقتصادي واجتماعي ساعد على تنشيط البحوث ضد الفقر في الثمانينات. إلا أن (جانز) يعتقد بخطورة استخدامه كمصطلح سلوكي، بدأ باستخدامه الباحثون من علماء الاجتماع ومتخذو القرار والإعلاميون، ليصفوا الناس الفقراء المتهمين، حقيقة أو خطأً، بعدم القدرة على الانخراط في طرق حياة الطبقة الوسطى المسيطرة.

وهذا التعريف السلوكي يلقب الناس الفقراء الذين يخرجون من التعليم، أو لا يعملون، أو ينحرفون ليعتمدون على الضمان الاجتماعي. ويتضمن المصطلح المتشردين والمتسولين والمدمنين على الخمور أو المخدرات ومجرمي الشوارع. ولأن المصطلح مرن، لأنه يضم الفقراء الذين يعيشون في مجمعات في نفس الأحياء، مثل المهاجرين غير الشرعيين والعصابات بغض النظر عن سلوكهم الحقيقي لاعتقاد بأن لديهم قصورًا في الأخلاق وقيمًا سيئة إلا أن (جانز) يرى أن الفقر هو المسؤول عن انحرافات الفقراء، حيث تدفع الحاجة إلى الخروج عن قيمهم لأنهم يفتقدون المورد المادي والأمن الاقتصادي، وأحيانا الدعم الاجتماعي والقوة العاطفية. ويرى أن المنحرفين موجودون في مختلف الشرائح الاجتماعية، وأن فساد أحدهم لا يعني فساد الكل، كما يفترض أنه كلما ارتفع الشخص في السلم الاجتماعي يصبح السلوك المنحرف غير مرئي. ويشبه «جانز» الفقر بالمعركة العسكرية التي لا يمكن للكثير أن ينجو من أثارها، وبالنسبة للفقر تعتمد الآثار على طبيعة الفقر «المعركة» والقوة العاطفية، وهذا ما يجعل الناس يخرجون من التجربة بدرجات مختلفة كما في المعركة ، فإن معظم الفقراء يقاسون فقرًا مع ذكريات مريرة أو براعة خاصة، والبعض يخرج منها مع تجارب من اليأس والغضب والاكتئاب، والذي ينتج سلوكيات واضحة أمام العامة بحيث يدينهم الذين لم يقاسوا الفقر، ولا يقصد«جانز» تبرير جرائم الشارع، كما انه يقر أن هناك سلوكيات لاأخلاقية، لكن محاولة حلها بالإدانة غير مجد وغير مفيد.

د - التفسيرات الأخرى للفقر الحضري:

وقد حصر»جولد سميث» و»بليكلي»نظريات الفقر وتفسيراته في ثلاث فئات، وهي الفقر كمرض والفقر كحدث والفقر كبناء وهذه التفسيرات تصور حدث الفقر على أنه حالة طبيعية ملازمة للخلل الشخصي في الطموح أو القدرة، وهي متأثرة بأفكار ترسبت من الماضي حيث يلام الفقراء على فقرهم، وقد كشف مسح تم في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أن غالبية الأمريكيين يعتبرون فقدان القدرة وانخفاض مستوى الطموح وعدم مواكبة التحديث هي أهم أسباب الفقر في بلادهم، والبعض يضيف أسبابًا أخرى هي انحلال الأخلاق وإدمان الكحول ويرى (جيمس جننجز) انه يمكن اختصار تلك الفئات الثلاثة إلي فئتين، الأولى «محدودية الفرص» كما طرحها سشلر» ويقصد بها أن الفقراء، يعتبرون فقراء لأنهم لا يمتلكون وسائل الحصول على تعليم جيد وأعمال ودخول جيدة، فهم يعاملون بتحيز بسبب اللون والنوع والدخل أو الطبقة، ولأنهم غير محميين بغطاء عادل من الحماية والمعونات والخدمات الحكومية. أما الفئة الثانية فهي الشخصية المتصدعة، ويرى «جيننجز» أن كثيراً من التفسيرات التي ظهرت عن الفقر، بما في ذلك التي تمت من قبل علماء في التاريخ الأمريكي، تلوم «محدودية الفرص» في إحداث الفقر أكثر من وضع اللوم على»الشخصية المتصدعة» واستشهد علماء التاريخ الأمريكي بعدم حصول الأمريكيين الملونين على منح أراضي كغيرهم من البيض والتي كانت تحدد الوضع الاجتماعي والسياسي ومن ثم الفكري والأخلاقي للناس وتستخدم إحدى المدارس الفكرية» مفهوم رأس المال البشري»، كتفسير لظاهرة الفقر في المجتمع الأمريكي، وبناء على هذا التفسير فإن الناس فقراء أساسًا لافتقارهم للتعليم والتدريب واللغة، وهذه بدورها تعيق الحراك الاقتصادي، ويختلف هذا التفسير عن تفسير «محدودية الفرص» في أنه يركز على ضعف الفرد، فهو يفترض أن النظام الاقتصادي فعال لأي شخص متدرب ومتعلم، لذا فيمكن تقليص الفقر بوضوح إذا استطاعت الجماعات المحرومة من اكتساب المهارات اللازمة للمهن المعروضة، وتستشهد هذه المدرسة بالوضع في مدينة «بوسطن»، في أن الأفراد الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي في التسعينيات لم يستطيعوا مواكبة التغير في متطلبات سوق العمل، وبالتالي ظلوا بدون أعمال، مما زاد من فرص عيشهم في فقر أو قرب الفقر. وهذا يؤكد فرضية عالم الاجتماع «فيلما اورتز» في أن فرص العمل للمتعلمين تعليماً أعلى تزداد بينما تنقص فرص العمل للمتعلمين تعليماً اقل.

٣- بعض المتغيرات المفسرة للفقر:

هنالك بعض المتغيرات التي ترتبط بها ظاهرة الفقر إرتباطاً وثيقاً، بل وتكاد تكون هي المتغيرات الرئيسية المفسرة لظاهرة الفقر حول العالم، وفيما يلي يتم استعراض بعضاً من تلك المتغيرات وعلاقتها بالفقر.

أ- العلاقة بين الفقر والعنصرية:

ويعد «وليم ويلسن» من الرواد الذين تناولوا مشكلة فقراء الأمريكان من الأصل الأفريقي، ففي مؤلفه (غير المستفيدين الحقيقيين ١٩٨٧م) حلل «ولسن» نمو فئة «مادون الطبقة الحضرية» ويرى أن أي نظرية تعنى بتفسير العلاقة بين ظاهرة الفقر والطبقة الدنيا في المدن يجب أن تطرح من خلال التركيز على ثلاثة مظاهر للحياة الحالية والتي اعتبرها «ويلسن»حرجة، وهذه المظاهر هي: زيادة حجم الأسر التي تترأسها امرأة، وانخفاض الدخل وقوة العمل للشباب من الأقليات، وتحول الفقر من الأرياف إلى داخل المدن وقد ساعدت نظرية «ويلسن» على إثارة النقاش والبحوث لأنها تكشف عن عمق العلاقة بين الظواهر الثلاث، من ذلك عدد من المقالات تناقش نظرية «ويلسن» عن الفقر في أحياء الأمريكان من الأصل الأفريقي جمعهما المؤلفان»دانجزجر ولن» في مؤلف واحد «التعايش مع الفقر» .

ويرى «بول بيترسبون» تلك العلاقة التي أكد عليها «ويلسن» يجب أن تطرح بشكل أوسع، ليس فقط على الأماكن التي يتركز فيها الفقر بشدة. كما يرى أن الظواهر الثلاثة التي أشار إليها «ويلسن» في نظريته ليست مترابطة تماماً، فمصادر التغير في الفرص الاقتصادية للشباب الرجال لا يظهر فقط في انخفاض حجم الأعمال داخل القطاع الإنتاجي، كما أن ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها امرأة لا يعزى فقط لتغيرات حدثت في فرص التوظيف للشباب الرجال، وأن تحول الفقر من الريف إلى الحضر ليس فقط نتيجة تركز الصناعة والتجارة، فالمشكلة أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة لتفكيكها، وأقل قابلية لأي حل واحد، كما يحذر من مقارنة الأحياء الفقيرة مع فترات سابقه، ويرى أن المقارنة يجب أن تكون بين الأحياء في نفس المدينة ولنفس الفترة، لأن التوقعات الاجتماعية للناس دائماً في ارتفاع، فهذه التوقعات هي التي أدت إلى الدعوى بأن الوضع يتردى على الرغم من الانخفاض في معدلات مؤشرات الفقر.

وقد أعاد«ويلسن»في مؤلفه الآخر (عندما يختفي العمل ١٩٩٦) استخدام مفهومي «السلالة» و«المكان» لأبحاث الفقر، وأكد على أن الأوضاع الاقتصادية منذ السبعينيات من القرن الماضي قد أضرت بالأمريكان من الأصل الإفريقي أكثر من الأمريكان البيض. فاستمرار العزل المكاني ساعد على تركيز الأقليات داخل المدينة،وفي نفس الوقت فإن حركة الحقوق المدنية سهلت على الأقليات من الطبقة الوسطى الخروج من تلك الأحياء مما نتج عنه زيادة في تركز الفقر في أحياء سكانها معزولون اجتماعياً عن الاتجاه الاقتصادي السائد، وعن جماعة رفاق الطبقة الوسطى. ويطرح «ويلسن» أسباب هذا الانعزال، يعود إلى انخفاض أجر العمال غير المهرة واختفاء فرص العمل في الأحياء الفقيرة ذات السلالات المعزولة مكانياً عذلاً شديداً، فالتغيرات البنائية في سوق العمل والعمال، كوجود المنافسة العالمية، وزيادة الآليات وغيرها من الاختراعات التكنولوجية والتي تتطلب عمال مهرة، أدت إلى استبدال العمال المحليين الأقل مهارة بالآلات، وبالعمال الأجانب، والذي بدوره نشط الاستيراد مما أدى إلي استغناء أكثر عن العمال، كذلك التحول من القطاع الإنتاجي إلي قطاع الخدمات، وزيادة بلورة سوق العمل إلى قطاعات قليلة الجراءة وعالية الأجر، جميعها ساهمت في تقليل فرص العمل لدى الأقليات الحضرية. ويضيف «ويلسن» إلي جانب هذه الأسباب الاقتصادية أن الأمريكان من الأصل الإفريقي مازال يعانون من العنصرية، فمثلاً الفرص الوظيفية لا تنشر في الجرائد العامة، وإنما تنشر في جرائد محلية خاصة بالبيض.

وتضيف «بارتلت « سبباً آخر للفقر في هذه الأحياء، فاتخاذ قرار البحث عن عمل خارج المنزل يتأثر بالخوف على الأطفال من الانخراط بالجريمة. ففي مقالتها عن دور الأسرة في الحي الفقير، ترى أن انتشار الجريمة والعنف في هذه الأحياء تجعل الوالدين شديدي الحذر خاصة مع غياب مؤسسات الرعاية كالتعليم ما بعد المدرسة والحضانة، لذلك فان بعض الآباء إما يلجأوا للاعتماد على شبكات الأسرة والتي لا تستطيع أيضًا أن تقوم بدورها بكفاءة، أو البقاء في المنزل لحماية الأطفال والتخلي عن فكرة العمل لزيادة دخل الأسرة.

ب- العلاقة بين الفقر والجريمة :

بالإضافة إلى حساسية أبحاث «ويلسن» التي تتناول العلاقة بين الفقر والعنصرية. نجد حساسيات في تناول أبحاث العلاقة بين الجريمة والفقر والهجرة، حيث يرى «مارشال» أن تناول هذه العلاقة كان مرفوضًا لدى بعض الباحثين في أوربا والولايات المتحدة، لاعتقادهم أن هذه العلاقة من ناحية نظرية وعلمية سوف تكسب بعض المفاهيم (مثل «العرقية» أو السلالة» صفة مادية، فقد يكون لها تأثير على تطبيق سياسات معينة ،فالربط بين الجريمة والهجرة له نتائج غير مرغوبة، فقد ينتج عنه تزوير لعلاقة السبب والنتيجة بين المصطلحين، أو لصعوبة تناولها بشكل واقعي .

ويناقش» مارشال» في مؤلفه (الأقليات ، والمهاجرون ، والجريمة ١٩٩٧م) الاختلافات والتشابهات في أبحاث أوربا والولايات المتحدة عن العلاقة بين الهجرة والفقر والجريمة ، من ناحية الكم وكيفية إجراء البحوث، والنتائج . ويرى أن الشواهد على وجود هذه العلاقة كثيرة منها الروايات والمقالات الصحفية ، وأحداث الشوارع، وجميعها تربط المهاجرين والأقليات بالجريمة إلا أن أفضل فهم لهذه العلاقة هو من خلال الأبحاث العرقية ___الاثنوجرافية – مثل التي عرضها في كتابه ، فالملاحظة بالمشاركة تساعد على فهم أفضل للآليات الاجتماعية للمهاجرين .وهذه لا تكفي دون وجود حقائق تسند النظريات أو تصححها إذا لزم، وتساعد على توجيه أفضل للسياسة العامة، والتي تستند إلي إحصائيات المسوح، لتضيف مصداقية لحوارها. وهذه المسوح لا تعكس التورط»الجر يمي» للفرد ولا تعمق فهمنا للواقع، وإنما تعكس نشاطات وكالات الضبط الاجتماعي، كما أنها غير دقيقة في حصرها لأوضاع وإحجام المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين.

ومن بعض النتائج التي طرحها«مارشال» عن العلاقة بين الفقر والجريمة والمهاجرين، أن ضحايا الجريمة في أوربا غالباً يكونون من داخل الجماعة العرقية بينما في الولايات المتحدة تجمع بين داخل الجماعة العرقية ومن داخل السلالة ماعدا السرقة، وجرائم الكره. كما استنتجت المسوحات الأوربية، ارتفاع حجم ضحايا الجريمة من المهاجرين، خاصة جرائم العنف. وفي دراسة تم فيها ضبط متغيرات كالمكانة الاجتماعية والحي والعمر والتوزيع الجغرافي، اتضح أن تأثير العرقية انخفض انخفاضاً ملحوظاً. كذلك مسوحات الضحايا في الولايات المتحدة توضح أن الأقليات (الإفريقي والمكسيكي) أكثر عرضة للجريمة حتى مع ضبط عدد من المتغيرات الخاصة بالخلفية. ومن النتائج أيضًا، أن المهاجرين وغيرهم من الأقليات اقل احتمالاً للتبليغ عن الجريمة، إلا أنهم أكثر عرضة للتبليغ عنهم . ويرى«مارشال» أن ذلك يشير إلى أن حجم ضحايا الجرائم من المهاجرين وغيرهم من الأقليات اقل مما هو عليه في الواقع، وأن السلوك غير القانوني لهم مبالغ فيه. يناقش «مارشال» اختلاف معدلات الجريمة بين أجيال المهاجرين، فسابقاً كان الجيل الأول اقل في معدلات ارتكاب الجريمة من المحليين، لعدة عوامل الرغبة في النجاح، ووجود جماعات من المهاجرين الأوائل يدعمون المهاجر الجديد، والخوف من الترحيل. إلا أن الشواهد في التسعينيات من القرن الماضي، توضح أن المهاجرين (خاصة غير المسجلين) من الجيل الأول أكثر عرضة لارتكاب الجريمة (خاصة جرائم المخدرات والجنس) تحت ضغط من الذين استقدموهم للتعويض عن تكاليف استقدامهم. كما إنهم أكثر عرضة لضحايا الجريمة، فهم يستأجرون (كعبيد) ويعملون تحت ظروف قاسية، وأجورهم اقل من الحد الأدنى(٢٣٧-١٩٩٧، ٢٣٦). وتؤكد مجموعة الأبحاث في كتاب «مارشال» على خطورة التعميم في علاقة المهاجرين بالجريمة.

ويقدم «بارفيز بيران» في دراسته لأحد أحياء مدينة«طهران» في إيران، تفسيرًا لظاهرة الفقر، التي اعتبرها نتيجة لتفاعل بين عمليات البناءات والأنظمة والمنظمات وأخيرا الأحداث اليومية. وهي لا تختلف كثيراً عما طرح في المدارس الأمريكية، فقد وضع «بيران» ثلاثة مستويات لتحليل ظاهرة الفقر، أو لها مستوى تحليل الوحدات الصغرى كدراسة الأسرة والأحداث الشخصية، ومن خلال هذا المستوى فقط لا يمكن تفسير الخلفية والعوامل المسؤولية عن ظهور الفقر، فالأسئلة المتعلقة «بماذا» و«كيف» لا يمكن الإجابة عليها بتحليل «الأحداث» بحد ذاتها. ويرى انه لكي نصل إلى تفسير واف فيما يتعلق بظاهرة الفقر، فإنه يجب الأخذ بالحسبان دراسة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأنظمة والمنظمات للمجتمع، وهذا هو مستوى التحليل الثاني، ويطلق عليه مستوى تحليل النظم، أما المستوى الثالث فهو مستوى تحليل الوحدات الكبرى والذي يدرس البناء الاجتماعي لنفس المجتمع وأبعاده التاريخية .. ويؤيد» محمد النقرابي» ربط تحليل مؤشرات الفقر بالبناء الاجتماعي الخاص بكل مجتمع بما يحمله من علاقات اجتماعية ونظم أخرى (النقرابي،٢٠٠٢، ص٦).

وإلى جانب تلك المستويات التحليلية الثلاثة التي طرحها «بيران» فهو يؤكد أيضا على ضرورة استخدام المقابلات المتعمقة والملاحظة بالمشاركة لكي نصل إلى حلول فعالة لظاهرة الفقر. وفي ورقة العمل التي طرحها (بارفيز بيران) في حلقة النقاش» الفقر وآثاره على فئات الشرق الأوسط» قدم تفسيراً أوضح أهمية استخدام المدخلين، لفهم ظاهرة الفقر، أولهما مدخل الملاحظة بالمشاركة والتي استنتجت من خلاله دراسات علم الإنسان عن نظرة الفقير إلى نفسه، أن دراسة مفاهيم مثل «الضيق» أو سوء الحال و«التأهيل» تعمق من فهمنا للعمليات التي تساعد على استمرار الفقر، فالمفهوم الأول يعني عدم القدرة على الدفاع وعدم الأمان والتعرض للسقوط والمخاطر والصدمات والقلق، أما المفهوم الثاني فيقصد منه الطرق المعقدة التي يستطيع بها رب الأسرة أن يستفيد من الموارد من حوله. ويؤكد «بيران» على أن فهم هذين المفهومين يساعد على تفسير كيف أن الفقر يختلف في تأثيره على الناس حتى في الأسرة الواحدة.

أما المدخل الآخر الذي تبناه، فهو المدخل التنموي ويرى «بيران» من خلال هذا المدخل أن مسببات الفقر متداخلة، وهي البيئة والإسكان والصحة والدخل والتعليم وغيرها، ويجب تتبعها بطريقة منسقة. وقد وصف «بيران» ما يقوم به السكان كآليات للدفاع والتكيف مع الفقر، كطريقة إنفاق الأسرة، وتقليل مصاريف الغذاء والملابس وإلغاء النشاطات الترفيهية، والعمل ساعات إضافية، أو البحث عن عمل إضافي، وبحث الزوجات عن مهنة لزيادة دخل الأسرة. والطلب من الأطفال أو إجبارهم على العمل، وهذه من أسوأ آليات التكيف وأشدها ألمًا. وقد ظهر التأييد لمبدأ المشاركة من قبل عدد من الباحثين.

كما تبنى «عبد الباسط عبد المعطي» في بحثه عن الفقر البشري في الوطن العربي مفهوماً للفقر بعدين متداخلين «فقر القدرة» و «فقر القوة» حيث يشير فقر القدرة إلى الاستبعاد والحرمان من فرص التدريب والتأهيل التعليمي والمعرفي والصحي والغذائي، ويشير فقر القوة إلى الاستبعاد والحرمان من الخلفية الرأسمالية ومن فرص عمل مستقرة لها عوائد تشبع الاحتياجات الأساسية والحرمان من المشاركة في صنع القرارات، ويرى أن فقر القدرة ينتج فقر القوة (عبد المعطي، ٢٠٠٢، ص٩).

ب - العلاقة بين الفقر والسياسة الاقتصادية:

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل جلي على جميع القطاعات على مستوى الاقتصاد القومي وتظهر بشكل واضح على أغلب أفراد المجتمع. ولأنها كذلك نجد أن الواقع يؤكد أن كثيرًا من السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر مباشر وأثر غير مباشر في الفقر. إن الفقر كظاهرة تمتد جذورها إلى مجموعة تشوهات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولعل من أهم هذه التشوهات، التشوهات الاقتصادية، وتجارب الدول المختلفة تؤكد أن وجود الاختلالات الهيكلية واستمرارها في أي اقتصاد يجعل النتائج الإيجابية الناجمة عن هذا الاقتصاد أمرًا صعب المنال ويبدو مستحيلا، وهذا بدوره يترك تداعياته على شكل تباطؤ في النمو ومن ثم على مستوى المعيشة وترسيخ ظاهرة الفقر. إن سياسات الاقتصاد الكلي تترك آثارها وتداعياتها على الفقر، لأن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بكل مقولات الاقتصاد الوطني ومواضيعه على المستوى الكلي.

فالفقر يرتبط بالناتج الإجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتوظيف وبالمستوى العام للأسعار وبالسياسة النقدية والمالية للدولة وفي وضع البلد الاقتصادي من حيث الرواج أوالتضخم، ويتأثرالفقر بكل متغيرات هذه العوامل سلبًا أو إيجابًا بناءعلى ما سبق ولأن مجال البحث لا يتسع لاستعراض العلاقة وتحليلها بين كل مواضيع الاقتصاد الكلي والفقر، سيتم التركيز على بعض الأساسيات، حيث سيستعرض البحث العلاقة بين الفقر والبطالة والدخل، ثم العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي (هالة، ٢٠٠٥، ص٣٤).

ا – العلاقة بين الفقر والبطالة:

هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة،وفي غالب الأحيان يتكلم الكثيرون عن هذه العلاقة مقتنعين أن إزالة البطالة ستزيل الفقر، على الرغم من أن هناك تقارير للبنك الدولي حول تقييم الفقر في بعض البلدان تؤكد أن مشكلة الفقر والفقراء ليست دائمًا مشكلة بطالة وإنما في أغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض في الأجور بالدرجة الأولى، إذ لا يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الأجورعلى مستوى الاقتصاد الوطني. ولكن في الوقت نفسه إن الترابط العضوي بين البطالة والفقر وبأنهما ينبثقان من منشأ واحد مشترك صحيح ومؤكد على الرغم من تأثير عامل الأجور. فتقريرالبنك الدولي رغم تأكيده أن ٦٪ فقط من مجموع الفقراء في الأردن عاطلون عن العمل، يصل إلى استنتاج بأن تدني الأجور هوسبب رئيسي للفقر وليس البطالة، كما يؤكد تقرير الفقر في سورية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العلاقة بين الفقر والبطالة بأن مشاركة الفقراء انخفضت في سوق العمل مقارنة بغير الفقراء بشكل إجمالي، ويمكن إرجاع الفقر إلى عدم قدرة أفراد الأسرة على المشاركة في النشاطات المدرة للدخل.

وهناك تأكيد في التقرير المشار إليه أن هناك علاقة ترابطية بين معدلات البطالة والفقر على المستوى القومي حيث ازدادت معدلات البطالة بين الفقراء في كل من الحضر والريف، فقد وصلت إلى ١٢ ٪ في ٢٠٠٤، في حين وصلت المعدلات بالنسبة إلى غيرالفقراء إلى – كل من الحضر والريف في عام٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م وصلت معدلات الفقر إلى أعلاها بين – ٧,٤٪ في الحضرو ٩٪ في الريف. في عام ٢٠٠٣ العاطلين عن العمل في الحضر وبين العاطلين عن العمل أوالعاملين من دون أجرفي الريف فقد بلغت نسبة الفقر بين صفوف العاطلين ١,٥ أمثال نسبتها بين كل سكان الحضر حتى في البلدان الصناعية المتطورة، لابد من الإقرار بتداعيات وآثار العولمة بكل مظاهرها، فالعولمة بشكل أو بآخر تعيد تشكيل سوق اليد العاملة، إذ إنها تدعم وتعزز النمو في الوظائف التي تتطلب المهارات والكفاءات الراقية المرنة، في حين تقلل التركيز على العمالة غير الماهرة وغير المرنة. فالبطالة هي الآن في أعلى معدلات لها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من البلدان، وهي آخذة في الازدياد في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية، لذلك نجد أن الكثيرين من المهتمين عندما يبحثون في العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة يؤكدون الالتزام بتأمين العمالةالكاملة، وبتغيير هيكل الضرائب والمستحقات لتشجيع العاطلين على قبول ما يعرض عليهم من وظائف، ومن ثم زيادة مستوى المستحقات للمسنين، والأمهات الوحيدات اللاتي يرعين أطفالًا صغار السن، والعاطلين لأجل طويل، فضلًا عن العمل بشكل عام على توفير العمل المنتج للفرد أو الأسرة وذلك من خلال التأهيل المهني والجسماني. ويرى الباحث في ذلك تأكيدًا على أهمية تخفيض معدلات البطالة في الحد من الفقر. وهذا ما نجده في البلدان النامية التي تؤكد في برامجها التي تطلقها للحد من الفقر والبطالة معًا الترابط الوثيق بينهما، وتؤكد إطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج دعم التدريب والتشغيل وإعادة التأهيل انسجامًا مع متطلبات سوق العمل.

ويطرح»بولبيترسون» في مناقشته للفقر الحضري، أسباب العلاقة بين الفقر وبطالة الشباب الرجال الفقراء من الأقليات، والتي منها وجود العمال الأجانب الذين أصبحوا منافسين للعمال المحليين، وكذلك مستوى الأجر للعمال في الدول النامية يعد منخفضاً جداً مما يشجع الشركات على الانتقال لهذه الدول أو استقدام العمال منها، كما يعد ارتفاع أحجام المسافرين الشرعيين وغير الشرعيين أحد الأسباب، كذلك يرجعها إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، ويصف»بيترسون» هذه الفئة بأنها من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة ومن غير المتزوجين، حيث أن البطالة بين المتزوجين اقل لأحد أمرين، إما لأن الرجل المتزوج يشعر بالمسؤولية ، أو لأن الرجال الذين يعملون يكون أكثر قابلية للزواج أو لكليهما، ومن ناحية تاريخية لا يمكن تجاهل أن الشباب من الأصل الأفريقي كانت فرصهم في التعليم والتدريب اقل من البيض، كما أنهم ينسحبون من المدارس بمعدل أعلى من انسحاب البيض لكن «بيترسون» لم يتعرض للأسباب الذاتية التي ترفع من نسبة بطالة الشباب الفقراء من الرجال بينما تحل المرأة من نفس المجتمع محلهم، فقد تكون المرأة أكثر التزاما بالعمل وأكثر استمرارية فيه.ويعد طرح»ويلسن»و»بيترسون» عن منافسة العمال الأجانب للعمال المحليين، وتفضيل الشركات والمؤسسات المحلية للعامل الأجنبي، شبيهًا بما يعانيه مجتمع مدينة الرياض من بطالة الشباب في الوقت الذي تزخر المصانع والورش والمؤسسات الأهلية بالعامل الأجنبي.

٢- العلاقة بين الفقر والنمو ومستوى الدخل:

يهتم العالم باسره بآثار تفاقم ظاهرة التوزيع غير العادل للدخول والثروات وما ينجم عنه من اتساع رقعة الفقر، فتداعت المؤتمرات الدولية الواحد تلو الآخر للبحث في مكافحة الفقر والحد منه، وشنت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي هجومًا على الفقر.

فضلا عن أن الاهتمام العالمي بمسألة الفقر حث حكومات البلدان على مراجعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حفز العديد من المفكرين الاقتصاديين على إعادة النظر في المسلمات التي ركنوا إليها في ما يتعلق بالعلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. عقودًا طويلة ظل الفكر الاقتصادي يتناول مسألة توزيع عائدات الإنتاج من مدخل كفاءة التوزيع وتأثيرها في تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي، وتعتمد كفاءة توزيع عائدات الإنتاج على مبدأ تفاوت الميل للاستهلاك بين مختلف طبقات المجتمع، فالميل للاستهلاك يكون كبيرًا نسبيًا عند المستويات المنخفضة من الدخل وصغيرًا نسبيًا عند المستويات المرتفعة من الدخل، بمعنى آخر، كلما ازداد دخل الأسرة انخفض ميلها للاستهلاك وارتفع ميلها للادخار. وتأسيسًا على هذا التحليل اعتبر (آرثرلويس) أن التفاوت في الدخول هوأمر جيد للنمو الاقتصادي باعتبار أن الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء ما يمكن من زيادة التراكم الرأسمالي الذي هو مفتاح النمو، وكلما ارتفع معدل النمو نالت الشرائح الاجتماعية الفقيرة نصيبًا من ثماره. بيد أن هذا التحليل تعرض لانتقادات جدية في مطلع السبعينات، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات التي طبقت على البلدان النامية وجود علاقة سلبية بين سوء توزيع الدخل والثروة من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى على المدى البعيد يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر، فالنمو الاقتصادي يفترض أن يزيد الإنتاجية ومن ثم أن تزيد دخول الفقراء، ويوسع نظام الفرص والخيارات تاريخيًا. كان النموالقومي المطرد للناتج المحلي الإجمالي، مقرونًا بزيادة الأجور والإنتاجية، وكان ذلك أحد الجوانب المهمة والأسباب التي ساعدت على الخروج من الفقر في البلدان الصناعية. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين خفضت معدلات النمو المرتفعة من نسبة الفقر بشكل حاد في بلدان مثل الصين، وأندونيسيا وماليزيا. ولكن هذه النجاحات تأتي متناقضة أحيانًا، ففي بلدان كثيرة، عجز النمو عن الحد من الفقر، إما لأن النمو كان بالغ البطء أو راكدًا، أو لأن نوعيته وهيكله لم يكونا مناصرين للفقراء بمافيه الكفاية، إذ إن التنمية حصلت في الدول المتقدمة – تاريخيًا – عبرالتركيزعلى قنوات الناتج الاقتصادي، وهذا ما دفع البلدان النامية إلى التمسك في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالنموذج الذي يحتل فيه النمو الاقتصادي المكانة الرئيسية، ولكن الواقع أثبت عدم دقة هذاالتوجه وصوابه فيما يتعلق بالتخفيف من معدلات الفقر لذلك تطور مفهوم التنمية ليشمل قضايا اجتماعية مثل التخفيف من حدةالفقر وإعادة توزيع الدخل.

ومن الأخطاء البارزة التي أسهمت في الإخفاق كمرادف للتنمية مع ما تضمنه من «النمو» التنموي في البلدان المتخلفة، كان التركيز المكثف على قصور في الرؤية الشاملة التي أدت إلى إهمال مسائل على جانب كبيرمن الأهمية كتنمية الموارد البشرية والبناءات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية ورفع كفاءة الإدارة والعمليات التنظيمية وفي الواقع هناك جدل قائم حول أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للحد من الفقر، فالفريق المتفائل بدور النمو يشير إلى أن الفقرعادة ما ينخفض بسرعة أكبر في البلدان الأسرع نموًا، وأن معظم الفقراء يربحون في كل مكان تقريبًا خلال مراحل النمو السريع، أما الفريق المتشائم من دورالنمو، فإنه يشير إلى الأضرار التي يمكن أن تنجم عن أوجه التكيف التي يتم الأخذ بها لتيسير عملية النمو، ولا سيما الاختلالات التي تضرب الفقراء والمعترف به عمومًا أن النمو الاقتصادي هو أولى الضرورات اللازمة لتخفيف حدة الفقر. فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر من فرصة البلدان التي ينخفض فيها الدخل السنوي. الأمثلة على البلدان التي نجحت في تخفيف حدة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، ولكن لابد أن يكون نمط النمو مؤديًا إلى تحسين توزيع عائدات النمو الاقتصادي، فمع أن نمو مستوى الدخل وزيادته يعد أمرًا مهمًا، ولكن ذلك لا يكفي، إذ حتى يكون تقليص الفقر مستمرا يجب أن يكون توزيع الدخل عقلانيًا يطال جميع شرائح المجتمع ولا سيما الفقراء منهم، ويترتب على ذلك ما يأتي: إن النمو الاقتصادي شرط لابد منه لتخفيف حدة الفقر، وإن سياسات التوزيع يجب أن تتجه نحو تعزيز فرص الفقراء في تملك الإمكانات، وإن سياسات النمو الاقتصادي وسياسات التوزيع يجب أن توضع في إطار يتكامل مع التوجهات السياسية والاقتصادية والبيئية. فعلى سبيل المثال ارتبط الفقر في المنطقة العربية مع ضعف في الأداء الاقتصادي، وهي ظاهرة عكست فشل كل من السوق والدولة، فالنمو الاقتصادي ليس شرطًا كافيًا للتخفيف من حدة الفقر، ولابد من اقتصاد موسع يخلق فرص عمل جديدة كافية، ويرتب أجورًا أعلى من حد الفقر (لنجاح أية عملية تنموية تقلل من الفقر، ولكن هذا هو بالتحديد نمط النمو الاقتصادي الذي ما زال مفقوداً في الغالبية العظمى من الاقتصاديات العربية (المرجع السابق، ص٣٩).

هناك دراسات تؤكد أن أساليب التنمية التي طبقت في البلدان النامية كانت قاصرة وعكست مفهوم خاطئ عن فلسفة التنمية، إذ إن رفع معدلات النمو كما فعلت الدول المتقدمة لم يكن كافيًا للحد والتقليل من عوارض الفقر، لذلك انتقل الاهتمام من رفع معدل النمو إلى القضاء على الفقرأوعلى الأقل في التخفيف من حدته، فرغم ارتفاع المعدلات السريعة للنمو، لم يقض على الفقر بسبب التفاوت الهائل في توزيع الدخل القوم. ومع ذلك عندما نتكلم عن توزيع الدخل والثروة في المجتمع، فإن الأمر ليس سهلا ، لأنه يحمل في طياته الكثير من التعقيدات، فتوزيع الدخل في أي بلد لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي لهذا البلد. يشير (وليام فان إيفن(إلى أن التأثير المشترك لكل من النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية الفعالة أدى إلى انخفاض هائل في الفقر، إذإنه في مصر ونتيجة لسياسات الحكومة التي استهدفت الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية تعززت معدلات النمو الاقتصادي التي حافظت على مستوياتها العالية، وأسهمت في تخفيف ظاهرة الفقر. إذ إن متوسط نصيب الفرد ازداد بمقدار ٧٪ خلال المدة ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢م .

ويؤكد المهتمين بالفقر أن نجاح أية إستراتيجية للقضاءعلى الفقر رهن بالنمو الاقتصادي القوي والمستدام وبالتوزيع الجيد والناجح لثماره. فمن دون نمو اقتصادي سوف يكون من العسير، بل من المستحيل، تحويل برامج محاربة الفقر وزيادة فرص العمل ودخول الفقراء. فالنمو الاقتصادي يشكل شرطًا ضروريًا وليس وحيدًا للقضاء على الفقر، إذ يتعين أن يتيح النمو فرصًا حقيقية للشرائح الفقيرة من المجتمع، ولاسيما في الوسط الريفي وذلك بتشجيع النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص عمل. وحتى يمكن تسريع وتيرة النمو، يجب الوصول إلى مستوى أعلى من الاستثمارات. لذلك يتعين وضع تدابير اقتصادية شاملة تهدف إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية بحيث يسهل حشد الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية. لذلك من المؤكد ومهما كان التفاؤل أو التشاؤم حول النظرة للنمو الاقتصادي ودوره في الحد من الفقر والبطالة يمكن التأكيد أنه حيث لا يكون هناك نمو حتمًا هو أمر سيء بالنسبة للفقراء، ودون النموالاقتصادي يستحيل تقريبًا الحد من فقرالدخل، فالتعجيل بالنمو الاقتصادي هو أمر بالغ الأهمية، ولكن النمو المناصر للفقراء ليس مجرد نمو في حد ذاته، بل هو نمو يعيد العمالة الكاملة ويوسع الفرص كأولوية قصوى للسياسة الاقتصادية، إذًا النمو الاقتصادي لايكفي وحده لمواجهة مشكلات الفقر والبطالة، ولكن في المقابل لايمكن مواجهة تلك المشكلات دون معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

٣- العلاقة بين الفقر واقتصاد السوق:

أشارت العديد من الدراسات على أنه لابد من تحقيق معدلات نمو مرتفعة لتحقيق ناتج مرتفع يتوافق مع توزيع عادل – إلى حدما – لهذا الناتج للقضاء أو للتخفيف من حدة الفقر. إذًا يتطلب الأمر بشكل حتمي اختيار نموذج تنموي فعال لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. واللافت للنظر أن تتبعا لأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأغلب بلدان العالم ولاسيما المتخلفة منها، يوصل إلى أنه من منظار الاقتصاد السياسي يمكن التأكيد أن عملية الاستنهاض الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المتخلفة، باتت مستحيلة التحقق بمعزل عن تنمية شاملة لموارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، الأمر الذي يفترض أن تكون هذه التنمية مرتبطة بخطة تساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنبثقة عن إدراك شامل لأهمية الظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء التخلف في بلدان العالم الثالث. ومن المؤكد أنه بقدر ما كانت التنمية في وقت سابق في بلدان العالم الثالث صعبة المنال وتحتاج إلى جهود مضنية ومعقدة لتحقيقها، فاليوم تواجه هذه المجموعة من الدول في سعيها لتحقيق تنميتها عوائق أكبر مما كان في السابق، وهي صعبة المنال أكثر من قبل ومعقدة أكثر بكثير. فالهوة بين الدول الغنية والفقيرة ازدادت بدل أن تتقلص، لأن معظم المحاولات التي هدفت الوصول إلى تنمية حقيقية باءت بالفشل وحتى أن الدول التي حققت معدلات مرتفعة في النمو لم تتمكن من القضاء أو التخفيف من حدة الفقر)؛ لأن معدلات النمو المرتفعة لا تكفي وحدها، دون التوزيع العادل لنتائج هذا النمو لذلك نجد أن المسؤولين في البلدان المتخلفة خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي عملوا على إجراء تغييرات أساسية في أهداف إستراتيجيتهم التنموية في محاولة لوضع حد لعوارض الفقر، وبالفعل انتقل الاهتمام من رفع معدل النمو، إلى القضاء على الفقر أو على الأقل في التخفيف من حدته. إن صعوبة القضاء على الفقر رغم المعدلات السريعة في النمو كان بسبب التفاوت الهائل في توزيع الدخل القومي، (فالفكر التنموي لدى أنظمة معظم البلدان المتخلفة تحول إلى فكر بسيط ومجرد وعام، أفقده السمة الواقعية وبدا مفتقرًا إلى الكفاءة الإستراتيجية والتطبيقية ومتأثرًا بنماذج الاقتصاديات الغربية من دون إدراك خاصياتها المتمايزة عن خاصيات اقتصاديات البلدان المتخلفة، والأمر الأخطر في الموضوع وفي ظل

العولمة والمتغيرات العالمية الجديدة إن الموقف التنموي في البلدان المتخلفة ازداد صعوبة وتعقيدًا، فالعولمة والمتغيرات العالمية الاقتصادية الجديدة رسختا انتصار السوق العالمية والليبرالية الجديدة وفرضتا على العالم قاطبة، تحريرًا تجاريًا شاملًاوحركة حرة في رؤوس الأموال وسعيًا مسعورًا إلى الربح عبر المنافسة أحيانًا والاحتكار أحيانًا أخرى. في الواقع إن نظام السوق يوفر آلية لتحديد الأسعار من خلال تلاقي العرض مع الطلب، فضلا عن أنها تمثل مجالا مفتوحًا للمبادرة الفردية الاقتصادية، إلا أن آلية التسعير تتشوه وتضعف مصداقيتها عندما يوجد وبشكل كبير الاحتكار في جانب العرض، كما أن الاحتكار في السوق يحد من دخول المبادرين الاقتصاديين الجدد، والسوق توفر فرصًا جديدة للعمل لكنها تهدد وظائف العمل المتوافرة بصورة متكررة كلما مرت دورة في السوق الرأسمالية بمرحلة الفائض في العرض والنقص في الطلب والانكماش في الاقتصاد، ويمثل تقليص الوظائف سمة أساسية مميزة لنظام العولمة، على الرغم من أن الحد من وظائف العمل سمة مميزة للرأسمالية منذ نشوئها وخلال تطورها عبر المراحل المختلفة وصولا إلى المرحلة الراهنة من العولمة. إن هذه المرحلة تتميز عن المراحل السابقة بالمدى البالغ الذي يصل إليه فعل السوق والتنافس على الربح وتسريع التجديد في التكنولوجيا والإنتاج في شروط العمل ولا سيما منها عدد الوظائف المتاحة واستقرارها والأجور المستحقة فيها، ذلك أن تحرير التجارة على الصعيد العالمي بأسره وما يؤدي إليه من اشتداد واحتدام في المنافسة، يدفع بالتنافس على تخفيض تكاليف الإنتاج إجمالا وأجور العمل تحديدًا إلى أقصى مدى، فيشتد الاندفاع نحوالتنافس لتجديد التقانة ورفع فعاليتها الإنتاجية وتقليل العمالة في ظلها إلى أقصى مدى أيضًا، وهكذا يشتد أيضًا على نحو لم يسبق له مثيل الميل إلى تقليص فرص العمل وردع ارتفاع الأجور والحد من المزايا الاجتماعية. إن حرية السوق تشترط عدم تدخل الدولة، ومن أهم مبادئها ترك الخيار الاقتصادي التنافسي يتحقق بحرية تامة، وأي تدخل من قبل الدولة يعطل آليات السوق، وهو خروج عن مفهوم ومبادئ حرية السوق، وبرأي أنصار حرية السوق أن هذه الحرية بشكل تلقائي هي الموظف الأمثل للموارد، ودون وجود الحرية وتقييد دور الدولة لن يتحقق التوظيف الأمثل للموارد، ومن الملاحظ أن المناخ الدولي على الصعيد الاقتصادي في عصر العولمة والمتغيرات العالمية الجديدة، قد رسخ طابع الاقتصاد الحر ونظام السوق بعد أن هُزِمَ النموذج الاشتراكي السوفييتي، وبدأ الحديث عن أن الطريق الوحيد إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو نظام السوق وإطلاق العنان لقوى السوق وتحييد دور الدولة وترسيخ المنافسة الحرة،

وبدأت الدعوات التي تنظر إلى الإصلاح الاقتصادي، تنتشر وفقا لوصفة الليبرالية النمو الاقتصادي والالتحاق بالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، والتي تدورحول ثلاثة أمور أساسية:

أولها: زيادة الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أو المعاملات بين الداخل والخارج، شاملا تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي .

ثانيها: فتح الطريق لقطاع الخارج بشقيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخصخصة واشتراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة .

ثالثها: تقليص تدخلات الحكومة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وتحديدًا، يتوقع من الحكومة أن تنسحب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأسالمال المحلي والأجنبي، فضلا عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي. لكن معظم البحوث الحيادية التي أجريت في معظم بلدان العالم، أثبتت أن تقييد دور الدولة وإطلاق العنان لقوى السوق وتطبيق الوصفة الليبرالية ولاسيما في بلدان العالم المتخلف، أدت إلى اتساع دائرة الفقر، واتساع وزيادة الاختلاف في الثروات والدخول. وحتى مع افتراض أنه سيتم تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، فإن عائداته وثماره سوف تعود لمصلحة فئة معينة، وضد مصلحة الفقراء الحل السحري الذي تقدمه الليبرالية الاقتصادية الجديدة والذي تبلور في توافق واشنطن، ثبت فشله في العديد من الدول النامية، ولم يؤدِ هذا الخيار التنموي إلا إلى البطالة واتساع قاعدة الفقر. على صعيد الواقع كانت حصيلة سياسات توافق واشنطن مزيدًا من الفقر من حيث الاتساع والعمق، واستدعت النتائج الكارثية التي أفرزتها سياسات توافق واشنطن انتقادات حادة لهامن قبل العديد من الاقتصاديين، وربما من أهمهم (جوزيف ستيغليتز) الذي شغل منصب النائب الأول لرئيس البنك الدولي وحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وتكتسب شهادته أهمية ولا سيما كونها مرتكزة على مشاهدات حية لنتائج سياسات توافق واشنطن في البلدان النامية، وصادرة عن شاهد أساسي من داخل أحد أطراف التوافق، وقد طالت انتقاداته جميع ركائز توافق واشنطن تقريبًا،

وأكد أن آليات السوق يمكن أن تترك الكثير من الناس بلا موارد للحفاظ على بقائها، ولابد من تدخل الدولة لتصويب آليات السوق وتوفير فرص عمل وتأمين عدالة اجتماعية، ووصف إلغاء دعم الأسعار بأنه ليس سياسة اجتماعية سيئة بل سياسة اقتصادية سيئة أيضًا والمتضرر الأكبر هم الفقراء. كما أن المطالبة بالرجوع عن مراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة نجدها عند أستاذ اقتصاديات التنمية(إريك ثوربيك) الذي يؤكد أنه على الرغم من أن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها، إلا أنه يجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لإستراتيجية وطنية للتنمية، وعلى – الحكومات – في رأيه أن تقوم بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الدخل. كما شملت المطالبة بالرجوع عن خيار نظام السوق واستعادة دور الدولة في التنمية عددًا من منظمات وتقارير الأمم المتحدة.(مرجع سابق، ص٥٤)، إذًا باختصار رغم أن اقتصاد السوق كمفهوم تقني ومن خلال آلية السعر يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال التعادل الحدي للأسعار والتكاليف، كما أن آلية الأسعار توجه الإنتاج، وتسهم في تحقيق التوازن بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، فضلا عن الكثير من النقاط التي قد تعد إيجابية في الحقيقة، فاقتصاد السوق ليس كتلة من السواد لا بياض فيها، لكن أن يفرض في عالم العولمة اليوم نظام السوق كحل تنموي وحيد، كطريق لا بديل عنه لإنقاذ دول العالم، فهذه مغالطة كبرى فالواقع والتجربة والشهادات المشار إليها من الأفراد والمؤسسات كلها تؤكد عدم صحة فرض نظام السوق وقواه الخفية على بلدان العالم النامي.

في إطار تحليل العلاقة بين اقتصاد السوق والفقر طرِحت العديد من الأفكار والبرامج التي من المفترض أن تساعد على الحد من الفقر، سيركز بعض الباحثين المناهضين لفكرة تطبيق آليات السوق على أسلوبين مطبقين على أرض الواقع، أولهما: برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ،وثانيهما: اقتصاد السوق الاجتماعي.

أولاً:– برامج الإصلاح الهيكلي ومكافحة الفقر:

أدخل البنك الدولي الإقراض من أجل التكييف في عام١٩٧٩م، بوصفه إحدى الأدوات الافتراضية، ليساعد الأقطار الأعضاء للتعامل مع الصدمة البترولية الثانية وذلك من خلال تطبيق الإجراءات الضرورية للتثبيت والإصلاح الهيكلي، والإقراض من أجل التكييف هو إقراض سريع الدفعات مشروط باتباع سياسات معينة. إن قروض التكييف،

قد صممت أصلا لتقديم مساندة لإصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إصلاحات السياسة التجارية والزراعية، وهي حاليًا تركز بصورة أكبر على الإصلاح الهيكلي وإصلاح القطاع المالي والسياسة الاجتماعية، وعلى تحسين إدارة موارد القطاع العام، إن أهم ما يؤذي ويسيء للدول النامية هو قيام البنك باعتماد مبدأ القروض المربوطة بإجراء تعديلات هيكلية في السياسة الاقتصادية لهذه الدول. ففي إطار سياسات التكييف الهيكلي اشترط البنك الدولي لتقديم القروض اعتماد إجراءات اقتصادية ملزمة منها، خصخصة المؤسسات العامة والعمل على الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلغاء للدعم الحكومي للسلع الأساسية، ثم تحرير الأسعار، فضلا عن تحرير الاستثمار من القيود، وتحرير التجارة الخارجية، بإلغاء القيود غير السعرية على الواردات وتعديل لوائح التعريفة الجمركية، وتخفيض سعر العملة الوطنية والتقشف في الإنفاق الحكومي وغيرها. كما أن سياسات التثبيت التي تعد أحد أهم أركان الإصلاح الاقتصادي، هي حزمة من الإجراءات والتدابير ذات الصلة بجانب الطلب والمعني بهذه السياسات هو في العادة صندوق النقد الدولي، فسياسة التثبيت أو الاستقرار هدفها آليات تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية والعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وإيقاف أو تخفيف معدلات التضخم، وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة. يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر سياسات التثبيت التي تستهدف الحد من الطلب الداخلي بخفض قيمة العملة المحلية التي تتأثر بها التجارتان الداخلية والخارجية، وإذا ما اقتصرت سياسة التثبيت على تغيير حجم الطلب الداخلي فإن ذلك سيؤدي إلى خفض معدلات التوظيف والتشغيل فيحصل انكماش في القطاعات التي تنتج للسوق المحلي، بينما إذا اشتملت سياسة التثبيت على خفض سعر العملة المحلية وفرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة، وتم في الوقت نفسه تشجيع الصادرات، فإن الأرباح سترتفع في قطاعي التصدير وصناعة إحلال الواردات على المدى القصير، ثم سرعان ما تظهر بعد ذلك اتجاهات تضخمية وتقلبات في الأسعار جراء خفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للسلع التي تدخل مجال التجارة، ففي مصر وبعد تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة تفاقمت أوجه الضعف الكامنة في الاقتصاد قرب نهاية ١٩٨٨م عندما خفضت الحكومة قيمة الجنيه المصري الثمانينات، وتحديدًا في السنةالمالية ١٩٨٧م بنسبة٥٧٪ تقريبًا،

وسمحت برفع جزئي للقيود المفروضة على الأسعار وكان الهدف من ذلك هو تقليل التشوهات التي لحقت بقطاع الزراعة وسائر القطاعات، وعلى الرغم من أن هذه الخطوات كانت في الاتجاه الصحيح فقد تبين أن تأثيرها كان محدودًا في تغيير اتجاه الاقتصاد، فقد استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الانخفاض من زهاء ٥٠ مليار دولار في العام ١٩٨٩ إلى ٤٠ مليار دولار وزهاء ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ، وفي دراسة أخرى عن مصر تراجع المعدل السنوي ٢٠٠١ من ٤ , ٩ – ١٩٨٠ ٪ومابين ١٩٩٠ – لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف بين ١٩٧٥–٢٠٠٤ ،وإنكانت – إلى ٥ , ٤ ٪، ثم تواصل الهبوط في هذا المعدل حتى أصبح ٦ , ٣ ٪ مابين ٢٠٠١ ،مما لاشك فيه بأن سياسات التثبيت إذا اقترنت التقديرات غير الرسمية تهبط به إلى زهاء٢٪ بالحد من الطلب فضلا عن خفض قيمة العملة، فإن ذلك سيخفف من الضغط على الأسعار المحلية ويشجع على تحويل الطلب من السلع المستوردة إلى السلع المحلية وهذا بدوره ينعش الاقتصاد الوطني ويسهم في امتصاص جزء من البطالة والحد منها إن معظم الدراسات البحثية الجادة أكدت أن سياسات الإصلاحات الاقتصادية المرتكزة على برامج التثبيت والتكييف الهيكلي يترتب عليها آثار وتكاليف اجتماعية بالغة الأهمية، إذ لها انعكاساتها السلبية على أصحاب الدخل المحدود على المدى القصير، ويمكن حصرها بثلاث نقاط رئيسية:

أولها: يفترض الإصلاح الاقتصادي استخدام آليات اقتصادية معينة؛ لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ممايترتب على ذلك اتجاهات انكماشية تتسبب في انخفاض معدلات التشغيل وتفشي البطالة، فضلاعن حصول تراجع في معدلات الاستهلاك تتأثر بها جميع فئات المجتمع وبدرجات متفاوتة، فالفئات الميسورة أكثر قدرة على امتصاص صدمات الانكماش والركود، في حين أن ذوي الدخل المحدود يتأثرون بدرجة أكبرو يتردى مستواهم المعيشي، جراء ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار، وغالبًا ما يترافق الانكماش بضغوط تضخمية يطلق عليها الركود التضخمي.

وثانيها : يوجب الإصلاح الاقتصادي تحرير أسعار السلع والخدمات، مما يسهم في إعادة تخصيص الموارد، وفقًا لنظرية النفقات النسبية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وعندها يفقد المستثمرون والمنتجون بعض المنافع النسبية التي كانوا يجنونها من وراء سياسة الدعم والحماية التي كانت توفرها لهم الدولة قبل تطبيق برنامج الإصلاح، ونتيجة لذلك تتأثر مستويات الدخل والثروة لبعض فئات المستثمرين ورجال الأعمال، وعلى التوازي يمكن أن يتحسن وضع بعض الفئات وتزداد منافعهم جراء تشجيع الدولة لبعض القطاعات التي ترغب بتنشيطها، خدمة لأهداف التنمية. يرى الباحث أن ذلك سيحصل لأن تحرير الأسعار والمنافسة ورفع الدعم والحماية التي تميز مرحلة الإصلاح الاقتصادي،

ستؤدي بالفعل إلى تغيير في تخصيص الموارد تلقائيًا، لأن الظروف التي كانت سائدة قبل الإصلاح تغيرت وهذا بدوره سيؤدي إلى آثار إيجابية أوسلبية جديدة تطال هذا القطاع أو غيره.

وثالثها: تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية من عملية إعادة تخصيص الموارد فتتحمل تكاليف إضافية تخفض من أرباحها، ففي مصربعد تبني اقتصادالسوق حصل انخفاض في نمو مجموع الصناعات من٦،٧٪ في العام١٩٨٩م إلى١،٢٪ في عام١٩٩٣م، كما حصل تراجع ملحوظفي ٢٠٠٤م إلى ١٩٪ في عمليةالتصنيع، إذ لم يزد نصيب الصناعات التحويلية في١٩٦٨ – ٢٠٠٣م تقريبًا المستوى الذي كانت مصرقد حققته منذ٣٦ سنة، أي في١٩٦٧م، وأن تقترن عملية الإصلاح الاقتصادي ببعض التكاليف الاجتماعية المؤقتة، والتي يمكن خفضها عبر ترشيد سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، ومن خلال تطبيق برنامج منظم ومدروس، يحقق التوازن بين الأهداف والمنافع القصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، ويأخذ هذا البرنامج بالحسبان مدى تأثير ذلك في معدلات النمو وميزان المدفوعات. ومستوى الأسعار ومستوى التشغيل، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية إن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المفروضة على بعض البلدان النامية لإصلاح اقتصادياتها، أدت وبشكل واضح إلى انخفاض معدلات النموإلى انخفاض مستويات المعيشة ولا سيما لأصحاب الدخول التي هي أصلاً ذات دخل منخفض، فدراسة (بولتروفيتشوبوبوف) التي قدماها إلى مؤتمر المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة عن مستقبل اقتصاديات التنمية، تشير إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة٨, ٠٪ سنويًا في الثمانينات، في حين لم يزد معدل نموه في التسعينات على١،٥٪ سنويًا، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل١٪ سنويًا في الثمانينات، ولم يزد معدل نموه على١٪ سنويًا في التسعينات، وقدر الانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي في٢٨دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق بنسبة٣٠٪ خلال التسعينات، أما في إفريقية جنوب الصحراء، فقد كان الانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ملحوظًا١٪ في الثمانينات وزهاء٠،٣٪ ما بين ١٩٩٠ – ٢٠٠٣م، (كما ازدادت معدلات البطالة تفاقم الفقر ومعدلاته أكثر فأكثر(إن تطبيقات سياسات التكيف الهيكلي في عدد من دول أمريكا اللاتينية أيضًا أدت إلى كوارث فظيعة، وتكفي الإشارةإلى تجربة الأرجنتين، فقد شهدت أكبر كارثة اجتماعية واقتصادية خلال مائتي عام من تاريخها،

فقد كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز١٠٪، وكان٥٢٪ من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ، وبعد كارثة١٩٩٩و٢٠٠٠م ارتفعت نسبة الفقراء إلى٦٠٪، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى٢٢٪، كما تعرض الاقتصاد الأرجنتيني لتقلبات شديدة، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضًا مروعًا، وتزايدت المديونية الخارجية، وخيم الركود الاقتصادي على البلاد. فضلاً عما سبق وفي ما يتعلق بسياسات برامج التثبيت التي تم تطبيقها في اقتصاديات دول نامية كثيرة بهدف تحويلها إلى اقتصاديات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتنسجم وتتوافق مع متطلبات العولمة، يرى الباحث أنها ليست في الأصل سياسات غايتها تحقيق التنمية في تلك البلدان، بل هي سياسات كان الغرض المباشر منها غرضًا مزدوجًا، الاول: هو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة – وهذا شيء مختلف عن التنمية بالطبع، حيث يكون التركيز على الانضباط المالي وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى ولو تعارض ذلك مع متطلبات التنمية من جهة، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة – وهو ما قد يخنق التنمية بدلا من أن يعززها من جهة أخرى، وبعد ذلك يأتي غرض التنمية كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف، ولذا فليس من الغريب أن تؤدي هذه البرامج إلى الركود أكثر مما تؤدي إلى النمو حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها والمقصود من هذا،أن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيف والتنمية هي في حقيقة الأمر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد، قد تتحقق وقد لا تتحقق اعتمادًا على توافر شروط نجاح عمل آليات السوق أو عدم توافرها. بعبارة أخرى فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيف والتنمية هي في الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات، غالبًا ماتتكسر حلقة منها أوعدة حلقات تحت وطأة نواحي القصور المتعددة في عمل الأسواق في الدول النامية، وعندئذٍ تنقطع الصلة بين التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة في برامج التثبيت والتكيف، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة. على العكس من الاعتقاد الرائج الذي كان للبنك الدولي دور كبير في إشاعته، فإن النجاح الذي حققته دول شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق بل أنَّها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها.

هناك شبه إجماع أن تطبيق سياسات برامج التكيف الهيكلي كان لها آثار سلبية في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، حيث ازداد العجز في الموازنات العامة وتدهورت موازين المدفوعات ولم يحد من التضخم وتراكمت الديون، ولم تحقق التنمية المنشودة. إن التكيف الهيكلي يزيد من مشكلات الفقر في المدى القصير، ولا يضمن الحد من معدلات الفقرفي المدى المتوسط، إذ إن عمليات التثبيت تؤدي إلى خفض الطلب الكلي وانخفاض الاستثمار والنمو في الأجل القصير، والتقليل من خفض الموازنات يحد من خلق فرص العمل في القطاع الحكومي، وهذا يترتب عليه ضغوط لخفض الأجور، مما يزيد من مشكلة الفقر.

هناك الكثير من الأمثلة على الصعيد العالمي تؤيد وتؤكد ذلك، فنتائج الدراسة التي أجريت على الفقر في السودان أكدت أنبرا مجال تكيف الهيكلي التي طبقت خلال الأعوام ١٩٧٨م، ١٩٨٥، ١٩٨٩، ١٩٩٥، أدت إلىزيادة ضخمة في الفقر أكبر بكثير مما يمكن التنبؤ به في غياب هذه البرامج، وفي مصر إن حجر الأساس لبرنامج الإصلاح الذي نفذ برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، استند إلى افتراض أن تنشيط نمو الاقتصاد الكلي والعمل على تحقيق استقراره، فضلا عن تحرير الاقتصاد، سيؤدي إلى حدوث طفرة في نشاط القطاع الخاص وإلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد وزيادة العمالة والإنتاجية، وهي من ثم ستؤدي جميعها إلى تحقيق التنمية المستديمة وتحسين مستويات المعيشة للسكان، وكان هدف الانطلاق الاقتصادي محددًا بعام ١٩٩٥، وهو العام الذي كان متوقعًا أن تدخل فيه مصر مرحلة من الاستثمار النشط والنمو غير التضخمي الذي من شأنه أن يساعد على معالجة المشكلتين الهيكليتين المتأصلتين وهما مشكلة البطالة ومشكلة الفقر. ولكن هذا لم يتحقق، فعلى الرغم من تحقيق إنجازات ملحوظة بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي، ولاسيما احتواء معدل التضخم وعجز الميزانية، كان معدل النمو السنوي أقل مما هو مطلوب لاحتواء حالة البطالة المستفحلة. بشكل عام ترتب على تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر آثار سلبية عدة، منها ارتفاع معدلات البطالة الظاهرة ولاسيما في أوساط الخريجين الجدد، حيث تضاعف معدل ١٩٨٢ من ٢,٥ ٪ إلى ٥,١ ٪ ثم تضاعف مرة أخرى بين ١٩٨١ البطالة بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٤ من ٥,١ ٪ إلى ١٠ ٪، والتقديرات غير الرسمية تصل بمعدل البطالة الحالي إلى ما يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٥ ٪. فضلا عن تدهور الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع العام وعلى وجه الخصوص القطاع الحكومي نتيجة لضغط الإنفاق العام،

وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الفئات الدنيا، ولاسيما العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضًا في الريف والعمالة الأجيرة في الحضر نتيجة لإلغاء الدعم الحكومي للسلع الغذائية الأساسية، حيث انخفضت معدلات الأجور الحقيقية بنسبة بنسبة ٢٨ ٪ لمجموع العاملين خلال ١٩٧٣-١٩٨٢م لموظفي الحكومة، كما ارتفعت تكلفة المعيشة نتيجة لتحرير أسعار السلع والخدمات، وتراجع مستوى التعليم بالنسبة للفئات الفقيرة جراء ارتفاع تكاليف المعيشة ونتيجة لتخفيض الإنفاق العام على التربية والتعليم، وازداد عدد الفقراء وتدهور ظروف معيشتهم، حيث ارتفعت نسبة الفقراء

ب - اقتصاد السوق الاجتماعي والفقر:

أمام عجز آليات السوق وقواه الخفية وتحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأمام التأكيد على فشل معظم سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، وفي الوقت نفسه ضرورة إيجاد طريق تنموي وسياسات تنموية تشق طريقها وسط زمن العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد للتخلص من الفقر وآثامه وشروره. كل ذلك حتم ويحتم، انسجامًا مع الظروف الموضوعية للنظام العالمي الجديد، أن يتم اختيار الطريق الأسلم والأنسب لصياغة برامج جدية واقعية لرفع مستوى معيشة الناس والتخلص من الفقر أو على الأقل التقليل من معدلاتهإن من أهم النماذج الذي طرحت و يمكن أن تطرح ويؤكد عليها هي (اقتصاد السوق الاجتماعي)،واقتصاد السوق الاجتماعي تعددت تعاريفه ورآه كثيرون من زوايا مختلفة، فهناك من يرى أنه نظام اقتصادي سياسي اجتماعي يتحدد بتقاطع المصالح للفئات الاجتماعية من جهة وتقاطع الجزء من الفائض الاقتصادي المخصص للتوسع الاستثماري والإنماء الاقتصادي والأمن الوطني الاستراتيجي مع جزئه المخصص للخدمات الاجتماعية والإنماء الاجتماعي من جهة أخرى، ويؤمن هذا النظام للفئات الاجتماعية الفقيرة والعاملة بأجر الخدمات الأساسية ويسهل الحصول عليها ويوفرها للأفراد والمواطنين. إن العمل بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي يعني استخدام آليات السوق والاستفادة من مزاياها مع التحكم الاقتصادي والاجتماعي وضبطها والحد من تقلبها ومعالجة تشوهاتها، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بالتلازم مع تخفيف الأعباء المعيشية وقهر مصاعبها على الفقراء.

وهناك من يشير إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تحقيق أمرين أساسيين، سوق حرة ودولة قوية، فالسوق الحرة تنسجم مع نظام العولمة وتسير في الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أما الدولة القوية فواجبها خلق مناخ إيجابي لاستثمار رؤوس الأموال، وتشجيع الإنتاج وتفعيل قوى السوق بما يخدم المزاحمة الهادفة إلى تحسين الجودة وإقلال التكلفة المترافق مع حماية المواطن وضمان حصوله على حاجاته الأساسية وتحسين دخله ومحاربة الفقر ورفع مستوى المناطق الأقل نموًا.

إن الهدف من اقتصاد السوق الاجتماعي هو التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويرتكز علىثلاثة محاور أساسية وهي: المنافسة ومنع الاحتكار، وخلق نوع من التكافؤ في الفرص، وتدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها.

أما بعضهم الآخر فيرى أن اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على أساس تحول السوق ليكون اجتماعيًا، أو أن يكون الاقتصاد اجتماعيًا، أي أن السمة الأساسية والرئيسية للسوق هي تلبية احتياجات اجتماعية وأن الاقتصاد ذو وظيفة تنموية ويتجه نحو تحقيق العدالة والرفاهية للمواطنين جميعًا، أي أن الاجتماعي هو الجوهر للسوق، وليس حرية آليات الأسواق. وهناك من يعد أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد المبادرات الخاصةالمدعومة من قبل الدولة. وغيرهم يؤكد أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية لتأمين رؤية متوازنة لدور الدولة، رؤية تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها ودور الدولة وإمكانياتها على قاعدة أنهما شريكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف بناء اقتصاد وطني قادر على متابعة النمو وفقًا لآليته الذاتية.

وبناءً على ما سبق يتضح أن جميع التعريفات التي تناولت اقتصاد السوق الاجتماعي ومفهومه إنما ركزت على شطرين يتقاطعان في مفهوم واحد، أولهما: نظام السوق وآلياته المبني على المنافسة بهدف الربح وتكون الأسعار عند تلاقي العرض مع الطلب والكفاءة القصوى في استخدام الموارد، واستثمار الموارد الاقتصادية وفق اعتبارات اقتصادية بحتة، وثانيهما: تدخل الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية، عن طريق توفير الحياة الكريمة للناس والقضاء على البطالة والفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان وصولا إلى الرفاهية الاجتماعية. فالواقع يؤكد أنه من المهم جدًا ولاسيما في بلدان العالم النامي اعتماد سياسات تركز على الاعتبارات الاقتصادية في كل تصرفاتها، ولكن وفي الوقت نفسه لابد من تدخل الدول لأخذ الاعتبارات الاجتماعية بالحسبان،

إذ من المفروض أن تكون غاية النشاط الاقتصادي هو الإنسان وتحسين مستوى معيشته، فالإنسان هو منطلق أي تنمية وفي الوقت نفسه هو غاية أية عملية تنموية، فإذا ما سلمنا - وهذا هو الواقع - أن نظام العولمة الجديد، فرض خيارًا استراتيجيًا هو نظام السوق، لكن ذلك لا يعني أن نترك الإنسان لقوى السوق الخفية أن تفعل فعلها ونترك آثارها السلبية على حياة الإنسان والمجتمعات بشكل عام، إذ لا يمكن الركون في البلدان النامية، إلى قوى السوق وآلياته في تحقيق التنمية والنهوض بجميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ولابد أن تكونالدولة حاضرة بدور قوي وحاسم، وضامنة لرعاية اجتماعية تحفظ كرامة الإنسان ولا تتركه إلى آلة السوق العمياء، وعلى الأخص أن بلدان العالم النامي تعيش حلقات مفرغة من الفقر تركت بصماتها على إنسانية الإنسان، ويرى الباحث: أنه لو ترك الأمر إلى نظام السوق – كما أشرنا سابقًا – لتفاقمت الأمور وازدادت سوءًا، والعولمة عندما تبشر بالعدالة الاجتماعية ونظم الرفاهية، يبدو الأمر أكثر من بعيد عن المنطق والواقع. فالمشكلة الاقتصادية التي وجد علم الاقتصاد لحلها أصلًا، تؤكد أنه لا يمكن ترك العدالة والتوزيع العادل أن ينجزا وفق نظام السوق وآلياته كما تبشر العولمة، ولابد إذًا من وجود ضوابط وسياسات مدروسة، وهذا يتم عن طريق الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن رصده من خلال أربعة نماذج، النموذج الياباني الذي تم التركيز فيه على تعهد الشركات الخاصة بتثبيت العاملين فيها مدى الحياة، والنموذج الألماني الذي تبنى شكلًا آخر لتدخل الدولة من خلال المسؤولية المشتركة وتأمين تفاهم بين أرباب العمل والنقابات فيمايتعلق بسياسة الأجور، ثم النموذج الإسكندنافي ولاسيما السويد، وأخيرًا نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين.

إن الواقع يؤكد أن معظم دول أوروبا بدءًا من السويد إلى ألمانيا وفرنسا وغيرها، كانت وما تزال تتبنى الرعاية الاجتماعية والرفاهية بشكل كبير وملموس. فتقارير التنمية البشرية المعاصرة تؤكد في معطياتها أن معظم الدول الأوروبية تمتلك أفضل المؤشرات المتعلقة بأنظمة الرفاهية الاجتماعية والعدالة. إن طرح الاندماج في الاقتصاد العالمي بموجب نظام العولمة، على البلدان النامية الفقيرة، أمر لابد منه، ولكنه خطير الوقع على تلك المجموعة من البلدان، إذ إن هذه البلدان ليست على مستوى الند للند مع الدول المتقدمة، فهي بلدان فقيرة وضعيفة النمو والإنتاجية بكل المقاييس ولا يمكن لها أن تدخل حلبة المنافسة العالمية، وهي ليست مهيأة لذلك، فالانخراط الفعلي في العولمة وخوض غمار المنافسة هو في غاية الخطورة على هذه البلدان.

فالدول الغنية تعاملت مع العولمة بوصفها حزمة قابلة للتفكيك، وفككتها فعلا ، وانتقت منها ما يوافق مصالحها، ولكن لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية، فالدول النامية تحتاج أولا وكشرط مسبق تحقيق النمو والتنمية ثم قد تستفيد من تحرير التجارة أو الاندماج في الاقتصاد العالمي ، أما السير في الاندماج مع الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وتحرير التجارة وما شابه، فهذا يعد خطوة خاطئة، سابقة لأوانها، وقد يضر بالنمو ويزيد الفقر واللامساواة . أمام هذا الواقع، المطلوب هو نموذج تنموي يختلف عن النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد، والأفضل أن يكون هذا النموذج التنموي وطنيًامستقلا معتمدًا على الذات تراعى فيه آليات السوق وفي الوقت نفسه تراعى فيه مصلحة عامة الشعب من خلال إعطاء دور فعال للدولة. إن الدول الغربية كانت وما تزال تعطي للدولة دورًا أساسيًا ومحوريًا في إنجاز العملية التنموية، وتتدخل عندما يتطلب الأمر ذلك، واليوم وبرعاية المؤسسات الدولية المعروفة تريد حرمان دول العالم من هذا الحق. فالاقتصادي (ستيغليتز) يعترف بأن معظم البلدان الصناعية المتقدمة، قد بنت اقتصادها في ظل حماية حصيفة وانتقائية لبعض فروعها حتى بلغت مستوى ما من القوة كي تنافس المواجهة الخارجية . وفي هذا السياق نجد المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) تنجح في الانتخابات الألمانية بسبب مناداتها بتحقيق الجانب الاجتماعي وتفعيل دور الحكومة باتجاه الطبقات المحرومة . ولا يغيب عن الذاكرة أن دول العالم النامي فيالأصل لا تشكل كلا متجانسًا في مستواها التنموي، لذلك المطلوب لكل دولة حزمة سياسات ولاسيما بها تتناسب مع مستواها التنموي ودرجة التطور التي وصلتها. ولكن عند اختيار اقتصاد السوق الاجتماعي كبديل تنموي، لابد من التأكيد أن الأمر ليس مهمة سهلة، بل هي شاقة وصعبة، ولاسيما في البلدان النامية ذات الاقتصاد المتخلف سواء كان من حيث دورها ومكانتها في التخصص العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية، أو من حيث التخلف في مستوى الإنتاج والإنتاجية وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة وناتج قومي حقيقي.

المبحث الثالث
أسباب الفقر وآثاره
أولاً – العوامل المسببة للفقر:

تطرقت العديد من الدراسات والأبحاث إلى العوامل والأسباب التي تساعد في ظهور الفقر وانتشاره، وكذلك مدى تأثير الفقر على الفرد والمجتمع، وفيما يلي يتم استعراض بعض العوامل المؤثرة في الفقر والآثار المترتبة على الفقر من واقع الدراسات السابقة.

ا – العوامل البيئية:

التصحر: ينجم عن التصحر تقهقر موارد الأرض الطبيعية التي تتأثر بالجفاف الشديد في المناخ والتربة، فيقلل ذلك من مستوى استخدام الإنسان لتلك الموارد الطبيعية، وتحويلها إلى مواد تعينه في حياته المعيشية، وعليه ينخفض مستوى المعيشة، ويقل حجم استثمار الموارد الطبيعة.

والتصحر واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه العالم بصفة عامة، والقارة الإفريقية بشكل خاص، ويقدر الباحثون أن حوالي ٣٠٪ من سطح الكرة الأرضية يتعرض لخطر التصحر، مما يهدد حياة بليون شخص في العالم. والتصحر واحدة من المشكلات التي تستوجب تكاتف المجتمع الدولي لمواجهة مخاطره والآثار التي تترتب عليه. (الدامغ، ١٤٣٥، ص٩١).

الجفاف: وتطرح المنظمة العالمية للأرصاد الجوي تعريفين للجفاف الأول: (الجفاف هو تخلف المطر عن السقوط أو سوء توزيعه لفترات طويلة) والتعريف الثاني: (الجفاف هي الفترة التي يسودها طقس جاف بدرجة غير عادية ويتسبب نقص المطر في اختلال هيدرولوجي خطير. ويترتب على الجفاف آثار سالبة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات التي تتعرض لموجات جفاف باستمرار.

٢- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

هناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر وهى:

الكساد والتضخم: إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر، وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء، بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع. حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع مستوى المعيشة، حيث إنه وفي ظل تطبيق نظام اقتصاد يعتمد على آليات السوق ترتفع تكاليف المعيشة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات التضخم، وعليه يفشل الأفراد من ذوي الدخل المحدود من مواكبة هذه التغييرات في مستوى تكاليف المعيشة، حيث إن دخلهم المحدود لن يغطي متطلبات الحياة الضرورية؛ مما يؤدي إلى اتساع رقعة الفقراء.

النمو السكاني وتفشي الأمية والبطالة: يترتب على النمو السكاني انخفاض معدلات النمو السكاني وبالضرورة انخفاض مستوى دخل الفرد وانخفاض المستوى التعليمي وتفشي الأمية وانخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. وارتفاع معدلات النمو السكان تؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمار الاجتماعي خاصة في مجال التعليم والصحة وتنمية قدرات الكوادر البشرية، بسبب انخفاض النسبة المخصصة لهذين البندين من إجمالي دخل الأسرة، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بشتى أنواعه. وقد أشارت العديد من الدراسات أن الأسر محدودة الدخل تخصص النسبة الأكبر من دخلها لتوفير السلع الحياتية الضرورية، وهذا الوضع يترتب عليه بالضرورة ارتفاع معدلات البطالة من ناحية ومن ناحية أخرى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، نسبة للعلاقة الوثيقة بين ارتفاع حجم الاستثمار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية (مرجع سابق، ص٩٣).

وفي الدول العربية، على الرغم من نُدرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب. فمعدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة العربية يتراوح ما بين حوالي٥,١١٪ أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة وفق تقديرات التقدير الاقتصادي العربي الموحد (الأمانة العامة، ١٩٩٩)، ونحو١٤٪ أو حوالي١٢,٥مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي، لمنظمة العمل العربية عام٢٠٠٠.وتُعتبر هذه من أعلى معدلات البطالة في العالم. ومن الطبيعي أن تتباين معدلات البطالة ما بين الدول العربية منفردة، فمثلا يصل المعدل إلى حوالي٢٠ ٪ في كل من الجزائر والأردن واليمن ولبنان (الأمانة العامة، ١٩٩٩).

وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على ١٥ مليون بطال عربي، أي ما يعادل من ١٥-٢٥ ٪ من قوة العمل العربية، ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم الى٢٥ مليون في آفاق سنة٢٠١٠، وتُشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية، في عام ٢٠٠٠، إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب، حيث تزيد نسبتهم إلى إجمالي العاطلين عن الثلثين في كل من مصر والجزائر...أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة الشابة (فئة العمر من١٥-٢٤)، فقد تجاوزت٤٠٪ في كل من تونس والمغرب والجزائر. وتُشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول العربية، حيث بلغت معدلات بطالة هذه الفئة إلى معدلات بطالة الأميين، ثلاثة أضعاف في الجزائر.

وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية. ولا شك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية. فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش، ومن التهميش إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع...وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرار أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرًا للدخل فحسب، بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع.

وأصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيًا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وليس من قبيل المصادفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي. ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية...إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيتْ وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.

٣-السياسات الاقتصادية وانتشار ظاهرة الفقر:

ومن أبرز المظاهر السلبية التي تترتب على السياسات الاقتصادية التي تنتج الفقر المظاهر الآتية:

أ-التوزيع الغير عادل للد خل القومي:

لا شك أن تكدس عائدات ومكتسبات الأمم في أيدي نسبة قليلة من الأفراد، يعمق ويعزز من ظاهرة الفقر، فثروات الأمم من حق الجميع، ولو أنها توزعت بالشكل العادل لقلت ظاهرة الفقر إلى حد كبير، ولكن طمع الإنسان وسعيه للامتلاك بغض النظر عن وسائل ذلك الامتلاك، يجعل من الصعب أن تكون هنالك عدالة في توزيع الثروات، ويعزز هذا الاتجاه السياسات الاقتصادية التي دائماً ما تصب في مصلحة الأغنياء.

ب-الاستغلال المحدود للموارد المتاحة:

ويتجلى ذلك بوضوح في الدول النامية والفقيرة والتي في الغالب تمتلك العديد من الموارد الجيدة ولكن نسبة لظروف مختلفة منها الظروف السياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية، وبعض المعوقات الاقتصادية تحول دون استغلال تلك الموارد بالصورة المثلى، وبالتالي يكون هنالك هدر كبير للموارد وسوء استغلال لها، وهذا بالتأكيد يزيد من فداحة الفقر وانتشاره بين شعوب تلك الأمم.

ج-الفساد المالي والإداري:

يُساهم الفساد في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة؛ وقد رصد تقرير الفساد لعام ٢٠٠٥ الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعه جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدًا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، تتمثل في أن:الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني، وأن خفضًا متواضعًا في الفساد سوف يعظم الاستثمارات في الاتصالات.وهو كذلك يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية. والفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية. كما أن الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصًا بالنسبة للفقراء.

فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقًا أمام تخفيف حدة الفقر. وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء. وعلى سبيل المثال يتطلب حل مشكلة البطالة توفير٧٥ مليون دولار، فيما تهدرمن٣٠٠-٤٠٠مليون دولار بسبب الفساد المستشري بكثرة في العالم العربي.

وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية، ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكده تقرير التنمية لسنة ٢٠٠٤م.

د- تراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية في الدول الفقيرة:

هنالك العديد من الأسباب تؤدي إلى تراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية في البلدان الفقيرة، ومن أهمها تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي للدولة، وكذلك السياسات الاقتصادية لتلك الدول والتي لا تعد جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وابتعاد المكون الأجنبي عن ميزانيات تلك الدول يزيد عليها الضغوط الاقتصادية ويجعلها غير قادرة على توفير متطلبات الشعوب من السلع الخارجية، وبالتالي ترتفع معاناة الفقراء ويزيد عددهم.

هـ-أولويات الإنفاق العام: حيث يشير المهتمون إلى أن الإنفاق على النواحي العسكرية والأمنية يفوق بكثير مستوى الإنفاق على النواحي المدنية.

ل- تطبيق برامج التكيف الهيكلي: وتعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أد ت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، وبطء التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم...الخ.

٤-سياسات وبرامج المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفقر:

عجزت جهود المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفقر من الحد من هذه الظاهرة وأثارها على مستوى العالم بل تتحول هذه السياسات أحياناً إلى عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفقر، والشاهد على ذلك الأمثلة التالية:

- برامج التكيف الهيكلي المدعوم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: فقد ترتب على تطبيق تلك البرامج العديد من الآثار السالبة مثل الاضطرابات وتذبذب الأوضاع السياسية، كما فقدت هذه الدول درجة كبيرة من استقلاليتها الاقتصادية (التبعية ورهن القرار السياسي والاقتصادي).
- قصور في جهود مكافحة الفقر: لم تحقق المنظمات الدولية نجاحات تذكر في مجال مكافحة الفقر حيث تشير الأرقام والتقارير السنوية إلى زيادة عدد الفقراء حول العالم واتساع رقعة الفقر، بالرغم من تعدد وتنوع سياسات المنظمات الدولية من تمويل عمليات المساعدات الإنسانية، إلى الحث على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إلى فرض مشروعات بعينها لا تخدم جهود مكافحة الفقر، بل أدت إلى زيادة حدته.
- العولمة والفقر: في ظل العولمة لم تتحقق أي نجاحات تذكر في القضاء على الفقر، كما تصور أنصار العولمة في الدول الغربية، بل يرى الخبراء والمتخصصون أن العولمة أدت إلى تدمير اقتصاد الدول الفقيرة وفقدانها لهويتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (مرجع سابق بتصرف ص ٩٥).

ثانياً – الآثار المترتبة على الفقر:

يترتب على الفقر العديد من الآثار سواءً كانت على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، وفيما يلي يتم استعراض بعضاً من تلك الآثار.

الآثار الاقتصادية للفقر :

ناقشت العديد من النظريات الاقتصادية ظاهرة الفقر وطريقة توزيع الموارد الاقتصادية على النمو الاقتصادي ونذكر منها :

أ- نموذج «الإوزة الطائرة» :

حول تفاوت توزيع الدخل وتطور النمط الاستهلاكي، طرح هذا الطرح «كمينوريمتسوياما» كنموذج لتأثير تفاوت الدخل على الإنتاجية والنمو الاقتصادي . وعرف متسوياما المجتمع الاستهلاكي على أنه (المجتمع الذي يستفيد معظم أسره وأفراده من زيادة الإنتاجية والقدرة عن استهلاك معظم السلع الاستهلاكية المنتجة داخل المجتمع).

ويقوم تحليل «متسوياما» على أن التفاوت في توزيع الدخول داخل المجتمع له دور مهم في زيادة الإنتاجية وتطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتقوم هذه العلاقة على أنه كلما تحسنت الإنتاجية انخفضت أسعار السلع الاستهلاكية وتصبح في متناول عدد أكبر من الأفراد والجماعات داخل المجتمع وهذا يؤدي بدوره إلى اتساع أسواق تلك السلع مما يدفع إلى المزيد من إنتاج تلك السلع لتبدأ دورة جديدة من تحسن الإنتاجية. ومع تحسن دخل أسرة ما تزداد قائمة السلع التي تستهلكها لتشمل قائمة جديدة من السلع كانت تعتبر سلع كمالية في السابق ..وهكذا (الدامغ، ١٤٣٥، ص ١٠٠).

ب- انخفاض الإنفاق الأسري على التعليم والرعاية الصحية :

أشارت العديد من الدراسات إلى انخفاض حجم الإنفاق المخصصة لهذين البندين من إجمالي دخل الأسرة، حيث أن النسبة الأكبر من الدخل توجه للإنفاق على السلع الحياتية الضرورية. ويؤدي هذا الوضع إلى تدني مستوى القدرات والمعارف والمهارات لأفراد الأسر الفقيرة، وهو يؤدي بدوره إلى ضعف النمو الاقتصادي والإنتاجي، نظراً إلى العلاقة التي تربط بين الاستثمار في العنصر البشري والنمو الاقتصادي. وتزداد أهمية هذا العامل «انخفاض الإنفاق الأسري على التعليم والرعاية الصحية» في حالة الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية والصحية. وعلى الرغم من أن الكثير من الدول تطبق إلزامية ومجانية التعليم الأساسي، إلا أن هذا لا ينفي التأثير السلبي للفقر للاستثمار في هذا المجال .

ج- استبعاد الفقراء من المشاركة في العمليات التنموية :

يؤدي عدم قدرة الفقراء إلى الوصول إلى مقومات الإنتاج المختلفة مثل رؤوس الأموال والأراضي الزراعية ومصادر التمويل وغيرها إلى ضعف مساهمة تلك الشرائح الضعيفة في العملية الإنتاجية أو استبعادهم من المشاركة. وإذا تقاطع هذا التهميش مع خطوط الانقسام الثقافي أو العرقي أو الديني يعمق الشعور بالتهميش والاستبعاد لتلك الشرائح، وهناك العديد من النماذج لهذه الأوضاع في كثير من الدول النامية، وتأخذ أحياناً أبعاداً هيكلية ومؤسسية بمعني أن النظام المطبق في مجتمع ما ينتج ويعيد أنتاج التهميش بصورة راسخة وعميقة .

د - تأثير الفقر على المدخرات والاستثمارات الخاصة :

أوضحت الدراسات التطبيقية أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت نسبة الادخار، وهذه الدراسات اثبتت خطأ الاعتقاد الذي كان سائداً في الماضي، الذي كان يزعم أن مستوى الادخار يرتفع حسب الاتجاهات والميول نحو الادخار.

هـ- الحلقة المفرغة للفقر :

أكدت الدراسات الاقتصادية الحديثة أن النمو الاقتصادي الذي يتحقق في ظل انتشار الفقر وتفاوت الدخول يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر وسرعة انتشاره أفقيا ورأسياً، حيث أن البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعيد إنتاج الفقر وتزيد عدد الفقراء داخل المجتمع .

و- تأثير الفقر على معدل النمو السكاني :

تشير بعض الدراسات أن هناك علاقة بين تفاوت الدخول ومعدل الإنجاب ومعدل النمو الاقتصادي، وتوضح الدراسات طبيعة هذه العلاقة من خلال الافتراضات التالية:

- يميل عدد الأبناء إلى الانخفاض مع ارتفاع متوسط دخل الوالدين.
- التوزيع المتساوي في الدخول يؤدي إلى تراجع معدل النمو السكاني.
- انخفاض معدل النمو السكاني يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي.. وهكذا .

وتؤكد تلك الدراسات على أن ارتفاع معدل الإنجاب وبالتالي معدل النمو السكاني تأثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي من ثلاثة عوامل هي تأكل حجم رؤوس الأموال أو ارتفاع معدل الإعالة نتيجة لارتفاع معدل البطالة . أو نتيجة إلى ارتفاع عدد الفئات العمرية خارج سن العمل « من ١٤ – ٦٥» أو خروج المرأة من سوق العمل . والعامل الأخير هو التأثير السلبي لارتفاع معدل الإنجاب على تراكم رأس المال من خلال العلاقة بين مستوى دخل الأسرة وعدد الأطفال، في ضوء المقارنة بين التكلفة والمنفعة الحدية للإنجاب وفقاً لمستوى دخل الأسرة .

ز- التأثير على المؤشرات الصحية :

يؤثر الفقر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الصحية المتمثل في (معدلات وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة ومستوى الإنفاق على الخدمات الصحية وغيرها) وجميع تلك المؤشرات إذا كانت سلبية تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تزداد درجة العلاقة بين مستوى الدخل والمؤشرات وتتأثر الشرائح الضعيفة من محدودي الدخل بصورة أكبر من الشرائح من أصحاب الدخول المرتفعة .

الفصل الثالث

الجهود الدولية المحلية في مجال مكافحة الفقر

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم المجهودات الحكومية والرسمية لمكافحة الفقر على المستويين الدولي والمحلي، ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث؛ يهتم المبحث الاول بتناول الجهود الدولية بصورة عامة لمكافحة الفقر وجهود الدول العربية بصفة خاصة في هذا المجال. بينما يركز المبحث الثاني على جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفقر والآليات التي اتبعتها المملكة في سعيها للحد من الفقر وآثاره على المجتمع السعودي. أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لبعض الآراء والمقترحات التي من شأنها الحد من انتشار الفقر بصورة عامة.

المبحث الاول
الجهود الدولية والعربية في مكافحة الفقر
أولاً – الجهود الدولية في مكافحة الفقر:

هنالك العديد من الوسائل والأدوات المستخدمة على المستوى الدولي لمكافحة الفقر، ومن ذلك المنظمات الدولية المختلفة التي تعمل في مجالات متعددة تهدف بالإجمال إلى مكافحة الفقر كل حسب آلياته ووسائله وأهدافه. كما تعتبر مراكز الأبحاث إحدى الأدوات الهامة التي تسهم بشكل أو بآخر في الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك هنالك العديد من الأدوات الأخرى مثل المعونات والقروض، وخفض معدلات الكثافة السكانية حول العالم، وسياسات التصحيح الإقتصادي. وفيما يلي يتم عرض تلك الآليات بإيجاز.

١ - المنظمات الإقليمية والدولية:

تعمل العديد من المنظمات الدولية في مجال مكافحة الفقر وأبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل على تقديم المساعدات إلى الحكومات والشعوب لمكافحة الفقر، وتحدد لهم الأدوات الكفيلة بمحاربة الفقر، ومن ضمن هذه الوسائل تقدم مقاييس إحصائية لقياس جوانب التنمية التي تحققت، كما تحث الحكومات والمنظمات إلى بلوغ درجة متقدمة من التنمية البشرية. وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يعمل على تقديم المساعدات للأقطار التي تمر بمرحلة انتقالية، ليتم توظيف هذه المساعدات في مجال القضايا السكانية مثل الصحة الإنجابية وغيرها. ومنظمة الأغذية والزراعة: التي تعمل في مجال الأمن الغذائي وتحرير الشعوب من الجوع وتحسين مستوى المعيشة. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية: الذي يهدف إلى زيادة إنتاج الأغذية وتحسين مستوى التغذية لأفقر السكان في أفقر الدول. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا «اسكوا»وينصب جهودها حول تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي. وكذلك البنك الدولي الذي يعمل على تبني مشروعات تنموية تهدف إلى تحسن مستوى المعيشة لسكان العالم، ويهتم البنك الدولي بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالفقر، كما طرح البنك برنامج خاص بمكافحة الفقر (مرجع سابق، ص ٣٠). وصندوق النقد الدولي الذي يقوم بتمويل مشروعات مكافحة الفقر في العالم وفق شروط معينة. ومنظمة العمل الدولية التي تهتم بشؤون العمال حول العالم.

وإلى جانب المنظمات الدولية هناك العديد من المنظمات على المستوى الوطني والإقليمي، تهتم بمشكلات الفقر والفقراء، مثل مؤسسات الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي إضافة إلى مؤسسات تمويل مشروعات مكافحة الفقر والبطالة، وتنتشر مثل هذه المؤسسات انتشار واسع على المستوى الوطني والإقليمي.

٢ - مراكز أبحاث الفقر:

تم تأسيس العديد من المراكز البحثية التي تعنى بقضايا الفقر :

- المركز المشترك لبحوث الفقر: وهو مركز تابع لجامعتي «نورث وسترن» وجامعة «شيكاغو».
- معهد البحوث المتعلقة بالفقر: ويبع لجامعة «ويسكنسن»
- مؤسسة (نيت ايد) لمحاربة الفقر.
- معهد الدراسات المتعلق بالعرق والفقر: ويتبع لجامعة «مينيسوتا»
- مركز الأبحاث العالمية للفقر: وهو مركز أنشأ في الدول الاسكندنافية ويعني بالدراسات الخاصة بالفقر.

٣ - المؤتمرات العالمية وحلقات النقاش:

وأبرز هذه المؤتمرات، مؤتمر القمة العالمي حول التنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥م، حيث التزم ممثلو ١١٧ دولة ببذل الجهود المضنية للقضاء على الفقر. وانعقد كذلك مؤتمر عالمي ١٩٩٧م لمناقشة القروض الصغيرة كوسيلة للقضاء على سوء التغذية والأمية والبطالة . كما نظمت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م قمة عالمية تحت شعار «التنمية الاجتماعية للجميع في زمن العولمة». كما انعقدت في المغرب في العام ٢٠٠١م قمة خاصة بالمستوطنات البشرية، ضمن المنتدى العالمي حول فقر المدن، تحت شعار «نحو مدن للجميع»، وانعقدت في المكسيك في العام ٢٠٠٢م قمة عالمية لمناقشة سبل القضاء على الفقر، وبرز في هذا الملتقي خطاب يربط بين الفقر والإرهاب وتهديد الأمن العالمي .وقد انتقدت هذه المؤتمرات لأنها لم تضع التزامًا دقيقًا في تقديم المساعدات الكفيلة بالقضاء على الفقر، وقد أشار بعض المهتمين إلى فشل هذه الملتقيات في تحقيق أهدافها، حيث أن قمة كوبنهاغن «١٩٩٥م» لم يتحقق من أهدافه شيئاً يذكر (العلمي، ٢٠٠٢، ص ٤١). وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٣م بموجب قرارها ١٩٦/٤٧ أن يكون يوم ١٧ أكتوبر هو يوماً عالمياً للقضاء على الفقر. كما حددت الأمم المتحدة العقد ١٩٩٧-٢٠٠٦م هو عقد القضاء على الفقر . وفي مؤتمر الألفية التزم زعماء الدول بتخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف.

وعقدت جامعة الدول العربية العديد من الملتقيات والمؤتمرات الخاصة بمناقشة قضايا الفقر في العالم العربي، حيث عقد في الخرطوم في العام ٢٠٠٢م واحدة من هذه المؤتمرات. وعقد مؤتمر أخر في مدينة الرباط في العام ٢٠٠٣م . كما عقد في مدينة الرياض في العام ٢٠٠٣م مؤتمر نظمته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحت عنوان (مشكلة الفقر ودور الدول الغنية في الحد منها) .

٤ - أدوات ووسائل مكافحة الفقر:

وتعمل وفق رؤيا متباينة من حيث الأولويات والمجالات. وبالرغم من هذا التباين هناك قواسم مشتركة في الحلول التي تقترحها تلك المنظمات، يمكن تلخيصها في الآتي :

أ- المعونات والقروض :

المعونات التي تقدم للدول الفقيرة عبارة عن قروض بفوائد وليست منحاً بقصد المساعدة، ومع مرور الوقت تتراكم الديون على الدول الفقيرة، كما أن الدول الفقيرة لا يمكنها الاعتماد على المعونة بشكل مستمر لعدة أسباب :

١. الأوضاع الاقتصادية السيئة والتضخم والبطالة التي تعاني منها الدول الفقيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المساعدات الأجنبية إلى البلدان النامية، ويتوقع خبراء البنك الدولي استمرار انخفاض حجم المساعدات في المستقبل القريب والمتوسط .
٢. اتجهت المساعدات إلى دول أوربا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تعتبر دول أوربا الشرقية في وضع اقتصادي أفضل من الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية .
٣. الشروط الصعبة التي تضعها الجهات المانحة تحول دون الاستفادة من تلك المساعدات المالية .

وأشارت بعض الدراسات إلى المعونة المشروطة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تلزم الدول الفقيرة إلى شراء المنتجات الأمريكية بقيمة المعونة، في الوقت الذي لا تحتاج فيها الدول الفقيرة للمنتجات الأمريكية المعروضة، إضافة إلى عدد من الآثار السلبية الأخرى منها استخدام المساعدات الأجنبية في دعم الأنظمة العسكرية التي تقمع الفقراء وإساءة استخدام الحكومات الوطنية للمعونات الأجنبية، حيث أوضحت بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من المساعدات تذهب إلى موظفي الحكومات ورجال الشرطة والجيش والقوات النظامية . ومما ذكر يتضح لنا أن المعونات الأجنبية لا توظف لصالح الفقراء إنما تذهب لخدمة مصالح الدول المانحة والحكومات في الدول الفقيرة.(مرجع سابق ص ١٦٥).

ب- خفض معدلات الزيادة السكانية :

يري خبراء التنمية أنه لابد من خفض معدلات الزيادة السكانية في الدول النامية، كخطوة هامة في طريق مواجهة الفقر والتخلف، حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى تدني متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما يشكل الزيادة السكانية ضغط على حجم الخدمات الاجتماعية من المرافق الصحية والتعليمية. ويشير خبراء التنمية أن هناك مسارين في التعامل مع الزيادة السكانية الأولى ضبط هذه الزيادة والثانية تأهيل وتدريب هذه الطاقات البشرية لزيادة الإنتاج.

ج- التصحيح الاقتصادي :

واحدة من الاعتقادات السائدة حول العالم هو أن تحرير أي اقتصاد يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والعدالة عبر تقليص العجز في الميزانية وتصحيح مسار الأسعار وخصخصة المرافق العامة ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، ولكن وفي المقابل أظهرت العديد من تجارب البلدان أن هذه السياسات إذا لم تصاحبها سياسات تعزيز العدالة فإنها تزيد من معاناة الفقراء، لأن ارتفاع الأسعار تؤثر على الفقراء أكثر من الأغنياء مما يؤدي إلى حدوث موجة من الاضطرابات تضطر معها الحكومات التراجع عن تلك التدابير التي اعتمدتها.

ثانياً – جهود القضاء على الفقر في الوطن العربي :

صدر التقرير العربي الرابع حول موقف تحقيق أهداف الألفية الإنمائية للعام ٢٠١٣م، وتم فيه تقسيم البلدان العربية إلى مجموعات، هي: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتضمن الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية؛ وأقل البلدان نمواً، وتتضمن جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن؛ والمغرب العربي، ويتضمن تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ والمشرق العربي، ويتضمن الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر. ويشير التقرير إلى أن معدّل الفقر ارتفع إلى ٢,٧ في المائة في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣م.

ومن واقع التقرير يلاحظ أن المنطقة العربية أحرزت تقدماً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن هذا التقدم لم يأتِ متوازناً. فالمنطقة لا تزال متأخرة في بعض الغايات الهامة، ولاسيما الغاية المعنية بمكافحة الجوع. وكانت لحالة التحوّل السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها عدد من بلدان المنطقة منذ عام ٢٠١٠ آثار بالغة على مسيرة التقدم، إذ أدّت إلى تجميد الإنجازات المحققة في بعض البلدان، لا بل إلى تبديدها أحياناً. ولا تزال أقل البلدان نمواً متأخرة عن سائر البلدان في الكثير من الأهداف والغايات. وبالرغم من هذا التقدم ارتفع معدل الفر إلى٢,٧ في المائة في الفترة من ٢٠١٢ إلى٢٠١٣م.

ولكن هذا التقدم لم يكن متوازناً بين مجموعات المنطقة ولا بين بلدان المجموعة الواحدة ولا داخل البلد الواحد. فمن المستبعد أن تتمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق معظم الأهداف في المهلة المحدّدة. وعلى هذه البلدان أن تتجاوز الكثير من الحواجز من أهمها النقص في الموارد المالية، والضعف في البنية التحتية، وتصاعد النزاعات في بعض الحالات،حيث يلاحظ أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأكثر تقدّماً في المجال الاقتصادي، تمكنت من تحقيق الكثير من الأهداف».

وفي ما يلي استعراض لأبرز ملامح التقرير:

ا – في مجال القضاء على الفقر المدقع:

فبالنسبة إلى هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع الذي يرمي إلى تخفيض عدد الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، وإلى أن القضاء على الفقر في المنطقة العربية يبقى مستبعداً بحلول عام ٢٠١٥ ، وربما سيبلغ حداً لا تقوى على رصده المقاييس الدولية .و يشير التقرير إلى أن الفقر المدقع منخفض ولكنه ازداد بعد عام ٢٠١٠، فالفقر المدقع، الذي يُقاس بنسبة الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم، منخفض نسبياً في المنطقة العربية، ولكن تحقيق الغاية بحلول عام ٢٠١٥ يبقى مستبعداً. فبعد سنوات من التراجع، يبدو أن الفقر عاد ليزداد، وربما يبلغ حداً لا تقوى على رصده المقاييس الدولية. فبحلول عام ٢٠١٠، بلغت عتبة الفقر المدقع في المنطقة ١,٤ ٪ بعد أن كانت ٥,٥ عام ١٩٩٠، وهذا بفضل التقدم الذي أحرزه الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر. وتشير آخر البيانات والتوقعات العائدة إلى عام ٢٠١٢ إلى أن الفقر المدقع قد يتجاوز اليوم المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٠، إذ تشير التقديرات إلى ٧,٤ ٪. ويبلغ الفقر المدقع أعلى معدل في أقل البلدان نمواً حيث وصل إلى ٢١,٦ ٪ عام ٢٠١٢، بعد أن سجل ١٣,٩ ٪ في عام ١٩٩٠.

ويكشف التقرير أن المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر في بعض البلدان تبددت بسبب التحوّلات السياسية والنزاعات. ففي الجمهورية العربية السورية، تسبب النزاع الذي اندلع مؤخراً بإهدار عقد كامل من التقدّم. وقد انخفض الفقر المدقع في هذا البلد من ٧,٩ ٪ عام ١٩٩٧ إلى ٠,٣ ٪ عام ٢٠٠٧. ونتيجة للنزاع الجاري، تشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر عاد وارتفع إلى ٧,٢ ٪ في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣. أما معدّلات الفقر المحسوب بنسبة الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، منخفضة إلى حدّ لا يذكر في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.»المرجع السابق ص١٠«

أما نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة العربية فهي أقل من النسب المسجلة في مناطق نامية أخرى، وباستثناء أوروبا وشرق آسيا، سجلت المنطقة العربية أدنى نسبة للفقر المدقع عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. أما في تخفيض نسبة الفقر المدقع، فسجلت المنطقة العربية أقل قدر من التقدم بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، مقارنة بما سجلته المناطق النامية الأخرى، باستثناء جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.

وتظهر تقديرات الفقر للبلدان العربية وللمناطق النامية أن أكثر من خُمس سكان المنطقة العربية هم من الفقراء، وأن حالة الفقر لم تشهد أيّ تغيير يذكر بين التسعينات وعام ٢٠١٠. وفي ذلك الحين، كان معدل الفقر في المنطقة العربية مماثلاً لمعدّل أوروبا وشرق آسيا. وفي العام ٢٠١٠، تراجع الفقر في أوروبا وشرق آسيا أكثر من النصف، بينما راوح الفقر عند المستوى نفسه تقريباً في المنطقة العربية. والواقع أن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي لم تشهد أي تغيّر يذكر في حالة الفقر، على الرغم مما سجلته من نمو في الدخل بلغ معدّله السنوي ٢ ٪. ومصر هي أوضح مثال على هذا الواقع.

٢- في مجال البطالة والتشغيل :

سجلت المنطقة العربية أدنى معدّل للمشاركة في القوى العاملة بين جميع مناطق العالم، وذلك بسبب انخفاض مشاركة المرأة، الذي لا يتجاوز ٢٦ ٪ أي أنه المعدل الأدنى بين جميع المناطق، إذ لا يتجاوز نصف المتوسط العالمي البالغ ٥١ ٪ عام ٢٠١٠. فالفقر، وتعثر التنمية الريفية، وانتشار النزاعات المسلحة، والتمييز في القوانين، وانتشار التقاليد المحافظة كالزواج المبكر، جميعها من العوامل التي تعوق انخراط المرأة في الشأن العام، ولا سيما في سوق العمل.

وفي الآونة الأخيرة، آلت الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية في بعض البلدان العربية بظروف العمل إلى مزيد من التدهور في مختلف أنحاء المنطقة. وتشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع في معدّلات البطالة من ١٠,٠ ٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٥ في المائة عام ٢٠١٢. وقد شهدت أقل البلدان نمواً أعلى ارتفاع من ٨,٤ ٪ إلى ١٨,٤ ٪ تليها بلدان المشرق حيث ارتفع معدّل البطالة من ١١,٣ ٪ إلى ١٦,٣ ٪. أما بلدان المغرب فحافظت على معدّل مستقر نسبياً عند ١٠ ٪. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة إلى ١٤,٨ ٪ عام ٢٠١٣ في المنطقة العربية.

٣- في مجال التغذية والأمن الغذائي :

المنطقة لا تزال متأخرة جداً عن تخفيض معدّل سوء التغذية إلى النصف، علما أن قضية سوء التغذية تطرح مشكلة حقيقية في تسعة بلدان عربية تضم مجتمعة ٤٠,٤ مليون شخص يعانون هذه المشكلة. كما أنه من مؤشرات الإخفاق في التنمية في المنطقة العربية انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي الذي يعوق تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية. وتعاني أقل البلدان نمواً من معدّلات مرتفعة ومتزايدة من سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، حيث ارتفعت نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة في المنطقة من ١٤,٥ ٪ في التسعينات إلى ١٥,٣ ٪ في عام ٢٠١٠.»مرجع سابق ص١١».

٤- في مجال التعليم :

وسجلت المنطقة العربية تحسّناً في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإلمام بالقراءة والكتابة، واقترب العديد من بلدانها من تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، غير أن المنطقة لا تزال متأخرة في بعض الغايات، ولا سيما في مكافحة الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والحصول على المياه، وتأمين خدمات الصرف الصحي المحسّن للمناطق الريفية، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال والأمهات. وكان تزايد الفقر من أبرز مظاهر التعثر التي أصابت المنطقة نتيجة لحالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي تشهدها منذ عام ٢٠١٠.وقد حققت المنطقة تحسّناً كبيراً في معدّلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، عادل المتوسط الذي حققته المناطق النامية الأخرى. ففي عام ١٩٩٩، كان ٨٥٪ من الأطفال في سن التعليم ملتحقين بالمدارس، وقد ارتفع هذا المعدل إلى ٩٢٪ عام ٢٠١٢. وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢، ازداد عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي في المنطقة العربية نحو سبعة ملايين طفل. وقد اقتربت بلدان عربية عديدة، مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعمان، وقطر، والكويت، والمغرب، ومصر، من تحقيق غاية تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إذ سجلت معدّل التحاق صافياً في مرحلة التعليم الابتدائي يتجاوز ٩٥ في المائة. وحقق اثنان من البلدان العربية زيادة هامة في المعدلات الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي هما المغرب وسلطنة عمان.

ففي المغرب ارتفع معدل الالتحاق الصافي بالمدارس تدريجاً من ٧١٪ عام ١٩٩٩ إلى ٩٦٪ عام ٢٠١١، وفي سلطنة عُمان ارتفع معدل الالتحاق الصافي من ٨٠٪ عام ١٩٩٩ إلى ٩٨٪ في عام ٢٠٠٩. وحتى أقل البلدان نمواً حققت تقدماً كبيراً، مع أن التوقف ملياً عند الواقع يظهر أن التقدّم تباطأ اعتباراً من عام ٢٠٠٤. وتواجه أنظمة التعليم في هذه البلدان تحديات كبيرة ولا تزال معدّلات الالتحاق أقل بكثير من متوسط المنطقة ككل. ويُلاحظ في هذه البلدان وجود مؤشرات مثيرة للقلق تنذر بالتراجع. فقد أدى التراجع أو الركود في معدّلات الالتحاق بالتعليم في بلدان النزاعات، مثل السودان والعراق وفلسطين، إلى إعاقة التقدّم على مستوى المنطقة. وكانت الجمهورية العربية السورية، حسب بيانات ٢٠١٠، قد حققت تعميم التعليم الابتدائي، إذ بلغ معدل الالتحاق ٩٩٪. لكن الأحداث الجارية في هذا البلد يتوقع أن تعطّل هذا التقدّم أو تعوقه في الأجلين القصير والطويل، وقد تسبّبت بتدمير الكثير من المدارس. وتراجع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم في الأردن من ٩٩٩٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٩١٪ عام ٢٠١٠. لكن الفقر وعدم المساواة يبقيان من العقبات التي تعوق التعليم. ففي مصر مثلاً، يُحرم ٢٠٪ من الأطفال الفقراء من دخول المدرسة الابتدائية، بينما يلتحق ١٠٠٪ من الأطفال الأغنياء بالتعليم الابتدائي ويواصلون تعليمهم حتى المرحلة الثانوية. وينفق نحو ٢٥٪ من الأسر الفقيرة من أموالهم على الرسوم المدرسية الإضافية لأطفالهم (الدروس الخصوصية)، مقابل ٤٧٪ من الأسر الغنية. وتنفق الأسر الغنية أربعة أمثال ما تنفقه الأسر الفقيرة على التعليم.

٥- في المجال الصحي وانتشار الإمراض :

أحرزت الدول العربية تقدما بطيئا في تخفيض معدّل وفيات الأطفال رغم أنه انخفض قرابة الثلث في المنطقة. إلا أن تمكن مجموعة بلدان المشرق والمغرب وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض هذا المعدّل بمقدار يتجاوز ٥٠ ٪، يجعل من تحقيقه غاية في متناول هذه البلدان بحلول عام ٢٠١٥. كما انخفض معدل وفيات الرضع حديثي الولادة من ٢٩ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في ١٩٩٠ إلى ٢١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١١، إلا أن الطفل المولود في أقل البلدان نمواً أقل حظاً في البقاء على قيد الحياة حتى ٤٠ سنة.»مرجع سابق ص١٢»

ويستعرض التقرير إنجازات متباينة في تخفيض معدّل وفيات الأمهات في المنطقة، بحيث انخفض بنسبة ٢٧ في المئة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. وقد تجاوز انخفاض هذا المعدّل في مجموعتي بلدان المشرق وبلدان المغرب ٦٠ في المئة، وأصبحت هاتان المجموعتان قريبة من تحقيق الغاية التي تقضي بتخفيض معدّل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع. وتمكنت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض المعدّل بمقدار النصف فأصبح ١٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية، أي أقل من المتوسط الذي سجلته المناطق المتقدمة، وهو ١٦ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية.

وتشير احصائيات برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز إلى زيادة في انتشار المرض وارتفاع في معدّل الوفيات بسببه. وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١، ارتفع عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من ١٦٦٠٠٠ إلى ٢٢٦٠٠٠. والسبب الرئيسي في ذلك، الزيادة التي سجلتها أقل البلدان نمواً وبلغت ٠٠٠ ٢٥ إصابة جديدة. كما تضاعف عدد المصابين في بلدان المغرب.

ولا تزال التغطية بالعلاج من الفيروس غير كافية لكنها في ازدياد. ولا يزال التمييز والوصم النمطي للمصابين من العوائق الرئيسية أمام الحصول على خدمات الوقاية والعلاج. وقد ارتفعت نسبة العلاج بالمضادات الفيروسية من ١٨,٨ ٪ عام ٢٠٠٩

إلى ٢٤,٧ ٪ عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه ازداد عدد المصابين الذين يحصلون على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة أكثر من ٥٠ ٪، فارتفع من ٣٦٤ ١٠ إلى ٩٨٢ ١٥ مصابا.»مرجع سابق ص١٢».

وورد في التقرير أيضا وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية يبقى تحديًّا كبيرًا أمام أقل البلدان نمواً، ففي عام ٢٠١٠، بلغ عدد المصابين بالملاريا في المنطقة ١,٧٩ مليون حالة، ويواجه خمسة من أصل البلدان الستة الأقل نمواً مشاكل صحية كبيرة تتعلق بهذا المرض. وهذه البلدان هي جزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا واليمن. ويدور عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب الملا ريا في المنطقة في فلك ١١٠٠٠ حالة وفاة سنوياً منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٠، أشارت التقديرات إلى أن وفيات الأطفال بسبب هذا المرض ١٠١٨٠ حالة وفاة، منها ٨ ٢١٨ حالة وفاة في السودان والصومال. وفي جيبوتي، يبدو عبء المرض محدوداً للغاية، لكن البلد معرض لانتشار الأوبئة عقب عواصف الأمطار والتحركات السكانية غير المتوقعة.

ومنذ عام ١٩٩٠، انخفض معدّل الإصابة بالسل بنسبة ٢٠ في المئة، بحيث تراجع من ٧٧ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٦٢ لكل ١٠٠٠٠٠ عام ٢٠١٠. إلا أن المنطقة تواجه مخاطر كبيرة من جراء التهاب الكبد بنوعيه «بي» و«سي». وقد أصبحت أمراض الكبد المزمنة من جراء التهاب الكبد من المشاكل الخطيرة على صعيد الصحة العامة في المنطقة. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى نحو ٤,٣ مليون شخص يصابون بالتهاب الكبد «جيم» في شرق المتوسط كل سنة. ومصر هي من البلدان التي تسجل أعلى معدّلات الإصابة بالتهاب الكبد المزمن «سي»، حيث تصل نسبة الإصابة فيها ١٥ في المائة.

المبحث الثاني
جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفقر

السمة الأساسية التي تميز تجربة المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الفقر، والسعي إلى تحقيق الأهداف التنموية للألفية، هي نجاحها في دمج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة، وجعل تلك الأهداف جزءاً من الخطة التنموية المرحلية والبعيدة. وتشكل خطة التنمية الثامنة للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي، حيث إنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الثلاثة، ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الإستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزهما من أجل تحقيق الأهداف التنموية، بل لأنها تمثل تعبيرًا عن التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والأمن والتنمية في إطار الأهداف التنموية الألفية.

١ – الموقف التنموي في ظل أهداف الألفية:
أولاً – خطة التنمية السابعة (١٤٢٠ – ١٤٢٥هـ):

شهدت هذه الفترة تحسنًا ملحوظًا في مستوى دخل الفرد، وزيادة فرص العمل. كما شهدت الخطة تحسنًا لافتًا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة نتيجة النمو في حجم الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء وقد ركزت خطة التنمية السابعة على تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل لها،

وتوسيع مشاركة المواطنين في تملك الأصول الإنتاجية، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في الاقتصاد المحلي. وفي هذا الإطار، باشرت المملكة في تخصيص بعض الخدمات والمرافق العامة ضمن استراتيجية شاملة للتخصيص، كما عملت على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية وتطوير بيئة العمل والاستثمار لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وركزت في هذا المجال على بناء قاعدة وطنية كفؤة للعلوم والتقنية، وتشجيع الاستفادة من تقنية الاتصالات والمعلومات في جميع المجالات والأنشطة.

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ثمرة هذه التوجهات، حيث حقق الاقتصاد الوطني نموًا فعليًا بلغ متوسطه (٣،٤ ٪) سنويًا خلال مدة خطة التنمية السابعة ليصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (١١١١٩) دولار أمريكي عام ١٤٢٥هـ والذي واصل ارتفاعه إلى (١٣٣١٦) دولار أمريكي في السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة. كما ازدادت قاعدة الاقتصاد الوطني تنوعًا خلال تلك المدة، حيث أصبح القطاع غير النفطي يشكل (٧١،٥ ٪) من إجمالي الاقتصاد عام ١٤٢٦ه (٢٠٠٥ م) بالرغم من النمو الملحوظ الذي شهده القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة ..

كما شهد الاقتصاد السعودي اندماجًا متناميًا مع الاقتصاد العالمي، يؤشر له ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٧٥،٧) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥ م). وصحب ذلك تطور إيجابي في هيكل كل من الصادرات والواردات، تمثل بالنسبة للصادرات في ازدياد الإسهامات النسبية للصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للواردات فقد شهدت انخفاضًا في الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات، ويعتبر ذلك مؤشرًا لازدياد الاعتماد على المنتجات المحلية ولتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

ثانياً – خطة التنمية الثامنة (١٤٢٦-١٤٣٠هـ):

أ– الأهداف :

وتمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت، وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عامًا قادمة، تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءًا أساسيًا من غايات هذا المسار التي تجسدها رؤية مستقبلية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر، يضمن فرص عمل مجزية، ويحقق الرفاهية للجميع، ويوفر التعليم والرعاية الصحية الجيدة، مع تحقيق استدامة التنمية. والحفاظ على القيم والتراث.

الهدف الأول - القضاء على الفقر المدقع والجوع:

وفي هذا الإطار تقوم الدولة بتقدم خدمات متنوعة من خلال برامج وزرة الشؤون الاجتماعية ،والجمعيات الأهلية وتتوزع خدمات الرعاية والدعم في فئتين، الأولى: المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية ، والثانية :الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز وهي كالأتي :

١ - الدعم المباشر:

تقوم لدولة بتقديم الدعم المادي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعي .وقد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات ، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال الفترة ١٤١٣-١٤٢٦هـ ١,٧٪ ليبلغ نحو ٢,٥٧٥ بليون ريال سعودي، كما ارتفع معدل الإنفاق على المساعدات بحوالي ٤,٥١٪ سنوياً ليصل إلى ٤٣٦,١١ مليون ريال (تقرير الألفية، ١٤٢٦، ص ٢٢).

٢- خدمات الرعاية الاجتماعية:

تقدم الدول خدمات الرعاية والدعم من خلال مجموعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات التالية :

- خدمات مقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث وصل عدد المستفيدين في العام ١٤٢٦هـ إلى ٨٦٨٨مستفيدًا .
- خدمات تقدم لشريحة الأطفال اليتامى، وبلغ عدد المستفيدين في العام ١٤٢٦هـ ١٧٨٢ مستفيدًا .
- خدمات مقدمة إلى الأحداث وبلغ عدد المستفيدين في العام ١٤٢٦هـ ١٣٨٣٠ مستفيدًا .
- خدمات أخرى مثل خدمات الأسر الحاضنة وغيرها، وبلغ عدد المستفيدين في العام ١٤٢٦هـ ١٣١٤٢٨ مستفيدًا.
- برامج تنمية المجتمعات المحلية، ووصل عد المستفيدين في العام ١٤٢٦هـ إلى ٢٢٧٦٥٠ مستفيدًا.
- كما تقدم الجمعيات الخيرية الأهلية والتي يبلغ عددها في الفترة المذكورة حوالي ٣٤٣ جمعية، تقدم خدمات متنوعة ومتخصصة ويرتفع عدد المستهدفين سنوياً .

وأثمرت هذه الجهود إلى تقليص عدد الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، حيث انخفضت النسبة المئوية للأسر التي تعاني من الفقر المدقع ٦٣ , ١٪ في عام ٢٠٠٤ وأصبحت ٨ , ٠ ٪ في عام ٢٠٠٨، كما انخفض عدد الأطفال ناقصي الوزن تحت سن الخامسة من نسبة ٤ , ٦٪ في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٣ , ٥٪ في عام ٢٠١٠.

الهدف الثاني - تعميم التعليم الابتدائي ليصل للجميع:

أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالتعليم ليصل للجميع، ويبرز هذا الاهتمام من خلال زيادة الإنفاق على قطاع التعليم،وتقدر نسبة الإنفاق على التعليم حوالي ٦٪ من الناتج المحلي في العام ١٤٢٥هـ ليصل إلى ١٠٪ في العام ١٤٢٦هـ . وبلغ عدد المقيدين بالتعليم الابتدائي ٢ , ٤٢مليون في العام ١٤٢٦ هـ ، موزعين على ١٣١٦٣مدرسة في جميع أنحاء المملكة، ٩٣٪ منهم مقيد في مدرسة حكومية مما يعني أن الدولة هي التي ترعى التعليم في المقام الأول ثم يأتي القطاع الخاص (المرجع السابق، ص ٢٤)

وتشير البيانات المتوفر بعد سنة ١٤٢٦هـ إلى ارتفاع سنوي مستمر لعدد المقيدين بالتعليم الابتدائي، حيث ازداد إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٨٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٠٦٪ عام ٢٠١٠، كما ارتفعت نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي من ٥ , ٧٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣ , ٩٨٪ في ٢٠١٠. و بشكل ملحوظ ازداد معدل تعلم القراءة والكتابة للذين تتراوح أعمارهم بين ١٥- ٢٤ سنة من نسبة ٩ , ٨٥٪ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٩٨٪ في ٢٠١٠.

الهدف الثالث - تعزيز المساواة بين الجنسين:

أما بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السعودية والتي لم يبدأ تعليم البنات فيها إلا في الستينيات، فإن تقرير عام ٢٠٠٧ يشير إلى أن نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي قد ارتفعت من ١,٨٥ عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١,٩٩ عام ٢٠١٠. كما أن نسبة النساء المتعلمات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٢٤ سنة إلى الرجال المتعلمين من نفس الفئة السنية كانت ٧٣,٧ عام ١٩٩٠ وأصبحت ٩٨,٦ في ٢٠١٠. وفي ما يتعلق بالنواحي الصحية ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث إلى ٧٥,٤٪ في العام ١٤٢٦هـ (مرجع سابق ص ٢٧).

وفي الشق الخاص بالوضع التشغيلي للإناث يلاحظ أن زيادة التحاق الإناث بمؤسسات التعليم انعكس إيجابًا بنسبة مشاركة المرأة بسوق العمل . فكانت نسبة مشاركة المرأة السعودية بسوق العمل تقدر بـ ٥,٤٪ في العام ١٤٢١هـ وارتفعت إلى ١٠,٨٪ في العام ١٤٢٦هـ . . وكانت حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ١٧,٩ عام ١٩٩٠ وأصبحت ١٤,٢ في ٢٠٠٩.

الهدف الرابع - تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال :

شهدت السعودية انخفاضًا ملحوظًا في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فبعد أن كان المعدل ٤٤ طفلًا من كل ١٠٠٠ في ١٩٩٠، أصبح ١٩,٥ من كل ١٠٠٠ في ٢٠١٠، كما انخفض معدل وفيات الرضع من ٣٤ مولودًا لكل ألف مولود حي في ١٩٩٠ ليصبح ١٦,٩ لكل ألف في ٢٠١٠، وكذلك ازدادت نسبة الأطفال البالغين من العمر عامًا واحدًا المحصنين ضد مرض الحصبة من ٨٨٪ عام ١٩٩٠ لتصبح ٩٧٪ عام ٢٠١٠ (مرجع سابق، ص ٢٩).

الهدف الخامس- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات) :

أظهر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ أن معدل وفيات الأمهات والذي كان معتادا أن يكون ٤٨ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة حية عام ١٩٩٠ قد انخفض ليصبح ١٤ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية في ٢٠١٠، بالإضافة إلى ازدياد نسبة الولادة في وجود الخبير الصحي المختص من ٨٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٩٧٪ عام ٢٠١٠ (تقرير الألفية، ٢٠٠٩، ص ١٥).

الهدف السادس- مكافحة أمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا :

تتخذ المملكة إجراءات جادة لوقف هذين المرضين ومنع انتشارهما، إلا أن التقرير يشير إلى أن العدد التراكمي للحالات المسجلة المصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بلغ ١٦,٣٣٤ حالة عام ٢٠١٠. أما الملا ريا، فقد انخفض معدل الإصابة بها بشكل ثابت ليصل من ١٢٥ حالة من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص في ١٩٩٠ ليصبح ٠,٢٠ حالة من كل ١٠٠,٠٠٠ شخص في ٢٠١٠، ويتوقع أن تكون السعودية خالية من مرض الملا ريا بحلول عام ٢٠١٥. وبالمثل، فقد حققت السعودية نجاحًا ملحوظًا في مكافحة انتشار مرض السل حيث تراجعت نسبة الإصابة به من ١٨,٦ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٩٠ لتصبح ١١,٤ لعام ٢٠١٠ (تقرير الألفية، ٢٠١١، ص١١).

الهدف السابع- تحقيق الاستدامة البيئية :

شددت الخطة الثامنة للتنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على حماية البيئة من التلوث والحفاظ على الحياة البرية وتنميتها، إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وقد أوضح تقرير الأهداف الإنمائية للألفية أن المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي بالمناطق المسطحة في السعودية قد ازدادت من نسبة ٣,٣٪ عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤,٢٦٪ في ٢٠١٠، كما ارتفعت نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الحصول بصورة مستديمة على مياه الشرب الصحية سواء عن طريق شبكات توزيع المياه أو عن طريق خدمات سيارات نقل المياه لتصبح ٩٦٪ عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٧٥٪ في ١٩٩٠ (المرجع السابق، ص١٦).

الهدف الثامن - إقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية :

تعتبر السعودية واحدة من أكبر الجهات المانحة للمساعدات التنموية للدول النامية بحساب نسبة المساعدات للناتج الإجمالي المحلي بها. وقد بلغ عدد العقود المبرمة للحصول على قروض ميسرة من الصندوق السعودي بغرض التنمية خلال الفترة منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠١٠ عدد ٤٥١ عقدًا؛ لتمويل ٤٥١ مشروعًا وبرنامجًا تنمويًا، وقد بلغت قيمة هذه العقود ٣١ مليار ريال سعودي، وقد استفادت من هذه المساعدات ٧٥ بلدًا ناميًا (مرجع سابق، ص ٢٩).

ب– التحديات التي واجهت التنمية في المملكة العربية السعودية:

تواجه مسيرة التنمية في المملكة العديد من التحديات تتمثل في التالي :

١-رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة :

حيث تمكنت المملكة من مضاعفة دخلها القومي، وزاد متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره (٣،٢ ٪) خلال المدة من ١٣٩٤ ه إلى ١٤٢٦هـ، كما واكب هذا النمو في الدخل تحسنًا مماثلًا في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تصنف المملكة حاليًا في دليل التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل. إلا أن الارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة يتطلب على الأقل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى. كما تبرز الحاجة إلى ضمان أن تطال فوائد التنمية جميع شرائح المجتمع، وأن يتم معالجة مسألة الفقر في أسرع وقت ممكن .

٢-تنويع القاعدة الاقتصادية :

من خلال تقليص الاعتماد على الموارد البترولية كونها موارد ناضبة على المدى الطويل. لذا ركزت عملية التنمية على تعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث حققت نجاحًا ملحوظًا في هذا المضمار تمثل بزيادة إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١٪ إلى (٥ , ٧١٪) خلال ثلاثة عقود ونصف التي مضت. وعلى الرغم مما تم تحقيقه، إلا أن تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها نحو زيادة إسهامات الأنشطة الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وزيادة إسهاماتها في الصادرات، تبقى من ابرز تحديات التنمية الرئيسة.

ففي خلال السنوات ١٩٧٥م إلى عام ٢٠٠٣م ارتفع دليل التنمية البشرية للمملكة من ٠،٦٠٣ إلى ٠،٧٧٢ ترشيد دور العائدات النفطية: أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية. وبالرغم من توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، لتغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية. وبما أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها غير المتجددة، تعد رأسمال وطني يتمثل استغلاله الأمثل في استثماره في أصول متجددة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، فيتعين تعزيز الموارد العامة غير النفطية بما يتيح تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول إنتاجية ورأسمال بشري فعال.

٣- تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:

حقق هذا المؤشر تقدمًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين نتيجة توافر طاقات التعليم والتدريب. غير أن متطلبات عملية التنمية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المهن مما اضطر معه إلى استقدام عمالة وافدة لتلبية الطلب. الأمر الذي جعل توطين الوظائف أحد التحديات الرئيسة لعملية التنمية. وعلى صعيد آخر، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة ضعف المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة، ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى، والتي أدت إلى بروز البطالة الهيكلية بين المواطنين. وتعد قضية ضعف المواءمة بجوانبها المتعددة وأبعادها المختلفة من القضايا الأساسية والتحديات الرئيسة- استدامة الموارد الطبيعية: يمثل مورد المياه قضية حيوية للمملكة نظرًا لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حاليًا للأغراض الزراعية والبلدية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة. وبغض النظر عن احتياطات المياه المتبقية، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة التقليدية وخلافها وعلى صعيد الأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها ومنعها من التدهور، ووقف التصحر، تعد من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ثروة الغابات والموارد البيئية الأخرى.

٤-تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:

على الرغم من الاهتمام بتوفير الخدمات بشكل أفقي في جميع مناطق المملكة، إلا أن هناك تباين في حجم النشاط الاقتصادي بين مختلف المناطق. وقد أسهم هذا التباين في تحفيز الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن وأدى بالتالي إلى تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في هذه المدن، نجم عنه ضغوطات كبيرة على خدماتها وتجهيزاتها. لذا فإن إعادة التوازن بين مناطق المملكة يمثل أحد التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة والذي يتطلب المبادرة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نموًا.

٥-تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني:

نجحت المملكة من الوصول إلى موقع اقتصادي متميز يرتكز إلى ميزة اقتصادية في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات وبعض الأنشطة الأخرى. إلا أن هذه الميزة نتجت أساسًا عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية. لذا يشكل اكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها، وزيادة درجات التكامل مع الاقتصاد العالمي في ضوء العولمة المتنامية أحد قضايا التنمية الاستراتيجية.

ج- مؤشرات تحقيق أهداف الألفية في المملكة:

يكشف تقرير أهداف التنمية الألفية في المملكة، التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية على ثلاثة مستويات:

الأول: تطوير البيئة المعلوماتية والتشريعية التي تمكن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

الثاني: التكامل التنموي في المملكة ما بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عمومًا وخطة التنمية الثامنة على وجه التحديد.

الثالث: الجهد الدؤوب نحو تحقيق، بل تجاوز، الأهداف المعتمدة وقبل حلول الأفق الزمني المحدد لتحقيقها من قبل «الألفية».

وتبين متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة، ويوضح تقرير الألفية «٢٠٠٥م »

أن المملكة تمكنت من تحقيق تسعة أهداف من أصل أحد عشر هدفاً، من بينها أهداف من المتوقع تحقيقها قبل «٢٠١٥م» وهى:

١- القضاء على الفقر المدقع
٢- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع
٣- ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي
٤- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي
٥- تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة
٦- تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة .
٧- وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب والبدء في تخفيض معدلاته .
٨- وقف انتشار الملا ريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها .
٩- خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة .

د- مقومات تحقيق التنمية في المستقبل:

هناك مجموعة من العوامل والمعطيات الطبيعية والبشرية التي تمثل قاعدة صلبة تدعم مسيرة التنمية بالمملكة، ويمكن حصرها في:

أولاً - تجربة تنموية ناجحة :

بالرغم من حداثة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات ملحوظة انعكست في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات النمو الاقتصادي على مدار الخطط التنموية السبع المتعاقبة، بما يلائم الظروف المرحلية لكل خطة خمسيه ضماناً لتواصل العمل التنموي واستمراريته، مع التركيز على قطاعات التنمية البشرية مثل التعليم، والصحة، بالإضافة إلى رعاية الأسرة، والتجهيزات الأساسية.

ثانياً - تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:

تغطي المملكة بجميع أرجائها تجهيزات متطورة لخدمات النقل، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية بأنواعها، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها ..

ثالثاً - تجربة فريدة في تطوير محاور النمو الشاملة:

أنشأت المملكة مدينتين صناعيتينفي الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية، وتسهم المملكة حالياً في توفير من ٥٪ إلى ٦٪ من الطلب العالمي على البتروكيماوية .

رابعاً - قطاع خاص نشيط ومبادر:

يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية منالديناميكية والنشاط. حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٥٢،٩٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥ م) ، وتوزعت نشاطاته على جميع المجالات المتاحة. وقد تعززت قدرات هذا القطاع المالية والإدارية حيث انتقل من مرحلة الاعتماد بنسبة كبيرة على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكًا رئيسًا في عملية التنمية .

خامساً - إمكانيات مادية وفيرة:

تتوفر للمملكة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية لدىالقطاعين العام والخاص. كما أن موارد المملكة البترولية واحتياطياتها الكبيرة كفيلة بتلبية احتياجاتها التنموية على مدى المستقبل المنظور. هذا بالإضافة إلى العوامل العديدة المتوفرة في الاقتصاد الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

سادساً - البيئة المؤسسية والتنظيمية:

تركزت الجهود خلال مدة خطة التنمية السابعة علىعملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى ترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في دعم عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، وتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار.

سابعاً - السمات الجغرافية للمملكة:

تحتل المملكة موقعًا استراتيجيًا يحاذي سواحل شرقأفريقيا، وبوابة دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب وشرق آسيا، وإلى شرق وجنوب شرق أفريقيا. وبالتالي فإن موانئها البحرية تشكل نقاط ربط بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبالتالي تتوفر للمملكة إمكانيات كبيرة في خدمات الترانزيت الجوي والبحري والبري وإمكانيات إعادة تصدير السلع والبضائع.

المبحث الثالث
بعض الآراء والمقترحات لمكافحة الفقر

بالطبع إن دول العالم ولاسيما تلك التي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية لا تشكل كلًّا متجانسًا من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها وأهدافها التي تريد الوصول إليها. فضلا عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد إلى آخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه. بناء على كل ذلك لا يمكن أن توضع حزمة واحدة مجتمعة من السياسات والبرامج ويقال عنها: إنّها إستراتيجية للقضاء على الفقر. فالاختلاف بين دول العالم – الذي سبق وتمت الإشارة له – يفرض على كل مجتمع أن يرسم توجهاته الإستراتيجية بما يناسب حالته، ولكن يمكن في الحد الأدنى التأكيد أنه يمكن صياغة إستراتيجية ، يمكن صياغة مجموعة سياسات وإجراءات لابد من التقيد بها وعدم تجاهلها للحد من الفقر ومكافحته، هذه السياسات والإجراءات هي عبارة عن مقترحات وتوصيات مرتكزة بشكل مباشر أو غير مباشر على ما تم تحليله في البحث، ومن ثم استنتاجها من ثنايا البحث، من أهمها:

ا –اختيار نموذج تنمية اقتصادية اجتماعية مناسب:

وذلك عن طريق تبني استراتيجيات نمو مناصرة للفقراء، من خلال تبني سياسات مالية تركز على الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسع فضلًا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار. إن فشل استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أغلب دول العالم المتخلف في العقود السابقة ومستويات التنمية المنخفضة، ترافقت مع معدلات مستمرة في الانخفاض للأجور الحقيقية، وهذا الانخفاض مع عدم وجود سياسة أجور فعالة (ولاسيما إذا كان هناك وضع تضخمي يعرض الأجور للتآكل ولا يجد حلًا لغلاء المعيشة) سيتفاقم وضع الفقر. فضلًا عن أن عدم وجود سياسة أجور عادلة لن يمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، فالفجوة بين الدخول والأسعار وعدم القدرة على ردمها أو التخفيف منها سيزيد شدة الفقر ومعدلاته. إن علاج الفقر هو مسؤولية عملية التنمية، إن من أصعب المهام في الوقت الراهن أن يتم اختيار طريق تنموي مستقل وسط إكراه وإجبار من القائمين على النظام العالمي من دول ومؤسسات دولية معينة في زمن العولمة الذي يفرض نظام السوق كطريق تنموي وحيد. لذلك لابد من خيار تنموي تدعمه الدولة بكل قواها وثقلها لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلاته، وتحقيق توزيع عادل لعائدات هذا النمو، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء، النمو الاقتصادي المستدام الذي يرفع الإنتاجية لعناصر الإنتاج ويخلق فرص العمل باستمرار ويحسن من الكفاءة الإدارية ويحقق أخيرًا الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية لأي اقتصاد. والعمل دومًا على التقييم المستمر للسياسات المتبعة وتغييرها بما لا يتناقض مع معطيات الاقتصاد العالمي ويؤثر سلبًا في الاقتصاد الوطني.

٢-التوسع في الاستثمار والاستفادة من الموارد المحلية:

إن التأكيد على أهمية توسيع الاستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الاستثمار الخاص، حينما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء. والاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من معدلات الفقر، فالصين على سبيل المثال لجأت إلى الاستثمار العام كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر. يرى الباحث أن تجربة الصين يمكن أن يقتدى بها، ولكن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال إهمال الأموال لاسيما في الاستثمار، إذ لابد من تشجيعها وتعبئتها في استراتيجية النمو المنشودة للقضاء على الفقر. كما لابد أن يرتبط ذلك باستقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تهيئة المناخ والظروف الاقتصادية الملائمة المستقرة لتوفر الحوافز التي تشجع زيادة الاستثمار الخارجي داخل البلد، لأن ذلك لابد سيقترن بزيادة فرص العمل المقدمة للفقراء، ومن ثم التخفيف من حدة الفقر (مرجع سابق، ص٦٩).

٣- هيكلة القطاعات الاقتصادية لخلق فرص عمل جديدة باستمرار:

فضلًا عن قطاع الزراعة لابد من دعم قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة والتجارة والبناء والتشييد وقطاعات إنتاجية أخرى لامتصاص البطالة وخلق فرص عمل واسعة للتقليل من حدة الفقر. إن معدلات البطالة المرتفعة جدًّا، تترك آثارها السلبية ولاسيما بسبب ولوج المزيد من النساء وصغار السن إلى سوق العمل، إذ يعد تأنيث الفقر إحدى الآليات الاجتماعية لتعميق البطالة في البلدان النامية، وتأنيث الفقر هو النتاج الطبيعي لتأنيث البطالة. فالدراسات تؤكد الارتباط بين زيادة معدلات البطالة عند النساء وزيادة في نسب الفقر عند النساء، وعمومًا الرجال يستفيدون من التنمية بنسب أفضل من النساء .

فعلى السياسات التنموية الفعالة أن توجد السياسة الصناعية أو الزراعية التي يكون مؤداها خلق فرص عمل جديدة باستمرار. ومن الطبيعي أن يكون هاجس السياسة التنموية تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك هو الطريق المناسب لزيادة الأجور الحقيقية والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ولابد -في هذا السياق- من الاهتمام الجدي بسياسة التشغيل وعدم تركها عشوائية وعفوية تتحكم بها آليات السوق؛ لأن ترك الأمور تسير عشوائيًا وتلقائيًا من دون استراتيجية واضحة، يؤدي إلى هروب المزارعين والفقراء، ولاسيما من الريف باتجاه البحث عن تحسين مستوى معيشتهم، وعندما لا توفرها القطاعات الأخرى، سيعملون في الأعمال غير النظامية والهامشية، وستزداد معدلات البطالة ومعدلات الفقر. والبحث يؤكد أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين البطالة والفقر، كل منهما يمكن أن يكون سببًا ويؤدي إلى الآخر، ولكن البطالة بأنواعها تؤدي دورًا أساسيًا- في معظم الأحيان- في انخفاض الدخل أو انعدامه، ثم إلى زيادة حدة الفقر.

٤- السياسة الضريبية:

بما يضمن خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن، وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورًا أساسيًا في النمو وتراكم رأس المال. فالسياسة الضريبية تؤدي دوراً مهمًا كسبب ومحدد للفقر، إذ إن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية، يؤدي إلى زيادة العبء على الطبقات الفقيرة من جانب، وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة.

٥- الترشيد ا في الإنفاق الحكومي:

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، ولكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض بالدرجة الأولى، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليست الأساسية التي يحتاجها الفقراء.

٦- إصلاح القطاع المالي:

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، والمطلوب في هذا المجال هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام. ويجب الحذر من انخفاض التضخم، فبقدر ما أن ارتفاع معدلاته تؤذي الاقتصاد، أيضًا انخفاضه قد يسبب آثارًا تزعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماشًا في الأسعار وانخفاضًا في الدخول والغرق في فخ السيولة. يوصي العديد من الاقتصاديين أن يكون معدل التضخم بين صفر - ٥٪ فهناك أمثلة دولية عن معدلات. تضخم أكبر من ذلك ولم تؤثر سلبًا في النمو وإنما ترافقت مع مراحل نمو وتقليل من حدوث الفقر.

٧- دعم المشروعات الصغيرة:

لأنها قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر والقضاء عليه، لأن هذه المشروعات عادة تستقطب عمالة كثيرة العدد وتخفف البطالة، وتقدم الأجور للعمالة العاطلة عن العمل أو قد تدعم الأجور الموجودة أصلًا. لكن لابد من تأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاح مثل تلك المشروعات.

٨- إصلاح نظام التعليم والتدريب:

إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية واقتصاد السوق واقتصاد المعلومات بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية وإنتاجية مرتفعة تجلب الأجور المرتفعة، لذلك من المهم جدًا العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي وتحسين كبير في نوعية التعليم ليواكب عصر الاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل. ولأن التعليم في أغلب الأحيان لا يقدم مدخلات سوق العمل المطلوبة، لابد من التركيز على التدريب وإعادة التأهيل بشكل دائم بما يتناسب ويلائم متطلبات سوق العمل العصرية. والمطلوب هو سد العجز في القصور في مجال التعليم والتدريب والتأهيل، كطريقة ناجعة للقضاء على البطالة وسبيلًا لمواجهة الفقر وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم والمهارات أحد الأسباب الرئيسية للفقر.

٩- العدالة في توزيع الدخول:

يعد تحقيق هدف العدالة من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من نسبية مفهوم المجتمعات للعدالة، فهي من الشروط الأساسية للتقليل من الفقر. فكما توصلنا في حيثيات البحث إلى أن النمو الاقتصادي بالغ الأهمية للتقليل من الفقر، ولكن الإنصاف والعدالة في توزيع عائدات هذا النمو أهم بكثير. لأن حدوث النمو مع عدم المساواة في توزيع الدخول لا يؤدي إلا إلى ترسيخ الفقر وقد يزيده في زمن العولمة. إن عائدات النمو يجب أن تكون موجهة بالدرجة الأولى ومباشرة إلى الفقراء، فالسياسة الاقتصادية الاجتماعية الناجحة يجب أن تضمن توزيعًا عادلًا للنمو، لكي يصل هذا النمو للفقراء.

١٠- دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي:

إن الأثر السيئ لارتفاع أسعار السلع الغذائية أول ما يصيب الفقراء، لذلك إن دعم السلع الغذائية الأساسية وتأمينها للفقراء بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم هذه الشريحة التي لابد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية، والأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء وغيرها. وهنا يرى الباحث ضرورة دعم المناطق الريفية والقطاع الزراعي وصولًا لتحقيق الأمن الغذائي كهدف وطني وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية لرفع الناتج المحلي الإجمالي ليسهم في النمو بشكل عام والمحافظة على تكاليف المعيشة عند مستوى منخفض لدعم الفقراء.

١١- دعم فقراء الريف:

وذلك بتطوير البنية الأساسية في الريف والتمويل الجيد للتنمية الريفية، فقطاع الزراعة في البلدان النامية هو قطاع اقتصادي بالغ الأهمية، إذ إن معظم سكان البلدان النامية هم ريفيون، وقطاع الزراعة عادة قطاع واسع يستقطب كثيرًا من الفقراء في مجال التوظيف؛ لأنه يتطلب أعمالًا متنوعة كثيرة، ومن ثم فإن ذلك يساعد على الحد من الفقر. إن العمل على البنية التحتية والأساسية والخدمات الاجتماعية لابد منه مترافقًا مع العمل بكل السبل لزيادة الدخول الزراعية، وهناك أمثلة مهمة على أن دعم القطاع الزراعي أسهم بتحسين أحوال الفقراء، ورفع مستوى معيشتهم كما حصل في الصين وأندونيسيا وفيتنام.

إن عدم توافر الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية في الريف زاد من حالات تركز الفقر في الريف وعمق فجواته، ودراسات البنك الدولي تؤكد ذلك في معظم بلدان العالم، فشدة الفقر في الريف أعلى مما عليه في الحضر. إن تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي وضعف التقنية المستعملة والبنى الأساسية فيه يؤدي دورًا أساسيًا كمسبب للفقر.

١٢-العمل على تنمية الموارد البشرية:

وهذه تتم من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولًا لتنمية الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب دعمًا حقيقيًا للتعليم والصحة لأنهما يرتبطان ارتباطًا عكسيًا بالفقر، ويؤكد الباحث أن تحسين مستوى التعليم والصحة هو استثمار فعال يحقق تنمية الموارد البشرية ويتيح للفقراء فرصًا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين الدخول .

١٣-تنفيذ سياسات إسكانية للفقراء:

العمل على توفير السياسات والتدابير التي تقدم الإسكان المنخفض التكلفة للفقراء، وهذا يحتاج لتدخل من قبل الدولة وبشكل منظم للحد من السكن العشوائي والهامشي وغير الصحي وتأمين البديل بمساكن تليق بالبشر، وهذا يتطلب دعم صناعة البناء والتشييد وتأمين مواد البناء والأراضي اللازمة للبناء وغيرها مما يساعد على تأمين سكن لائق لعامة الناس.

١٤-دعم صناديق التنمية الاجتماعية:

الصناديق يتم التركيز عليها عادة في البلدان التي تطبق برامج التكيف الهيكلي، على اعتبار أن هناك مرحلة انتقالية في أثناء تطبيق تلك البرامج تبرز فيها الآثار السلبية لهذه البرامج بسرعة وتحتاج إلى تخفيف حدتها، وقد تطول أحيانًا هذه المرحلة الانتقالية حسب طبيعة وظروف كل دولة، لذلك تؤدي هذه الصناديق دور المخفف من تلك الآثار الاجتماعية للتكيف -إلى حد ما- على الفقراء. وعلى الرغم من ذلك فالتجارب التي تمت في هذه الصدد في كثير من البلدان أكدت أن أثرها الإيجابي لم يكن كبيرًا ولكنها تقدم شيئًا للأشخاص الذين تأثروا ببرامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي نتيجة بطء النمو الاقتصادي في تلك المرحلة، ولا يمكن اعتبارها حلًّا جذريًا للقضاء على الفقر.

١٥-التركيز على السياسات السكانية:

إن الزيادات السكانية العشوائية التي تلتهم الزيادات والفائض الحاصل في ناتج المجتمع، بحيث إن هذه الزيادات السكانية تجعل من الزيادات الحقيقية في الدخل القومي زيادة وهمية لا تسهم في رفع المستوى المعيشي للسكان. لذلك يجب أن يتم التركيز على رسم السياسات السكانية التي تكون منسجمة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتكمل بعضها بعضًا بما ينسجم مع آفاق التنمية المستدامة في المستقبل. يجب أن يكون الهدف من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية هو تحقيق معدل نمو يزيد على معدل الزيادة في عدد السكان لكي يكون من الممكن زيادة نصيب الفرد من الدخل. وعند الإشارة إلى السياسات السكانية، لابد من التأكيد على حجم الأسرة فعلى الرغم من الاختلاف الكبير في الأدبيات الاقتصادية التنموية حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، يؤكد بعض الاقتصاديين عدم التسرع في الاستنتاج أن الأسرة الأكبر حجمًا ستكون الأكثر فقرًا، ولكن بشكل عام إن الأسرة الكبيرة ومن ثم وجود أسرة معيشية كبيرة الحجم، يؤدي إلى الاكتظاظ والأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة. كما أن الإحصاءات تشير بوضوح إلى أن حجم الأسر الفقيرة في جميع البلدان النامية يفوق حجم الأسر غير الفقيرة. والأمر الآخر هو أن الربط ليس بين حجم الأسرة والفقر فحسب، بل العديد من الدراسات تركز على تكوين الأسرة، ومعدلات الإعالة. لكن بشكل عام هناك ترابط طردي بين كبر حجم الأسرة والفقر، وهذا الترابط موجود في الدول المتخلفة وفي جميع الدول العربية، في الأردن واليمن والمغرب وتونس ولبنان وغيرها .

١٦-إنشاء هيئات ومؤسسات لمكافحة البطالة:

فهذه المؤسسات تعمل على تنمية المشروعات الصغيرة والأسرية وتسهم في التدريب والتنمية المجتمعية ومن ثم من خلال مشروعاتها تساعد على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر ومعدلاته. ففي سورية تحاول هيئة مكافحة البطالة أخذ دورها في مكافحة هذه الآفة كمشروع وطني يهتم بإيجاد فرص العمل الجديدة بأساليب شتى.

الفصل الرابع

برامج مكافحة الفقر

تمهيد:

يركز هذا الفصل على استعراض عينة من الدراسات التي عكست واقع برامج وأنشطة مكافحة الفقر في السعودية وبعض الدول العربية، بهدف تحليل تلك التجارب ومناقشتها للاستفادة منها في بناء برامج عملية قابلة للتطبيق في البيئة السعودية. وقد تم تقسيم تلك الدراسات حسب موضوع الدراسة إلى تسعة محاور، يستقل كل محور بعدد من البرامج والتجارب والأفكار والمقترحات، وتتمثل تلك المحاور في التالي: محور برامج القروض الصغرى والتمويل، محور البرامج الصحية، محور التشبيك والتنسيق بين الجمعيات الخيرية، محور المسؤولية الاجتماعية، محور برامج الإسكان الخيري، محور برامج المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر، محور التدريب والتوظيف، ومحور الأسر المنتجة.

الشكل رقم (١) يوضح توزيع الدراسات السعودية حسب محاور الدراسة، ومن الملاحظ أن الغالبية العظمى من الدراسات السعودية اهتمت بمشروعات الأسر المنتجة، تلتها من حيث الأهمية برامج التدريب والتوظيف، بينما أقل المحاور اهتماماً من قبل الباحثين السعوديين كانت محوري المسؤولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

الشكل رقم (٢) يوضح توزيع الدراسات العربية حسب محاور الدراسة، ومن الملاحظ أن الغالبية العظمى من الدراسات العربية اهتمت بمشروعات الأسر المنتجة ومشروعات القروض الصغرى والتمويل، تلتها من حيث الأهمية برامج المشروعات الصغيرة، بينما أقل المحاور اهتماماً من قبل الباحثين العرب كانت محاور التشبيك والتنسيق بين الجمعيات، والإسكان الخيري، والتدريب والتوظيف.

المحور الأول: برامج الاسر المنتجة

يمكن تعريف الأسر المنتجة بأنها وحدة إنتاجية تتكون من فرد أو أفراد يقيمون في مسكن مشترك بسبب صلة القربى أو يقيمون بمساكن متجاورة، يمارسون إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي أو لزيادة دخلهم، يدفعهم لذلك توفرهم على مهارات قد لا تتوفر لغيرهم. وقد تحظى الأسرة المنتجة بدعم أو تمويل حكومي أو أهلي للمضي بنشاطها الإنتاجي سواء ارتبط الإنتاج بالموروث الشعبي كبعض الصناعات التقليدية أو حديثاً». بينما يمكن تعريف برامج الأسر المنتجة بأنها تلك النشاطات الاقتصادية الممولة من الحكومة أو من القطاع الخاص أو من الجهات الخيرية تنفذها بعض الأسر الفقيرة والمحتاجة أو الأسر ميسورة الحال التي تبحث عن دخل إضافي، بحيث ينهمك أفراد الأسرة أو بعضهم ممن يقيمون في مسكن مشترك أو مساكن متجاورة في هذه البرامج الإنتاجية. وقد يتم تنفيذ بعض البرامج داخل مسكن الأسرة أو خارجه (الرديعان،٢٠١٠).

ولكي تنجح برامج ومشروعات الأسرة عموماً لا بد أن يكون لها علاقة بالواقع الاجتماعي الذي تصدر عنه، ولابد أن تتسم بالمرونة والواقعية، وأن تكون متسقةً ومنطقية وقابلة للتنفيذ، ويجب أن تكون السياسة العامة للتنمية في الدولة حاضرة في البرنامج، مع ضرورة التلاؤم بين البرنامج المراد تنفيذه وتكلفته المالية، كما أنه لا بد من توفر بيئة ملائمة للبرنامج بحيث يكون قابلا للتنفيذ، ويلزم تثقيف المستهدفين بالبرنامج بوصفهم فاعلين أساسيين فيه، وكذلك يجب أن يتسم البرنامج بالتكاملية والشمول، ولا بد أن يتوفر للبرنامج إدارة فاعلة فهي ستصبح مسؤولة عن نجاحه أو فشله، ولا بد أن يأتي تصميم البرنامج تلبية لاحتياجات اجتماعية لا فردية، وعامة لا شخصية، يجب أن يتم تقييم البرنامج بصورة مستمرة وأن هذه العملية تتطلب مهارات خاصة في التقييم (الرديعان، ٢٠١٠).

وتعتبر مشاريع الأسر المنتجة أداة هامة وفعالة في محاربة الفقر فهي تسعى إلى خلق فرص عمل أكثر حيث تعتمد بشكل أساسي على عنصر الأيدي العاملة مع الاستعانة ببعض المعدات والآلات ذات التكاليف المنخفضة واستخدام التكنولوجيا البسيطة. وتتميز بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم حيث في الغالب يكون التمويل من بعض الجهات الخاصة بالإقراض. ويغلب عليها نمط الملكية الفردية أو الأسرية لمجموعة تربطهم في الغالب روابط عائلية؛ وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي توجد لدى أصحاب قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة. وتتسم بمرونتها و محليتها حيث تتسم هذه المشروعات بالمحلية والاتصال المباشر بالعملاء. وتتميز بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسًا على أسلوب التدريب أثناء العمل، كذلك بانخفاض التكلفة المالية من حيث سهولة الإنشاء والتشغيل لتوفير فرص عمل مما يزيد من قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وتقديم معالجة نسبية لمشكلة البطالة. وقد استطاعت في بلدان عديدة أن تمتص جزءاً هامًا من فقر بعض الأسر على سبيل المثال الصين واليابان وكوريا ومصر والأردن. وساهمت في تمكين المرأة كأم وربة بيت من زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل في الأوقات التي تناسبها. وعموماً تشكل مشروعات الأسر المنتجة ميداناً خصباً لتنمية وتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية (الخشمي، ١٤٣١).

الدراسات السعودية:

أوردت دراسة (رحيمي، ١٤٣٣) تجربة جمعية الفيصلية النسائية بجدة في مكافحة الفقر عن طريق برامج الأسر المنتجة، وذلك من خلال مركز (سليسلة) للحرف والفنون التراثية التابع للجمعية، وتتمثل فكرة البرنامج في تدريب وتأهيل فتيات الأسر المحدودة التعليم والدخل من الصم والبكم والمعاقات جسدياً، للمساهمة في تحسين مستوى حالتهم الاقتصادية من خلال ممارسة مهنة الخياطة والتطريز. ثم تشغيل الأيدي العاملة من فتيات الأسر الفقيرة والتي تخدمها الجمعية، حيث يركز انتاج المركز على المشغولات التراثية التي أساسها السعف والسدو والمطرزات اليدوية المحلية، والمركز يخدم النساء العاملات في هذا المجال بشراء إنتاجهن وتطويره.

ويهدف البرنامج إلى دعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة من خلال التدريب والتمويل وتقديم الخدمات المتخصصة اللازمة لتطوير المنتج مثل المساعدة في الابتكار والتصميم والتسويق، والتحول في سياسة دعم مشروعات الأسر المنتجة من مرحلة الرعاية الى التنمية والتطوير بتوفير بنية تحتية متطورة من الدعم والخدمات المخصصة التي تساعد زيادة فرص النجاح والمنافسة في الأسواق، وتحقيق خطط التنمية في مجال الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والترويج والتسويق للمنتجات في العديد من قنوات التسويق الدائمة والموسمية، والتعاون مع المؤسسات المحلية الحكومية والأهلية لتقديم الدعم المادي والمعنوي والخدمات الفنية والاستشارية. وقد ساهم البنك الاسلامي للتنمية في المشروع في بداية التاسيس بتمويل البرنامج التدريبي والتجهيزات التقنية (الآلات ومكائن التطريز والخياطة وغيرها)، كما لعبت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية دورًا بارزًا في نجاح المعارض والأسواق التي نفذتها الجمعية، كما استفاد المركز من دعم المؤسسة وذلك من خلال شراء بعضاً من منتجات البرنامج. كما كان لرعاية المؤسسة لإقامة معارض في مدينة الرياض وبعض دول الخليج العربي أكبر الأثر في تنمية المبيعات وفتح أسواق للمركز داخل وخارج المملكة، وكذلك قام البنك الأهلي التجاري بتمويل الدورات الحرفية، وشراء هدايا لكبار العملاء. وفيما يخص مصادر تمويل المشروع فقد تحصلت الجمعية على دعم الجهات والقطاعات الحكومية والأهلية المهتمة ببرامج المسؤولية الاجتماعية، والتواصل مع الشركات والمؤسسات لتوفير المواد الخام مجانًا او بنسبة خصم ملائمة، وعقد اتفاقيات وشراكات تسويقية مع المؤسسات والفنادق الكبرى بمدينة جدة. وحقق المشروع مكاسب عديدة منها أن ٨٠ شابة من الأسر الفقيرة تتم استفادتهن من التدريب الشامل التسويق والتصميم والابتكار والعمل على الإنتاج الحرفي والفنون التراثية المطورة واستخدام مقر (سليسلة) كحاضنة لهم، وتوفير فرص وظيفية لعدد ١٠٠ تعمل في مركز سليسلة وعدد ٢٧٥ عملت في جهات حرفية أخرى. واستفادت المستفيدات من مشروع الهيئة العامة للسياحة والآثار، وكذلك استفدن من المؤسسات التمويلية (الصندوق الخيري، وصندوق المئوية)، ومن خدمات التسويق الإلكتروني من خلال الجمعية الفيصلية التي وقعت عقداً مع البريد السعودي، وكذلك تسويق إنتاجهن بالمعارض التي تقيمها الجمعية أو تشارك بها وفي المطارات أو المحل التجاري لـ(سليسلة).

تناولت دراسة (البريك،١٤٣١) وصفاً لبرنامج الأسر المنتجة في جمعية الجنوب النسائية الخيرية بـ (أبها)، والتي أولت اهتمامها بالمحافظة على التراث وتطويره. فقد تم إقامة مشروع خياطة وتطريز الثوب العسيري والسراويل حيث تم إنتاج عدد (٦٠) ثوباً وعدد (٥١) سروالاً، حيث تم تسويقها وتم إقامة معرض للمنتجات التراثية الشعبية للمنطقة مثل «الخوص – الفضة – الثوب العسيري » حيث تم تصنيع الحلي الفضية الخاصة بالمنطقة بعد تطويرها، وتم تصنيع مشغولات فضية وتم بيعها في المعرض. وبعدها تم افتتاح مشغل سر الجمال التابع لجمعية الجنوب النسائية الذي يهتم وفي المقام الأول بالتراث العسيري المميز التي تقبل عليه المرأة بالمنطقة الجنوبية مثل « الثوب العسيري، والمخدات المطرزة والمفروشات «. وهدفت الجمعية من وراء ذلك إلى رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والديني والصحي للمرأة والأسرة السعودية، وتحقيق الأهداف الإنمائية بما يحقق التنمية للمجتمع، وتطوير الذات من خلال الدورات التدريبية والدورات المهنية للوصول إلى الاكتفاء، ومنح قروض صغيرة الأجل لإقامة مشروعات صغيرة للأسر التي لديها القدرة على إنتاج سلعة. وقد تطور دور الجمعية من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهن عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل.

تناولت دراسة (الرديعان،٢٠١٠) تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية مع برامج الأسر المنتجة، حيث أن فلسفة الوزارة بخصوص برامج الأسر المنتجة تنطلق من مبدأ التعاون وتسعى لتحقيق المصلحة المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي. ولتحقيق ذلك عملت الوزارة ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي في تنفيذ برنامج دعم مشاريع الأسر المنتجة. حيث قامت الوكالة من خلال إدارة المشاريع الإنتاجية بالوكالة ومكاتب الضمان الاجتماعي بالشروع في دراسة وتنفيذ العديد من المشاريع الجماعية والفردية التي من شأنها تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه وهو تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الفقيرة والمحتاجة للمساعدة وإيجاد فرص عمل للأسرة القادرة على العمل والإنتاج. ويهدف مشروع برنامج الأسر المنتجة بشكل أساسي إلى دعم الأسر محدودة الدخل لتحسين مواردها الذاتية وتحويلها من أسر معالة إلى أسر منتجة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الحرف والصناعات المنزلية والمصنعات التقليدية والتراثية وزيادة قدرتها التنافسية مع المنتجات الأخرى المماثلة في السوق المحلية والخليجية.

وتعمل الأسر المنتجة ضمن نطاق مجتمعاتها المحلية على استغلال الخامات لأعداد المنتجات الحرفية والتي تشمل غزل ونسج الصوف (السدو) ، نقوش الحناء ، صناعة الأدوية الشعبية ، الخياطة والتطريز وتصميم الأشكال والمجسمات ، البهارات والتوابل ، إعداد الخبز الشعبي (الرقاق) ، المخللات ، الحلويات والموالح ، السفر ، التجميل وتصفيف الشعر ، السفن الشراعية ، الرسم بأنواعه، تنسيق الزهور ، تلوين الفخار ، الرسم على القماش ، الإكسسوارات المنزلية ، البخور والعطور، صناعة شباك الصيد ، التشكيلات الجبسية ، الخط ، الصناديق الخشبية التراثية ، النحت على الخشب ، التحف الخشبية ، تلوين المرايا الزجاجية ، السيراميك ، تفريخ الدجاج، صناعة الدمى الشعبية.

وكذلك استعرضت الدراسة برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع والذي تأسس من أجل زيادة دخل النساء اللواتي يملكن مشاريع متناهية الصغر والتي لا تملك أي صغر من خلال تقديم خدمات مالية تناسب احتياجاتهن تحقق صفة الاستمرارية ودوام البرنامج بناء على أفضل الممارسات العالمية في تمويل المشاريع الصغيرة، بحيث يمكن أن يصبح البرنامج أكبر مؤسسة تنموية متميزة في خدمة تمويل المشاريع الصغيرة للنساء بالسعودية، ويعمل على التحول التدريجي للأفراد من مجرد متلقين للمساعدات إلى افراد منتجين في المجتمع معتمدين على أنفسهم لتوفير دخل لهم يتناسب مع احتياجاتهم، ولذا يوفر البرنامج قروضًا عينية للنساء صاحبات المشروعات الصغيرة والتي لا تملك أي ضمانات للاقتراض من البنوك التجارية أو مؤسسات التمويل الأخرى، وذلك من أجل النهوض بهذه الفئة اقتصاديًا واجتماعيًا بما ينعكس بشكل إيجابي على الأسر محدودة الدخل. ويستهدف البرنامج الأسر محدودة الدخل بالمناطق التي حددها البرنامج لعمله ونشاطه، والنساء اللواتي أعمارهن ما بين ١٨-٥٥ عامًا، والأسر المتجاورة في الحي أو السكن الواحد، بحيث لا يتجاوز عدد كل مجموعة خمسة أشخاص، والمشاريع القائمة والجديدة بشرط توافر الخبرة، ويجب أن يكون السكن والمشروع ضمن عمل منطقة الفرع، ولكل أسرة مشروع واحد ضمن المجموعة الواحدة، يشترط للاستفادة من المشروع أن تكون الجنسية السعودية (في الإمكانية قبول فرد واحد على اقصى حد في المجموعة حال توافر الشروط المطلوبة في غير السعوديين) ، كما يشترط موافقة الزوج أو ولي الأمر. ويهدف البرنامج إلى زيادة دخل الأسر محدودة الدخل من خلال استثمار الطاقات الاجتماعية والبشرية الكامنة داخلها، وخلق فرص عمل ذاتية للأسر محدودة الدخل داخل بيئتهم المحلية، وإيجاد مجتمع إنتاجي فعال يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمملكة، وتنويع مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة. ويبلغ معدل القرض بين (١٠٠٠ – ٥٠٠٠ ريالًا) للفرد الواحد، وتبلغ مدة توظيف القرض من (٢٨ – ٤٠) أسبوعًا، ويكون تسديد الأقساط كل أسبوعين من تاريخ استلام القرض في المراحل الثلاثة الأولى، وشهريًا في المراحل الأخيرة، ويتم تقاضي رسوم إدارية بواقع ٨٠ ريالًا عن كل قرض ويتم خصمها مسبقًا بعد موافقة المقترضات، ولا ضمانات فالمجموعة تضمن نفسها بنفسها.

وأوردت الدراسة عدداً من المعوقات التي تواجه برامج الأسر المنتجة في السعودية والتي تمثلت في: المعوقات الاقتصادية كعدم تحقيق هامش ربح مناسب وانخفاض سعر المنتج بسبب وجود بضائع أجنبية تنافس المنتج المحلي وتباع بأسعار منخفضة. والمعوقات الإدارية كالبيروقراطية الحكومية وبطء البت في الطلبات المقدمة للجهات الداعمة والممولة، وتعامل الأسر المستفيدة مع عدة جهات حكومية وأهلية. والمعوقات الاجتماعية وتمثلت بندرة فرص العمل أمام المرأة خارج المنزل وصعوبة ممارستها للبيع والشراء وتسويق منتجاتها، والشروط التعجيزية التي يتم وضعها أمام الأنشطة النسائية عامة ناهيك عن النظرة الاجتماعية المتدنية لعمل المرأة ومساهمتها في رفاهية أسرتها. ومن المعوقات الاجتماعية التي تم التركيز عليها عدم وجود أماكن وأسواق خاصة بالنساء لبيع منتجاتهن بسبب بعض القيود الاجتماعية والإدارية. ومن المعوقات المهمة جداً صعوبة تسويق منتجات الأسر، وعدم وجود منافذ تسويق كافية، وجهل الأسر بطرق التسويق الناجحة والحديثة؛ الأمر الذي يدفع بعض الأسر إلى خفض سعر منتجاتها وبيعها بسعر التكلفة أحياناً.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات لمواجهة تلك المعوقات فكان من أهمها:

فيما يخص عمل المرأة: عندالرغبة في تصميم وتنفيذ برامج أسر منتجة فإن من الأهمية بمكان أن تضم لجان التخطيط والإشراف والمتابعة سيدات سبق لهن الانخراط ببرامج أسر منتجة، أو خبيرات أشرفن على برامج مماثلة، للأخذ في الحسبان المشكلات التي تواجه النساء وسبل تذليلها. الدراسة توصي بإيجاد سوق نسائي شعبي يخصص فقط لبيع سلع الأسر المنتجة، على أن تكون الإيجارات رمزية ومدعومة. وإذا تعذر لسبب ما تحقيق التوصية الخاصة بإنشاء سوق نسائي للأسر المنتجة، فإن الدراسة توصي بإنشاء معرض دائم (وليس موسمياً) لمنتجات الأسر بصورة محل في أحد المجمعات التجارية (المولات) في المدن الكبرى، بحيث يتم تقسيم المحل إلى مربعات صغيرة تؤجر للأسر المنتجة بسعر رمزي وبعقود قصيرة. توصي الدراسة بتوحيد الأنظمة واللوائح الخاصة بالإقراض والتمويل والتسهيلات، بحيث لا يكون هناك تمييز ضد النساء أمام الجهات الرسمية والبنوك والغرف التجارية. من النشاطات التي تم الإشارة إليها «تصفيف الشعر والماكياج والتفصيل وتصميم الأزياء والكروشيه» والتي تتم في مشاغل وصالونات تجميل نسائية، وهي أنشطة تمارسها في الغالب وافدات آسيويات وتحديداً من الفيليبين،وبالتالي يلزم توطين هذه المهن النسائية في المملكة؛ فهي لا تحتاج إلى مهارات متقدمة، ومن ثم يمكن تأهيل بعض الفتيات للعمل في هذه المهن المجزية ولاسيما إن العمل في المشاغل النسائية غير مختلط.

يلزم منع العمالة الوافدة من ممارسة بعض النشاطات التقليدية الإنتاجية في المملكة؛ كصناعة السدو، والبخور والعطورات المحلية، أو بيع تلك المنتجات وذلك لتأمين مورد رزق للأسر المنتجة، وبخاصة الأسر التي تقوم عليها نساء. غني عن الذكر أن معظم هذه الأنشطة نسائية بامتياز وممارستها من قبل العمالة الوافدة قد تضيق الفرص المتاحة أمام النساء التي ترتفع نسبة البطالة فيما بينهن. فضلاً عن ذلك فإن هذه الأنشطة ترتبط بموروث المنطقة ما يلزم المحافظة عليها ومزاولتها من قبل السكان الأصليين. يلزم الحد من ظاهرة التستر على العمالة الوافدة الذين يعملون تحت كفالة المواطن لغير ما استقدموا من أجله في الغالب. إن التستر كأحد أشكال الفساد المستشري يقلص وإلى حد كبير من فرص عمل المرأة في المملكة؛ وخصوصاً الشابات ممن يحملن مؤهلات تعليمية وممن لا يجدن وظائف حكومية ولا يستطعن الانخراط في القطاع الخاص الذي لا يقدم حوافز كافية.

فيما يخص مشكلة التسويق: توصي الدراسة بإجراء دراسة موسعة تخصص فقط لمشكلة التسويق. يلزم إنشاء تكتل اقتصادي أو اتحاد للأسر المنتجة بحيث يقوم بدور حيوي في عملية «تشبيك» الأسر المنتجة مع الشركات الكبرى والمصانع، وبهدف الحفاظ على مصالح الأسر المنتجة وحمايتها من الإغراق السلعي والبضائع المستوردة. ويمكن بهذا الخصوص حصول الأسر المنتجة أو التكتل المستهدف على عقود من الباطن مع الشركات الكبرى لإنتاج بعض الأجزاء الصغيرة لبعض الصناعات التي لا تحتاج إلى ميكنة متقدمة. توصي الدراسة بتخصيص موقع / مواقع على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) للإعلان عن المنتجات والخدمات التي تقدمها الأسر المنتجة. كما يمكن للموقع أن يكون نافذة لتسويق منتجات الأسر المنتجة ولا سيما أن الإنترنت منتشرة وتستخدم على نطاق واسع في المملكة. ومن الفوائد المتوقعة للسوق الالكترونية تسهيل عمل المرأة بحيث تتمكن من تصريف منتجاتها دون أن تضطر إلى الخروج من منزلها وتحتك بالرجال. توصي الدراسة بإيجاد وابتكار منافذ جديدة لتسويق منتجات الأسر كصالات المطارات، والبهو الأرضي للفنادق الكبيرة، والمجمعات التجارية. من الأهمية بمكان الإفادة من تجربة بنك جرامين في القروض الصغيرة والتجارب المشابهة وتعميمها في المناطق الريفية؛ للوصول إلى السيدات ممن يتوفرن على مهارات، بحيث يمكنهن البدء ببرامج أسر منتجة. ليس من الضروري أن تكون القروض المقدمة للمستفيدات كبيرة، بل يمكن أن تكون قروضاً صغيرة يسهل سدادها، شريطة أن تكون كافية للمقترضات للبدء بمشروعاتهن الإنتاجية مع الأخذ في الحسبان أن هذا المقترح ملح جداً؛ فنسبة البطالة النسائية مرتفعة.

توصي الدراسة بالبحث عن نماذج لبرامج منتجة، وأن يتم عمل دورات تدريبية واقتراح جملة من المشروعات المتنوعة لتمكين الأسر من اختيار ما يناسبها حسب ما تتوفر عليه كل أسرة من مهارات. من الأهمية بمكان دعم المشاريع القائمة وتقييمها ومعرفة المشكلات التي تواجه الأسر المنتجة لضمان استمرارها في العمل؛ وبخاصة المشاريع المنفذة من قبل سيدات. من المفيد حصر الأسر المحتاجة، وتوفير قاعدة بيانات عنها ومتابعة أوضاعها من قبل وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية ومراكز الأحياء. يلزم تنظيم ورش عمل وتدريب الأسر المستفيدة حول ما يستجد في النشاط والمواد الخام الجديدة وأساليب التسويق. وتقترح الدراسة إنشاء هيئة عامة يوكل إليها التخطيط والتدريب والتنفيذ والإشراف والتسويق والمتابعة لبرامج الأسر المنتجة بدلاً من تعدد الجهات. وفيما يخص الإعلام: الدراسة توصي بقيام وسائل الإعلام بالتعريف ببرامج الأسر المنتجة وفلسفتها كخيار تنموي، وذلك للتخفيف من حدة الفقر الذي تعاني بعض الشرائح الاجتماعية، ولخلق فرص عمل لبعض الفئات التي تعاني قلة الفرص الوظيفية كالنساء والمتقاعدين والمستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي. من الضروري قيام وسائل الإعلام وخصوصاً الحكومية بالترويج لبرامج الأسر المنتجة وشرح فكرتها حتى يتم قبولها والانخراط بها من قبل الأسر ذات الدخول المنخفضة.

كما قدمت الدراسة بعض البرامج العملية المقترحة والتي تمثلت فيما يلي: يمكن إدارة «المقاصف المدرسية» وتجهيزها بالمأكولات الصحية والمفيدة من قبل أسر منتجة محلية (وليس عمالة وافدة) مع مراعاة النظافة والشروط الصحية. وقد ناقش منتدى الأسر المنتجة المنعقد في جدة (٢٠٠٩) هذه الفكرة وحظيت بتأييد الحاضرات. وقد يتم إشراك أكثر من أسرة في مقصف المدرسة الواحد ما يضمن مورد رزق لعدة أسر في الحي الواحد. وسينجح المشروع فيما لو تم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم في هذا الشأن. معظم المدارس على سبيل المثال توفر احتياجات مقاصفها من موزعي سلع من أصحاب السيارات المتجولين ومعظمهم عمالة وافدة يتم التستر على نشاطاتهم تحت مسمى مندوبي مبيعات. ومن المقترحات الأخرى «تفصيل الأزياء المدرسية والعسكرية» (المريول والزي الموحد للمدارس والمعاهد الفنية والبدل العسكرية) بحيث تتفق المدارس الحكومية والخاصة مع أسر منتجة لتجهيز العدد المطلوب قبل بدء العام الدراسي ومن ثم تقوم المدارس بشراء الكمية المطلوبة من الأسر المنتجة لبيعه على الطلاب و الطالبات.

ومن المقترحات التي يمكن تنفيذها قيام الأسر المنتجة التي تمارس الطهي وإعداد الأطعمة بالتنسيق مع صالات الأفراح والزواج لإعداد بعض الأطعمة والحلويات التي عادة ما تقدم للمدعوين بدلاً من المطاعم التي تقوم عليها عمالة وافدة. بعض المنتجات والمهن المحلية التقليدية قابلة للاندثار للأسف، رغم أنها تشكل جزءاً من الهوية الوطنية، وكل ذلك بسبب انصراف الشباب والفتيات عن ممارستها ولاعتقادهم أنها غير مجزية مالياً، ومن ثم يلزم استقطاب كبار وكبيرات السن ممن يجيدون تلك المهن للقيام بتدريب الشبان والفتيات عليها. ومن أمثلة ذلك أعمال السدو، ونسج السجاد، والأعمال الخشبية والجلدية، وصناعة الخناجر، وتصميم المجوهرات، وخلط البهارات وسحقها، وصناعة الحلويات التقليدية، وتعبئة التمور وتخزينها، وتعبئة وتغليف المكسرات، وصناعة المعمول، والمخللات، والمربيات، وتجفيف بعض الأطعمة وحفظها. وجميع هذه البرامج تنبع من البيئة السعودية وتعد من المشروعات المتميزة والمدرة للربح.

تحدثت دراسة (المغلوث،٢٠١٠) عن برامج الأسر المنتجة في مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، وأشارت بصفة خاصة لبرنامج الأسر المنتجة بقرية (النباه)، حيث يعتمد البرنامج على الأنشطة الإنتاجية والصناعات الغذائية والصناعات البيئية والمشغولات النسائية والاعمال الحرفية التقليدية النابعة من البيئة السعودية ومن أمثلة ذلك: الحياكة والتريكو التطريز والأثواب النسائية التراثية والأعمال المستوحاة من التراث (اللحف، الشراشف، المخدات). بالإضافة الى تربية الدواجن والمواشي ومنتجاتها. وتقدم المؤسسة للمستفيدين من البرنامج خدمات عينية (معدات، آلات، أدوات، الخامات اللازمة للتشغيل)، وخدمات نقدية تشمل القروض، وخدمات تسويقية تتمثل في المساعدة في تصريف الانتاج، وخدمات التدريب، وخدمات المتابعة الفنية والتوجيه. ويدار البرنامج من خلال إدارة مركزية في مقر المؤسسة تتمثل في مدير إدارة البرامج التنموية، وإدارة محلية في مقر المجمع السكني وتتألف من: مديرة للبرنامج (الأخصائية الاجتماعية العاملة في إدارة المجمع)، ومدربات على الحرف والمشغولات والمنتجات. ويمر تنفيذ البرنامج بمرحلتين الأولى: هي المرحلة التحضيرية؛ التي تشتمل على التعريف بالبرنامج، حصر النساء القادرات على العمل، التعرف على المهن التي ترغب المراة التدرب عليها، ربط البرنامج باحتياجات سوق العمل ومتطلباته، توفير المدربات، حصر الموارد البيئية المحلية. تليها المرحلة التنفيذية؛ والتي يتم فيها توفير المكان وتجهيزه، توفير الخامات والأدوات اللازمة، والإعلان عن بدء البرنامج في المدارس والمساجد، وتعبئة طلب الالتحاق بالبرنامج، وإجراء الفحص الطبي، البدء في التدريب، وتكوين لجنة نسائية من ساكني المجمع لتشجيع السيدات على الاشتراك، ومتابعة تنفيذ البرنامج، واختيار بعض النساء للقيام بعمليات التدريب لاحقاً.

وفي نفس الإطار تناولت دراسة (آل سعود،١٤٣١) الأساليب والطرق التي تعتمد عليها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي في تقييم برامج الأسر المنتجة في مجمعاتها السكنية، حيث أوضحت أن المؤسسة تعتمد على الأدوات التالية في تقييم البرنامج: الاعتماد على تقييم سكان المجتمع المحلي أنفسهم للبرنامج، وقياس مدى الحشد في البرنامج (معدل مشاركة السيدات والفتيات)، وآليات المشاركة المجتمعية في البرنامج، والانخراط في البرنامج وملاحظة فعالياته بواسطة المشرفين على البرنامج، وتقييم أدوار المستويات الإدارية المعنية بالبرنامج، ومدى إسهامات الشركاء المطلوبة والمحتملة، وعدد الاجتماعات التي تم عقدها، وعدد المحاضر في هذه الاجتماعات، والتقارير عن الإنجازات وسير العمل، واستمارة تقييم لأداء العاملات في البرنامج (الفريق الأول – الفريق الثاني). علماً بأن التقييم يتم بصفة دورية كل ستة شهور، ويؤخذ بمدخل التكلفة / العائد في هذا التقييم.

وتطرقت دراسة (الرومي،١٤٣١) الى برنامج الأسر المنتجة في جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري، وفكرة هذا البرنامج تقوم على أساس أن أفراد الأسرة - بغض النظر عن جنسهم وعمرهم - يمكن أن يسهموا في زيادة دخل الأسرة من خلال ممارسة أنواع من المهن في المنازل مثل الطبخ والخياطة وصناعة التراثيات وأدوات الزينة... إلخ. وتاريخياً كان العمل مرتبطاً بالأسرة ويتم توارثه من جيل لآخر. وكثير من الأسر الفقيرة معروفة تاريخياً بمهن معينة لم تعد مربحة لارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق في ظل الإنتاج المحدود. ويدعم هذا البرنامج ما يشهده العالم من تطور في مجال الإنتاج والتسويق والذي من نتائجه تزايد ظاهرة ما يسمى بالعمل من خلال المنزل. وأصبح هذا النوع من العمل يستهوي الكثيرين خصوصًا النساء، حيث يمكنهن من متابعة شؤون المنزل وتربية الأولاد أثناء فترة العمل. وتتمثل أهداف البرنامج في تحويل الأسرة الفقيرة من أسرة معتمدة إلى أسرة منتجة ومعتمدة على نفسها، وتوظيف قدرات الأسر الفقيرة في مشروع أسري منتج لزيادة دخلها ومساعدتها على تحسين مستوى معيشتها ومواجهة الفقر بطريقة إيجابية. ولتحقيق تلك الأهداف يعتمد البرنامج على مجموعة من الآليات، ومنها: اكتشاف قدرات وإمكانات الأسر الساكنة، تحديد المهنة المناسبة لتلك الأسرة، تدريب أفراد تلك الأسرة على تلك المهنة، مساعدة تلك الأسرة على امتلاك أدوات الإنتاج، التنسيق مع إحدى جهات التسويق لشراء وتسويق ما تنتجه الأسرة، التنسيق مع البرامج الأخرى.

وكذلك أجرت (السند،١٤٣١) دراسة ميدانية تقويمية لبرنامج الأسر المنتجة بجمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري. وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن البرنامج يكتشف قدرات إمكانات الأسرة الساكنة، كما يساعد على تحديد المهنة المناسبة للأسرة، بينما لم يسهم هذا البرنامج في التنسيق مع إحدى جهات التسويق لشراء وتسويق ما تنتجه الأسرة.

أما دراسة (المطوع، ١٤٣١) فقد تناولت تجربة إدارة أوقاف صالح الراجحي في إعداد وتنفيذ برامج الأسر المنتجة، وأشارت إلى أن أهم أهداف البرنامج لدى إدارة الأوقاف هو إيجاد فرص عمل ذاتية للنساء من الأسر المحتاجة داخل بيئتهم المحلية، واستثمار الطاقات الاجتماعية والبشرية الكامنة في الأسر المحتاجة، والإسهام في تعويد أفراد الأسر المحتاجة على العمل والإنتاجية، وكذلك مساندة الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعيات الخيرية في دعم المحتاجين، و أن تكون إدارة الأوقاف قدوة حسنة تحتذي في هذا البرنامج من قبل المؤسسات الخيرية والخاصة. ويتم التعاون والتنسيق في هذا البرنامج لتوظيف العاملات من النساء ضمن الأسر المحتاجة المسجلة رسمياً في إحدى الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في بريدة أو المدن الأخرى القريبة في منطقة القصيم لوجود مقر برنامج الأسر المنتجة هناك، الذي أنشأته إدارة الأوقاف خصيصاً ليكون مقراً لعمل هؤلاء النسوة بما يحفظ لهن العمل بكل استقلالية تامة تتوافق مع تعاليم ديننا وتقاليد مجتمعنا. وقد وضعت إدارة الأوقاف مكافآت مناسبة للعاملات في هذا البرنامج تتراوح بين ٢٥٠٠و ٤٥٠٠ ريال شهرياً لكل عاملة أو مشرفة، وتتنوع الأعمال التي تقوم بها هؤلاء العاملات فالبعض يعمل في فرز التمور وتجهيزها وتغليفها وفق الضوابط الصحية والعلمية تمهيداً لتوزيعها في وجبات إفطار الصائمين التي توزعها إدارة الأوقاف في الحرمين الشريفين وغيرها، بينما يقوم البعض الآخر ببعض الأعمال المهنية اليسيرة كالطبخ والخياطة وتجهيز العرائس في حفلات الزواج ونحوها، وتعود عوائد الإنتاج والبيع لهؤلاء النسوة أو الجمعية الخيرية التي يتبعن لها، مع العلم أن إدارة الأوقاف توفر لهن كل مستلزمات العمل، بالإضافة إلى النقل من وإلى منازلهن من خلال حافلات مخصصة لذلك. أوقات العمل ست ساعات يومياً في خمسة أيام في الأسبوع؛ وذلك مراعاة للاحتياجات الأسرية للعاملات. ولقبول المرأة في البرنامج تشترط إدارة الأوقاف أن تكون المرأة سعودية الجنسية، وأن يكون عمرها بين ١٨ و٤٥ عاماً، وأن يتم ـ قدر الإمكان ـ ترشيح امرأة واحدة فقط من كل أسرة محتاجة؛ رغبة في إتاحة الفرصة لأكبر قدر من الأسر، وأن تكون هناك موافقة كتابية على العمل من الزوج أو ولي الأمر.

استعرضت دراسة (عسيري،٢٠١٠) برامج الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية، حيث أوضح أن غالبية تلك البرامج لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة وبالتحديد منذ العام ١٤٢٥هـ، وتناولت الدراسة طبيعة تلك البرامج حيث قسمتها إلى: برامج حكومية أي تشرف على تمويلها وتنفيذها جهات حكومية مثل برامج مراكز التنمية والخدمات الاجتماعية، وبرنامج الضمان الاجتماعي، وبرامج الصندوق الخيري، وبرنامج الهيئة العامة للآثار والسياحة. أما البرامج غير الحكومية فتتمثل في برامج القطاع الخاص (المسؤولية الاجتماعية) وبرامج الجمعيات الخيرية.

كما أشارت الدراسة إلى معوقات برامج الأسر المنتجة في السعودية، وقسمتها إلى معوقات اقتصادية، معوقات اجتماعية، ومعوقات تنظيمية. ففيما يخص المعوقات الاقتصادية فإنها تتمثل في مشكلات التمويل والاعانات، ومشكلات المنافسة الحادة التي تواجهها سلع برامج الأسر المنتجة من قبل السلع المستوردة، بالإضافة إلى مشكلات ارتفاع الإيجارات بالنسبة للمواقع التي تقام عليها المشاريع، ومشكلات الصيانة والتسويق. أما فيما يخص المعوقات الاجتماعية فقد لخصتها الدراسة في جهل المستهدفين بتلك البرامج، والمشاكل التي تواجهها المرأة في النقل والمواصلات، وعدم وضوح الرؤية لدى المستهدفين وعدم الوثوق بالبرامج والتردد في اتخاذ قرار الدخول فيها، وعدم السماح للمرأة باستقبال العملاء، هذا بالإضافة إلى القيم القبلية المتفشية في المجتمع والتي تنظر إلى بعض المهن بدونية. وفيما يخص المعوقات التنظيمية فقد أوضحت الدراسة أنها تتمثل في: عدم وجود جهة واحدة منظمة لبرامج الأسر المنتجة في المملكة، و عدم توفير الأماكن والمقار المناسبة للعرض، أو التدريب، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات، والنقص الحاد في عدد المدربين والمدربات، وعدم وجود استراتيجية وطنية لبرامج الأسر المنتجة.

ولتجاوز تلك المعوقات اقترحت الدراسة الحلول التالية: رسم استراتيجية وطنية شاملة لبرامج الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية، تشجيع رجال الأعمال على تبني برامج أسرية فاعلة في مناطقهم تحت إشراف الوزارة على غرار التجربة المصرية، و إيجاد إدارة خاصة بالأسر المنتجة بالوزارة تكون لها مهمة الإشراف، والتدريب، والإقراض، زيادة الدعم المالي ومبالغ القروض المالية للمستفيدين بما يتناسب وطبيعة المشاريع المنفذة وواقع المستوى المعيشي للمجتمع السعودي، توعية المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة بطبيعة برامج الأسر المنتجة وكيفية الاستفادة منها، تأهيل وتدريب العاملين في مجال الأسر المنتجة، دعم عملية تسويق المنتجات وتطويرها، تخصيص مكتب أو هيئة استشارية تقدم خدمات استشارية للمتقدمين للمشروع مجاناً أو برسوم رمزية، توفير المواد الخام والأدوات والأجهزة للمستفيدين، دعم مراكز التنمية بالكادر النسائي، التأكيد على تذليل المعوقات الإدارية و اللوجستية المرتبطة بالتراخيص.

وفي السياق نفسه تناولت دراسة (الخشمي،٢٠١٠) واقع برامج الأسر المنتجة في السعودية واستعرضت المشكلات التي تواجه تلك البرامج والمتمثلة في: تعقد الإجراءات الإدارية، وقلة الوعي الاستثماري الناتج عن قلة خبرة النساء، وحدة المنافسة غير المتكافئة في السوق من قبل الشركات و المؤسسات الكبرى من جهة والعمالةالوافدة من جهة أخرى، وقلة المهارة أو الخجل الاجتماعي و نظرة أفراد المجتمع السلبية لبعض المهن أو نوعية العمل، كما أشارت الدراسة إلى المعوقات المالية التي تتمثل في قلة الإمكانيات لإتمام المشروع، ووجود مشكلات في سداد القرض، بالإضافة إلى صعوبة إعداد دراسة الجدوى حيث إن دراسة الجدوى تتطلب من واضعها معلومات و خبرات اقتصادية و اجتماعية قد لا تتوفر لدى المرأة متوسطة التعليم أو الكبيرة في السن، وكذلك ضعف دور الهيئة العامة للسياحة والآثار وتأخرها في الاهتمام بتسويق منتجات الأسر المنتجة.

واقترحت الدراسة بعض الحلول لمواجهة تلك العقبات والتي تتمثل في: وضع إستراتيجية خاصة بالأسر المنتجة على مستوى المملكة العربية السعودية، تشترك في وضع هذه الأستراتيجية كل الجهات ذات العلاقة وتعمل من خلالها على الإشراف والتنسيق بين الجهات الداعمة والممولة الحكومية والخاصة وكذلك تعمل على إزالة جميع المعوقات (تمويلية - تسويقية - اجتماعية- إدارية.....الخ) التي تعترض مشروعات الأسر المنتجة. وإيجاد جهة مرجعية رسمية رئيسة للأسر المنتجة. وتدعيم ثقافة العمل الحر لدى أفراد المجتمع السعودي من الجنسين منذ مراحل التعليم المبكرة.وتعديل الاتجاهات السلبية نحو بعض المهن ويكون ذلك عن طريق (المناهج الدراسية، الإعلام، المؤتمرات والندوات، تكثيف برامج التوجيه والإرشاد المهني، إبراز النماذج والتجارب الناجحة للمجتمع وتشجيعها)، والتركيز في تمويل ودعم مشروعات الأسر المنتجة على مشاركة القطاع الخاص والشركات الكبرى والبنوك×ورجال الأعمال × وحثهم على ذلك من باب المسؤولية الاجتماعية، والتركيز في إنشاء مشروعات الأسر المنتجة في جميع النطاق الجغرافي للمملكة العربية السعودية كالمدن الاقتصادية المستحدثة مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية - وفي حائل وتبوك والمدينة المنورة ورأس الزور وجازان، والتركيز على استثمار العنصر النسائي فيها، والعمل على تقديم التسهيلات كافة لإنشاء مشروعات الأسر المنتجة والبعد عن الإجراءات الروتينية المعقدة في سبيل الحصول على التصاريح والتراخيص خاصة في سبيل سعي المملكة للحكومة الإلكترونية، والاهتمام والتركيز على حاضنات الأعمال حيث ينظر للمشروع الصغير كأنة مولود في حاجة للاهتمام والرعاية، فيجب تبني هذه المشروعات وخاصة تلك التي يمتلك أصحابها أفكاراً إبداعية وخلاقة.

وأيضاً دعوة المجتمع المدني والسلطات المحلية والجهات الرسمية لإقامة الحاضنات التكنولوجية لمساعدة المبدعين في تحقيق طموحاتهم، ويجب أن يتوافر لدى الجهات الداعمة والممولة لمشروعات الأسر المنتجة قسم للخدمة الاجتماعية يتم من خلالها الممارسة المهنية لدعم ثقافة العمل الحر لدى المجتمع بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة وكذلك يعمل على إرشادها وتوجيهها لاختيار المهنة التي تتناسب مع قدراتها واحتياجات السوق ومساعدتها على حل مشكلاتها النفسية والاجتماعية وإزالة العقبات التي تعترض نجاح مشروعاتهم، والقيام بعمل الدراسات والبحوث حول المشروعات المتعثرة في المجتمع السعودي وأسباب تعثرها والتوصل للحلول المناسبة لذلك، وتقديم الحماية لأصحاب مشروعات الأسر المنتجة عن طريق إصدار الحكومة قرارات بتخصيص خدمات وأنشطة وسلع تقوم بإنتاجها مشروعات الأسر المنتجة فقط لتضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر وبالتالي تتوافر لها سبل الحماية والاستقرار، وإدخال أصحاب مشروعات الأسر المنتجة جميعاً تحت مظلة التأمينات الاجتماعية من باب الأمان الوظيفي، مع ضرورة وجود اتحادات مهنية لمد أصحاب مشروعات الأسر المنتجة بكل جديد كل في مجال عمله وذلك لضمان استمرارية هذه المشروعات، وتصميم وتنفيذ برامج تدريبية خاصة بدعم روح المبادرة لدى النساء وتزويدهن بالكفاءات والمهارات (التنظيمية والإدارية والمصرفية...الخ) بهدف تطوير مشروعاتهن وتنفيذ أفكارهن الإبداعية، والعناية بعملية تسويق منتجات مشروعات الأسر المنتجة والمتوسطة من خلال آليات وهيئات حكومية تقوم بتنظيم معارض تشجيع على تقديم وتسويق منتجات النساء مع إعطائهن ميزة تفضيلية وتسهيلات أخرى للمشاركة في معارض إقليمية ودولية بحثاً عن فتح أسواق جديدة، وإيجاد إطار تنظيمي واضح يجمع بين مشروعات الأسر المنتجة والمتوسطة والكبيرة لكي تتكامل مع بعضها البعض وذلك من خلال مساندة فكرة التكامل والتعاون بينها لمواكبة التطورات التكنولوجية في شتى المجالات، بحيث تكون مشروعات الأسر المنتجة مغذية ومكملة للمشروعات الكبيرة؛ مما يساعد في رفع معدلات الإنتاج وتحسين جودته وضمان نجاح واستمرارية مشروعات الأسر المنتجة، وتبادل الخبرات والتجارب بين الجهات الداعمة كالاستفادة من تجربة صندوق المئوية وجمعية الملك عبد العزيز في مجال الإرشاد والتدريب والتطوع باعتبارها اجتهادات فعالة وغير مسبوقة في المجتمع السعودي، وتشجيع مشروعات الأسر المنتجة والعمل عن بعد في المملكة والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، إذ تشير التقارير والدراسات الحديثة إلى تدني مشاركة المرأة في سوق العمل وكصاحبات أعمال مقارنة بمدى مشاركة الرجل، وعرض التجارب الناجحة على المستوى الوطني و دعمها و تبنيها و تشجيع القطاع الخاص على تبني تلك المنتجات، وتقديم جوائز وطنية و مسابقات لتحفيز الأسر المنتجة على الإبداع كجوائز أفضل منتج وصل إلى مستوى عالٍ من الجودة و كذلك جوائز لأفضل راع و داعم للأسر المنتجة و جائزة لأفضل أسرة منتجة استطاعت أن تحقق النجاح.

أبرزت دراسة (فرحات،١٤٣١) جهود الصندوق الخيري الاجتماعي في مجال برامج الأسر المنتجة التي تهدف إلى استثمار الطاقات المعطلة لدى المحتاجين والمعوزين وأفراد الأسرة المحتاجة وتوظيفها بهدف مساعدتهم ليصبحوا مساهمين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من خلال إنتاج سلعة، أو تقديم خدمة، بإقامة مشروعات استثمارية إنتاجية صغيرة تسهم في تنمية قدراتهم وتحسين ظروفهم المعيشية. ويستخدم الصندوق عدد من الوسائل والأدوات؛ لتنفيذ تلك المشروعات أهمها: التأهيل والتوجيه للمحتاج بشكل يساعده على ممارسة النشاط الاقتصادي بشكل سليم، تقديم الدعم الفني للعمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية، منح التمويل اللازم لتنفيذ النشاط التجاري من خلال تقديم قروض حسنة ميسرة، دعم المستفيد في معالجة العقبات التي قد تعترضه، تفعيل دور الجهات ذات العلاقة والعمل معها لتسهيل عمل الأسر المنتجة، نشر ثقافة العمل الحر وخلق فرص عمل ومصدر دخل شبه ثابت للأسر محدودة الدخل. وفيما يخص عملية الإقراض يعمل البرنامج على تنفيذ عملية الإقراض الحسن للفئات المستهدفة لنشاطه، ويتم حالياً تنفيذ برنامج الإقراض لمشاريع الأفراد والأسر المنتجة عن طريق التعاون مع الجهات الخيرية كالجمعيات ولجان ومراكز التنمية الاجتماعية ومشاريع الإسكان الخيري وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالفئات المستهدفة. وتمثل تلك الجهات حلقة الوصل الرئيسة في نجاح المشاريع فهي الجهاز الفني للصندوق الذي يتولى المهام الحيوية التالية: اختيار المستفيدين من الأسر المنتجة والأفراد، الدراسة الفنية للأفكار والمشاريع المقترحة، ترشيح المناسب منهم للصندوق، صرف القروض وتقديم المساعدات الفنية للمشروعات، متابعة السداد وأداء أنشطة المشاريع. أما الصندوق فيقوم بدراسة الطلبات المقدمة من الجهات المساندة من جميع النواحي الفنية، وإصدار الموافقة بعد التأكد من جدواها، صرف التمويل بالصيغة المتفق عليها، متابعة أداء الجهات المتعاونة بموجب نماذج معتمدة، المساهمة في تقديم المساعدات الفنية والتنظيمية للجهات المتعاونة. وعموماً بلغ عدد المشروعات الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة التي مولها الصندوق الخيري الاجتماعي في الفترة الماضية عدد (٩٨٢) مشروعًا بمبلغ إجمالي (١٠,٩٧٤,٦٨٠) ريالًا عن طريق الجهات الخيرية المتعاونة والتي بلغ عددها (٤٥) جهة خيرية في كل من منطقة الرياض والمنطقة الشرقية ومنطقة جازان ومنطقة عسير ومنطقة مكة المكرمة وحائل إضافة إلى منطقة القصيم.

وتناولت دراسة (العقلا ٢٠١٠ م) مشروع مرفأ الشراكة الاجتماعية لمساعدة صيادي الأسماك بمركز القحمة بمنطقة عسير، وكان لمكتب الضمان الاجتماعي بمحافظة محايل عسير شرف البدء بأول مشروع على مستوى المملكة نحو الأسر المنتجة، وتم تحديد المستهدفين، وهم من يمارسون صيد الأسماك بمركز القحمة. عبر إستراتيجية تسعى إلى تحويل المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي إلى فئات منتجة وتغير الفكرة السائدة عن الضمان الاجتماعي أن دوره يقتصر على تقديم المساعدات والمعاشات المباشرة للمحتاجين، حيث تعمل جميع هذه البرامج على توفير بيئة مستقرة للأسر الضمانية.

ومع انطلاقة سياسات الضمان الاجتماعي الجديدة، حثت جميع المكاتب في أنحاء المملكة على البحث عن المهن ذات الجدوى الاقتصادية التي يمارسها أفراد يحتاجون إلى الدعم والمساعدة، وهم من مستفيدي الضمان الاجتماعي . وجاءت الفكرة على خلفية أن بعض أهل القحمة يعتمدون على حرفة الصيد، ولكن لضيق ذات اليد تقادمت مراكبهم، ولم يكن لهم رصيف بحري لقواربهم، وكادت مهمتهم الأساسية ومصدر رزقهم أن تندثر، فبرزت فكرة أن تقوم الوزارة بحل هذه المشكلة، وإنشاء رصيف بحري، وتزويد المحتاجين من الصيادين بقوارب صيد حديثة، وفعلًا تم تحويل الفكرة إلى واقع. وقبل بدء المشروع عملت الجهة الراعية على جمع المعلومات؛ للتعرف على المشكلات وحصر الاحتياجات وفق الأهداف الجديدة . وبالفعل بدأ المشروع وبلغ عدد المستفيدين (٦٥) صياد، وترتب على تنفيذ المشروع المساعد على زيادة عدد الطلعات البحرية وزادت كمية الصيد كما تحسن دخل المستفيدين، كما أتاح المشروع فرص عمل لأبناء الصيادين .

الدراسات العربية:

في إطار الاستفادة من الخامات المحلية لتطوير برامج الأسر المنتجة تناولت دراسة (ربيع، ٢٠١٠) وصفاً تفصيلياً لبرنامج قرية (الشماس) لانتاج التين، والذي يعتبر أحد برامج مصر لتنمية القرى MISR، وتتمتع القرية بالإنتاج الغزير من محصول التين، حيث يصل محصول أشجار التين لـ ٣٣٣٠ طن سنويًا، من خلال تخصيص ٦٢٪ من الأراضي الزراعية في قرية شماس لزراعة التين، كما أن ٢١١ منزلًا من إجمالي ٢٩٩ من منازل قرية شماس يمتلكون أشجار تين هي مصدر معيشتهم، لذلك تم التركيز على ضرورة استغلال ثمار التين في عمل تنمية ذاتية داخل هذه القرية، حيث تمثلت الفكرة الأساسية للمشروع في تشغيل وحدات صناعية مصغرة داخل المنازل تقوم عليها الأسرة، ويقوم النساء بتشغيلها، حيث أن موسم الإنتاج يمتد لثلاثة أشهر من أغسطس حتى أكتوبر تصل خلاله الطاقة الإنتاجية للأسرة من مربى التين إلى٥٠ كيلوغرام يوميا و٥, ٤ طن سنويًا.

في بداية العمل في المشروع تم اختيار ثلاث نساء من قرية شماس ليتلقوا تدريبات في كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية في قسم علوم وتكنولوجيا الأغذية؛ من أجل إنتاج نوعية عالية الجودة من مربى التين ذات الثمار الصغيرة والتي تم جلبها من القرية في صناديق زجاجية، وبالفعل تم تدريبهم بكفاءة وحرفية على صناعة مربى التين بجودة عالية جدًا. على أن تقوم هاتيك النسوة بتعليم ونقل الخبرة التي اكتسبنها إلى باقي النساء في القرية. وقد وقع الاختيار على المنازل السكنية لأهل القرية كمكان للتصنيع من خلال إنشاء معامل صغيرة داخل البيوت، وهذا الأمر هو محاولة لتحقيق أكبر إفادة ممكنة من الموارد المتاحة؛ والتي تتمثل هنا في استغلال المساحات الفارغة داخل هذه المنازل، كما أن العمل من داخل المنزل يتناسب أكثر مع طبيعة المرأة الريفية، وبذلك نتمكن من زرع ثقافة التصنيع والتنمية داخل النسيج الاجتماعي لمجتمع القرية. وتتمثل مصادر تمويل المشروع في: ٨٩٠٠ جنيهًا منهم ٧٤٠٠ قرض بدون فوائد و١٥٠٠ جنيهًا من قبل المستفيد، ويبلغ رأس مال المشروع ٣٤٠٠ جنيه (١٩٠٠ معدات و١٥٠٠ تكاليف إعداد مكان العمل)، وتكاليف التشغيل ٥٩٩٣ جنيها، و رأس مال العمل ٤٠٠٠ جنيهًا، بينما بلغت قيمة المبيعات السنوية ٢٥٠٠٠ جنيهًا والأرباح الصافية الموسمية ١٣١٧٧ جنيهًا، وإجمالي أرباح الاستثمارات ١٤٨٪، وأرباح: تكاليف التشغيل ١١١ ٪، والأرباح من المبيعات ٥٣ ٪. أما بخصوص استراتيجية التسويق فعلى المدى القصير تم التسويق من خلال تنظيم معارض في الحرم الجامعي، وذلك لجعل الشباب على وعي بما يحدث بالمجتمعات المحلية، ولإشعارهم بالمسؤولية تجاه ضرورة الانخراط داخل تلك المجتمعات والعمل على تنمية قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية ولتوحيد المصالح وتكاتف الجهود حتى تصب في النهاية في المصلحة العامة، أما على المدى الطويل فقد كانت هناك خطة لتأسيس جمعية تشمل المزارعين والمصنعين؛ تكون جمعية غير حكومية مسؤولة عن تحسين زراعة محاصيل التين في المنطقة بأسرها ودعم صناعة مربى التين وأيضا تسويق المنتج؛ وذلك للعمل على تصدير منتج مربى التين إلى الخارج؛ فثمار التين تزرع في (شماس) كمحصول عضوي يعتمد على مياه الأمطار دون استخدام للأسمدة العضوية أو أي مواد كيماوية، وكذلك صناعة مربى التين هي صناعة صديقة للبيئة ولا يدخل فيها أي اضافات كيماوية. وقد عمل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة على تقديم منحة لمن أراد البدء في مشروع خاص لصناعة مربى التين، كما قام قسم علوم وتكنولوجيا التغذية بالأسكندرية بالإشراف العلمي والتقني على المشروع، كما قام المختبر المركزي للأغذية والأعلاف في القاهرة بعمل دراسة تحليلية لمربى التين التي يتم تصنيعها بقرية شماس وفقًا لأحدث المعايير الوطنية المشتركة، كما ساعدت شركة EGYCOM بالتسويق لمنتجات مربى التين، وتدريب المنظمات غير الحكومية المحلية لتكون مسؤولة عن نشر المشروع في (شماس).

وفي نفس السياق تحدثت دراسة (الأكوع، ٢٠١٠) عن تجربة مؤسسة الصالح الاجتماعية باليمن التي تبنت فكرة القرى الذكية، وتقوم فكرة مشروع القرى الذكية على أساس استهداف مناطق معينة نائية تتوفر فيها مقوماتطبيعية وبشرية، بعد دراسة المنطقة من حيث توفر المنتجات والموارد المتاحة فيها وتقييم الاحتياج ومن ثم إنشاء المشروع/المصنع بما يتناسب مع طبيعة واختصاص كل منطقة، ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات وتنمية المجتمعات المحلية الفقيرة، وتوفير فرص عمل للكوادر الشابة، وتشجيع إنشاء المشاريع التنموية الصغيرة، وتنمية وتطوير مهارات الشباب والسعي لتوظيفهم، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة سواءً كانت موارد ... منتجات حرفية. أو غيرها، وضمان تسويقها وتطويرها (محلياً وخارجياً)، وتعزيز مبدأ المشاركة بين منظمات المجتمع المدني وسكان المجتمعات المحلية الفقيرة والمؤسسات الرسمية، وتفعيل برامج التوعية العقائدية والصحية والاجتماعية والتعليمية.

وقد قامت المؤسسة مصنع لإنتاج وتحميص وتغليف البن، في قرية (حضران) – بني مطر – صنعاء، حيث تكثر زراعة البن اليمني، حيث يتكون المصنع من مكاتب إدارية ومالية، أجهزة تنقية، آلة تحميص مع ملحقاتها، آلة طحن مع ملحقاتها، آلة تغليف مع ملحقاتها، مكيفات هواء لتبريد المخزون، سيارات لنقل المحصول. يتم توفير البن من أهالي المنطقة، حيث يؤخذ المحصول بعد قطفة إلى المصنع للتحميص والطحن والتغليف، ويتم تسويقه (محلياً وخارجياً)، يحيث يعود الريع على المستفيدين والمؤسسة بنسب متفاوتة. قامت المؤسسة بعمل معمل كمبيوتر متكامل مع ملحقاته لأبناء المنطقة لضمان استمرارية تطوير المشروع وفتح موقع إلكتروني للترويج للمنتج محلياً وخارجياً كما يعد المعمل بمثابة مركز لتطوير مهارات أبناء المنطقة وإكسابهم قدرات أخرى . تم دعم هذا المعمل من حصة المؤسسة من إرباح بيع البن، إضافة إلى مبالغ أخرى مقدمة من المؤسسة، وسيتم فتح معامل ومشاريع أخرى في الوقت القريب .

استعرضت دراسة (باقادر،٢٠١٠) مفهوم برامج الأسر المنتجة وأهميتها في مكافحة الفقر، وأوردت بعض الأفكار لدعم برامج الأسر المنتجة ومن ذلك نشر فكرة مفهوم الأسرة المنتجة، وإمكانية الإنتاج من داخل المنزل، بدلاً من التوقف أو الجمود عند فكرة الحصول على وظيفة قد تخل باحتياجات أو متطلبات ضرورية، والتمكن من المهارات الحديثة، واكتساب القدرات التي تجعل مفهوم الأسرة المنتجة من المنزل مفهوماً عملياً، ويحقق دخلاً مجزياً، ويفتح آفاقاً واسعة لنشاطات وأعمال متنوعة عديدة، وضرورة وجود الدعم والتمويل اللازم القائم على حسابية تكفل نجاح المشروع الصغير، وتؤسس لوجود التدريب والتأهيل المناسبين، وتقديم التمويل الذي من شأنه أن يشكل شراكة حقيقية تسعى إلى نجاحه وضمان استمراريته، وأهمية وجود محاضن من شأنها توسيع رقعة الرؤية، وفتح آفاق واسعة وجديدة لمشاريع تكفل عدم تكدس العمل في مجال واحد محدود، وإنما تشجيع دخول مجالات وآفاق جديدة. وأن يتم التأسيس لشبكات من شأنها العمل على تكامل الجهود، وربطها ببعض، حتى يتمكن الجميع من توليد ما يشبه خط الإنتاج؛ ولكن بشكل مستقل.

تناولت دراسة (حسني، ٢٠٠٩) استراتيجيات استهداف الفقراء في مصر، ومن ضمن أهم أدوات مكافحة الفقر تطرق إلى برامج الأسر المنتجة، والتي تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي، وتهدف إلى إعداد الأسر وتأهيلها وتدريبها لإكسابها مهارات حرفية ويدوية للعمل على زيادة دخلها. وتقدم القروض العينية وتشمل الآلات والمعدات والتجهيزات والخدمات والتصميمات اللازمة؛ لتشغيل المشروع، والقروض النقدية بشرط ألا تزيد على ٢٥٪ من التكاليف الكلية – خدمات فنية وتوجيهية – خدمات تسويقية. ويتم تنفيذ تلك البرامج عن طريق مراكز إعداد الأسر المنتجة: ومهمتها تدريب فئات المجتمع على بعض الحرف مثل الخياطة والتفصيل، التريكو الآلي واليدوي، الكليم والسجاد، الألوميتال، أشغال الجلود، النجارة، صيانة الأجهزة المنزلية، الحدادة، الصناعات الغذائية، المشغولات الفنية. وذلك لإعدادهم للحصول على مشروع أسر منتجة. ويتم تقديم خدمات التسويق والمعارض بهدف معاونة الأسر المستفيدة في تسويق منتجاتهم، وذلك من خلال التعريف بمشروع الأسر المنتجة وخدماته، تسويق منتجات المشروع، عرض المنتجات من المشغولات البيئية واليدوية المتميزة، فتح فرص تسويقية وتصديرية جديدة، تفعيل مشاركة الدول العربية لتبادل الخبرات في مجالات مشروعات الأسر المنتجة.

تناولت دراسة (جوادي،٢٠١٠) تجربة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في مجال برامج الأسر المنتجة، يهدف هذا البرنامج إلى الحد من مظاهر الفقر و التهميش بمناطق التدخل ولدى الفئات المستهدفة سواء في الوسط الريفي أو الحضري من العائلات المحدودة الدخل وذلك عبر إنجاز مشاريع إحداث وتدعيم موارد الرزق وخلق مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش. وتعتمد فلسفة البرنامج على تنمية روح المقاولة لدى الباعثين والاعتماد على قدراتهم الذاتيّة وتوظيف طاقاتهم للتخلّص من عقليّة التواكل والمساهمة في تنشيط ديناميكيّة اجتماعية واقتصادية متواصلة في مجتمعهم المحلّي. ويكتسي هذا البرنامج بعدًا خاصًا باعتبار ما يسعى إليه من ترسيخ عقلية الاعتماد على الذات وإعطاء الأولوية إلى الحلول المستديمة وذلك من خلال العمل على: معالجة أسباب العوز ومظاهر الإقصاء والتهميش عبر إنجاز مشاريع تدخل متكاملة. مزيد دفع التشغيل من خلال بعث موارد الرزق. الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وحاجيات كل منطقة قصد بعث حركية تنموية محلية .

يستهدف هذا البرنامج كليًّا العائلات المحدودة الدخل مع إعطاء أفضلية لأفراد العائلة الأكثر استعدادا وقابلية للتأهيل وتحظى المرأة والشباب باهتمام متميز ومتزايد ضمن تدخلات الاتحاد مما حدا بالاتحاد إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع هياكل التكوين وخاصة مراكز تكوين الفتاة الريفية ومراكز التكوين الفلاحي على أمل أن يتوصل الاتحاد إلى لعب دور مهم وفاعل في الاندماج المهني والاقتصادي بعد التكوين، وذلك في إطار خطة تعتمد ربط التكوين بالمقاولة والتشغيل الذاتي من ناحية ولإنجاز المشاريع، أعد الاتحاد منهجية عمل ترتكز على مشاركة المستفيدين بداية من التصور ثم الدراسة إلى غاية الإنجاز والمتابعة.

يعتمد الاتحاد في اختياره لمناطق التدخل على المؤشرات الاجتماعية: نسبة الفقر، نسبة البطالة، النزوح، الأمية، ظروف المرأة، حجم الأسرة ونسبة التمدرس. ويرتكز الاختيار كذلك على الطاقات المتوفرة أو التي يمكن تثمينها وعلى مدى انصهار المنطقة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

ويتم اختيار المشاريع على الأسس التالية: المخزون الطبيعي للمنطقة. التقاليد والكفاءات المتوفرة في مجالات التدخل. نسبة انصهار النشاط في المحيط المحلي أو الجهوي . يتم تكوين المستفيدين الذين تم اختيارهم عن طريق إعداد دورات تكوينية في مجالات تصرف المشاريع، وتنجز هذه الدورات بالتعاون مع الإخصائيين المتواجدين على المستويين المحلي والجهوي .

ترتكز مشاريع الاتحاد على نظام يسمح بمساهمة جميع المتدخلين في إنجاز المشاريع ويتكون من لجنة الإشراف، اللجنة الفنية ولجنة المستفيدين.

ولضمان استمرارية البرنامج وديمومته والمحافظة عليه فقد تم وضع الآليات التالية : تشريك الأهالي وتنظيم المستفيدين في لجان مستفيدين، مجامع تنمية، تعاضديات خدمات، جمعيات محلية للتضامن الاجتماعي. إنشاء صناديق دعم المشاريع تضمن مواصلة التمويل سواء للدعم أو التوسيع أو التنويع، وتعطي استقلالية مالية للمنطقة والمشروع، وتغرس روح التعاون والتضامن القاعدي . المرافقة والإحاطة اللصيقة المتواصلة، وذلك عن طريق خدمات مراكز دعم الحياة الجماعية (أقطاب الإشعاع)، وخدمات مراكز تجميع وتسويق المنتوجات الفلاحية. حسن استغلال الموارد الطبيعية والبيئية.

المحور الثاني: برامج التدريب والتوظيف

الفقر والبطالة صنوان متلازمان يعزز أحدهما الآخر، ومن واقع المسوح والدراسات التي عُملت، يتضح أن نسبة البطالة ترتفع بين الفقراء (صيام،٢٠٠٥). والبطالة تعتبر من أخطر المشاكل وأهمها التي تسبب وتهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه لكننا نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وأيضاً تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكل من هذه الأسباب السلبيات المؤثرة والناتجة عنها والمتفاقمة في المجتمع. ولعل ضعف القدرات والإمكانات والمهارات يجعل من الصعب على الإنسان الحصول على فرص للعمل وبالتالي يعتبر التدريب والتأهيل والتعليم محورًا وأداة هامة من أدوات مكافحة البطالة وبالتالي مكافحة الفقر الذي يلازم البطالة. فالتعليم والتدريب كوسيلة تمكينية ينطوي على جملة من عمليات التحدي و المقاومة المتشابكة و المستمرة التي تستهدف إحداث تغيير في مضامين القوة و اتجاهاتها وعلاقاتها عبر القدرة على الفعل و التحكم ومجابهة الظروف غير المرغوبة، ويشكل التعليم ركنًا أساسيًّا في مفهوم التمكين الشمولي وعاملًا أساسيًّا في قدرة المجتمع و لاسيما الشباب على مواجهة الأزمات و تجاوزها فرديًا و جمعيا، كما يشكل التعليم والتدريب أداة تمكينية للشباب في مواجهة ظاهرة الفقر بمعناه الشمولي فقر الدخل وفقر القدرات (أبوحطب،٢٠٠٧).

وفيما يلي يتم استعراض بعض البرامج العملية والأفكار والمقترحات والتوصيات التي تضمنتها الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التدريب والتوظيف كأداة هامة من أدوات مكافحة الفقر.

الدراسات السعودية:

استعرضت دراسة (البطيني، ١٤٣١) تجربة مؤسسة عبد العزيز الجمال بالمدينة المنورة في تدريب وتأهيل شريحة الأرامل والمطلقات طالبات العمل، وتتلخص فكرة البرنامج في إنشاء وتشييد وتشغيل ٥ مباني كافتيريات بمطبخ متكامل محافظ على الشروط العامة للسلامة على نفقة المؤسسة الخاصة؛ لتأهيل وتدريب وتوظيف الكوادر النسائية من شريحة الأرامل والمطلقات وطالبات العمل على عدة حرف مهنية لمشروع استراتيجية التوطين والتوظيف والتدريب. ويهدف البرنامج إلى نشر ثقافة العمل لما يحتاجه سوق العمل – إتاحة فرصة المساهمة والعمل للأسرة الفقيرة والمستويات التعليمية المتدنية؛ ليساعدهم على خدمة أنفسهم ويخفف من نسبة البطالة النسائية – مراعاة الاتجاه الإيجابي لرعاية الأسرة الفقيرة من ذوي أهالي الأرامل والمطلقات؛ لرفع مستوى معيشتها – تنمية مهارات طالبات العمل لما يحتاجه سوق العمل حيث أثبتت الفتاة السعودية جدارتها وكسر حاجز الخوف والخجل – يحفظ لهن حق الاستقرار الوظيفي بالعقود المبرمة ويحفظ لهن حقوقهن التعاقدية – تحقيق عائد مالي مناسب للأرامل والمطلقات.

ويفتح البرنامج مجال التوظيف لـ٧٠٠ وظيفة نسائية و١٠٠ وظيفة للشباب للإدارة والمساندة، تكون مدة الدورة ٤ ساعات بشكل يومي لمدة ٢٢ يوما بمعدل ٨٨ ساعة ساعتان نظري وساعتان عملي للمناهج المعدة للدورة من قبل مدربات المؤسسة. ويكون عدد المدربات للدورة الأولى ٥٠ متدربة بمعدل ٢٥ متدربة صباحي و٢٥ متدربة مسائي لما يحتاجه سوق العمل لتشكيل فرق صيانة نسائي أثناء الدوام الرسمي لجامعات وكليات ومدارس البنات وللجامعات والكليات. ويتكون البرنامج من برنامج فنون الطهي المدرسي – برنامج صيانة الاجهزة الالكترونية – برنامج صيانة الكهرباء المدرسية الاولية – برنامج صيانة السباكة المدرسية الأولية.

أشارت (السند، ١٤٣١) إلى تجربة جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري في تقديم البرامج التدريبية حيث يقوم برنامج التدريب والتوظيف على أساس أن المشكلة تتمثل في البطالة (عدم وجود دخل) أو عدم التشغيل الأمثل (عدم كفاية الدخل) خاصة مع الفقراء القادرين على العمل، وبالتالي فالحل يكمن في الأخذ بالحسبان جوانب القصور في تجارب التدريب والتوظيف السابقة والمتأمل في تلك التجارب يلحظ أنها لم تحقق النجاح المأمول في حل المشكلة لأسباب عدة منها: أن فئة الفقراء لا تستفيد من تلك الفرص لتدني مستوى وعيها وضعف قدرتها على الإتصال. الفئة المستفيدة هي الطبقة الوسطى لوعيها وقدرتها على الاتصال. نسبة التسرب بين الملتحقين بها عالية لغياب التأهيل والمتابعة. التعامل مع المستفيدين على أساس أنهم حالة واحدة لا حالات مختلفة يتطلب كل منها تعاملاً خاصاً.

وانطلاقاً من ذلك يعتمد برنامج التدريب والتوظيف في الجمعية حلاً يراعي تلك الأسباب التي تحول دون نجاح البرنامج. وهذا الحل يتكون من العناصر الآتية: التشخيص والاستقطاب والتأهيل والتدريب والتشغيل والمتابعة. ويتم التعامل مع كل حالة على حدة، بحيث تحدد الاحتياجات في ضوء خصائص المستفيد، وبحيث يتكامل البرنامج مع برامج المشروع الأخرى التي تعد مساندة للبرنامج، فمن يعاني من مشكلات أسرية قد لايكونمهيئاً للاستفادة من برنامج التدريب والتوظيف وبحاجة إلى الاستفادة من برنامج الإصلاح الأسري أولاً.

اشتلمت دراسة (عبده،٢٠١٠) على وصف لبرامج التدريب والتأهيل في صندوق تنمية الموارد البشرية، وتهدف برامج التدريب والتأهيل إلى تعزيز الخلفية المهنية لدى الشباب ودمجهم في الحياة العملية، وذلك من خلال طرح دورات تدريبية وتأهيلية متعددة التخصصات والمجالات ومشتركة في إعداد جيل عملي ومنتج، كما تهدف هذه البرامج إلى دعم القدرات البحثية لدى المجتمع من خلال برامج متخصصة في البحوث من حيث إنشاء مراكز خاصة بالبحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن الاهداف ما يلي: تخريج شباب مهنيين وحرفيين، تدريب الخريجين على بيئة العمل، التدريب والتأهيل الوظيفي للحاصلين على ما دون الشهادات الجامعية، التدريب على رأس العمل ضمن تخصص الشركة / المنشأة وتأمين الوظائف للمتدربين، دعم وتمويل البحوث النظرية والتطبيقية المحلية، و دعم وتشجيع الباحثين الأفراد.

تستهدف برامج التدريب كل من: الطلاب، الخريجون، العاطلون عن العمل، ويتعاون مع الصندوق الباحثون الأفراد أو مراكز الأبحاث، المؤسسة العامة للتعليم المهني والتدريب الفني، الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية، المراكز التدريبية والتأهيلية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مراكز البحوث بالجامعات ، مراكز البحوث والتطوير لدى الشركات.

تناولت دراسة (الرومي،٢٠١٠) برنامج التدريب والتوظيف بجمعية الامير سلمان للاسكان الخيري، ويهدف البرنامج إلى اكتشاف قدرات الفقير وإمكاناته، بناء قدرات الفقير من خلال التأهيل والتدريب، توظيف قدرات الفقير من خلال مساعدته على الحصول على عمل يتوافق مع تلك القدرات، رفع مستوى الوعي لدى الفقير بقيم العمل والاعتماد على النفس وبالفرص التدريبية والوظيفية المتاحة، تمكين الفقراء من الحصول على الفرص التدريبية والوظيفية المتاحة.

وتمر عملية تنفيذ البرنامج بعدة مراحل تتمثل في: دراسة كل حالة (أسرة أو فرد) دراسة منهجية للتعرف على القادرين على العمل وما يملكون من قدرات، يلي ذلك التعاون والتنسيق مع مؤسسات التدريب والتوظيف المختلفة على أساس أن البرنامج حلقة وصل بين المستفيد وتلك المؤسسات. استثمار فرص التدريب (المنتهي بالعمل) والتوظيف المتاحة لصالح الساكنين في الجمعية (يستثنى الطلاب صيفاً). استخدام تقنيات التغيير والعلاج الفردي والجماعي في الاستقطاب والتوجيه والمتابعة. تمكين الفقراء من الحصول على الفرص التدريبية والوظيفية المتاحة. مساعدة المستفيد على مواجهة الصعوبات أثناء التدريب أو العمل. ربط برنامج التدريب والتوظيف ببرامج الجمعية الأخرى على أساس أنها برامج مساندة.

كما استعرضت الدراسة برنامج الخدمات التعليمية بالجمعية الذي يهدف إلى مساعدة الدارسين من أبناء وبنات الأسر الساكنة في المشروع على رفع مستواهم في التحصيل الدراسي. معالجة التسرب الدراسي لدى أبناء وبنات الأسر الساكنة في المشروع. تشجيع المتميزين دراسياً من أبناء وبنات الأسر الساكنة. تفعيل دور أولياء الأمور في متابعة دراسة وتحصيل أولادهم.

ولتنفيذ البرنامج تقوم الجمعية بما يلي: تفعيل دور أولياء الأمور في متابعة دراسة وتحصيل أولادهم. التنسيق مع إدارة التعليم لتقديم دروس تقوية لأولاد الساكنين. إلحاق المتسربين القادرين على مواصلة التعليم في المدارس ومتابعتهم. ربط المتسربين غير القادرين على مواصلة التعليم والقادرين على العمل ببرنامج التدريب والتوظيف.

تطرقت دراسة (عبد العزيز،١٤٣١) البرنامج التدريبي التابع لبرنامج الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومجموعة صافولا، تلك الشراكة التي نتج عنها تأسيس وتشغيل المعهد السعودي للبيع بالتجزئة وتمكين المعهد من عمل دورات تدريبية حسب الحاجة في جميع مناطق ومحافظات المملكة.

ولتنفيذ البرنامج التدريبي فإن المؤسسة العامة للتدريب تلتزم بتجهيز المعهد وتوفير قاعات تدريبية مجهزة بكامل التجهيزات التدريبية والمعامل ومختبرات الوسائط المتعددة وتجهيز الطاولات والمقاعد والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال الداخلية والخارجية والبنية المعلوماتية وتجهيز الوصول الى شبكات الإنترنت في هذه المعاهد والمقار . كما تقوم بطباعة المناهج التدريبية. وتوفير وسائل النقل للمتدربين. تساهم كذلك بتوفير ٥٠٪ من الإداريين في المعهد. وتصادق على الشهادات عند اكتمال البرنامج التدريبي.

أما فيما يخص مجموعة صافولا فإن عليها تحديد الاحتياجات من الأجهزة والمعدات والمعامل الفنية ليتم توفيرها في المقرات المرشحة. وتعيين رئيس تنفيذي للمعهد. توظيف القوى العاملة من إداريين ومدربين وموظفي الخدمات المساندة وإعارتهم للعمل بالمعهد. وضع الخطة والمناهج التدريبية وتنفيذها عن طريق المدربين الذين يختارهم لهذا الغرض. تدريب المدربين والإداريين ورفع كفاءتهم. تقديم مكافأة إضافية لتحفيز موظفي المؤسسة. تطبيق نظام دقيق لتحفيز المتدربين وجميع العاملين في المعهد. توظيف الخريجين لدى مجموعة صافولا أو الشركات الأخرى العاملة في قطاع التجزئة.

يهدف البرنامج إلى تلبية احتياج قطاع التجزئة بالكفاءات الوطنية المدربة. تبني تطوير الشباب السعودي كجزء من المسؤولية الاجتماعية. تطوير مهارات وقدرات الموظفين العاملين في قطاع التجزئة من خلال تقديم تدريب احترافي. تشجيع الشباب للعمل في مجال البيع بالتجزئة من خلال تقديم مسار وظيفي واعد. دعم جهود الدولة من خلال توطين الوظائف في مجال البيع بالتجزئة وتقليل نسبة البطالة.

ويستهدف البرنامج الشرائح التالية: الشباب السعودي الراغبين في العمل في مجال التجزئة. تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٣٠ عاماً. ليس لديهم خبرة في مجال تجارة البيع بالتجزئة. لايقل مؤهل المتدرب عن الكفاءة المتوسطة. لديهم القدرة على التعلم والاستيعاب. لم يسبق دعمهم من صندوق تنمية الموارد البشرية. اجتياز اختبارات القدرات والميول. أن يكون لائقاً طبياً. أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ويتم القبول في البرنامج وفقاً لما يلي: الاعلان عن البرنامج بالوسائل المختلفة، الاجتماع بالمتقدمين؛ لتعريفهم بالبرنامج، تقسيم المتقدمين الى سبعة مجموعات وهي: قسم الخضار، قسم الاجبان، قسم المخبز، قسم اللحوم، قسم تصنيف البضائع، قسم الالكترونيات، قسم محاسبة المبيعات. وعموماً يتم التدريب في مقر المعهد، ثم على رأس العمل، كما يتم التدريب على المهارات الحياتية المختلفة.

تطرقت دراسة (المطيري، ١٤٣١) إلى برنامج التدريب النسوي الذي قامت بتنفيذه مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي بالتعاون مع مصنع شركة الروبيان، حيث تم توقيع عقد اتفاق بين المؤسسة والشركة وبإشراف وزارة الزراعة على أن يتم تدريب الفتيات وتأهيلهن من قبل المؤسسة وتقوم الشركة بتوظيف جميع المتدربات اللاتي اجتزن الدورة التدريبية. ويستهدف البرنامج كافة الأسر المقيمة بقرية الغالة بمحافظة الليث بمنطقة مكة المكرمة.

ويتمثل دور المؤسسة في: توفير المكان الذي سوف يتم فيه التدريب (مركز التدريب بالمجمع السكني) . توفير المعلومات الديموغرافية. تهيئة السكان قبل العمل في المشروع من خلال برنامج توعوي متكامل عن أهمية المشروع للأهالي والأسر والآثار الإيجابية وطرق الاستفادة منه. حصر أعداد الفتيات الراغبات في الالتحاق بالمشروع. تجهيز المركز بالمتطلبات الأساسية قبل الشروع في البدء بالبرنامج.

أما دور شركة الربيان فيتمثل في: توفير المدربات وتحقيق العملية التدريبية بكل متطلباتها. الالتزام بتوظيف النساء المتخرجات من البرنامج التدريبي الخاص بأعمال تجهيز الروبيان حسب احتياجات الشركة وقوة العمل النسائية. توفير وسيلة نقل مناسبة لهن بعد الالتحاق بالعمل من وإلى العمل. التنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالتوظيف كصندوق تنمية الموارد البشرية بشأن صرف مكافأة شهرية للمتدربات.

أما دور وزارة الزراعة فيتمثل في الإشراف والمتابعة لضمان نجاح البرنامج وإستمراريته والمصادقة على شهادات التخرج من مركز التدريب.

وهنالك العديد من المبررات دفعت المؤسسة للسعي إلى تنفيذ هذا البرنامج، من أهمها: أن هذا العمل جديد من نوعه حيث إنه يسمح للمرأة السعودية بالعمل داخل المصنع، ومساواتها بالرجل في مجال العمل. انه يعتبر أول مصنع نسائي في المملكة العربية السعودية لتوظيف السيدات. يراعى فيه جوانب الخصوصية والعادات والتقاليد الإسلامية، صناعة جديدة غير مسبوقة، يعتبر عمل خيري في المقام الأول غير مربح بالنسبة للشركة (فقد وصلت الرواتب إلى ٣٠٠٠ ريال للعاملة وبإمكان الشركة توفير عمال بأقل الرواتب والاستغناء عن عمل السيدات التي قد كلفتهم مصنع بالكامل خاص بالنساء وأيضاً الرواتب المرتفعه بالنسبة للعاملات. خلو هذا العمل من العنصر الرجالي فهو مصنع مستقل بالعنصر النسائي فقط. خلو هذا العمل من الأخطار المهنية التي قد يتعرض لها أي عامل أثناء عمله في المصنع. لايشترط مؤهلات علمية للإلتحاق بهذا البرنامج، وإتاحة الفرصة للفتيات اللاتي لايحملن مؤهلاً.

مدة البرنامج (٤) أشهر خصص الشهر الأول من البرنامج للمواد النظرية حيث تتعلم المتدربة خلال هذه الفترة بعض المناهج الخاصة بالعمل مثل (تثقيف موظف، أخلاقيات عمل، امن حيوي، وبعض المصطلحات اللغة الإنجليزية) أما الثلاثة الأشهر المتبقية فهي عبارة عن تدريب عملي على عملية تقشير وتغليف الروبيان وتحصل المتدربة خلال هذه الفترة على مكافأة مقدارها (٣٠٠) ريال شهرياً، وكان التدريب بواقع (٣) ساعات يومياً على مدار الأسبوع ماعدا الخميس والجمعة، خصص منها ساعة للعلوم النظرية وساعتين للتدريب العملي وقد تم توظيف جميع المتدربات لدى شركة الروبيان الوطنية بعد اجتيازهن فترة التدريب حيث تم تجهيز مصنع بالكامل خاص بالنساء كلف الشركة ما يقارب ثلاثة ملايين ريال وقد روعي فيه جانب الخصوصية وخلوه من المخاطر المهنية التي عادة ما ترافق مثل هذه المهن، والجدير بالذكر أن قيام الشركة بهذا المصنع كان من باب التطوع الخيري حيث أن مثل هذا المشروع يعتبر غير ربحي بالنسبة للشركة، علماً بأن الشركة أتبعت نظام في تعيين الفتيات متمثل بتعيين الفتيات لفترة تجربة لمدة ستة أشهر وذلك بمكافأة مقدارها (٩٠٠ ريال) يعقبها تعيين المتدربات بعقود عمل رسمية برواتب لا تقل عن مبلغ (١٥٠٠ ريال) حسب متطلبات نظام العمل والعمال إضافة إلى بعض المميزات الأخرى إضافة إلى تسجيل الموظفات في نظام التأمينات الاجتماعية والتأمين الطبي، وقد قسم البرنامج إلى دفعات متتالية بحيث لا يتجاوز عدد الدفعة الواحدة (١٥ متدربة) وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من البرنامج وإتقان المتدربة لهذه المهنة الخاصة بأعمال الروبيان.

وهنالك العديد من العقبات التي اعترضت تنفيذ البرنامج والمتمثلة في: عدم تقبل الأهالي لفكرة عمل المرأة وبالذات في المصانع – رفض الفتيات لعمل صور شخصية لاستخراج الشهادات الصحية والتي تتطلبها وزارة الشؤون البلدية والقروية – رفض الفتيات لدخول الفنيين المتخصصين بالجودة للمصنع النسائي أثناء عملهن لتمسكهن بالعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع. تذمرهن من أعمال النظافة بعد عملية التقشير حيث أنه من الصعب وصول عمال النظافة للمصنع أثناء تواجدهن. تدني الأجور حيث كانت تتقاضى الموظفة ٩٠٠ ريال في بداية البرنامج لعدم وجود سلم وظيفي لهذا العمل لكونه في بداياته الأولية.

وبتضافر الجهود من قبل الجهات المعنية تم التغلب على العقبات التي واجهت البرنامج وذلك عن طريق ما يلي: عمل برامج توعوية للأهالي بالتعريف بأهمية عمل المرأة ومشاركتها في الاقتصاد. تضافر جهود المؤسسة وبعض الجهات الحكومية مثل البلدية في عملية تسهيل بعض الإجراءات اللازمة في استخراج الشهادات الصحية بدون صورة وإعفائهن من التصوير، تم التنسيق مع وزارة العمل في عملية منح الشركة تأشيرات لاستقدام عاملات جودة وفنيات متخصصات من العنصر النسائي وأيضا عاملات نظافة للقيام بعملية تنظيف المصنع بعد عملية التقشير، تم تحسين مستوى الأجور حتى وصل الأجر إلى (٣٠٠٠ ريال) للعاملة الواحدة وأصبح هناك إقبال من قبل الفتيات على هذه المهنة، وبدء يتوافد للمركز التدريبي عدد كبير من الفتيات من خارج المنطقة بحثاً عن العمل في هذه المهنة التي أصبحت مقبولة لدى الجميع.

وأشارت الدراسة إلى أن أهم عوامل نجاح البرنامج تمثلت في: متابعة إدارة البرامج التنموية لهذا البرنامج أولاً بأول وتذليل جميع العقبات التي تعوق سير عمل هذا البرنامج وحل جميع الإشكاليات التي تواجهه أولا بأول، الرغبة الجادة من قبل الفتيات في الحصول على فرصة عمل، الاستمرارية والتدرج في الدخل، الاختيار الأمثل في تعيين مدير للمجمع السكني لمتابعة سير العمل. تجاوب بعض الجهات الحكومية (البلدية، مكتب العمل) في تسهيل بعض الإجراءات، تضافر جهود مجموعة من الجهات (مؤسسة الملك عبدالله، شركة الروبيان، وزارة الزراعة، وزارة العمل)؛ لتذليل جميع العقبات التي تواجه نجاح هذا البرنامج حرص المؤسسة على الاستفادة من قرب الشركات والمؤسسات من مشاريعها وإشراكها معها في عملية تفعيل برامجها التنموية التي تسعى لتحقيقها.

وفي ختام الدراسة قدم الباحث التوصيات والمقترحات التالية: يجب دعم وتشجيع البرامج النسوية من قبل الجهات المعنية في الدولة لما لذلك من هدف سامي على الاقتصاد العام للمملكة، لابد من تضافر الجهود بين الجهات المعنية لتسهيل الإجراءات النظامية لإعداد مثل هذه البرامج التدريبية. ضرورة مشاركة الجهات البحثية وخاصة المهتمة بالدراسات الاجتماعية لدراسة مثل هذه التجارب وتعميم التجارب الناجحة في هذا المجال، أهمية عمل بحوث عن جميع البرامج التي تقام في المجمعات السكنية المماثلة لنشاط مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتزويد مراكز البحوث المحلية والمكتبات العامة بنسخ منها بعد اعتمادها من قبل الجهات المسؤولة عن البحوث في المملكة. ضرورة الاستفادة من الخبراء المحليين سواء من الأكاديميين أو المتخصصين في الأجهزة الحكومية لتقييم مثل هذه التجارب والإشراف على تنفيذها، أهمية الاستفادة من الخبرات الإقليمية والعالمية في هذا الجانب بإقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل الهادفة؛ لتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية.

التأكيد على ضرورة الزيارات الميدانية المتبادلة بين الجهات المعنية في هذا المجال على المستويين المحلي والإقليمي للاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال.

تناولت دراسة (فرحات، ١٤٣١) برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف التابع للصندوق الخيري الاجتماعي، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل أبناء وبنات الأسر الفقيرة عن طريق الدورات التدريبية المنتهية بالتوظيف وبما يتناسب معهم في المناطق التي يعيشون فيها، من خلال برامج التنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالتدريب والتوظيف. وذلك عن طريق إعداد برامج للتعاون مع الجهات المسؤولة عن التوظيف من القطاع العام والخاص. والحصول على بيانات تزامنية عن الفرص الوظيفية المطلوبة تشمل نوعية الوظيفة والتخصصات المطلوبة لشغلها، المؤهلات والخبرات، وكذلك المزايا والرواتب، مكان الوظائف وغيرها من هذه المعلومات. ثم إبرام عقود تدريب منتهية بالتوظيف في القطاع الخاص. وتحديد الفقراء المؤهلين وغير القادرين على الحصول على الوظائف المناسبة، وإعداد قاعدة معلومات شاملة عنهم. ومن ثم التنسيق مع برامج الصندوق الأخرى وخاصة برنامج المنح التعليمية والتدريب للحصول منه على المخرجات. والاتصال بالفقير المرشح وتزويده بالمعلومات الضرورية عن الفرص المتاحة، ثم مساندته لتقديم طلب التوظيف.

يعمل البرنامج على توفير فرص العمل للمواطنين والمواطنات من الأسر الفقيرة ومعالجة مشكلة البطالة، عن طريق تأهيلهم عبر برامج تدريبية متخصصة تتناسب مع احتياج الجهات الموظفة من الكفاءات والتخصصات والكوادر المؤهلة لمواجهة تحديات سوق العمل والنهوض بالعنصر البشري وزيادة نوعية المهارات والمعارف الفنية والإدارية والتقنية لديهم. وتم من خلال هذا البرنامج توفير عدد (٢٣٦٤) فرصة وظيفية خلال الفترة الماضية. في المناطق التالية: (مكة المكرمة - الرياض - المنطقة الشرقية) بما تشمله من مدن ومحافظات.

أشارت دراسة (عبد الجواد، ٢٠١٠) إلى تجربة برنامج إنطلاقتي وهو أحد برامج صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم مشاريع السيدات، وهو برنامج تدريبي مخصص لتدريب السيدات على أساسيات دراسة المشاريع الصغيرة و المتوسطة من جميع النواحي الفنية و التسويقية و المالية و حتى إدارة الموارد البشرية و المخزون إن وجد، مع عمله على اكتشاف الشخصية الريادية والقادرة على إدارة المشاريع، يهدف هذا البرنامج إلى توعية السيدات بأساسيات دراسة المشروع، كما أن هذا البرنامج يسبق مرحلة التمويل المالية للمشروع، و يقدم هذا البرنامج لكل سيدة و فتاة ترغب في تعلم مبادئ تأسيس المشاريع الصغيرة أو من ترغب في الحصول على دعم مادي من الصندوق. و يعد الالتحاق بهذا البرنامج من المراحل الأولى لأي متقدمة على التمويل، إذ يعد ضرورة لها في تكوين فهم و دراسة أقوى عن فكرة مشروعها. و قد أثبت البرنامج نجاحه من خلال عدد المنتسبات له فقد وصل عدد المتخرجات من هذا البرنامج ٢١٠ سيدة و فتاة، و تم تمويل ٤٠ سيدة من خلاله لتبدأ مشروعاً خاصاً فيها، و قد فتحت هذه المشاريع ١٢٠ فرصة وظيفية منها ٩٩ للإناث و ٢١ للرجال. و تنوعت هذه المشاريع بين المشاريع التعليمية و الغذائية و الخدمية و الترفيهية و التقنية، كما نجح الصندوق من خلال هذا البرنامج في تحقيق دخل لصاحبات المشاريع من خلال الأرباح التي يحققها المشروع، كما ساهمت المشاريع الممولة في فتح باب التوظيف للأسر المحتاجة و ذوي الاحتياجات الخاصة لا سيما ممن هم متميزون في الحرف اليدوية، كما شهدت مشاريع توظيف بنات و أبناء صاحبة المشروع، رافعة عنهم معاناة البطالة و عدم إيجاد فرصة عمل.

ويعد هذا البرنامج الأول من نوعه في المنطقة من حيث المحتوى وهو معتمد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و هو عبارة عن برنامج تدريبي متكامل لإعداد دراسة الجدوى تلتحق به كل راغبة بتمويل مشروعها الخاص من قبل الصندوق، يغطي هذا البرنامج الجوانب المالية و الفنية و التسويقية و القانونية و التخطيط للمشروع ، إذ يحتوي البرنامج على تسع وحدات تتناول الآتي؛ دليل المشروع و اختبارات شخصية قبل بدء البرنامج، إعداد خطة المشروع، حساب التكاليف، المالية و المحاسبة، التسويق، الموارد البشرية الخاصة بالمشروع، العمليات، البيع و الشراء، إدارة المخزون.

وللتقديم على البرنامج بغرض التمويل، لابد أن تكون المتقدمة سعودية الجنسية، وتملك ٣٠٪ من رأس مال المشروع. وتمر المتقدمة بعد التحاقها بالبرنامج على مرحلتين يتم تقييم المشروع من خلالها:

اللجنة الأولية : وهي اللجنة الأولى التي تعرض المتقدمة من خلالها فكرة مشروعها النهائية مرفقة بالتكاليف و الدراسة المالية للمشروع، و تشمل اللجنة على الجهاز التنفيذي و التدريبي للصندوق. و يكون دور هذه اللجنة في توجيه المتقدمات و تقييم المشروع بشكل مبدئي.

اللجنة الاستشارية : و هي اللجنة التي تعرض فيها المتقدمة التي اجتازت اللجنة الأولية مشروعها على أعضاء اللجنة و المشكلة من مجموعة من استشاري الصندوق و الأمانة العامة له. و بدورها تصدر هذه اللجنة القرار النهائي بتمويل المشروع أو عدمه.

الدراسات العربية:

تطرقت دراسة (عبدالعزيز،٢٠١٠) إلى برنامج تدريب الميدانيين في تنمية المشروعات الصغيرة في مصر، والميداونيون هم من أهم الأفراد في المؤسسة ويعد الميداني من بين الموارد البشرية الأساسية في المؤسسات العاملة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة في الدول النامية، والبرنامج عبارة عن تدريب للميدانيين و تزويدهم بخبرات و مهارات من خلال تجارب عملية و علمية، وذلك لتمكينهم من التعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة، وتقوم الفلسفة المتبعة في تدريب الميدانيين لتنمية أصحاب المشروعات الصغيرة علي أساس سبع نقاط : أن الإنسان لا يولد ولديه المهارات اللازمة كافة كمستثمر وإنما يمكن تدريبه على استكمال ما ينقصه من مهارات، على المتدرب الناجح أن يعي جيداً الصفات والمهارات الشخصية التي يتمتع بها والتي يمكن اكتسابها بالتدريب بالإضافة إلى ظروف البيئة المحيطة به؛ ليطور إستراتيجيات ملائمة قبل البدء في العمل الميداني، على المتدربين المحتملين تحديد واختيار المجالات التي يستطيعون مساعدة و تنمية أصحاب المشروعات الصغيرة فيها، وذلك بالاعتماد على صفاتهم ومهاراتهم الشخصية و المهنية. على المتدرب أن يدرس بنفسه بعد التدريب مشكلات أصحاب المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر في أكثر من مجال في البيئة المحيطة وتحضير خطة عمل لمساعدة وتنمية أصحاب هذه المشروعات. يجب أن يعلم المتدرب أن الوصف المسبق لحلول جاهزة للمشكلات التي تواجه المشروعات وطرق إدارتها تقتل الإبداع لدى المستثمر، وتزيد الاتكالية وتقلل من قدرته على مواجهة المنافسة في مشاريع مماثلة. يجب أن يعلم المتدرب أن المستثمر الذي يتصف بالكفاءة ولديه الثقة الكافية للبدء بمشروع مجدٍ، يستحق أن يُدعَّم مادياً، وأن تُقدَّم له أشكال الدعم الأخرى ولكن بشكل معتدل (بما يناسب البيئة المحيطة بالمستثمر). يجب أن يعلم المتدرب و يعي أن المستثمر الذي لديه مشروع قائم تجربة ريادية وكفاءة متراكمة، هذه الخبرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط

لتوسيع المشروع وتطويره، إن التدريب الملائمة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الملاءمة بين المتطلبات الشخصية ومتطلبات المشروع .

ويهدف البرنامج إلى: أن يتمكن المتدرب من تحديد وتطوير أفكار لمنتجات أو خدمات وإقرار مدي ملاءمة تلك الأفكار في البيئة المحلية لأصحاب المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر، أن يقوم المتدرب الميداني بعمل خطة كما يلي: إستراتيجية تسويقية واضحة ومحددة ومُنافسة. خطة إدارية وتنظيمية سليمة. لترويج أهداف المؤسسة و العمل على نشرها لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. أن يمتلك المتدرب القدرة على مفاوضة مؤسسات التمويل الأخرى حول جدوى الخطة وقابليتها للتطبيق وتميزها عن غيرها من الخطط، أن يكون المتدرب قادراً على شرح أهداف المشروع و المزايا التي يقدمها للعملاء، وقادر على توفير المعلومات لأصحاب المنشآت. ويستطيع استيفاء المستندات للفئة المستهدفة. وله القدرة على التأكد من استخدام مبلغ التمويل في الغرض المخصص له. يمكن أن يقدم التوصيات لكل تمويل طبقاً للسياسات و الإجراءات لكل مؤسسة.

يتوجه البرنامج لمن لديه بعض الخصائص الريادية و المهارات الشخصية و الفنية لكي تعمل في مجال تنمية الصناعات الصغيرة، ويمكن إعادة تكييف البرنامج بحيث يخدم مختلف الفئات المستهدفة التي قد تستفيد من مثل هذا البرنامج ومنها: المجتمعات الريفية أو المدنية. فئات اجتماعية مختارة (الشباب العاطل عن العمل، المرأة، الشباب خريجو الجامعات). فئات مختارة من أشخاص لديهم مهارات معينة، مثل خريجي الجامعات أو المعاهد الفنية .

يتمتع البرنامج التدريبي بعدة مزايا، أهمها المرونة والتكيف، فهو يناسب فئات مستهدفة متنوعة من حيث: المهارات، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، الخبرات، الخلفية الاجتماعية .

إن ما يميز برنامج التدريب « تدريب الميدانيين في تنمية أصحاب المشروعات الصغيرة » هو أنه ليس حزمة تدريبية كاملة، حيث أنه يعطي المدرب حرية في تعديل المادة التدريبية وإلغاء بعض المواد وإضافة مواد وتمارين جديدة إليها تلائم الفئة المستهدفة واحتياجاتها. يمكن تكييف البرنامج وتغييره حسب الفئة المستهدفة وحسب احتياجاتها وخصائصها، كما يمكن إجراء تعديل على البرنامج التدريبي أثناء التدريب حتى يتسنى لجميع المشاركين التقدم معاً من حيث استيعاب الموضوعات المقدمة.

المحورالثالث: برامج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تنال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر اهتماماً خاصاً من قبل المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من دول ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية، وبرزت أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستهدف فائدة الفقراء وذوات الدخل المحدود من النساء والرجال، وتستخدم المشاريع الصغيرة حالياً كواحدة من أدوات تخفيف حدة الفقر .وفي الوقت الراهن تسهم المشروعات الصغيرة بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما توفر ما بين ٤٠٪ إلى ٨٠٪ من فرص العمل حول العالم ( ).وفي الدول العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية، يحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تناولت العديد من الدراسات واقع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تقييم مخرجات تلك المشاريع وأبرز المعوقات التي تحد من نموها وتطورها .

الدراسات السعودية:

تناولت دراسة (الحربي،٢٠١٠) وصفاً لمشروع المقاصف المدرسية الذي نفذته جمعية (أجا) الخيرية النسائية بمنطقة حائل، وتتمثل فكرة البرنامج في إدارة وتشغيل المقاصف المدرسية، وقد تم تشغيل عدد ٧٧ مدرسة بالمستويات الدراسية الثلاثة وهي الابتدائي والمتوسط والثانوي. ويهدف البرنامج إلى خلق فرص وظيفية لأبناء الأسر ومساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية. ونشر الوعي الغذائي وإبراز أهمية الصحة الغذائية في مرحلة التعليم من خلال إقامة مجموعة من المحاضرات والندوات في المدارس التي تقع ضمن نطاق المشروع. وزيادة الموارد المالية للجمعية التي تساعدها على الاستمرارية وتحقيق الأهداف، وتقديم خدماتها المتميزة للطالبات من خلال توفير الاحتياجات كافة من المياه والعصائر المتنوعة والمأكولات والمشروبات (الساخنة والباردة) وبطاقات شحن الجوال بأنواعها المختلفة وكذلك خدمات بيع القرطاسية والأدوات المكتبية والتصوير،وغيرها من الاحتياجات.

وقامت الجمعية بتجهيز (٤) سيارات نقل بضائع؛ لتوزيع احتياجات الكافيتريات من المواد الغذائية،والأجهزة الكهربائية والمعدات اللازمة للتشغيل مثل: الثلاجات وغلايات الماء والديفريز والأفران، ورافعة لنقل ورفع الكراتين. والأثاثمثل الدواليب والأرفف والمطابخ. بالإضافة إلى استئجار مستودع خاص بالمشروع(في مرحلته الأولى). وزيارة المقاصف المدرسية وعمل الصيانة والتجهيزات اللازمة. وتجهيز الاحتياجات الإدارية والمحاسبية (المطبوعات من الدفاتر والفواتير والأختام.... وغيرها). وقد تم توقيع عقد لمدة سنتين مع وزارة التربية والتعليم لتشغيل عدد (٧٧) مقصفاً، وتم توقيع عقد اتفاقية مع معهد صحي لإقامة محاضرات توعوية للطالبات في مجال الصحة الغذائية والاهتمام بالصحة والبشرة. وتوقيع عقد اتفاق مع مؤسسة لتوريد المواد الغذائية. وتم التنسيق مع مصنع مياه؛ لتوريد المياه للمشروع، وكذلك مع شركات متنوعة لتوريد المواد الغذائية، ومع أكثر من شركة لتوريد العصائر، ومخابز لتوريد الفطائر والبيزا والكروسان. وعلى صعيد آخر فقد تم ابرام عقود العمل الداخلية بين الجمعية والكادر الوظيفي للمشروع، واتفاقيات مع بعض النساء الحرفيات؛ لتصنيع بعض المأكولات الساخنة.

وتم تنفيذ البرنامج وفقاً للخطوات التالية: إعداد دراسة الجدوى للمشروع. ثم حصر عدد المدارس بمستوياتها الثلاثة (ابتدائي، متوسط، وثانوي) الموجودة داخل نطاق منطقة حائل. وعمل استبيان لمديرات المدارس للتعرف على مدى رغبتهن أو قبولهن لتشغيل الجمعية لمقاصفهن. وعمل استبيان آخر للطالبات لمعرفة رغبة الطالبات في نوعية الخدمات التي سيقدمها المقصف. وتكليف قسم الخدمة الاجتماعية بالجمعية بإعداد قائمة بأسماء بنات الأسر التي تنطبق عليهن شروط التوظيف بالمشروع. واختيار المدارس التي سوف يشملها المشروع. وعقد مجموعة من الاجتماعات مع منسوبات التربية والتعليم (مديرة إدارة خدمات الطالبات) ومديرات المدارس والفتيات اللاتي وقع عليهن الاختيار للعمل كبائعات بالمقاصف المدرسية. وإقامة عدد من الدورات التدريبية لفريق العمل (إدارية، محاسبية، تسويقية).

ومن أبرز الصعوبات التي واجهت البرنامج عدم وجود تجربة مماثلة قامت بها أي جمعية خيرية أخرى بحيث يمكن للجمعية الرجوع إليها لأخذ الخبرة اللازمة، وتعدد وتشعب العلاقة بين الأطراف ذات الصلة بالمشروع (بين الجمعية وكل من: إدارة التعليم، ومديرات المدارس، والموردين، وموظفي المشروع، والبائعات، وكذلك علاقة جميع هؤلاء ببعضهم البعض). عمليات استلام الإيراد اليومي وصعوبة عمليات فرز الفئات النقدية التي استهلكت الكثير من الجهد والوقت وعملية دورة المبالغ من البائعات في المقاصف إلى المشرفات ومن المشرفات إلى المندوب ومن المندوب إلى البنك والصعوبة وكل ذلك من خلال عد المبالغ واستلامها وتسليمها رسمياً وكذلك في تقبل البنوك لاستلام مبالغ نقدية عالية من فئات صغيرة (ريال، وخمسة ريالات).

وقد عملت الجمعية جاهدة للتغلب على هذه العقبات من خلال التوجه للجهات المختصة وذوات الخبرة في المشاريع المماثلة، ووضع سياسات تنظيمية تعمل على تنظيم العمل. كما حرصت الجمعية على الاتفاق مع أحد البنوك؛ لتفريغ أحد موظفيها لعملية استلام المبالغ الواردة من الجمعية.

تناولت دراسة (الرديعان، ٢٠١٠) مشروع بيع السواك بساحات الحرم المكي الشريف الذي تشرف عليه وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية. ويقوم هذا المشروع على إعداد أماكن مناسبة لبيع السواك بساحات الحرم المكي الشريف بحيث يخصص للكشك الواحد ١،٨٠ X ١،٨٠ م ولكل كشك نافذة للبيع على الجهات الأربع بعد أن حددت أمانة العاصمة المقدسة أماكن نصب وتثبيت الأكشاك؛ بما لا يسبب مضايقة للحجاج والمعتمرين وزائري البيت الحرام. وتم تمويل الأكشاك من قبل وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي، وقدمت إلى بعض الفئات المحتاجة مع تحديد أيجار رمزي للكشك بلغ ٥٠٠ ريال في السنة؛ لإضفاء الجدية على المشروع؛ ولدفع المستفيدين للتمسك به. وقد بلغ عدد الأكشاك ٢٥ كشكاً نفذت بطريقة جميلة تتناسب مع قدسية المكان ومعماره الإسلامي. وقد استفاد من الأكشاك بعض أصحاب الأسر الكبيرة ممن هم بحاجة إلى زيادة دخلهم، وبعض المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وعدد من المتقاعدين الذين يحصلون على معاشات تقاعدية لا تفي بحاجات أسرهم علماً أن جميع المستفيدين من هذا البرنامج وعددهم (٥٠ مستفيداً) هم سعوديون.

تطرقت دراسة (الرومي،١٤٣١) إلى برنامج مشروعات الأفراد الذي تقوم عليه جمعية الامير سلمان للاسكان الخيري، ويهدف البرنامج إلى تحويل الفرد الفقير من فرد معتمد إلى فرد منتج ومعتمد على نفسه، وتوظيف قدرات الفرد في مشروع عمل حر لزيادة دخله ومساعدته على تحسين مستوى معيشته ومواجهة حالة الفقر بطريقة إيجابية. واتبعت الجمعية عدة آليات لتنفيذ البرنامج أهمها: اكتشاف قدرات وإمكانات الفرد في مجال العمل الحر، وتحديد العمل التجاري المناسب «بائع خضار، تغيير زيوت سيارات، بنشر، تموينات، ماشية.. إلخ»، وتدريبه على العمل وإكسابه الخبرة اللازمة لمزاولة العمل، والتنسيق مع برنامج الإقراض متناهي الصغر لتقديم قرض يعين على البدء بمشروع يتناسب وإمكاناته، ومتابعة المستفيد للتأكد من قدرته على الاستمرار والنجاح.

وقدم الباحث العديد من التوصيات التي تمثلت في: تأكيد ضرورة استمرار أبناء المبحوثين في مواصلة تعليمهم حتى يصبحوا قادرين على الخروج من دائرة الفقر بالحصول على أعمال تسد احتياجاتهم بتوعية أصحاب المشروعات الصغيرة والساكنين بالجمعية عن طريق برنامج الخدمات التعليمية. ضرورة إبراز جانب تحسّن معيشة أصحاب المشروعات ووضعهم الاجتماعي بعد دخولهم بها أمام بقية الساكنين بالمجمعات أو المستفيدين من الجمعيات الخيرية حتى تكون حافزاً وقدوة لهم للدخول في المشروعات الصغيرة، ومن ثم الخروج من دائرة الفقر ويمكن عمل ذلك بالتعاون مع برنامج الأنشطة العامة (الاجتماعية والثقافية). أهمية زرع قيمة العمل لدى المستفيدين ليس من أجل رفع مستوى الدخل فقط، بل لغرس تلك القيمة في أبنائهم أيضاً والاهتمام بالتدريب الصيفي للأبناء من خلال خوض التجربة. العمل على توعية المستفيدين من البرامج بأن دخولهم في المشروعات التجارية ينمي حب العمل لدى أبنائهم، بحيث تصبح قيمة العمل لديهم عالية من خلال تقييم تجارب التدريب الصيفي للأبناء واستعراضها مع المستفيدين. تأكيد إقامة دورات تدريبية لأصحاب المشروعات قبل عملهم في المشروع وفي أثنائه لتطوير قدراتهم؛ حيث إنهم يفتقرون للشهادات التي تساعد على النجاح، كما أنهم يفتقرون للخبرات اللازمة للعمل بالمشروعات، ويمكن جعل هذه الدورات شرطاً للحصول على قروض عن طريق الجمعية. ضرورة مساعدة ذوي الدخل المنخفض على الاستثمار في المجالات التي أيدتها هذه الدراسة والدراسات السابقة، وهي في بيع الماشية وبيع الخضار، ويتم ذلك بإبراز مثل هذه المشروعات ومردودها المادي ببعض المطويات التي يمكن توزيعها على الساكنين. تأكيد توفير القروض المناسبة للمشروعات التي يتقدم إليها المستثمرون من الفقراء، مع التأكد من أن المستثمر قادر على إعادة مبلغ القرض وعدم التعثر في السداد مع إعطاء بعض المميزات المحفزة على استمرار السداد، ويمكن تطبيق ذلك من خلال عمل دراسات جدوى اقتصادية دقيقة، وإبراز أهمية سداد القروض في وقتها وما يترتب على ذلك من مصالح للمستفيدين من إمكانية الحصول على قروض أكبر. أهمية إيجاد آليات تساعد على تعاون الأبناء كمتدربين ومساندين بما لا يؤثر في دراستهم مع الحفاظ على حقوق الطفولة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الحياتية والتجارية من خلال جعل الأبناء يخوضون تلك التجارب في فترة الصيف كمتدربين. تأكيد أهمية الدعم المعنوي من قبل الزوجة والأبناء لأصحاب المشروعات، وأن تلك العوامل معينة على النجاح والاستمرار من خلال توعية الأسر بذلك وتدريبها على فعل ذلك. تأكيد أهمية حصول الراغبين في الاستثمار بمشروعات الأفراد على التدريب الكافي وامتلاك المهارات اللازمة ومعرفة عوامل النجاح والعقبات التي تؤدي لفشل المشروع قبل بدايته، من خلال التدريب المستمر قبل العمل في المشروع وأثنائه.

تأكيد استثمار الفرص المتاحة في المجتمع لإقراض الفقراء الراغبين في الاستثمار مثل بنك التسليف وصندوق المئوية وصندوق عبد اللطيف جميل بعد الاطلاع على نتائج الدراسة الحالية والاستفادة من نتائجها ويمكن عمل ذلك بتبصير المستفيدين الناجحين بتلك الفرص.

ضرورة تدريب الاختصاصيين الاجتماعيين على طرق دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع وتحديد احتياجاته وتكاليفه التقديرية بما يخدم مصلحة المستفيد من خلال حضور دورات تدريبية يقوم بها بعض المتخصصين في هذا المجال. تأكيد ضرورة استخدام مجموعات الدعم والمساندة من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين مع أصحاب المشروعات الصغيرة؛ لمساندتهم على مواجهة العقبات التي قد تؤدي إلى تعثر مشروعاتهم، ويمكن أن يتم ذلك بعد تدريبهم على آليات تشكيل تلك المجموعات ومهارات قيادتها. تأكيد أهمية متابعة مشروع المستفيد من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين ليس لإيجاد الدعم المعنوي فقط بل وللمساعدة المستمرة على تجاوز العقبات والصعوبات التي قد تعيق نجاح مشروعه (المتابعة بفاعلية) من خلال وضع جداول متابعة وتقييم بشكل دوري يساعد على تدارك مظاهر الفشل في بداياته. تأكيدًا على أن الاستثمار في مثل هذه المشروعات الصغيرة يساعد على تحويل الفقراء من اتكاليين إلى معتمدين على أنفسهم بعد الله، ويساعد على تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة، من خلال المحاضرات والدورات التدريبية والأنشطة العامة التي تساعد على غرس مثل تلك القيم.

وفي نفس السياق دارت دراسة (الحمادي١٤٣١) حول فاعلية برنامج المشروعات الصغيرة بجمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري .وهدفت الدراسة إلى تقويم برنامج المشروعات الصغيرة والمتمثل في برنامجي القروض الصغيرة و مشروعات الأفراد؛ وذلك بهدف التعرف على فاعلية هذا البرنامج وقدرته على إحداث التغيير في حياة المستفيدين وأسرهم.، ومدى فاعلية آليات تحقيق تلك الأهداف.وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن غالبية نشاطات المشروعات محصورة في بيع الماشية أو الخضار والفاكهة، وقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين مقارنة بوضعهم قبل بداية المشروع، كما أن العدد الأكبر من المشاريع مازالت مستمرة «تاريخ إعداد الدراسة» في مقابل عدد قليل متعثر، كما ينقص المستفيدون الخبرة الكافية للعمل في مجال المشروعات الصغيرة . وهذه النتائج تشجع على التوسع في منح القروض.

وأكدت الدراسة على بعض التوصيات تركزت جلها حول أبناء المستفيدين، منها الاهتمام بتعليم أبناء الأسر المستفيدة، والعمل على تعديل اتجاهات المستفيدين وأبنائهم نحو قيمة العمل بشكل عام والعمل الحر بشكل خاص، كما أكدت الدراسة على أهمية تدريب المستفيدين والمقبلين على العمل في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قبل خوض تجربة العمل في تلك المشروعات، حيث اتضح أن المستفيدين يفتقدون إلى خبرة العمل الحر. إضافة إلى تطوير آليات التنفيذ والمتابعة من قبل المشرفين على المشاريع الصغيرة .

تناولت دراسة (البلوي،٢٠١٠) تجربة جمعية البر الخيرية بـ (جيدة) في استزراع شجرة البان، واستعرضت الدراسة المبررات التي دفعت الجمعية لتنفيذ هذه الفكرة والتي من أهمها: أن شجرة البان شجرة عالمية ذات فوائد متعددة، وهي شجرة إستراتيجية من أغنى الأشجار بالفيتامينات. وقد أوصى العديد من العلماء باستزراعها للمساهمة في حل مشاكل سوء التغذية. كما أوصى البنك الدولي باستزراعها لتعويض النقص الحاد في الغابات. وهي شجرة معروفة منذ القدم من قبل أهالي قرية (جيدة) والقرى المحيطة بها بمحافظتي العلا والوجه. فهي تمتاز بسهولة استزراعها في معظم مناطق المملكة، وتحملها الجفاف الطويل، وقلة التكلفة وتحمل الظروف المناخية، وسرعة نموها، وهي ذات جدوى اقتصادية، فمنتجها الرئيس وهو زيت البان يصل سعر اللتر منه إلى ٢٠٠ ريال. وتتعدد استخداماتها كأعلاف ووقود، وتعتبر بيئة مناسبة لتربية النحل، وهي كذلك شجرة زينة، ويتم استزراعها في عدد كبير من مزارع محافظتي العلا و الوجه كمصدات رياح.

يهدف البرنامج إلى إيجاد مصدر دخل ثابت للأسر الفقيرة الراغبة في استزراع شجرة البان. وتشغيل أبناء الأسر المحتاجة والمساهمة في التقليل من البطالة. وإنتاج زيت متميز تبلغ قيمته عشرة أضعاف قيمة زيت الزيتون، وإيجاد علف للمواشي.

وقامت الجمعية بدعم كل مستفيد لديه خمسون شجرة قائمة بمبلغ ٣٠٠٠ ريال. ودعم كل مَنْ يقوم بإستزراع ٥٠ شجرة بمبلغ ٣٠٠٠ ريال. مع أخذ تعهد على المستفيد برعاية الأشجار المستزرعة. وقامت بتشكيل فريق عمل للمتابعة. كما قامت الجمعية بشراء ماكينة لطحن بذور البان. وقامت كذلك بشراء معصرة لاستخراج زيت البان. وتقوم الجمعية بجمع البذور من المزارعين وعصرها وتعبئتها وبيعها، حيث بلغت قيمة زيت البان عشرة أضعاف قيمة زيت الزيتون، وبلغ عدد المستفيدين من المشروع ٦٠ مستفيدًا.

كما أشارت الدراسة إلى بعض المعوقات التي واجهت تنفيذ الفكرة والتي تمثلت في: جهل كثير من سكان الدرع العربي (فيما عدا سكان محافظتي العلا والوجه وبعض المحافظات المجاورة) بأهمية هذه الشجرة وفوائدها المتعددة، على الرغم من معرفتهم باسمها.قلة استزراع سكان محافظتي العلا والوجه لهذه الشجرة، بسبب ضعف الموارد المالية لكثير منهم.

عدم توفر معاصر آلية حديثة.صعوبة استخلاص الزيت بالطرق التقليدية، عدم اعتماد هذه الشجرة ضمن الأشجار الاقتصادية التي يدعمها صندوق التنمية الزراعي، عدم وجود داعمين من القطاع الخاص لدعم الراغبين في استزراع هذه الشجرة بمواقعها المثالية، عدم وجود جمعيات متخصصة لدعم استزراع هذه الشجرة، وتقديم الاستشارات الفنية والمتابعة الدورية، لضمان نجاح مشاريع الاستزراع، عدم توافر الكميات اللازمة من الزيت؛ لتغطية طلب الأسواق للزيت، المبالغة في أسعار زيت البان.

وأوصت الدراسة بضرورة تثقيف المجتمع بأهمية هذه الشجرة، ودعم صغار المزارعين والراغبين باستزراع هذه الشجرة، واستزراع هذه الشجرة بالمتنزهات والحدائق العامة، وتشجيع كبار المستثمرين باستزراعها في مواقعها المثالية، واستزراع هذه الشجرة كمصدات للرياح بدلاً من الأثل والبزرومي، وأهمية دعم جمعية البر الخيرية بجيدة بمعاصر حديثة لاستخراج زيت من بذور البان ودعمها بالموارد المالية؛ لتشجيع استزراعها لما لديها من خبرة، وضرورة عمل المزيد من الدراسات؛ لمعرفة ما يستجد من فوائدها الطبية والاقتصادية والبيئية والطرق المثالية لاستزراعها تجارياً، والعمل على تسويق منتجاتها محلياً وخليجياً وعربياً وعالمياً.

الدراسات العربية:

تطرقت دراسة (العيوض، ٢٠١٠) إلى تجربة جمعية أولاد ميمون بالمملكة المغربية والتي تمثلت في إنشاء ورشة تعاونية للحدادة بشراكة مع اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحيث تستقطب كل من له الرغبة من أبناء القرية، ويتم تدريبهم على مهارات الحدادة، على أن يعملوا بالورشة بعد اتقانهم للمهنة، ويتم ذلك تحت إشراف الجمعية. ومن ناحية أخرى قامت الجمعية بإنشاء محلات حدادة صغيرة تم تشغيلها بواسطة هؤلاء الشباب. كما ساعدت الجمعية شباب القرية على الالتحاق ببعض ورش الحدادة القائمة. يهدف البرنامج إلى مساعدة شباب القرية في إيجاد فرص العمل، وتغيير ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وإنقاذهم من براثن البطالة والفراغ. تبرعت إحدى المحسنات بقطعة الأرض التي تم إنشاء الورشة التعاونية للحدادة عليها، وقامت جمعية أولاد ميمون الخيرية ببناء الورشة، وربطها بشبكة المياه، وكذلك تدريب وتأهيل الشباب الذين أبدوا الرغبة في الالتحاق بالمشروع. أما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد قامت بربط الورشة بالشبكة الكهربائية، كما قامت بتجهيز الورشة بكافة المعدات والمواد الأولية اللازمة لبدء المشروع، كما ساهمت بتدريب وتأهيل الشباب لمدة عشرة أشهر.

تناولت دراسة (علي،٢٠١٠) بالدراسة والتحليل تجربة حاضنة أبو حليمة في السودان، وهو مشروع جماعي تم تنفيذه تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية. وحاضنة منطقة أبوحليمة هي الأولى من نوعها في المنطقة وتضم وحدة للإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي والصناعات التحويلية بجانب الوحدة الإدارية، تشتمل على ١٣ نشاطًا إنتاجيًا مملوكة للخريجين تشرف الأمانة العامة عليهم وتدربهم وتقدم لهم المساعدات المطلوبة وتصل مدة الحضانة إلى ثلاث سنوات أو تقل يتخرج بعدها الخريج بأصوله وخبرته ليؤسس مشروعه في أي مكان يراه. ويستهدف المشروع حملة البكالوريوس خريجي الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م). وحملة الدبلوم (ثلاثة سنوات) في الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م).

ويتم العمل من خلال مسارين هما: مسار التدريب التحويلي: الذي نفذ بشراكة مع هيئة التعليم التقني يعالج عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل ويعمل من خلال تحويل تخصصات الخريجين حسب إحتياجات السوق عن طريق منهج يدرس في ٢٠٠ ساعة. ومسار تمويل المشروعات الصغيرة: يقوم هذا المسار على تمويل عدد من الخريجين أفرادًا وجماعات لتنفيذ مشروعات خاصة بهم في شتى المجالات وذلك من خلال محفظة خاصة تم تأسيسها بوساطة عدد من المصارف يتولى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية دورًا رائدًا فيها بدعم من وزارة المالية والتي تسهم بـ ٥٤٪ من قيمة التمويل.

ويشترط لتمويل الخريج التالي: أن يكون مسجلاً في دليل الخريجين لدي مكتب المدير التنفيذي للولاية. تقديم المستندات الآتية (الشهادة الجامعية، شهادة الميلاد أو التسنين وتكون صادرة قبل ثلاث سنوات على الأقل، خلو طرف من الخدمة الوطنية للخاضعين لها، إقرار بعدم شغله لأي وظيفة أو عمل آخر طيلة فترة السداد. ملء استمارة انتخاب الخريج بالولاية.

وتتعدد صيغ التمويل بتعدد الأنشطة الممولة والمشروعات حيث تتم أو ترعي المواءمة بين طبيعة المشروع والصيغة التمويلية المثلي التي تناسبه ويعتمد المشروع صيغ التمويل التالية:الإجارة المنتهية بالتمليك (التمليك الإيجاري). المشاركة وصيغها المشتقة (مزارع، مقاولة، مصانعة). المرابحة. والمضاربة. أما فيما يخص الضمانات المطلوبة فإن هناك ضمانات مادية تتمثل في : الرهن الحيازي لأصول المشروع (ضمان المشروع). الرهن المقتنيات الثمينة. التأمين على أصول المشروع. رهن العقارات والأصول الأخرى والمنقولات (في حالة وجودها)، وضمانات الطرف الثالث (الضمان الشخصي). الفترة الزمنية للاسترداد من سنة إلى ثلاث سنوات كحد أقصى تتحدد الفترة حسب نوعية المشروع ودراسة الجدوى. ويكون السداد من خلال عائدات وأرباح المشروع، حسب طبيعة المشروع والدراسة المقدمة بالاتفاق مع إدارة المحفظة، ويكون الخريج عرضة للمساءلة القانونية من قبل البنك والمحفظة إذا لم يقم بالسداد حسب ما هو منصوص عليه أو وقوع أي تعد منه يؤدي إلى الإضرار بالمشروع أو المشاركين.

وأشارت الدراسة إلى المشاكل والمعوقات التي واجهت حاضنة أبو حليمة والتي من أهمها: ضعف الوعي المصرفي للمستهدفين، مشاكل التسويق تفضي إلى التعثر، ونمطية المشروعات، وصعوبة الحصول على الضمانات البنكية، والتكلفة الإدارية العالية للإقراض والمتابعة،و البيروقراطية وطول الإجراءات لمنح التمويل،وضعف تجاوب البنوك التجارية مع التجربة، ومشكلة البطالة المتصاعدة وسط الشباب، وضعف القدرات المهنية وسط الشباب، وضعف المتابعة والمراقبة الإدارية للمشروعات، وعدم كفاية التمويل، وتغول المشروعات الكبيرة على حق الصغيرة لعدم وضوح الرؤيا، وضعف دراسات جدوى مشروعات الصغيرة، عدم وجود قاعدة بيانات مشتركة بين مؤسسات التمويل الصغير، مع ضرورة دراسة التجارب السابقة للاستفادة منها مستقبلاً، وموسمية المواد الخام تؤثر في استدامة المشروعات، وضعف شبكات الاتصال والطرق تؤدي إلى ضعف التسويق،وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج في أسواق الريف، وعدم وجود تقنية ملائمة للإنتاج في الريف، وضعف الكفاءة الإدارية والفنية، وعدم الرغبة في العمل الحر وتفضيل الوظيفة، وقصر فترة تمويل المحفظة،وعدم وضوح الرؤيا في الاختصاصات بين الولاية والمركز، إضافة إلى تعدد مصادر الرسوم والجبايات مما يؤدي الى ضعف العائدات.

أما الحلول – حسب مقترحات الخبراء في هذا المجال – فتتمثل في التدريب المكثف لكلا الجهات المنفذة على مناهج منح التمويل الصغير وللمستفيدين على الأسس المصرفية، والتدريب للمستفيد على كيفية دراسة السوق، والاهتمام بجودة المنتج وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية، وابتداع أساليب جديدة للضمانات، وخلق نافذة تعمل في التمويل التجاري لدعم التمويل الصغير، والعمل على تصميم نظام مبسط لمنح التمويل مع إضافة نوعية للكادر العامل، والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات الأجنبية والمحلية بناءً على مفهوم الأولوية للكفاءة الوطنية، والاهتمام بالتدريب المهني والتقني، والتدريب على أحدث الطرق المتبعة لترقية الأداء في المشروعات الصغيرة، وبناء حجم التمويل على الدراسات العلمية، والعمل على إيجاد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة يتناسب مع طبيعة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للسودان، والتدريب على إعداد دراسات الجدوى المبسطة للمستفيدين، والتنسيق بين مؤسسات التمويل الصغير من خلال شبكة المعلومات، وزيادة الصرف على البحوث والدراسات؛ لتطوير الأداء في التمويل الصغير، وتنويع المشروعات والبدائل لضمان استدامة الدخل، وربط مناطق الإنتاج بشبكات الطرق والإتصالات، مع السعي لتوفير مستلزمات الإنتاج بناءً على دراسة المشروع، والاهتمام بتوفير التقنية الملائمة بناءً على دراسة البيئة المحيطة بالمشروع، وتدريب العاملين في التمويل الصغير على الأساليب الإدارية والتمويلية الملائمة، وابتكار سياسات اقتصادية تجعل العمل الحر جاذباً، وعمل دراسة فنية واقتصادية لتحديد الفترة اللازمة لتحريك التمويل. وإعداد قانون يحكم الاختصاصات واستصدار تشريع يحمي الاعمال الصغيرة خاصة تلك المرتبطة بالتقليل من حدة الفقر في المجتمع.

أما دراسة (حامد، ١٤٣٣)فقد تناولت مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية بجمهورية مصر العربية، ويهدف المشروع إلى تعظيم مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية في الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل جديدة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية . يبدأ التمويل من ١٠٠٠ ج- ٧٥٠٠٠ ج بنظام القرض الدوار. وحقق المشروع العديد من الأهداف التي سعت إليها حيث تحسن مستوى دخل المستفيدين من المشروع والتمويل الذي يقدمه المشروع .

أما دراسة (عبد العزيز، ٢٠١١ م)فتناولت مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحسين مستوى معيشة الفقراء،وتهدف مشروعات الصندوق إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ليؤدي ذلك إلى توفر فرص عمل وزيادة دخل الأسر المصرية من ذوي الدخل المحدود، وذلك عبر نشر ثقافة العمل الحر وتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة إضافة الى تقديم الرعاية للأسر الفقيرة . ويسعى الصندوق إلى خلق شراكات مع الأجهزة الحكومية وقطاع الإعمال والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني . وقد ترتب على مشاريع الصندوق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع بشكل عام وتحسن في الظروف المعيشية للأسر المصرية بشكل خاص .

المحور الرابع: برامج الإسكان الخيري

يعرف المسكن بأنه البناء الذي يأوي الإنسان ويشمل هذا المأوى كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة الاجتماعية له وللعائلة كما عرفت إحدى خبيرات الاسكان بمجال العلوم المنزلية المنزل بأنه المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف وهو المكان الذي تنبع فيه علاقة المحبة بين الأبوين وبين كل فرد من الأسرة. إن الغذاء والمأوى والكساء هم الأشياء الأساسية الضرورية للتواجد الإنساني والإسكان هو الذي يحقق طلب الاحتياج النفسي للمأوى أن المسكن غير المناسب قد ينتج عنه عدم ارتياح وأمراض قد تؤدي إلى الموت لذا فإن للمسكن آثار اجتماعية وصحية ونفسيه واقتصادية على الإنسان.

وانطلاقاً من أهمية المسكن بالنسبة للإنسان، فقد قامت العديد من المشروعات والبرامج الموجهة لتوفير المساكن للفقراء كأداة هامة ومؤثرة في مكافحة الفقر. وفيما يلي يتم استعراض بعضٍ من تلك التجارب.

الدراسات السعودية:

تناولت دراسة (الجاسر،١٤٣١) مشاريع إسكان مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، والتي تهدف إلى بناء مجمعات سكنية للفئات الأشد حاجة، وتوفير البرامج التنموية لتحويلهم من أسر محتاجة إلى أسر تعتمد على نفسها، بلغت عدد المشروعات نحو ١٦ مشروع تتراوح عدد الوحدات السكنية في المشاريع ما بين (٥٠ – ٣٨٠) وحدة سكنية. وقد أجرت المؤسسة سلسلة دراسات الحاجة للسكن وهي سلسلة مكونة من (١٣) مجلدًا تم فيها دراسة الحاجة للسكن في كافة مناطق المملكة، وتم تحديد المواقع الأشد حاجة للسكن في تلك المناطق، وفقاً لمعايير اختيار المواقع المستهدفة مثل ضعف البيئة السكنية وشدة الفاقة لدى السكان، وقابلية الموقع للنمو الاقتصادي والاجتماعي. أما فيما يخص الفئات المستهدفة فإن المؤسسة تستهدف ذوي الدخل المنخفض، الذين لا يملكون أرضًا مخصصة للبناء، ولا يملكون مسكناً خاصاً ملائماً للعيش فيه، أو أن مساكنهم الحالية غير ملائمة للسكن (المساكن الرديئة)، على أن يكون لدى الفرد المستهدف الدافع والرغبة في تحسين مستواه المعيشي.

وتقوم المؤسسة عادة بعدة إجراءات؛ لتنفيذ مشاريعها حيث يتم تحديد المواقع الأشد حاجة وفقاً لدراسات الحاجة للسكن المشار إليها آنفاً، ثم تتم دراسة الأوضاع السكنية والاجتماعية الراهنة في الموقع الذي تم تحديده بغرض معرفة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتنموية للأسر المقيمة في الموقع، وبناءً على ذلك يتم تحديد المعايير التخطيطية والتصميمية للمواقع المستهدفة، وتخطيط وتصميم البيئات العمرانية المستهدفة، ثم تنفيذ المشاريع الإسكانية في تلك المواقع ومتابعة تنفيذها وتنسيق تأمين الخدمات والمرافق المطلوبة لاستكمالها. التخطيط للبرامج الاجتماعية للفئات المستهدفة في تلك التجمعات السكانية.

أما المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ المشاريع فتتمثل في التقويم والتطوير؛ حيث يتم إعداد دراسة تقويمية للمشاريع ويتم قياس مستوى رضا المستفيدين عن بيئتهم العمرانية بأسلوب علمي، ويتم الاستفادة من نتائج الدراسة في تحسين البيئات القائمة وتطوير المعايير السابقة. تطوير أساليب التخطيط والتصميم لمشاريع المؤسسة المستقبلية.

تناولت دراسة (النشوان، ٢٠١٠) تجربة مؤسسة الوليد بن طلال في بناء وحدات سكنية خيرية، فقد قامت المؤسسة ببناء مجمعات سكنية عبارة عن فلل صغيرة يتراوح عددها في كل مجمع بين (٥٠ ـ ١٠٠ ـ ٢٠٠) وحدة سكنية مستقلة، وقد تم تنفيذ هذه المجمعات في المناطق التالية (حائل ١٠٠، تبوك ٢٠٠، الحدود الشمالية ٢٠٠، الجوف ٢٠٠، الباحة ١٠٠، عسير٢٠٠، الرياض ٢٠٠).

وتم التنسيق مع أمراء المناطق على أن يتم تأمين أراضي المشاريع بتخصيص قطع سكنية مناسبة ضمن المخططات التي تم تخصيصها من أجل منحها للمواطنين، فتم حجز قطع تتراوح مساحتها ما بين (٦٠٠م٢ إلى ١٠٠ر١ م٢) حسب مخططات الأراضي، بحيث يلتزم سموه ببناء الوحدة السكنية كاملة، مع الأسوار إضافة إلى بناء المسجد الجامع في كل مخطط وتوفير الخدمات والبنية التحتية وتقوم الإمارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية في المنطقة من أجل توفير الخدمات اللازمة للمشروع من إيصال الماء، والكهرباء، والهاتف، والصرف الصحي، وزفلتة الشوارع، وخلاف ذلك مما يتطلبها المشروع .كما يتم الترتيب مع الجهات الأخرى لتوفير ما يخصها من مشاريع كالمدارس والمستوصفات، ومراكز الشرطة، والدفاع المدني، على اعتبار أن هذا المشروع يقع في مخطط رسمي مكفول الخدمات من قبل الدولة .كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتأمين ما يلزم كل وحدة سكنية من الفرش والأثاث، مع الحرص على إعطاء المشروع الأولوية في بناء مركز اجتماعي لرعاية الساكنين.

يتزامن مع بناء المشروع تشكيل لجنة من الإمارة والجهات المختصة في المنطقة لإجراء دراسة مستفيضة لأوضاع المواطنين المستحقين لهذه المساكن لتوزيعها عليهم عبر شروط وقيود تضمن تقديم الأكثر حاجة، والأشد فاقة .يتم منح المستفيد - ابتداء - استمارة تخصيص تسمح له باستغلال البيت للسكنى فقط، وبعد مضي خمس سنوات يعطى صك الملكية، على أنه يتم خلال تلك المدة متابعة حال الساكن من قبل هذه اللجنة حتى يتم التأكد من التزامه بالشرط ، هذه المدة تكون كافية لتأقلم المواطن مع الوضع الجديد واستفادته من الخدمات المقدمة مما يدعوه إلى مزيد من الاستقرار بل ويدعوه إلى تكريس ذلك بتطوير مسكنه والتوسع.

وتطرقت دراسة (السند،١٤٣١) إلى وصف مشاريع بناء مجمعات سكنية التي تنفذها جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري، حيث يهدف البرنامج إلى إنشاء مجمعات سكنية مهيأة لاحتضان المحتاجين ومساعدتهم على تنمية قدراتهم الذاتية للخروج من دائرة الفقر، وتقديم برامج تنموية لساكني وحدات المشروع السكنية من أجل تأهيلهم ومساعدتهم على التحول من معتمدين إلى منتجين، والعمل على استقرار الأسر الفقيرة بتوفير السكن المناسب لهم، كما يهدف إلى الحد من المظاهر والسلوكيات السلبية المنتشرة في أوساط الفقراء والتي تشجع على الاستمرار في حالة الفقر، والعمل على إيجاد وقف مؤسسي دائم لا يعتريه ما يعتري الأوقاف غير المؤسسية من قصور واندثار تجسيداً لمفهوم الصدقة الجارية، والإسهام في مكافحة الفقر ضمن الجهود التي تبذلها الدولة، والمشاركة في التنمية المتكاملة اقتصادياً، واجتماعياً، وعمرانياً من خلال تقديم منظومة متكاملة من البرامج التنموية.

وهنالك عدة شروط لاستفادة الأسرة من خدمات الجمعية الإسكانية أهمها أن تكون الأسرة سعودية الجنسية، وأن تكون الأسرة مقيمة في مدينة الرياض مدة لاتقل عن ثلاث سنوات، وألا يزيد الدخل الشهري لرب الأسرة عن ٣٠٠٠ ريال، وألا تكون الأسرة قد حصلت على قرض من صندوق التنمية العقارية، وألا يكون تحت كفالة الأسرة عمالة وافدة بقصد التجارة، وألا تكون الأسرة مالكة لمسكن لائق، وألا تكون الأسرة مالكة لرأسمال أو ممتلكات ذات قيمة.

وعند استفادة الأسرة من خدمات الجمعية الإسكانية فعليها الالتزام ببعض الضوابط والتي تتمثل في أن تلتزم الأسرة بتسليم الوحدة السكنية كما استلمها، وتقر الأسرة بأنه لايحق لها التصرف في الوحدة السكنية بيعاً أو رهناً أو تأجيراً ظاهراً أو باطناً أو التنازل عنها لشخص آخر، وعلى الأسرة ألا تقوم بإجراء أي تعديل أو تغيير داخل أو خارج الوحدة السكنية إلا بموافقة خطية من إدارة الجمعية، وأن يلتزم رب الأسرة وافراد أسرته بالمشاركة والاستفادة من البرامج التنموية التي تقدمها إدارة الجمعية للساكنين، وأن تلتزم الأسرة بأنظمة وتعليمات إدارة الجمعية.

وقدمت الباحثة عدة توصيات تمثلت في: ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والغربية في مجال الإسكان الخيري، وذلك لدعم خبرات العاملين في مشروعات الإسكان الخيري بالمملكة العربية السعودية مع مراعاة قيم وتقاليد المجتمع. وأهمية توجيه المجتمع من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة وغيرها من الوسائل إلى أهمية توفير الإسكان للفئات المحتاجة من ذوي الدخل المنخفض والمحدود، وتفعيل تنويع أساليب التمويل والدعم والمساندة. والتأكيد على التوسع في إنشاء مجمعات إسكان خيري في القرى والمحافظات الأخرى في جميع أنحاء المملكة نظراً لأهمية هذه المشروعات في مساعدة الأسر محدودة الدخل، وضرورة توفير برامج تنموية في الإسكان الخيري لها عائد اجتماعي اقتصادي وصحي للمستفيدين منه. وذلك لكي يتحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بحيث يمكن توجيه هذه الموارد وصيانتها من خلال هذا الإسكان الخيري.

اقترح (باهمام،٢٠١٠) برنامجاً لمشاركة المستفيدين في توفير مساكنهم بأنفسهم؛ لتحقيق الهدف الرئيسي من البرنامج هو دعم الأسر الفقيرة؛ لتمكينهم من المشاركة في توفير المساكن، وذلك عن طريق تكوين مؤسسات راعية لاعادة تفعيل دور الاسر في توفير مساكنها بما تقدمه من دعم وخدمات استشارية وتدريبية ادارية واجتماعية وفنيه.

يشتمل البرنامج على ثمانية مراحل كالتالي: المرحلة الأولى؛ مرحلة تكوين المؤسسات الراعية: ويتم ذلك من خلال قيام وزارة الإسكان بإعداد اشتراطات واضحة ودقيقة لما يجب أن تشتمل عليه المؤسسات الراعية، وإعداد أدلة واضحة ومبسطة لمختلف أساليب دعم الأسر المستفيدة، وتوفير النماذج الادارية والفنية اللازمة وذلك بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التهيئة: لضمان قيام المؤسسات الراعية بشكل سليم يتعين أن يتوفر لها الدعم المالي أو التمويل اللازمين للقيام بمهامها التأسيسية وتشكيل فريق العمل المناسب، ويقترح أن تتولى وزارة الاسكان الاضطلاع بهذه المهمة، وتخصيص جزء من الميزانية المرصودة للإسكان الشعبي لدعم إنشاء المؤسسات الراعية لتمكين السكان من توفير المساكن بالمشاركة أو بمقدرتهم الذاتية.

كما يتعين على الوزارة حث القطاع الخاص على المشاركة في توفير الدعم المالي والعيني، وتوفير القنوات المنظمة لجمع التبرعات، وتحديد ضوابط جمعها وصرفها وتوظيفها. كما يتعين على الوزارة السعي في تقديم الضمانات الحكومية التي تمكن المؤسسات الراعية من الحصول على تمويل بقروض حسنة أو ميسرة في حالة كون المستفيدين من ذوي الدخول التي تؤهلهم للتسديد بأقساط ميسرة للمساكن التي سيحصلون عليها، ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليها مباشرة بأنفسهم. والمرحلة الثالثة هي مرحلة ما قبل المشاركة: وفي هذه المرحلة يتم وضع معايير اختيار الأسر التي يمكن أن تستفيد من برامج المؤسسات الراعية، ثم إعداد استمارات جمع المعلومات. ثم تهيئة الأسر لمرحلة المسح الميداني وذلك بإعلانهم وتوعيتهم بالفكرة أهدافها، ثم القيام بالمسح الميداني وجمع البيانات وتكوين قاعدة معلومات عن الأسر المستهدفة، وتحديد الأسر المؤهلة والبرامج المناسبة لها. وبالتوازي مع ذلك يتعين أيضاً الحصول على الأرض الأنسب لإقامة المشروع السكني من ناحية الموقع وقربه من المرافق والخدمات وفرص العمل، والمساحة الكافية لاستيعاب الأسر المرشحة، وصلاحيتها للبناء عليها بأقل تكلفة، واستكمال الإجراءات والتصاريح الخاصة بالبناء على الأرض، وتوفر البنية التحتية أو إمكانية إيصالها بيسر وسهولة، والبدء في إجراءات إيصالها، وغيرها من الإجراءات الخاصة باستكمال توفير الأرض، واستكمال عمليات تجهيزها لأعمال بناء المساكن، والاتصال بالجهات المعينة لتوصيل وتوفير مرافق البنية التحتية الأساسية. أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة المدخل المشاركة: تعد مرحلة تحديد المدخل الأنسب للمشاركة، وصياغة خطة العمل المقترحة لبرنامج توفير المساكن بمشاركة الأسر المستفيدة تتويجاً لجميع الجهود السابقة. ويعد نجاح تحديد المدخل الأنسب، بناء على المعطيات التي توفرت لدى فريق عمل المؤسسة الراعية، وترجمتهم له إلى خطة عمل مناسبة المفتاح إلى النجاح في تمكين السكان من توفير مساكنهم بمقدرتهم الذاتية أو بالمشاركة في توفيرها. ويؤثر في تحديد المدخل وصياغة الخطة أربعة متغيرات أساسية هي: الدعم المالي أو العيني المتاح، الرعاية الفنية المتوفرة، مستوى مشاركة الأسر المتوقع ونوعه (القيام بالأعمال كاملة، العمل مع الحرفيين، المشاركة في اعمال الانهاء، الاشراف والاعمال البسيطة)، وكذلك طبيعة تلك المشاركة (الفردية أو الأسرية، والعمل في مجموعات، والعمل كمجتمع متكامل).

والمرحلة الخامسة هي مرحلة ما قبل التطوير: تشتمل هذه المرحلة على أعمال التجهيز الفنية المساندة للمشروع، والتي يجب أن تقوم بها المؤسسة الراعية بشكل مستقل ومطلق، ومن دون الحاجة إلى مشاركة الأسر المستفيدة. ويمكن أن تكون بعض عناصرها قد سبق البدء فيها في المراحل السابقة، إلا أن اكتمال أعمالها يمثل القاعدة الأساسية لانطلاق أعمال التطوير في توفير المساكن بمشاركة الأسر المستفيدة. وتشتمل هذه المرحلة على مراجعة اشتراطات التخطيط وتنظيمات البناء والمطالبة بتعديلها إذا لزم الأمر، وأعمال تجهيز المخططات واستكمال استصدار الرخص اللازمة للبناء والتطوير، وأعمال تهيئة الأرض، وتوفير مرافق البنية التحتية، ومباني الخدمات الأساسية. كما تشمل عمليات تحصيل الدعم أو التمويل الميسر للأسر المستفيدة، وتقديم الضمانات اللازمة للجهة الممولة. والمرحلة السادسة هي مرحلة التدريب: تمثل هذه المرحلة البداية الفعلية لتفاعل الأسر المستفيدة. ويعد استكمال برامج الدورة التدريبية بنجاح الخطوة الأولى نحو التفعيل الإيجابي لمشاركة المستفيدين. ويستلزم لنجاح هذه المرحلة الإعداد الجيد، وتوفير كامل المواد التدريبية والتجهيزات اللوجستية قبل دعوة المستفيدين والبدء في أعمال ورشة العمل التدريبية. والمرحلة السابعة هي مرحلة التصميم: تمثل مرحلة التصميم امتداداً طبيعياً لمرحلة التدريب. وتعد مشاركة الأسر المستفيدة في هذه المرحلة المحور الأساسي لضمان تحقيق احتياجاتهم الاجتماعية ومتطلباتهم الوظيفية في الوحدات السكنية وفي المشروع الإسكاني بشكل كامل. فبنجاح هذه المرحلة تستطيع المؤسسة الراعية أن توفر مساكن تحقق رغبات السكان وتفي باحتياجاتهم ضمن الإمكانات المادية والتقنية المتاحة لهم، وفي إطار يمنحهم الرضا بالمساكن التي يحصلون عليها، ويشعرهم بدورهم الإيجابي في تشكيلها. أما المرحلة الثامنة والأخيرة فهي مرحلة التنفيذ: تعد مرحلة مشاركة الأسر المستفيدة في تنفيذ المساكن أطول المراحل وأكثرها صعوبة عليهم وعلى المؤسسة الراعية. وتتطلب هذه المرحلة جهداً إدارياً مضاعفاً من قبل المؤسسة الراعية، وجهداً مستمراً ومتواصلاً من الأسر المشاركة. كما أن الدقة والنظام والتعاون عوامل أساسية لاستكمال أعمال التنفيذ بيسر وسهولة. وتتكون مرحلة التنفيذ من خمس خطوات أساسية، تُعنى الخطوة الأولى بأعمال الإعداد الأولي، وهي استمرار لبعض أعمال الخطوات السابقة فيما يخص تطوير تقنية البناء، وتحديد مستوى مشاركة الأسر المستفيدة في تنفيذ مساكنها. وتعنى الخطوة الثانية بالإعداد للتدريب، بدءاً من إعداد البرنامج التدريبي، وتهيئة ورشة العمل الميداني، وتوفير المعدات، وختاماً بجدولة الأعمال. وتمثل الخطوة الثالثة أعمال التدريب الميداني، بما تشتمل عليه من إطلاع المشاركين على تفاصيل تقنية البناء المقترحة، ومراحل تطبيقها، وتحديد أدوارهم في التنفيذ، وتعريفهم بها، وتدريبهم عليها. يليها خطوة الإعداد للتنفيذ، وتركز على استكمال طلب معدات البناء ومواد البناء وتخزينها، والتعاقد مع الحرفيين المتخصصين، وتوزيع المهام على المشاركين. وفي النهاية خطوة التنفيذ، سواءً كان بالمقدرة الذاتية للأسر المستفيدة أو بمشاركتهم الجزئية في التنفيذ.

الدراسات العربية:

تناولت دراسة (الهذيلي،٢٠١٠) إسهامات صندوق الوطني للتضامن في تونس في محاربة الفقر، وأشار إلى أن للصندوق آليات وأدوات متعددة في هذا الشأن ومن أهم تلك الآليات المساهمة في تمويل اقتناء المساكن الاجتماعية من صنف "فوبرولوس١" وذلك بتولي الصندوق منذ أبريل ٢٠٠٨ وإلى غاية اكتوبر ٢٠١٠ صرف ٣,٠٥٣ م.د لفائدة ١٠٦٦ منتفع من محدودي الدخل تمت مساعدتهم على توفير التمويل الذاتي لاقتناء هذا الصنف من المساكن، حيث يتم تحديد المنتفعين بناءً على دراسات اجتماعية وهندسية يقوم بها الصندوق، كما نحى الصندوق منحًى آخر عندما تولى خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ المساهمة في تمويل البرنامج الرئاسي للنهوض بـ٢٦ حياً شعبياً محيطاً بالعاصمة وبعض المدن الكبرى والتي بلغتها ميزانيتها نحو ١١٤ مليون دينار ساهم فيها الصندوق بنحو ٧٥ مليون دينار.

المحور الخامس: برامج التكافل الاجتماعي

التكافل الاجتماعي هو أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم لمعالجة مشكلات الفقر والعجزبمعنى أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيه أنه إلى جانب الحقوق التي له فإن عليه واجبات تجاه الآخرين، وخاصة الذين ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة، وذلك بإيصال المنافع إليهم، ودفع الأضرار عنهم.

والتكافل الاجتماعي بهذا التعريف يلعب دوراً هاماً ومحورياً في الحد من الآثار السلبية للفقر، وتمثلت مظاهر التكافل في العديد من برامج المعونة والإغاثة والبرامج التي تواجه الكوارث والظروف الطارئة، وكذلك برامج الجمعيات الخيرية واللجان الأهلية، وفيما يلي يتم استعراض بعض التجارب والأفكار والمقترحات في مجال التكافل الاجتماعي.

الدراسات السعودية:

استعرضت دراسة (المطوع،١٤٣١) عدداً من برامج التكافل الاجتماعي التي تنفذها إدارة أوقاف صالح بن عبد العزيز الراجحي، ومن تلك البرامج ما يلي:

برنامج التكافل الاجتماعي:

ويهدف إلى مساندة الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية لتفعيل دورها الاجتماعي في دعم ومساعدة الأسر الفقيرة، والمساهمة في دعم الأسر المحتاجة والتخفيف عنها وتقديم العون لها، والتأكيد على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يستشعر الأسر الفقيرة والمحتاجة، والتأكيد على دور إدارة أوقاف صالح بن عبدالعزيز الراجحي في خدمة المجتمع. وتقوم إدارة الأعمال الخيرية في إدارة الأوقاف بحصر الجمعيات الأشد احتياجاً من فئة (أ) وفئة (ب) وفقاً لتصنيف الإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ثم يتم التنسيق مع الجمعيات الخيرية المرشحة لتحديد المحتاجين، وطلب مسوغات الترشيح، ويتم دراسة الحالات الواردة من الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية، ومن ثم يتم إعداد قائمة بأسماء الفقراء والأيتام والأرامل المرشحين وفقاً للدراسات الاجتماعية التي يقوم بها الباحثون الاجتماعيون في الإدارة، ومن ثم يتم تقديم المساعدات المالية المباشرة للحالات المستحقة، حيث يتم إصدار شيكات المساعدات بأسماء المستفيدين مباشرة أو تودع بحساباتهم في البنوك مباشرة.

برنامج توزيع التمور:

الذي يعد أحد البرامج الخيرية المستمرة التي تقوم بها إدارة الأوقاف سنوياً، انطلاقاً من إدراكها وتلمسها لحاجات الأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، وتقوم إدارة الأوقاف بتوزيع التمور على المحتاجين بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والمؤسسات. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الجمعيات الخيرية في تقديم التمور للأسر المحتاجة، تذليل بعض الصعوبات التي قد تقف أمام الجمعيات الخيرية في تأمين بعض المواد الغذائية للأسر المحتاجة، التأكيد على دور إدارة أوقاف صالح بن عبدالعزيز الراجحي في خدمة المجتمع. تقوم إدارة الأعمال الخيرية بإدارة الأوقاف بحصر الجمعيات الأشد احتياجاً من فئة (أ) وفقاً لتصنيف الإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والتنسيق مع الجمعيات الخيرية المرشحة لمعرفة عدد المستفيدين لديها، ثم تحديد الكمية المخصصة لكل جمعية من التمور وفقاً لعدد المستفيدين من الجمعية،حيث يتم ذلك وفقاً لنسب ومعايير دقيقة تقوم إدارة الأوقاف بمعالجتها وتحديدها، ومن ثم يتم توزيع التمور على الجمعيات الخيرية المستفيدة.

برنامج دفء وغذاء:

كثير من الأسر الفقيرة تعاني في الشتاء القارس، وخصوصاً أن درجات الحرارة في المملكة العربية السعودية في فصل الشتاء تنخفض في شهر يناير إلى درجةالتجمّد في أجزاء واسعة من شمال البلاد ووسطها؛ مما يحتم على القادرين أن يهبوا لتقديم العون والمساعدة لإخوانهم. وتم تنفيذ هذا البرنامج سنوياً بالتنسيق مع عدد من جمعيات البر الخيرية في ست مناطق من مناطق المملكة الأكثر برودة خلال فصل الشتاء، وهذه المناطق هي: القصيم، حائل، المنطقة الشرقية، الحدود الشمالية، الجوف، تبوك، ويقوم هذا البرنامج بتقديم سلال خيرية لهؤلاء المحتاجين ومن أهم مكونات هذه السلال: (جهاز تدفئة، وخمس بطانيات كبيرة، بالإضافة إلى المواد الغذائية المكونة من: الأرز، والسكر، والدقيق، والزيت، والمكرونة، وحليب الأطفال)، وتتولى الجمعيات الخيرية صرف تلك السلال وتوزيعها على المستفيدين. يهدف البرنامج إلى العمل بمبادئ التكافل الاجتماعي التي تستشعر الأسر المحتاجة والوقوف معها، المساهمة في دعم الأسر المحتاجة والتخفيف عنها وتقديم العون لها في فصل الشتاء، المشاركة الفاعلة من قبل إدارة الأوقاف في مساندة الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية في دعم ومساعدة الأسر المحتاجة. تقوم إدارة الأوقاف بتحديد الجمعيات الخيرية الأشد حاجة لهذا البرنامج؛ حيث تُراعى في ذلك المناطق الأكثر برودة في فصل الشتاء على مستوى المملكة العربية السعودية، ثم تقوم بتأمين السلال الخيرية المطلوبة من إحدى الشركات التجارية بطريقة مباشرة، ومن ثم تقوم بإرسالها إلى الجمعيات الخيرية المحددة، والتي تقوم بتوزيعها على المستفيدين، وعادة يقوم الباحثون الاجتماعيون بإدارة الأوقاف بزيارات ميدانية للجمعيات الخيرية المستفيدة من البرنامج للتأكد من توزيع السلال الخيرية على المستفيدين.

برنامج التيسير عن المعسرين المسجونين في الحق الخاص:

نفذت إدارة الأوقاف عدة برامج لمساعدة المعسرين والسجناء وكفالة أسرهم، وذلك بالتنسيق مع اللجان الخيرية والجهات الرسمية التي تعمل في خدمة السجناء وأسرهم، وذلك طلباً للأجر الوارد في ذلك بقول النبي: (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر عن معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عونأخيه) «رواه مسلم». يهدف البرنامج إلى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، المساهمة في دعم جهود الجهات الرسمية ذات العلاقة في برامجها الاجتماعية، إعادة لم شمل الأسر المتضررة من سجن عائلها، أو أحد أفرادها. وقد تم إطلاق سراح عدد (٣٨٠) من سجناء الحق الخاص في عدة مناطق من مناطق المملكة العربية السعودية منذ تأسيس إدارة الأوقاف وحتى نهاية عام ١٤٣١هـ، وبلغ إجمالي المبلغ المنصرف لهذا البرنامج طيلة فترة تنفيذه بإدارة الأوقاف (٥,٣٣٠,٠٠٠) فقط خمسة ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألف ريال بعد أن تكفلت إدارة الأوقاف بتسديد ديونهم بموجب شيكات تصرف بأسماء أصحاب الحق مباشرة بعد التنسيق مع الجهات الرسمية العاملة في هذا المجال، وقد وضعت ضوابط ومعايير محددة لضمان تنفيذ هذا البرنامج بدقة.

برنامج كفالة أسر السجناء:

يأتي تنفيذ برامج كفالة أسر السجناء رغبة من إدارة الأوقاف لدعم ذوي الحاجات من أفراد المجتمع، وخصوصاً أن أسر السجناء تتأثر في الغالب نتيجة غياب عائلها، ومن هذا المنطلق حرصت إدارة الأوقاف على تنفيذ هذا البرنامج وتقديم المساعدة لهذه الأسر وكفالتها، حتى تتمكن الأسرة من تلبية احتياجاتها المعيشية، وتسهم هذه المساعدة - بإذن الله - في مواساتها والتخفيف عنها من الناحية النفسية والاجتماعية وتنقذ الأسرة من الانحرافات السلوكية لا قدر الله، التي قد تندفع إليها عند الحاجة إلى المال. وتقوم إدارة الأوقاف بتنفيذ هذا البرنامج من خلال فرعين رئيسيين: تخصيص مبالغ شهرية مقطوعة لكل أسرة سجين، وسداد إيجارات المساكن لمدة عام كامل عن عدد من أسر السجناء. يهدف البرنامج إلى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، المساهمة في دعم جهود الجهات الرسمية ذات العلاقة في برامجها الاجتماعية، إعادة لم شمل الأسر المتضررة من سجن عائلها ، أو أحد أفرادها، التأكيد على دور إدارة أوقاف صالح بن عبد العزيز الراجحي في خدمة المجتمع. بلغت التكلفة الإجمالية المصروفة من قبل إدارة الأوقاف على كفالة أسر السجناء حتى الآن مبلغاً وقدره (٤,٩٢٢,٢٣٠) فقط أربعة ملايين وتسعمائة واثنان وعشرون ألفا ومائتان وثلاثون ريالاً، لكفالة (٥٩٠) أسرة سجين في مختلف أنحاء المملكة، سواء بالدعم المالي المباشر باسم الزوجة أو أكبر الأبناء أو بسداد إيجار المنزل لمدة عام كامل.

برنامج تيسير أداء مناسك الحج لغير القادرين على أدائه :

قامت إدارة أوقاف صالح بن عبدالعزيز الراجحي بهذا البرنامج رغبة في تحقيق فضائل متعددة؛ ففيه تيسير لأداء مناسك الحج، وهو الركن الخامس من أركان الإسلام، على غير القادرين بأدائه مالياً، كما أنه يختص بفضل الزمان والمكان؛ حيث يأتي في أيام عشر ذي الحجة، وفي أطهر مكان على وجه الأرض، بالإضافة إلى آثاره الطيبة بإذن الله على المستفيدين منه، ورغبة في نيل هذه الفضائل العظيمة المترتبة على هذا العمل الجليل جاء هذا البرنامج الذي يُعنى بتيسير أداء النسك لأعداد محددة من المواطنين السعوديين. ويهدف البرنامج إلى تقديم العون للمحتاجين من أجل أدائهم مناسك الحج، المشاركة الفاعلة من إدارة أوقاف صالح بن عبدالعزيز الراجحي في تذليل المصاعب للمحتاجين، مساعدة الجمعيات الخيرية في تحقيق رسالتها الخيِّرة الخاصة بمساعدة المحتاجين والفقراء، الإسهام في التأثير الإيجابي على المستفيدين من البرنامج من النواحي الدينية والسلوكية أثناء وبعد عودتهم من رحلة الحج، باستفادتهم بإذن الله من آثارها وأجوائها الإيمانية؛ مما يكون عوناً - بعد توفيق الله - في ثباتهم واستقامتهم على التمسك بالدين وأحكامه. وللاستفادة من البرنامج لابد أن تنطبق على المرشح شروط الحج المعتبرة شرعاً، وأن يكون من أهل السنة والجماعة، وأن يكون ممن لم يسبق لهم تأدية فريضة الحج، وتوفر الاستطاعة والقدرة الجسدية «ألا يكون عجزه مؤثراً في قدرته على أداء الحج بنفسه»، وأن يكون عمره (٣٥) سنة فأكثر، كما يشترط بالنسبة للمرأة وجود محرم لها، وأن يكون غير قادر على دفع تكاليف الحج، وأن يكون سعودي الجنسية. تقوم إدارة الأوقاف بتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع عدد من جمعيات البر الخيرية على مستوى المملكة العربية السعودية، حيث تقوم تلك الجمعيات برفع الحالات لإدارة الأوقاف المستحقة للدعم وممن تنطبق عليهم معايير الترشيح المذكورة سابقاً، مع تحديد حملات حج لهؤلاء لتلك الحالات مع رفع التكلفة المالية اللازمة لذلك ثم تقوم بدراسة الحالات المقدمة، ومن ثم تقوم بإصدار شيكات بأسماء حملات الحج المقدمة.

برنامج مساعدة الشباب الراغبين في الزواج «إعفاف»:

يعد برنامج مساعدة الشباب الراغبين في الزواج من البرامج المهمة والحيوية التي تحرص إدارة الأوقاف على تنفيذها كل عام، نظراً لما يحققه من نتائج إيجابية وأهداف نبيلة في المجتمع، وقد كان لتنفيذه الأثر الإيجابي الذي وجدته إدارة الأوقاف من المشاريع واللجان الخيرية العاملة في مجال دعم الشباب الراغبين في الزواج، سواء أكان ذلك نشاطاً رئيساً لها، كالمشاريع والصناديق واللجان المستقلة، أو كجزء من مناشطها المتعددة كما هو الحال في الجمعيات الخيرية. ويهدف البرنامج إلى مساعدة اللجان والصناديق والمشاريع والجمعيات الخيرية في تحقيق رسالتها في الأعمال الخيرية وخاصة التي تعمل في مجال مساعدة الشباب الراغبين في الزواج، المساهمة في القضاء على العنوسة الآخذة في الازدياد في المجتمع، وحماية الفرد والمجتمع من الانحراف والفساد الأخلاقي، تذليل المصاعب التي قد تعترض من يرغب في الزواج، الإسهام في تكوين الأسر الصالحة بإذن الله، التأكيد على دور إدارة أوقاف صالح بن عبد العزيز الراجحي في خدمة المجتمع وتحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي بين أفراده. ولتنفيذ البرنامج يتم التنسيق مع اللجان والصناديق والمشاريع والجمعيات الخيرية التي تعمل في مجال مساعدة الشباب الراغبين في الزواج، وذلك لترشيح عدد من أسماء المستفيدين من الشباب المقبلين على الزواج، ويتم ذلك وفق أسس ومعايير محددة، ثم يتم دراسة الحالات الواردة ومن ثم يتم إعداد قائمة بأسماء الشباب المرشحين، ومن ثم يتم صرف المساعدات المالية للشباب الذين تم ترشيحهم، حيث يتم إصدار الشيكات بأسماء هؤلاء الشباب مباشرة.

برنامج الزواج الجماعي «تيسير»:

تقوم إدارة الأوقاف من خلال هذا البرنامج بتبني دعم ورعاية حفلات الزواج الجماعي بالتنسيق مع عدد من الجمعيات الخيرية بمختلف مناطق المملكة العربية السعودية. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في القضاء على العنوسة الآخذة في الازدياد في المجتمع، وحماية الفرد والمجتمع من الانحراف والفساد الأخلاقي، تذليل المصاعب التي قد تعترض من يرغب في الزواج، الإسهام في تكوين الأسر الصالحة بإذن الله، والحد من التكاليف الباهظة لحفلات الزواج.

برنامج عون النازحين:

بعد الاعتداء الذي وقع على الحدود الجنوبية في بلادنا بمحاذاة منطقة جازان في شهر ذي القعدة ١٤٣٠هـ بادرت إدارة الأوقاف بتنفيذ دعمها ومساعدتها للنازحين المتواجدين بمخيم الإيواء بمنطقة جازان من خلال تنفيذ برنامج دعوي متكامل، في أربع ركائز أساسية، وهي: إقامة حلقات لتحفيظ القرآن الكريم، إقامة دورات علمية أولية للنازحين، إقامة ملتقى دعوي، إقامة مسابقة علمية عامة. ويهدف البرنامج إلى التأكيد على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يستشعر إخواننا المحتاجين والمتضررين، التأكيد على دور إدارة الأوقاف في خدمة الوطن أوقات الأزمات والكوارث، المساهمة في دعم الأسر المحتاجة والمتضررة والتخفيف عنها وتقديم العون لها، المشاركة الفاعلة من قبل إدارة الأوقاف في مساندة الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية في تفعيل دورها الاجتماعي في دعم ومساعدة مخيمات الإيواء. ولتنفيذ هذا البرنامج تم إعداد آلية شاملة لتنفيذ الدعم، وقد تم تنفيذ كافة برامج الدعم بالتنسيق مع المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بأحد المسارحة، وتولت إدارة الأوقاف الإشراف والمتابعة على تنفيذ البرنامج طيلة فترة تنفيذه، وكذلك الإشراف على تنفيذ برنامج دعوي للنازحين تضمن محاضرات دينية لأبرز العلماء الكرام في المملكة العربية السعودية، كما تضمن العديد من الفقرات الترفيهية والمسابقات التحفيزية التي تم فيها توزيع جوائز متنوعة على الفائزين، وتنفيذ برنامج حلقات تحفيظ القرآن بالتنسيق مع الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بأحد المسارحة، بالإضافة إلى تنفيذ الدورات العلمية، والمسابقة العامة بالتنسيق مع المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بأحد المسارحة.

برنامج عون المتضررين:

وتتلخص فكرة البرنامج في تقديم الدعم والمساعدة للأسر المتضررة من سيول محافظة جدة (ذو الحجة ١٤٣٠هـ) بالتنسيق مع المستودع الخيري بجدة، وقد تمثل ذلك الدعم في توفير أجهزة كهربائية وملابس لهذه الأسر المتضررة، وقد بلغ إجمالي تكلفة هذا البرنامج (١,٠٠٠,٠٠٠) فقط مليون ريال. ويهدف البرنامج إلى التأكيد على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يستشعر إخواننا المحتاجين والمتضررين، التأكيد على دور إدارة الأوقاف في خدمة الوطن أوقات الأزمات والكوارث، المساهمة في دعم الأسر المحتاجة والمتضررة والتخفيف عنها وتقديم العون لها، المشاركة الفاعلة من قبل إدارة الأوقاف في مساندة الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية في تفعيل دورها الاجتماعي في دعم المتضررين. وقد قامت إدارة الأوقاف من خلال هذا البرنامج بتوفير المساعدات العينية للمتضررين، حيث تم تخصيص مبلغ (٤٠٠,٠٠٠) فقط أربعمائة ألف ريال، لتأمين الملابس وتوزيعها على الأسر المتضررة، على أن يتولى المستودع الخيري بجدة توزيعها على المستفيدين، وتم توزيع أجهزة كهربائية متنوعة على الأسر المتضررة، بإجمالي مبلغ وقدره (٦٠٠,٠٠٠) فقط ستمائة ألف ريال، على أن تتولى إدارة الأوقاف التعاقد مع إحدى الشركات التجارية لتأمين تلك الأجهزة، ومن ثم يتم تسليمها للمستودع الخيري بجدة، الذي يتولى توزيعها على المستفيدين، ومن ثم يتم تزويد إدارة الأوقاف بتقرير شامل ومفصل عن تنفيذ البرنامج.

برنامج الأقربين:

تقدم من خلاله مبالغ مالية مقطوعة للأسر الفقيرة من أقرباء الموقف بالتعاون مع صندوق تكافل عائلة الراجحي. ويهدف البرنامج إلى التخفيف على الأسر الفقيرة من أقرباء الموقف بتقديم المساعدة للمحتاجين من الفقراء والأيتام والأرامل، تعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي، والتعاون على البر والتقوى بين أفراد أسرة الموقف، مساندة الجهود التي يقوم بها صندوق تكافل عائلة الراجحي وتفعيل دوره الاجتماعي في دعم ومساندة الأسر الفقيرة من أسرة الموقف. ولتنفيذ هذا البرنامج تقوم إدارة الأوقاف بالتنسيق مع إدارة صندوق تكافل عائلة الراجحي لتزويدها بكشوف بأسماء الحالات المستفيدة من البرنامج بشكل شهري طوال مدة تنفيذ البرنامج. و يقوم الباحثون الاجتماعيون بإدارة الأوقاف بدراسة الحالات المقدمة، ومن ثم يتم اختيار الحالات التي سيشملها البرنامج، وذلك وفقاً لمعايير وأسس ترشيح ثابتة ومحددة، ومن ثم يتم صرف المساعدات المالية للحالات التي تم اختيارها على شكل شيكات يتم إصدارها بأسماء المستفيدين مباشرة أو تودع بحساباتهم في البنوك مباشرة.

أشارت دراسة (الحمودي،١٤٣١) إلى تجربة عائلية تحولت إلى جمعية خيرية سميت بجمعية (التقوى الخيرية)، ففي حوالي العام ١٤٠٤هـ وبدوافع إنسانية تستند إلى القيم الإسلامية تم البدء في تكوين لجنة من خمسة أشخاص لأجل تقديم يد العون والمساعدة لبعض الأسر الفقيرة من عائلة الحمودي، كانت المعونة تعتمد على حصر أعداد الأسر بأفرادها ومن ثم شراء لوازم شهر رمضان واللوازم المدرسية والقيام بتوزيعها وإيصالها لهذه الأسر. استمر الحال هكذا مع التوسع في أعداد هذه الأسر وخروجها أحياناً عن دائرة العائلة لتشمل كل من يتم رصد حالته كأسرة شديدة الفاقة، ولم يكن هناك من رئيس أو مدير مباشر لهذه اللجنة بل كانت المساهمة تتم من كل من لديه القدرة عليها سواء بشكل مادي أو معنوي. ومع العام ١٤٢٠هـ تقريباً كان قد تم التنظيم الفعلي وتكونت الجمعية وأصبحت تقدم خدماتها التنموية والتوعوية، ومن أهم أهداف الجمعية سد حاجة الفقراء من الضعفاء والأرامل والأيتام والمساكين قدر الإمكان، إدخال السرور على قلوب المكروبين بتوفير الحاجات اللازمة لبعض المناسبات كلوازم شهر رمضان وبداية العام الدراسي، إرشاد ومساعدة الأغنياء في إيصال صدقاتهم وزكاة أموالهم إلى الفقراء والمحتاجين، تقديم القروض عند الحاجة وخاصة للشباب المقبلين على الزواج، كفالة اليتيم، وتنظيم بعض الرحلات الخاصة بأطفال الأسر المحتاجة بالتعاون مع بعض المؤسسات الترفيهية في مدينة جدة، مساعدة الفتيات والشباب في إيجاد الوظائف المناسبة لهم من خلال العلاقات العامة للقائمين على الجمعية. ويتم العمل فيها من خلال إعداد المستندات الخاصة بدارسة حالة كل أسرة أو فرد يتم تقديم يد العون إليه ومتابعة وضعه الاجتماعي والاقتصادي والصحي على مرور السنوات حيث نصل مع البعض منهم لمرحلة الاستغناء عن هذه الخدمات المادية أو إرفاق أسر جديدة لم يسبق إرفاقها.

وبعد الانتهاء من عرض التجربة اقترحت الباحثة إنشاء مركز تنموي تابع لمؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي مع مراعاة ما يلي:

محاولة توظيف متخصص في المجال الاجتماعي من السكن نفسه ذي علاقات جيدة مع الأهالي. ودراسة احتياجات المنطقة الملحة ليس فقط المادية وإنما أيضاً الاجتماعية، وكذلك الاهتمام بما يبرز من مشكلات داخل هذه المساكن مثل انحراف الأحداث وسواه للعمل على حلها بل والوقاية منها، قبل استفحالها، والتعرف على قدرات الأهالي كبارهم وصغارهم سواء قدرات علمية أو عملية يمكن الاستفادة منها في البرامج التنموية، فلدى كبار السن الكثير من التجارب والخبرات التي يمكن الاستفادة منها مثل الإشارة إلى أهم ما يكون في البيئة من موارد يمكن الاستفادة منها في العملية التنموية، كما أن الاهتمام بهذه الفئة من كبار السن يرسخ لدى الأجيال الأخرى قيمة احترام كبار السن التي دعا إليها الإسلام، استثمار هذه القدرات كل في مجاله بحيث يكون العائد فردياً واجتماعياً، إن كان إقامة مشروع أو غيره، ويكون ذلك من خلال تفعيل هذه القدرات مثل أن يقدم من لديه مهارة معينة دورات للآخرين يستفيد هو منها مادياً وكذلك من يتلقى هذه الدورة مستقبلاً، الحرص على استمرار الدعم المادي والمعنوي للأهالي الفعالين في السكن والمشاركين بإنتاجية عالية في هذه البرامج.

الحرص على التوافق مع عادات وتقاليد الأهالي عند إنشاء المشاريع التنموية، لأن عدم توافق هذه البرامج مع عادات وتقاليد الأهالي قد يتسبب في عرقلة هذه المشاريع التنموية. إعطاء كبار السن الأهمية التي تشعرهم بجدوى تفاعلهم مع الشباب حتى لا يقفوا حجر عثرة عند إنشاء هذه المشاريع التنموية، كما أن لديهم الخبرات العميقة التي يمكن الاستفادة منها فعلاً في وضع بعض المقترحات لحل بعض المشكلات الاجتماعية، وخاصة ما يتطلب وساطة اجتماعية لحلها.

الدراسات العربية:

أشارت دراسة (الشمايلة، ٢٠١٠) إلى تجربة صندوق المعونة الوطنية في الأردن في مجال التكافل الاجتماعي وذلك من خلال برنامج تقديم المعونة للفقراء والذي يهدف إلى تقديم المعونات والمساعدات النقدية والعينية شهرياً للفقراء غير القادرين على العمل، ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء قاعدة معلومات شاملة ومتكاملة لتنسيق برامج المعونة في المملكة، وتقتصر على اسماء المنتفعين وعدد أفراد الأسرة وجنس رب الأسرة ومكان أقامة المنتفعن ومبلغ المعونة الشهري، وسبب منحها، وتم وضع شروط تحديد الأسر المستهدفة بالاستفادة من دراسات خط الفقر المطلق في الأردن، وتم القيام ببرامج تأهيل القادرين على العمل وذلك لتنمية وتطوير قوة عاملة مع كفاءات ومهارات مناسبة من خلال التدريب المهني والتشجيع على الالتحاق ببرامجه، ومن تتوفر له فرص عمل بعد التدريب ويرفضها يحرم من المساعدة. وللحصول عل المعونة المتكررة من الصندوق لابد أن يكون المتقدم مواطنًا أردنيًا يعيش في الأردن، والا يوجد لديه مصدر دخل مساوٍ أو يزيد على مقدار المعونة المستحقة له حال ثبوت حاجته للمعونة، ويتراوح المبلغ من ٤٠ دينار للأسرة المكونة من فردين إلى خمسة أشخاص، و١٨٠ دينار للأسر التي تزيد عن ستة أشخاص، وأن تنطبق على الأسرة إحدى الحالات: تأمين المرأة التي لا معيل لها (مطلقات، أرامل، بنت تجاوز عمرها ١٨ ولم يسبق لها الزواج، والمتزوجة من غير الأردني وغير قادرٍ على إعالتها)، مسن، العجز الدائم عن العمل، أسرة السجين أو المعتقل وأسر من لهم سوابق، الأسر البديلة. ومن الانتقادات التي وجهت لعمل الصندوق خلو قاعدة البيانات من المهنة، المستوى التعليمي، أعمار أفراد الأسرة، مصادر الدخل الأخرى، نوع السكن، الوضع الصحي، مقتنيات الأسرة، بالرغم من أن استمارة طلب المعونة غنية بالبيانات المهمة والشاملة.

اشتملت دراسة (بركات،٢٠٠٥) على تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الخيرية التطوعية بالمجتمعات العربية، ويرتكز التصور على مجموعة من الأسس تمثلت في: حصول الجمعيات الخيرية على الشرعية القانونية من خلال التسجيل لدى الجهات الرسمية كجمعية خيرية، تنظيم العضوية وفق شروط ومعايير محددة، التنظيم الإداري الجيد، الاستقلالية وعدم الارتباط بقبلية أو طائفية أو حزبية، تحديد الأهداف بشكل علمي ولابد أن تكون تلك الأهداف واضحة للجميع، التخطيط للمشروعات المجتمعية، الشفافية والوضوح بالنسبة لمصادر التمويل والصرف، البعد عن الصراعات التنظيمية، التكامل والتفاعل مع القطاعات الأخرى، الاعتماد على الذات في مصادر تمويل البرامج والمشروعات. وعموماً تنقسم مجالات عمل الجمعية إلى:

مجال البحث الاجتماعي المتمثل في؛ إجراء الدراسات والبحوث للتعرف على أوضاع الجمعيات الخيرية وكفاءتها في تقديم برامجها، وتحديد احتياجاتها والمشكلات التي تواجهها مع الاهتمام بنشر نتائج تلك البحوث، وإنشاء شبكة معلومات حول احتياجات المجتمعات المحلية وإتاحتها للقائمين على الجمعيات الخيرية. القيام بإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بقضية الفقر وتقييم أوضاع الأسر المحتاجة وربط الصلة الدائمة بالمستفيدين والمواطنين بالمجتمع؛ لتوسيع قاعدة المشاركة التطوعية، القيام بالدراسات؛ لتوفير المساعدات البيئية المختلفة؛ لتقديم المساعدات للمناطق المنكوبة داخل المجتمعات العربية وخارجها، وإجراء تقييم لكل عملية إغاثة تنفذها تلك الجمعيات.

مجال تنمية الموارد؛ وذلك بدعوة المواطنين للمشاركة في الجمعيات الخيرية بكافة صورها، والإسهام في تدريب المواطنين ومدهم بالمهارات اللازمة التي تؤهلهم للعمل الخيري الفعال، ووضع برامج التدريب في قائمة أولويات الجمعيات الخيرية فهي تعتمد في عملها على المتطوعين. التركيز على القطاع الخاص كأحد مصادر التمويل وإشراكه في إبداء الرأي والمشورة في مشروعات وبرامج الجمعيات. التنسيق في تنمية الموارد والحملات الإعلامية التي تنفذها الجمعيات الخيرية.

مجال الإدارة وتنظيم العمل؛ مساعدة الجمعية في إعادة النظر في خططها وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها واقتراح سياسات وبرامج وخطط ملائمة لطبيعة المتغيرات والظروف التي تعمل فيها الجمعية، تقديم المشورة الفنية لمجالس إداراتها ولجانها، مساعدة الجمعيات على تنفيذ وتصميم برامج متنوعة، العمل على توفير احتياجاتها من المتخصصين في المجالات المختلفة، تقويم أوضاع الجمعيات بصفة مستمرة، المساهمة في وضع خطة للتنسيق بين الجمعيات الخيرية المختلفة، توظيف واستخدام تقنية الاتصالات والانترنت في عمل الجمعيات.

أشارت دراسة (عبدالعزيز،٢٠١١) إلى تجربة الجمعية المصرية في مجال التكافل الاجتماعي وذلك عبر مشروع مساعدة الأيتام و المرضى و الفقراء، حيث تقوم الجمعية بمساعدة الأيتام و الأرامل في معيشتهم ، وتقوم بمساعدة المرضى من حيث توفير العلاج الخاص بهم أو إجراء العمليات الجراحية أو المعاونة في ظروفهم المعيشية. وتقوم الجمعية بصرف إعانات شهرية و موسمية لعدد من الفقراء غير القادرين على العمل لكسب الرزق. والجمعية تعمل على مستوى جمهورية مصر العربية بالكامل .

يهدف المشروع إلى مساعدة الفئات الفقيرة غير القادرة على العمل في المجتمع و معاونتهم على ظروف معيشتهم. معاونة المرضى في الحصول على العلاج أو إجراء العمليات الجراحية. منح مساعدات موسمية للمستفيدين من خدمات الجمعية و ذلك بصفة موسمية، يتم منحها من خلال العاملين بالجمعية و متطوعي الجمعية و هي عبارة عن (بطاطين، شنط رمضان، زكاة، ملا بس، زي مدرسي، .... وغير ذلك من المساعدات الموسمية).

المحور السادس: برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص

المسؤولية الاجتماعية هي مساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها وتحقيق اهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل فيه بدوافع دينية واخلاقية، ولتعزيز مكانتها التنافسية في مجال النشاط. وتتمثل فوائد المسؤولية الاجتماعية على الشركات في التالي: إنتاجية عالية للعاملين، رضا عالي للمستهلكين، ولاء أكبر للعاملين، تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مبيعاتها، انخفاض عدد الدعاوي القضائية، ارتفاع قيمة أسهم المنظمة، أما من ناحية المجتمع فإن فوائد برامج المسؤولية الاجتماعية تتمثل في: زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، تهيئة الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع، تحسين نوعية الحياة في المجتمع، وزيادة الوعي بأهمية وضرورة الاندماج بين شركات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة، تحسين التنمية السياسية والتي تأتي لزيادة الثقافة بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والشركات، زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات (الدلبحي،٢٠١١).

وقد تناولت العديد من الدراسات برامج واسهامات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في مكافحة الفقر داخل وخارج السعودية ، وفيما يلي يتم استعراض اهم البرامج والافكار والمقترحات والتوصيات التي تبنتها تلك الدراسات.

الدراسات السعودية:

تناولت دراسة (الحارثي،٢٠٠٩) تجارب بعض مؤسسات القطاع الخاص السعودي في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومن تلك المؤسسات البنك الألي التجاري والذي يعد من أكبر البنوك العربية وقد حصل على ثلاث جوائز محلية وإقليمية عام ٢٠٠٨م لتميزه في أداء المسؤولية الاجتماعية، ومن أهم البرامج التي يقدمها البنك:

١. برامج الأهلي لفرص العمل حيث يسعى البنك من خلال هذه البرامج لدعم حصول الشباب على فرص العمل المناسبة من خلال إعادة تأهيلهم وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وأيضًا دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة بتزويد المبتدئين بالدراسات وأسس إنشاء المشاريع وأيضًا تطوير القدرات الحرفية والمهنية للسيدات المعيلات لتامين حصولهم على دخل، ومن أمثلة هذه البرامج (كيف تبدأ مشروعك الصغير، وكيف تبدئين عملك التجاري من المنزل، والأسر المنتجة).

٢. برامج الأهلي للتعليم: وتستهدف رفع المستوى التعليمي والتقني للطلاب والطالبات، ودعم البحث العلمي، ومنها برنامج الأهلي للحاسب الآلي، وبرنامج الأهلي للكراسي العلمية، وقد أسس البنك كرسيين عام ٢٠٠٨م الأول في المسؤولية الاجتماعية للشركات بجامعة الملك سعود، والثاني في المالية والبنوك الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وبرنامج مبادرة إنجاز وينفذ بالتعاون مع مؤسسة جونير الامريكية وصممت البرنامج منذ تسعين عامًا والهدف تدريب الطلاب لما يتطلبه سوق العمل من خبرة.

٣. برامج الأهلي للصحة: يسهم البنك في دعم القطاع الصحي من خلال ثلاثة برامج هي: برنامج الأهلي للأجهزة الطبية لدعم الجهات الصحية غير الربحية التي تكفل العلاج المجاني، وقد ساهم البرنامج في توفير عدداً من اجهزة غسيل الكلى، وبرنامج الأهلي للوحدات الطبية ويستهدف تطوير القدرات الإسعافية لدى الجهات الطبية بالتعاون مع الهلال الأحمر السعودي، من خلال إنشاء وحدات عناية مركزة متنقلة، وبرنامج الأهلي للتوعية الصحية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر السعودي ويهدف الى رفع تدريب المواطنين على الإسعافات الاولية.

٤. برامج الأهلي الاجتماعية: يتبنى البنك برامج مبتكرة لخدمة المجتمع تشمل برنامج الأهلي لدعم الجمعيات الخيرية، وبرنامج الأهلي للأيتام، وبرنامج الأهلي للعمل التطوعي لإتاحة الفرصة لمنسوبي البنك، وبرنامج الأهلي لذوي الاحتياجات الخاصة لتطوير قدراتهم ودمجهم في المجتمع وتوظيفهم، كما تبنى البنك مشروع تأهيل المساجد لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين وكبار السن، وبرامج الأهلي للرعاية في أنشطة صحية واقتصادية وتعليمية واجتماعية ورياضية.

وبينت الدراسة أن من عوامل نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي دعم الإدارة العليا ووجود إدارة متخصصة ومتفرغة لتنفيذ برامج خدمة المجتمع، وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تلك البرامج فتتمثل في عدم توافر البيانات عن الاحتياجات الفعلية، والحاجة الى مزيد من المساندة الإعلامية للتعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وضرورة مرونة القطاعات الحكومية في تقبل خطط المسؤولية الاجتماعية.

كما تناول (الحارثي،٢٠٠٩) تجربة مصرف الراجحي الذي اتجه إلى أداء المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع الذي يتجاوز الاعمال الخيرية المباشرة إلى برامج تحسين بيئة العمل الداخلية، وحاجة المجتمع التنموية المستدامة، وتشمل:

١. برامج تحسين البيئة الداخلية: ومنها إدراج زوج وأبناء الموظفة في التأمين الطبي، إتاحة التمويل العقاري والتمويل التجاري للموظفين، إتاحة الفرصة للموظف لإكمال الدراسة، تنظيم مهرجان ترفيهي واجتماعي للموظفين، تخصيص ميزانية لكل إدارة للبرامج الاجتماعية لتحقيق الانتماء بين الموظفين، تخصيص مبلغ للحالات الإنسانية للموظفين.
٢. برامج التنمية المستدامة: ومنها الاهتمام بترشيد الكهرباء والمياه في جميع تصاميم الفروع، تنفيذ سياسة المكتب الاخضر بإدارات المصرف، تدوير النفايات لتقليل التلوث، تنفيذ الخدمات الكترونياً لتقليل استخدام الورق.
٣. برامج خدمة المجتمع: ومنها رعاية المبادرات والمناسبة المرتبطة بخدمة الفقراء والعاطلين عن العمل، رعاية بعض الفعاليات التي تخدم قضايا اقتصادية تفيد المجتمع، إنشاء عيادة لمكافحة التدخين، الإسهام في توفير أجهزة وسكن المرضى المحتاجين، تنفيذ قافلة صحية متنقلة بمناطق المملكة لمكافحة مرض العمى السكري، توفير السفر لمرضى مدينة الملك فهد الطبية، تأهيل أبناء الضمان الاجتماعي بغرض التوظيف، الإسهام في علاج مرضى الفشل الكلوي، إنشاء صندوق لاستثمار أموال اليتيم، تأهيل مرشدين أسريين.

وأكدت الدراسة على أن دعم الإدارة العليا ووجود إدارة متخصصة ومتفرغة لتنفيذ برامج خدمة المجتمع بالمصرف يعد من أهم جوانب القوة في تجربة المصرف في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى القناعة بأن برامج خدمة المجتمع هي مسؤولية والتزام من المصرف.

وكذلك طرحت دراسة (الحارثي،٢٠٠٩) تجربة مجموعة دلة البركة القابضة والتي تميزت ببرامج التدريب والتوظيف، والبرامج التوعوية.

فمن برامج التدريب والتوظيف برنامج صالح كامل؛ لدعم رواد الأعمال من خلال إشراكهم في مشروعات مخططة وتمويلهم ماديًّا وصقل خبراتهم من خلال التدريب والتوعية الإعلامية، وبرنامج منح دلة البركة التعليمية للتميز وتمنح للمتفوقين من الطلاب والطالبات، وبرنامج حقيبة دلة المدرسية ويتم بمقتضاه توزيع الحقائب المدرسية ومستلزمتها على طلاب وطالبات المدارس الحكومية بجميع مراحلها عند العودة للمدارس، وبرنامج التوظيف المباشر في شركات دلة الذي يتم فيه عرض وظائفها الشاغرة بكافة شركات المجموعة. والبرامج التدريبية والتي تشمل برامج تقنية دقيقة متخصصة، وبرامج إرشاد نفسي وتربوي متخصص، وبرامج ودورات تدريبية متعددة، وورش عمل في عدة مجالات تتناسب مع تغيرات متطلبات سوق العمل. وبرامج تدريب الطلاب ومنها التدريب الصيفي للطلاب خلال الإجازة، والتدريب اثناء الدراسة لإنهاء متطلبات التخرج، وبرامج الإثراء للتاهيل للالتحاق بالجامعات.

ومن البرامج التوعوية برامج التوعية الاجتماعية بالسلامة المرورية، والتدريب على القيادة الآمنة، وبرامج اكاديمية دلة البركة للعمل التطوعي، والبرنامج التلفزيوني «خارج الإطار» للتوعية بالمشكلات الاجتماعية السائدة، وندوات «في بيتنا امانة» للتوعية بذوي الاحتياجات الخاصة. وكذلك توجد برامج التوعية الصحية التي شملت حملة التوعية بنظافة الفم والاسنان، والمشاركة في الحملة الوطنية لاستئصال مرض شلل الاطفال. كما تقدم المجموعة برامج التوعية البيئية.

كما تقدم المجموعة برامج تعزيز البحث العلمي التي تهدف لتشجيع البحوث المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي، ومنها «مركز صالح كامل للدراسات والبحوث المصرفية» بجامعة الملك سعود بالرياض، «ومركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث» بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، «ومركز الابحاث الاقتصادية بالقاهرة».

وقد أشارت الدراسة إلى أهم نقاط القوة في برامج المجموعة لخدمة المجتمع ألا وهي أقناعة الادارة العليا بأهمية المسؤولية الاجتماعية. ما فيما يخص نقاط الضعف فتتمثل في: البيروقراطية وتباطؤ الإجراءات نسبة لكبر حجم الشركة، عدم وضوح الرؤيا للإدارات الوسطى والدنيا، عدم استيعاب الشركات التابعة للشركة الأم أهمية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

كما استعرضت الدراسة (الحارثي،٢٠٠٩) برامج مجموعة الفيصلية القابضة لخدمة المجتمع والتي تمثلت في: نادي الصافي لاصدقاء البيئة الذي يركز على انشطة الحفاظ على البيئة كبيئة نظيفة، ومنها حملات توعية وتوزيع إصدارات ونشرات للتوعية، والتعاون مع الجهات الحكومية لحماية البيئة وصيانتها، وتأسيس جائزة لخدمة البيئة، وتنفيذ بحوث في شؤون البيئة، وتأسيس قاعدة معلومات بيئية. وكذلك تقدم المجموعة برنامج دعم الاطفال المعاقين في المملكة شاملًا كفالة يتيم، ودعم مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة. ومن برامج المجموعة كذلك برنامج جائزة سوني للإبداع العلمي، وبرامج الدعم الصحي ومن أهم منجزاته إنشاء وحدة متكاملة لغسيل الكلى بمركز الأمير سلطان الطبي بالخرج، ودعم أبحاث السرطان للأطفال بمستشفى الملك فهد للأورام.

ومن أهم نقاط القوة في برامج المجموعة لخدمة المجتمع أن هنالك اهتمام واضح بالمجتمعات المحيطة سواء الداخلية (العاملين) أو الخارجية شاملة العملاء والموردين، والمجتمع بوجه عام، وارتكاز منهجية العمل بالمجموعة على الفهم الواضح للمسؤولية الاجتماعية. ومن أهم نقاط الضعف كبر حجم المشكلات القائمة وحاجتها إلى مجهود كبير من كافة مؤسسات المجتمع.

وكذلك تطرقت الدراسة (الحارثي،٢٠٠٩) إلى برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من مجموعة صافولا وهي برامج بمسمى جسور صافولا للمسؤولية الاجتماعية شملت تاسيس مكتب توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بـ(جدة). برنامج إبصار – صافولا بالتعاون مع جمعية إبصار الخيرية. دعم مركز جدة للنطق والسمع (جش). دعم برنامج التعلم من خلال خدمة المجتمع بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز لتدريب المواطنات حديثات التخرج والمساهمة في توظيفهن، وإعداد الطالبات قبل التخرج للإنخراط في سوق العمل. برنامج الأيدي المتحدة الذي يعمل تحت مظلة الندوة العالمية للشباب الإسلامي لمساعدة المرضى المحتاجين والصيدلية الخيرية وتقديم الاستشارات والإجراءات الطبية المجانية للفقراء والمحتاجين. تدريب الأيتام على الطباعة الحديثة والنشر لتحقيق مبدأ الاعتماد على النفس والإدماج في المجتمع. برنامج دعم ومساعدة الأسر الفقيرة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات الإغاثة. دعم برامج المشاريع الصغيرة. برنامج ما بعد التخرج لتدريب الطلاب الخريجين وإعدادهم لسوق العمل. برنامج «جسر جديد – أمل جديد» وهي مسابقة تهدف إلى ابتكار رؤية جديدة للخدمات الاجتماعية.

ومن نقاط القوة في برامج المجموعة خبرتها في مجال خدمة المجتمع، ومنهجية العمل الخاصة بالمجموعة وهي مبنية على قيم ومبادئ أخلاقية توجه برامج صافولا. ومن أهم نقاط الضعف قلة التوعية ببرامج المسؤولية الاجتماعية، عدم وضوح تشريعات وإجراءات المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية تدعم القطاع الخاص..

وأشارت الدراسة (الحارثي،٢٠٠٩) أيضاً لبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها شركة الرياض العالمية للأغذية المتمثلة في: برامج التوعية الاجتماعية والصحية، ومنها المشاركة في حملات التوعية الامنية الخاصة بالسلامة المرورية من خلال تقديم هدايا وجوائز لكل المشاركين والسائقين الذين تستهدفهم الحملة، وتوزيع المطبوعات الارشادية وكوبونات الوجبات المجانية. ومن برامج الشركة أيضًا برامج توطين الوظائف وذلك بتعيين الشباب السعودي بشكل مستمر في فروع الشركة ومطاعمها، وتم توقيع اتفاقيات في هذا الصدد مع صندوق تنمية الموارد البشرية. وهنالك أيضاً برامج التعاون مع المنتجين والموردين المحليين حيث اصبحت الشركة تعتمد عليهم بنسبة ٨٠٪ بدلاً عن الاعتماد على المنتجات المستوردة. ومن أهم نقاط القوة في برامج الشركة لخدمة المجتمع التزام رئيس الشركة وتشجيعه المتواصل، والعلاقات والتواصل بين الشركة والجهات المعنية بالرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية، والسعي المستمر إلى التطوير وإيجاد برامج مبتكرة لخدمة المجتمع.

وبعد استعراض تلك التجارب خرجت دراسة (الحارثي،٢٠٠٩) بعدة مقترحات لتفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية تمثلت في: قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء مسؤولية المنشآت الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع. قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة باداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية وتوفير محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية. التزام المنشآت بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مراعاة المنشآت في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية توجه برامجها لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفئة المستفيدة والمجتمع. تنظيم ورشة عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي المستوى تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية بالدول العربية. قيام المنشآت بتوفير إدارة متخصصة للمسؤولية الاجتماعية تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تتبع للإدارة العليا مباشرة. تبادل الخبرة والتجارب العملية بين المنشآت والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

قيام الغرف التجارية الصناعية وغيرها من الجهات التنظيمية بتنظيم دورات تدريبية وندوات لصقل الخبرات في مجالات المسؤولية الاجتماعية، تعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لإذكاء التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

تطرقت دراسة (الدبلحي، ٢٠١١) إلى تجربة شركة الاتصالات السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال برامج الوفاء لخدمة المجتمع والمتمثلة في:

برنامج الوفاء التعليمي الذي يعمل في عدة مجالات المجال الأول: تم عقد اتفاقية تعاون بين الشركة والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لتاهيل (٢٣٠٠) شاب سعودي خلال سنتين في عدد من المجالات الفنية والادارية والمهنية وإكسابهم المعارف والمهارات التي تؤهلهم للاستفادة من فرص العمل المتوفرة في سوق العمل المحلي، وتشجيعاً للعمل الحر، ودعم الأعمال والمنشآت الصغيرة. وهنالك برنامج دبلوم مدته سنتان لذوي الاحتياجات الخاصة من الصم والمكفوفين، وبرامج تطبيقية قصيرة تتراوح مدتها من شهر الى ستة أشهر موجة لأبناء الشهداء وأبناء الأسر المسجلة في الجمعيات الخيرية وأبناء السجناء المفرج عنهم. المجال الثاني: تدريب الشباب السعودي من حاملي شهادات البكالوريوس والثانوية العامة أو ما يعادلها الراغبين في العمل، وذلك من خلال برامج ودورات تدريبية متنوعة، تتراوح ما بين ثلاثة وتسعة أشهر، بهدف إكسابهم مهارات متقدمة في اللغة الانجليزية وعلوم الحاسب الآلي، إلى جانب بعض المهارات الإدارية، وتمنح الاتصالات السعودية مكافآت تشجيعية للملتحقين بهذه البرامج التدريبية مقدارها (١٠٠٠) ريال لحامل الثانوية العامة، و(١٥٠٠) ريال لحامل البكالوريوس.

برنامج الوفاء الاجتماعي ومن أهم مجالاته المجال الأول: دعم جمعية الأطفال المعوقين (شراكة استراتيجية)، تقوم الشركة برعاية طباعة وتجهيز ٣٠٠ ألف بطاقة تهاني لبرنامج بطاقات التهاني لتوزيعها بجميع مناطق الاتصالات السعودية بالمملكة والقطاعات الرئيسية عند حلول عيد الفطر تحت شعار (معًا في الفرح)، ويهدف البرنامج إلى استثمار بعض اللوحات التشكيلية التي أعدها الاطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من منسوبي الجمعية، وتنمية مهاراتهم وتشجيعهم على الاندماج في مجتمعهم، والمشاركة في أنشطته واستقطاب المزيد من الدعم المالي الموجه للإنفاق على ما تقدمه مراكز الجمعية من خدمات مجانية. المجال الثاني: مزاد الأرقام المميزة لصالح أوقاف جمعية الأطفال المعاقين حيث حقق ٤,٥ مليون ريال في غضون ٨ ساعات. المجال الثالث: تقديم عروض خاصة لمساندة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قدمت الشركة تخفيضات خاصة بنسبة تصل الى ٥٠٪ لعملاء الجوال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

برنامج الوفاء الصحي، وتتمثل برامجه في، البرنامج الأول: تجهيز مراكز صحية في عدد من مناطق المملكة، حيث وقعت الشركة عقدًا مع وزارة الصحة تقوم بموجبه الشركة ببناء وتجهيز أكثر من ٢٠ مركزًا صحيًا بمبلغ مقداره مائة مليون ريال، حيث سيسهم البرنامج في معالجة نحو ٨٠ ألف زائر يوميًّا في مراكز رعاية الأمومة، ونحو ٢٣٠ ألف مريض في المراكز الصحية، ومعالجة نحو ٥٦ ألف طفلًا يومياً في مراكز الإسعاف، تطعيم ١٨ ألف طفلًا يومياً في مراكز رعاية الطفولة. أما البرنامج الثاني – حملة الاتصالات السعودية لمرضى الفشل الكلوي، أطلقت الشركة حملة تبرعات لصالح جمعية فهد بن سلمان الخيرية عن طريق الرسائل النصية بتكلفة ١٠ ريال للرسالة. والبرنامج الثالث – حملات التبرع بالدم: الفئات المستهدفة هي: مرضى سرطان الدم، والأطفال المرضى بالمستشفيات والمحتاجين للتبرع بالدم، والمحتاجين للدم في فلسطين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسات والخطط التي تتبناها شركات القطاع الخاص وذلك بالعمل على تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع وافراده. واهمية العمل على توفير عدد كافٍ من المختصين والمهتمين بالعمل الاجتماعي في القطاع الخاص للعمل في ادارة المسؤولية الاجتماعية. وضرورة السعي لتطوير قدرات الموظفين والعمل على تهيئتهم في المجال الاجتماعي ليكونوا قادرين على رسم وتخطيط برامج اجتماعية ذات فائدة عامة. ووجوب إعلان شركات القطاع الخاص لخطة برامجها الاجتماعية في التقرير السنوي. وضرورة العمل على إيجاد قنوات اتصال فعالة مع الاجهزة الحكومية والقطاعات الخاصة الاخرى والجمعيات الخيرية للاستفادة مما لديها من بيانات. وضرورة اعداد ملتقيات سنوية خاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية وذلك بغرض الاستفادة منها في التجارب المختلفة والبرامج الناجحة. ضرورة إلزام شركات القطاع الخاص بإنشاء إدارات عامة للمسؤولية الاجتماعية ترتبط إدارياً برئيس الشركة شريطة ان تعمل على ان تكون حلقة وصل بين الشركة والجهات المعنية الاخرى. الحرص على إجراء دراسات احصائية استدلالية في سبيل تنفيذ هذا التوجه في المسؤولية الاجتماعية تنفيذاً دقيقاً وذي فائدة عامة.

الدراسات العربية:

تناولت دراسة (المغربل وفؤاد، ٢٠٠٨) تجارب كل من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية وبعض بلدانأاوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا في مجال المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وقد خلصت إلى أنه وعلى الرغم من تفاوت مستوى المسؤولية الاجتماعية لرأس المال من بلد لآخر، إلا أن المؤشرات تؤكد على تزايد الدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات في المجالات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة ومساندة الفقراء والاقليات والدفاع عن حقوق الانسان. إلا ان هذا الدور مازال محدوداً ولا تشعر به سوى نسبة ضئيلة من افراد المجتمع، كما ان هنالك مجالات كثيرة تساهم الشركات فيها بشكل بسيط، مثل تحسين احوال العاملين بها، او تلبية احتياجات المستهلكين او حماية البيئة. وعلى الرغم من زيادة حدة التيار الذي يؤكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، إلا أن الحقائق والمؤشرات تؤكد عدم اضطلاع الشركات بهذه المسؤولية على النحو المتوقع. ومن الممكن تفسير ضعف تأثير مساهمة المسؤولية الاجتماعية بعدم وجود خطة متكاملة تجتمع فيها الجهود المختلفة بحيث تحدد هذه الخطة الأهداف المرجو تحقيقها وتحدد الأدوار التي ستلعبها الشركات وكذلك المؤشرات التي تسمح بقياس تأثير دور الشركات على النحو الذي يتيح تقييم مساهمتها ومتابعتها بشكل دقيق. وقد يكون السبب وراء غياب مثل هذه الخطة، هو تشعب المجالات التي تحتاج إلى دعم سريع وكبير من قطاع الأعمال. ولكن هذا لا يقلل من أهمية وجود إستراتيجية قومية تتوحد في إطارها الجهود المبذولة في هذا المجال.

وقدمت الدراسة عدة توصيات حددت من خلالها دور الدولة، ودور منظمات الأعمال، ودور القطاع الخيري في المسؤولية الاجتماعية. ويتمثل دور الدولة في: توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية. وإعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات واتاحتها وتحسين نظم الحوكمة والأدارات الحكومية المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تشجيع الشركات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها. منح بعض الجوائز المالية والمعنوية؛ لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يخص دور منظمات الأعمال فقد أوصت الدراسة بضرورة تحديد مفهوم موحد للمسؤولية الاجتماعية على نحو يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري. وضرورة تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وزيادة الوعي لدى هذه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل وعلى اندماجها في سلاسل التوريد العالمية، ترتيب اولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الاعمال استهدافها وتحديد أكفأ الطرق للتعامل معها.رسم إستراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال يتم بناء عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضاً المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية. تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامج الاستراتيجية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص أوصت الدراسة بضرورة أن تتضمن الرسالة الخاصة بكل شركة سياساتها في تحمل المسؤولية الاجتماعية على النحو الذي يؤكد على حماية اصول الشركة، واحترام حقوق أصحاب المصالح. وأن تتبنى الشركات سياسة واضحة لتنمية البشرية بحيث تنص على مشاركة العاملين بالشركات في إدارتها من خلال مراجعة الميزانيات السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضاً التدريب الذي يحتاجون إليه. وأن تلتزم الشركات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه الشركات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم الشركات بتطبيقها. كما يتعين على الشركات أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها، وأن تسعى جاهدة؛ لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم. ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي. إعداد توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية.

تناولت دراسة (فرج،٢٠٠٥) دور جمعيات رجال الأعمال في توفير الأمن الإنساني للفقراء في مصر، ويتضح هذا الدور من خلال عدة ابعاد هي:

الأمن الاجتماعي المتمثل في:

توفير الزي المدرسي والرسوم الدراسية لأبناء الفقراء، توفير الأدوات المدرسية اللازمة لبدء العام الدراسي، تكريم الطلبة المتفوقين في كافة المجالات، الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية والقومية، تقديم خدمات محو الأمية وتعليم الكبار.

الأمن الاقتصادي المتمثل في: تقديم المساعدات العينية للفقراء، تقديم القروض لتنفيذ المشروعات الصغيرة، حصر لاحتياجات سوق العمل، تنفيذ مشروعات مدرة للدخل للفقراء، تقديم مساعدات اقتصادية للأسر في حالات العجز والوفاة.

الأمن الصحي المتمثل في:

توفير بعض المواد الغذائية للفقراء، التعاون مع بعض المؤسسات الطبية؛ لتوفير الرعاية الصحية للفقراء عن طريق توفير الكشف الطبي والعلاج المجاني للفقراء، المساعدة في إجراء التحاليل الطبية للفقراء، تقديم برامج التوعية الصحية للفقراء.

الأمن البيئي المتمثل في: مساعدة الأسر في التخلص من القمامة، رفع مستوى الوعي البيئي بين المواطنين، المساهمة في تغيير سلوكيات المواطنين نحو البيئة، المساهمة في حملات النظافة للشوارع بالاشتراك مع المواطنين والجهات الحكومية، توفير خدمات المياه والصرف الصحي الآمن للمواطنين.

وقد أشارت الدراسة إلى عدد من المعوقات التي تواجه جمعيات رجال الأعمال في توفير الأمن الإنساني للفقراء والمتمثلة في: عدم معرفة الفقراء ببرامج ومشروعات الجمعية، ضعف العلاقة بين الجمعية والفقراء، عدم توافر العدد الكافي من الإخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعية، صعوبة سداد أقساط القروض من الفقراء، عدم الإعلان بشكل كاف عن خدمات الجمعية.

كما اوردت الدراسة مجموعة من المهارات التي يحتاجها العاملون بجمعيات رجال الأعمال لتوفير الأمن الإنساني للفقراء، وأهم تلك المهارات تكوين علاقة إيجابية مع المستفيدين من خدمات الجمعية، تحديد الاحتياجات المجتمعية للفقراء مهارة التعاون مع كافة مؤسسات المجتمع، مهارة وضع وتنفيذ خطط لإشباع احتياجات الفقراء.

كما قدمت الدراسة عدة مقترحات؛ لتفعيل دور جمعيات رجال الأعمال في مجال المسؤولية الاجتماعية كان من أبرزها: ارتباط برامج ومشروعات الجمعية باحتياجات الفقراء، تطوير برامج ومشروعات الجمعية بما يتناسب مع احتياجات الفقراء، التوعية ببرامج ومشروعات الجمعية، المتابعة المستمرة والإشراف على المشروعات المقدمة للفقراء، تيسير سداد أقساط القروض للفقراء.

المحور السابع: التشبيك والتنسيق بين الجمعيات الخيرية

منذ بداية عقد التسعينيات – على وجه الخصوص – تحقق الذيوع والانتشار لمفهوم الشبكة Network والتشبيك Networking ودخل ضمن قائمة المصطلحات الجديدة التي تعبر عن اتجاهات تطور مؤسسات المجتمع المدني وقد ارتبط بشكل رئيسي بأدبيات التنمية ويعكس مفهوم التشبيك مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها. وقد عرفه مركز خدمات المنظمات غير الحكومية في مصر بأنه «عملية للتعاون التطوعي المخطط بين اثنين أو أكثر من الجمعيات الأهلية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والترابط في العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة ولإثراء التنمية للمجتمع المحلي الذي توجد فيه هذه الجمعيات». ويترتب على تلك العمليات والأنشطة الاختيارية المخططة تكوين شبكات من تلك الأطراف التي حدث بينها ذلك التشبيك، ومن ثم فغالبًا ينظر إلى تلك الشبكة على أنها مجموعة من المنظمات التي قامت بتنظيم نفسها وبشكل طوعي من خلال التنسيق والتعاون؛ لتحقيق أهداف مشتركة، وينظر إليها آخرون على أنها إطار طوعي أو اختياري، وتضم أفراد ومجموعات أو جمعيات وبطريقة أفقية غير تراتيبية – تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال من أجل التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطة وأهداف مشتركة، أي هي آلية للاتصال والتواصل تمثل مصدراً للقوة والتأثير، وتطرح إطارًا تضامنيًّا لتفعيل الدور والتنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية (عبده،١٤٣١).

الدراسات السعودية:

اقترحت دراسة (حجازي،٢٠١٠) تكوين شبكة قومية بين الجمعيات الخيرية المهتمة بقضية الفقر وتحسن نوعية الحياة للفقراء . ومراحل تكوين هذه الشبكة تتلخص فيما يلي :

المرحلة التمهيدية لبناء الشبكة :

و تشمل هذه المرحلة الحاجة إلى وجود شبكة وذلك من خلال شعور الجمعيات بحاجتها إلى وجود شبكة لمواجهة المشكلة محور الاهتمام و هي (الفقر و تحسين نوعية الحياة للفقراء) ، وتحديد المشكلات التي تواجهها الجمعيات وتحديد العوامل والأسباب المتشابكة التي أوجدت تلك المشكلات، ثم بعد ذلك يتم عقد اجتماعات ومقابلات بين أعضاء الشبكة المؤسسين للتعارف والحوار وتبادل وجهات النظر في واقع المشكلات التي تقوم الجمعيات الخيرية بمواجهتها من حيث العوامل و الأسباب التي أوجدتها،عدد المتأثرين بها، عمق هذه المشكلات، الجهود المسبقة لمواجهة هذه المشكلات، وتحليل الوضع الراهن للجمعيات الخيرية التي تتكون منها الشبكة؛ لبناء قدرتها على العمل الجماعي. وقيام إحدى الجمعيات الخيرية بالمبادرة بالاتصال بالجمعيات الأخرى المعنية بمواجهة مشكلة الفقر حيث تتولى هذه الجمعية مهمة تحفيز الجمعيات الأخرى للانضمام للشبكة و شرح هذه الفكرة وأهميتها والفوائد التي يمكن أن تعود على الجمعيات الأعضاء وعلى المجتمع.

مرحلة التخطيط لتأسيس الشبكة :

و في هذه المرحلة يتم عقد لقاء بين الجمعيات الخيرية للنقاش حول فكرة تأسيس الشبكة و أهميتها و أهدافها و فوائدها وفي هذه المرحلة أيضاً يتم: تحديد أعضاء الشبكة الذين لهم الهدف المشترك نفسه فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الفقر، تحديد الأهداف الإستراتيجية و الفرعية التي تسعى الشبكة إلى تحقيقها، تحديد رؤية و رسالة الشبكة، اقتراح و تحديد الهيكل التنظيمي للشبكة و تحديد مجلس إدارة الشبكة و اللجان العامة و الفرعية لهذه الشبكة، تحديد المسؤوليات و المهام و الأدوار لأعضاء الشبكة و ذلك بما يتفق و إمكاناتهم، بناء قدرات الجمعيات الخيرية الأعضاء في الشبكة .

مرحلة التنفيذ و الاستمرارية :

وفي هذه المرحلة تبدأ الشبكة بتنفيذ أعمالها و بناء قاعدة معلومات و بيانات تبادلها بين الأعضاء

مرحلة المتابعة و التقويم :

وهذه المرحلة هي مستمرة مع جميع المراحل السابقة و تشمل المتابعة لكل أعمال الشبكة و تحديد مناطق القوة و تدعيمها و مناطق الضعف و محاولة التغلب عليها .و كتابة التقارير الموضحة لما تم تنفيذه من أعمال الشبكة.

وفي نهاية عرضها أوصت الباحثة بضرورة حصر عدد الجمعيات الخيرية التي تهتم بمواجهة مشكلة الفقر و تحسين نوعية الحياة للفقراء و تحديد أهدافها و حجمها و خدماتها و دائرة اهتمامها و المناطق التي تخدمها و عدد المستفيدين منها ، والقائمين على العمل بهذه الجمعيات.

وعمل دليل بعدد هذه الجمعيات و خدماتها ووضع دليل عمل لهذه الجمعيات يكون متاحاً للعاملين في هذه الجمعيات ويكون بمثابة مرشد لعمل هذه الجمعيات في مواجهة مشكلة الفقر و تحسين نوعية الحياة للفقراء و الاهتمام بقضاياهم. وضرورة تكوين شبكة بين الجمعيات الخيرية المعنية بمشكلة الفقر في المملكة. وبناء قدرات الجمعيات الخيرية العاملة في مجال رعاية الفقراء. ووضع خطة عمل مشتركة بين الجمعيات الخيرية لمواجهة مشكلة الفقر عن طريق حملات التوعية في المجتمع وعن طريق الإنترنت و نشر الإحصاءات المتعلقة بعدد الفقراء و خط الفقر ونوعية الفقر، وبناء قاعدة معلومات يتم تبادلها عن الجهود المبذولة لمواجهة المشكلة و التجارب الناجحة التي مرت بها الجمعيات في مواجهة مشكلة الفقر لتكون قوة دافعة لتكوين شبكة قومية بين الجمعيات.

وذهبت دراسة (عبده،١٤٣١) في نفس اتجاه دراسة (حجازي،٢٠١٠)، حيث اقترحت فكرة تكوين شبكة بين الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية تقوم على الأسس التالية: تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المحلي، بما يتضمنه ذلك من استحداث أفكار جديدة وخطط وأطروحات مستقبلية. وإيجاد وسائل اتصال مبتكرة بين الجمعيات المستهدفة من خلال إيجاد طرق مبتكرة في التعامل والاتصال يضمن تدفق المعلومات وتبادل الأفكار في علاقات فاعلة وبناءه. وإبراز نقاط الاتفاق والقيم المشتركة والتي من شأنها التقريب بين الجمعيات وتضييق نقاط الاختلاف والحد من الآثار السلبية. واحترام الدوافع والاتجاهات الخاصة بكل عضو في الشبكة، وقبول وتعزيز مكانة كل منها من قبل الأطراف الأخرى، جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات التي تبين أهمية التغير المراد إحداثه (الأهداف المشتركة).

وإدراك واقتناع الأعضاء في الشبكة إنها تعتمد على بعضها اعتمادًا وظيفيًا. وأن يتحقق للجمعيات منافع من جراء تلك الشراكة في شكل (أموال – عملاء – معلومات – خدمات – أو غير ذلك) في مقابل التزامها بالضوابط والالتزامات التي تفرضها تلك العلاقات، وتستلزم تطبيق هذه الفكرة ونجاحها مكونات أساسية في البناء المؤسسي للجمعيات والمؤسسات المنضمة إلى الشبكة أهمها؛ وجود هيكل تنظيمي يتضح فيه الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات في ظل مناخ تنظيمي جوهره الاستقلالية والنشاط الذاتي وبيئة محفزة للإبداع والشفافية والنقد الذاتي البناء. فاعلية أطراف الشبكة وكفاءتهم في استخدام مواردهم المتاحة وتوليد موارد جديدة؛ لتحقيق أهدافها بشكل أمثل، الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية بما يتضمن ذلك من وضع معايير ملزمة للتوظيف والترقي والمساءلة والتدريب. الكفاءة التسويقية بمعنى وجود خطط للتسويق والترويج لأنشطة وبرامج وخدمات لأعضاء الشبكة والدراسة العلمية للبيئة الداخلية والخارجية والرسمية وغير الرسمية المؤثرة على أداء الشبكة، توفر أنظمة وأساليب العمل والتي تشمل السياسات والقواعد والإجراءات الميسرة لتحقيق أهداف الشبكة والتي تتسم بالوضوح والمرونة. توفر القيادة الفاعلة القادرة على التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التعاون وتحفيز الطاقات آخذة في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية. ولنجاح الفكرة لابد من توفر المتطلبات التالية: توافر رؤية واضحة للأهداف المحددة التي نسعى إليها مع تصور واضح للأولويات. الانطلاق من المشترك التي يتفق عليها أعضاء الشبكة مع الاستفادة من تنوع الخبرات. التخطيط الدقيق لأنشطة عملية التشبيك والتعاون والتنسيق الدائمين للتحرك نحو الأهداف المشتركة. تكامل موارد أطراف الشبكة معًا في إطار السعي المشترك في تنفيذ الأنشطة وتحقيق الغايات معاً. وقد أوضحت الدراسة أن هنالك نوعين للشبكات أحدهما غير رسمي مفتوح العضوية ليس له نظام أساسي يحدد بدقة معايير المشاركة ولا حقوق وواجبات الأعضاء، ولا على آلية صناعة القرار والشبكة في هذه المرحلة هي أقرب إلى المنتدى أو محفل للتواصل وتبادل الآراء والأفكار والخبرات، والشكل الثاني هو الشبكات الرسمية الذي يحكمها التعاقد الذي تم طواعية بين المكونين للشبكة متمثلاً في نظام أساسي ولائحة تحدد الحقوق والواجبات والعضوية وآليات اتخاذ القرار والتواصل واختيار القيادات وتحديد الأهداف.

وعموماً يمكن تنفيذ الفكرة من خلال عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل المشتركة، والنشرات والتقارير والكتيبات، وإنشاء شبكة الاتصال الإلكتروني، وتبادل الزيارات واقتسام الخبرات، وتوفير قاعدة بيانات مرتبطة بالأنشطة المشتركة والتي من شأنها تيسير تدفق المعلومات، وتوفير برامج تدريبية متنوعة مع الاهتمام بالدارسات العلمية والبحوث. ولنجاح الشبكة يجب أن يكون الانضمام إليها طوعي ولا يمس باستقلال الأعضاء المنضمين إليها، وأن يكون نمط القيادة الجماعية هو السائد على أن يعبر من خلالها الأعضاء عن المواقف الحقيقة للجهات التي ينتمون إليها لا عن مواقفهم الشخصية، وأن تكون ذات فائدة أساسية للعمل الأساسي للجهات المشاركة وتدعم أهدافها، وأن يتوفر عامل الثقة بين أعضاء الشبكة إلى جانب إرادة التعاون وأن لا تمس الشبكة مصداقية أعضائها، و أن يشترك جميع الجهات الأعضاء في جميع مراحل الخطة، ولابد أن يكون للأعضاء القدرة على توفير خدمات للشبكة وليس الاستفادة منها فقط.

واستعرضت الدراسة بعض المشكلات التي يمكن أن تواجه الشبكات والتي تتمثل في: عدم القدرة على التمييز بين السيطرة والتنسيق خاصة في مرحلة الإعداد للأنشطة وأثناء تنفيذها، شخصنة المواقف داخل الشبكة حيث يغلب على بعض الأعضاء توجهاتهم وآراؤهم الشخصية على حساب مواقف واتجاهات الجهات التي يمثلوها، عدم القدرة على تحويل البيانات والمعلومات المتاحة والمتبادلة إلى أنشطة وبرامج مفيدة، عدم توفر شروط عضوية واضحة للانضمام إلى الشبكة مما قد يوجد حالة من الصراع عند طلب أعضاء جدد للانضمام إلى عضوية الشبكة، الإغراق في محاولة إحكام الخريطة الإدارية للشبكة بما فيها محاولة وضع تسلسل هرمي داخل الشبكة مما يوجد صراعات على السلطة ويعوق التنسيق والتعاون المستهدف، عدم نظر بعض المنتمين إلى عضوية الشبكة على أنها مزيج من الأخذ والعطاء وتغليب جانب الأخذ فقط.

ومن ثم لمواجهة تلك المشاكل وغيرها من المهم الاهتمام بعملية بناء قدرات الجمعيات والمؤسسات ذات العلاقة، واعتقاداً منا بأن هناك ثمة علاقة وثيقة بين تلافي المشاكل أو القدرة على مواجهتها وبين عملية بناء القدرات أو بين الشبكات الفعالة وبناء القدرات. وحيث إن فكرة وتجربة الشبكات جديدة على المجتمع السعودي فإن الأمر يستلزم بناء قدرات الجمعيات والمؤسسات حتى تكون مؤهلة لبناء شبكات فاعلة ونعني ببناء القدرات « تلك العملية التراكمية المتجددة المستمرة التي تتم من خلال تدخل خارجي يهدف إلى تحسين وتطوير أداء الجمعية في علاقاتها برسالتها وأهدافها وفي علاقاتها بالإطار الثقافي والاجتماعي.والاقتصادي والسياسي، وفي توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة».

أشارت دراسة (العنقري،٢٠١٠) إلى تجربة جمعية اكتفاء في تصميم برنامج قواعد البيانات، فقد بنت الجمعية رؤيتها وأهدافها على استخدام الإحصاء وقواعد البيانات لتحسين معيشة الإنسان في الأحياء الفقيرة من خلال توفير مؤشرات واضحة في تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المحتاجة وللمساهمة في التخطيط لمشاريع تنموية، و لتقديم هذه المعلومات والبيانات، والإحصائيات الشاملة للداعمين من الأفراد والجهات أو المؤسسات الخيرية ، وبذلك تكون اكتفاء همزة وصل بين الداعم والمحتاج.
ولتكوين قاعدة البيانات تقوم الجمعية بالخطوات التالية: يتم إعداد خطة سنوية – تقسيم الخرائط إلى مربعات – تجهيز جميع المستلزمات الخاصة بالمسح – إعداد الفريق للنزول. تبدأ عملية المسح ويقسم الفريق إلى مجموعتين وكل مجموعة مكونة من ١٠ باحثات، ومشرفة، ومشرف أمن و حافلة بسائقها، تتمثل مهمة الباحثة في تعبئة الاستمارة مع المبحوث في الأسرة، بينما تنحصر مهمة المشرفة في متابعة الفريق وتوزيع العمل على الباحثات، أما مهمة المشرفين الأمنيين فهي متابعة الفريق بأكمله والمحافظة على امن وسلامة الفريق. يتم التواصل بين أعضاء الفريق عن طريق جهاز لاسلكي، وكذلك وجود مشرف إداري أمني مهمته التواصل مع الجهات المسؤولة في الحي. وتتم مراجعة بيانات الاستمارة من قبل الباحثة في مقر الجمعية تحت إشراف مشرفة القسم، ثم يتم تدقيقها وتوثيقها ،ثم إدخالها برنامج اكتفاء عن طريق قسم الإدخال ويتم تحليلها في جداول إحصائية ،وتتم كتابة التقارير عن طريق قسم الأبحاث والدراسات.
وعن كيفية الاستفادة من قاعدة البيانات أوضحت الدراسة التالي: استناد الدراسات إلى بيانات يتم جمعها من خلال الزيارات الميدانية للحي المستهدف وإجراء المقابلات الشخصية لكل منزل حيث تغطي الاستمارات جميع المساكن دون استثناء (لا يتم اختيار عينة عشوائية) . تتضمن استمارة المقابلة الشخصية عوامل رئيسة عن أوضاع الأسر المحتاجة، وذلك لقياسها.تقديم بعض المؤشرات المستنبطة من هذه العوامل. ويتم إخضاع هذه المؤشرات لمعالجات تحليلية كمية وإحصائية.ويتم الوصول إلى معالجات تطبيقية مختلفة من واقع نتائج الدراسات.ثم يتم إمداد الجهات المعنية بالمعلومات الصحيحة، واللازمة لإحداث التغيير المتوقع.
وقدمت الباحثة عدة توصيات ومقترحات تمثلت في: اعتبار أن تأسيس ودعم برامج المراكز الأهلية لتكوين قواعد بيانات للأحياء والأسر الفقيرة، من أهم ما يساعد الدولة على تحقيق الأهداف التنموية لأنها تمثل الحلقة الأولى والهامة في دورة السياسات العامة للتنمية، واعتبار ذلك من الممارسات المهنية الضرورية في مجال البرامج التنموية الموجهة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

ضرورة وجود آلية مرنة تسمح لجمعية اكتفاء ومثيلاتها، بنشر المعلومات والإحصائيات على العموم لإحداث حراك اجتماعي سريع مع متطلبات واحتياجات الأسر والأحياء الفقيرة مما يوفر الدعم المالي. توجيه الموارد الخيرية من الزكوات والأوقاف إلى الأحياء الفقيرة في إطار سياسة عامة معتمدة من الدولة لإحداث التوازن الاجتماعي والأمني على مستوى الأحياء والمناطق، مما يتطلب اعتماد تخطيط تنموي على مستوى المحافظة أو المدينة أو المنطقة. تطوير برامج مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات آلياتها، لكي تكون أكثر التصاقًا بالمناطق والمحافظات، وأقرب إلى مفهوم اللامركزية ، وأعمق تفاعلاً مع التغيرات الاجتماعية المتسارعة في المناطق مما يساعد على تفعيل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية الموجهة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. توثيق الصلات العملية بين الجمعيات الخيرية المانحة للمساعدات، ومراكز البحوث والدعم المهني مثل جمعية اكتفاء الخيرية، لكي تكون فعلاً وعاءً للتخطيط والتوجيه التنموي للأحياء الفقيرة في منطقة مكة المكرمة.

الدراسات العربية:

استعرضت دراسة أعدتها الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية تجربتها في مجال التنسيق بين الجمعيات الخيرية، حيث ذكرت أن من أهم مبررات إنشاء الهيئة: عدم وجود جهة رسمية متخصصة معنية بتنسيق جهود المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي وتكاملها معًا تجنبًا للازدواجية وتبديد الموارد والإمكانات، تتولى مهمة وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة والخطط والبرامج وآلية التنسيق بين مؤسسات التكافل الاجتماعي ومكافحة الفقر، والتشابه الكبير بين المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي من حيث الأهداف، والفئات المستهدفة، وتعدد الأدوار التخصصية فيها، والخدمات التي تقوم بتقديمها. وتشتت الجهود المبذولة في اقتراح الحلول لمشاكل الفقر وما تعانيه شرائح المجتمع المحرومة للنهوض بالمجتمع الأردني، مما يؤدي إلى هدر واستنزاف الموارد المالية والبشرية في المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي. واعتماد مصادر البيانات المتوافرة على نتائج المسوح الأولية باستخدام العينة لا تسمح بالوصول إلى معلومات عن السكان الفقراء وخصائصهم وأماكن وجودهم ، والفرص المتاحة لمعالجة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي ضعف إمكانية اعتمادها في رسم السياسات ، ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تخفيف حدة الفقر. ولا توجد جهة متخصصة معنية بتحديد البيانات المطلوبة من نتائج المسوحات التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة لتغطية الاحتياجات الفعلية تراعي معايير ومؤشرات محددة لأغراض الدراسات التحليلية في قياس الفقر وتحديد خطوطه ، وخصائصه ، وأماكن تواجده ، وخصائص الفقراء المستهدفين فعلًا في برامج المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي.

ولا يوجد اتفاق على معيار واحد يتم بموجبه توفير البيانات المطلوبة عن شرائح الفقراء والمناطق الأشد فقرًاعلى المستوى الفردي (حي، تجمع، قضاء، بلدية،...) ولم يسبق أن تم التنسيق لذلك بين المؤسسات المعنية بالتكافل الاجتماعي.

وتتمثل أهم مهام الهيئة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الشاملة والكفيلة بتنسيق جهود المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي، دراسة بيانات الفقر، وتحديد مستوياته، ومتابعة تقييمه، وإعداد منهجية علمية لقياسه وتحليله. تحديد قاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي وتطويرها. دراسة برامج المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي ومتابعتها.

ومن أهم منجزات الهيئة إنشاء قاعدة بيانات شبكة الأمان الاجتماعي وهي قاعدة بيانات محوسبة تربط الهيئة بكافة الجهات المعنية بتعزيز التكافل الاجتماعي والتي تتوافر لديها قاعدة بيانات حول الأسرة، الدخل، العمالة، التعليم، التعليم العالي، القروض الصغيرة، إضافة إلى الممتلكات، لتوفر ملفًا متكاملاً لكل مواطن بمرجعية الرقم الوطني، وتشمل المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي ومكافحة الفقر، بحيث يتم ربطها مع كافة الجهات ذات العلاقة، وعليه فقد تم الانتهاء من ربط (٢٤) مؤسسة وطنية؛ بغية التنسيق بين صناديق العون وصناديق التنمية والتشغيل. ومن المنجزات كذلك نظام الرصد والإنذار الاجتماعي المبكر:وذلك لتوفير تقارير دورية حول البيانات الاجتماعية وحراكها الزمني،ومتابعة المؤشرات المرتبطة بظاهرة الفقر، والتنبؤ بوقوع المشكلات الاجتماعية بشكل مسبق، ويشكل النظام الأساسي الذي يتم بناءً عليه متابعة وقياس الفقر وتقييمه لتحديد الأولويات في تنفيذ البرامج والأنشطة الموجهة نحو الفقراء في الأردن، ومن ثَمَّ دراسة أثر هذه البرامج والمشاريع، وكذلك رسم التوجهات المستقبلية لمكافحة الفقر،إذ يشكل أداة استراتيجية لوضع سياسة تنموية دقيقة، والذي ينعكس بشكل أو بآخر على نظام التأمينات الاجتماعية، كما قامت الهيئة بإعداد ملف تحليلي للمؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، الجغرافية والديموغرافية لكافة التجمعات السكانية في المملكة. وقامت كذلك بمتابعة المشاريع الحكومية في مناطق جيوب الفقر؛ حيث قامت الهيئة بتشكيل فريق فني لمتابعة المشاريع والبرامج الحكومية، في مناطق جيوب الفقر، وقام الفريق الفني المكلف بمتابعة الردود وتبويب وتحليل البيانات الواردة من الجهات الحكومية والمتعلقة بالمشاريع والبرامج القائمة والمستقبلية في مناطق جيوب الفقر، وتم رفع تقرير أولي بذلك إلى دولة رئيس الوزراء، ويجري العمل حاليًا على متابعتها أولاً بأول، وتحديث بياناتها. كما قامت الهيئة بمخاطبة جميع المؤسسات الدولية والأهلية الفاعلة في مناطق جيوب الفقر؛ لتزويدنا بتقارير بالمنهجية نفسها السابقة عن البرامج والمشاريع المنفذة، أو التي تنفذها، أو ستنفذها في مناطق جيوب الفقر، وعقد اجتماعات تنسيقية لهذه الغاية.

ستعمل الهيئة على تحسين الأحوال المعيشية للفقراء من خلال: تكامل جهود المؤسسات المعنية بمحاربة الفقر، ومنع الازدواجية وتكرار الجهود، وبالتالي تبديد الموارد والإمكانات المالية والفنية المحدودة. وتبادل المعلومات والخبرات، وكسب الوقت، وتقليل نسبة الخطأ. ورفع مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوسيع قاعدتها، وشمول شرائح أوسع من المجتمع بخدمات التكافل الاجتماعي. والتركيز على تخصصية المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي. والتركيز على جودة الخدمات الاجتماعية وتوسيع المشاركة. والتخلص من البرامج والأنشطة غير الفعالة. وخلق الرضا والاطمئنان لدى المواطنين (وخصوصًا ذوي الدخل المحدود) بكفالة الدولة (بكافة مكوناتها من أجهزة حكومية وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات دولية) لمواطنيها اجتماعيًا. ومتابعة كافة القضايا ذات العلاقة بمكافحة الفقر من خلال مجلس الأمناء واللجان التنسيقية في الهيئة، وتوحيد الجهود ضمن استراتيجية وطنية تضمن الوصول إلى الأهداف في وقت محدد وبجودة عالية. وشمول عدد أكبر من المنتفعين من الخدمات الاجتماعية نتيجة تقليل الازدواجية.

المحور الثامن: البرامج الصحية لمكافحة الفقر

للفقر عدة أخطار سيئة على الصحة العامة لما يتبعه من سوء التغذية والصحة النفسية، وفي كل ذلك خطر على الإنتاج والاقتصاد والتنمية الاقتصادية وعلى حياة الإنسان. ويرتبط المرض وبصفة خاصة أنواع منه بحالة الفقر التي تكون عليها الأسرة والمجتمع وذلك لقلة الموارد من جهة، ولضعف الوعي من جهة أخرى، ولقصور التغذية من جهة ثالثة، أو لما ينشأ عنها من ظروف، ويتصل بها من ملابسات تؤدي كلها إلى انعدام الصحة وقائياً وعلاجياً، فهنالك علاقة متلازمة بين الفقر والمرض وتشير دراسات حديثة إلى أن ما يرافق الفقر من ضغوط نفسية واجتماعية قد يزيد من مخاطر التعرض إلى العديد من الأمراض، فعلى سبيل المثال، قد يزيد الضغط النفسي المزمن، الناتج بسبب العيش في محيط يتصف بالفقر ويسوده العنف – من استعداد الفرد للإصابة بانسداد الشرايين التاجية والاكتئاب والداء السكري.

وهنالك العديد من البرامج والسياسات والمشروعات التي حاولت مكافحة الفقر من باب محاربة الأمراض، وفي هذا الجزء يتم تناول بعض الدراسات السعودية والعربية التي عكست بعض التجارب في هذا المجال.

أولاً – الدراسات السعودية:

استعرضت دراسة (الناجم، ١٤٣٣) برنامج مستوصف خيري أنشأته جمعية الطرف الخيرية بالإحساء في المنطقة الشرقية، والمستوصف يعتبر رافداً مالياً لخدمات الجمعية التكافلية والتنموية في المجتمع بما يوفره من خدمة طبية مميزة قريبة من الأهالي وبرسوم غير مكلفة إضافة إلى تشغيله لعدد من الشباب والفتيات السعوديات من الأسر المحتاجة في الاستقبال وشؤون الموظفين والإشراف على سكن الممرضات الداخلي ومتابعة خدماته. ويستهدف المستوصف – بخدماته – المجتمع المحيط بالطرف من القرى المجاورة والتي ترتاد المستوصف نظراً لكون رسومه أقل من رسوم المستوصفات الخاصة الأخرى بالإضافة إلى تعدد العيادات التخصصية والمختبرات بأنواعها، كذلك الأسر الفقيرة والأيتام والأرامل والمطلقات والعجزة وأصحاب الدخل المحدود في نطاق خدمات الجمعية (الطرف والفضول والمنيزلة)، والهدف من البرنامج يتمثل في: إيجاد الخدمات العلاجية والإسعافية لأهالي البلدة والقرى المجاورة لها على مدار الساعة، وإيجاد الأختصاصيين في مختلف الفروع الطبية لتوفير العلاج اللازم للمواطنين، وتوفير النفقات العلاجية التي تصرفها الجمعية على الأسر المستحقة للعلاج في الداخل والخارج وتهيئة علاجهم عن طريق المستوصف، كما يهدف إلى نشر الوعي الصحي الوقائي بالمنطقة وذلك من خلال إصدار النشرات الصحية على مدار السنة ، والمشاركة في أسابيع التوعية الصحية العالمية والإقليمية، ونشر الوعي الصحي والوقائي من خلال إقامة المحاضرات والندوات الصحية، والمشاركة الفعلية في حملات التوعية التي تنظمها مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة ومراكز الصحة الأولية، وإقامة دورات تدريبية في الإسعافات الأولية للرجال والسيدات والطلبة والطالبات، والقيام بحملات التطعيمات الوقائية مجاناً بالاشتراك مع المراكز الصحية الأولية بالمحافظة، والتعاون مع المدارس في إقامة المحاضرات والندوات الصحية والدورات التدريبية، واستقبال حالات الإسعاف والطوارئ على مدار الساعة. وتشرف الجمعية إشرافاً إدارياً مباشراً على المستوصف وذلك من خلال لجنة الإشراف على المستوصف والصيدلية ، بالإضافة إلى المدير الإداري والمدير الفني والشؤون الإدارية ، ويخضع المستوصف والصيدلية لإشراف مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية أسوة ببقية المستوصفات بالمنطقة.

أما دراسة (المطوع،١٤٣٣) ، فقد تطرقت للعديد من البرامج التي تنفذها إدارة أوقاف الشيخ صالح بن عبد العزيز الراجحي، ومن تلك البرامج: مشروع مركز الشيخ صالح الراجحي لاعتلال السكري في العين بمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، حيث تتولى إدارة الأوقاف بناء تجهيز وتأثيث مركز الشيخ صالح الراجحي لاعتلال السكر في العين، وهو عبارة عن مبنى مكون من خمسة طوابق يقع بجوار مبنى المستشفى يضم المرافق الاساسية التالية: غرف الفحص، غرف العلاج، جناح الليزر، قسم تعليم وتثقيف مرضى السكري، قسم التصوير التشخيصي الشبكي، وحدة فسيولوجيا كهربائية، مركز ضعف البصر، مركز الصفات الوراثية لامراض شبكية العين، مركز تجميع وتحليل المعلومات الخاصة بالمرضى، جناح التلفاز الطبي، غرف التعليم الطبي المستمر، إضافة للمكاتب وأماكن الانتظار. على أن يتم تشغيله بواسطة مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون. ويستهدف جميع فئات المرضى الذين يعانون داء السكري ومضاعفاته من جميع الأعمار من مراجعي المستشفى.

وكذلك تطرقت الدراسة الى مشروع مركز الشيخ صالح الراجحي الشامل للمعاقين بمحافظة الخرج، الذي يتكون من ثلاثة مبان متجاورة، هي: المبنى الإداري؛ ويشمل صالة استقبال المراجعين، مكتب المدير، غرفة اجتماعات، مكتب السكرتارية، أربعة مكاتب للإخصائيين الاجتماعيين النفسيين، وعيادة للطبيب، وغرف خدمات، وست صالات تدريب مهني، وصالة متعددة الأغراض على شكل مسرح متدرج للاستفادة منها في إقامة الندوات والمحاضرات والاحتفالات، بالإضافة إلى غرف للخدمات، وملاعب لكرة الطائرة والسلة واليد والمضرب. والمبنى الطبي الرجالي؛ ويشمل غرف الفحص الطبي، وغرف التمريض، وصيدلية، وخمس غرف لعزل المرضى، وثلاث صالات للعلاج الطبيعي للأجهزة العلاجية الكهربائية، والعلاج المائي، والتمرينات اليدوية، بالإضافة إلى وجود مسبح متدرج العمق، وقسم الرعاية النهارية الذي يشمل صالة استقبال وست غرف تستخدم كفصول بالإضافة إلى مكاتب ادارية، وفي الادوار العليا يقع سكن الهيئة التمريضية، وصالات الطعام. والمبنى الطبي النسائي؛ ويشمل صالة استقبال المراجعات ومكتب المشرفة وأربعة مكاتب للأخصائيات الاجتماعيات والنفسيات، ومكاتب للطبيبات، وعيادات خارجية، كما أنه مشابه للقسم الرجالي في أقسامه الطبية والرعاية النهارية والقسم المهني، ويستهدف المركز جميع فئات المرضى الذين يعانون داء السكري ومضاعفاته من جميع الأعمار من مراجعي المستشفى.

ومن البرامج التي أشارت إليها الدراسة برنامج إدارة أوقاف صالح بن عبدالعزيز الراجحي؛ لتأمين الأجهزة الطبية للمعوقين «عون المعاق»، وتقوم إدارة الأوقاف من خلال هذا البرنامج بتوفير أجهزة طبية متنوعة لعدد من المرضى المحتاجين، وتقوم إدارة الأوقاف بتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع عدد من الجهات الطبية والاجتماعية والخيرية في مختلف مناطق المملكة، وذلك مساهمة منها في دعم هذه الشريحة المهمة في مجتمعنا، وتخفيفاً لهم في مصابهم ومساعدتهم في تيسير أمورهم بعد الإعاقة التي أصيبوا بها، من خلال توفير الأجهزة الطبية المناسبة لاحتياجاتهم الطبية، وخصوصاً أن هذا البرنامج من أبواب الخير التي تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ويهدف البرنامج الى تخفيف المعاناة عن أسر المعوقين، والمساعدة في تأهيل المعوقين داخل مراكز متخصصة من أجل إكسابهم مهارات معينة، ومساندة الجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية لإكمال مسيرتها لخدمة المعوقين، والتأكيد على دور إدارة أوقاف صالح بن عبد العزيز الراجحي في خدمة المجتمع بكافة فئاته. وتقوم إدارة الأوقاف بجمع الحالات المستحقة للمساعدة من المعاقين وذلك بالتنسيق مع عدد من الجهات الطبية والاجتماعية والخيرية في مختلف مناطق المملكة لتزويدنا بقائمة بالمعوقين في قائمة الانتظار من المعوزين وحاجتهم من الأجهزة مع دراسة اجتماعية كاملة لكل حالة وعن حاجتها من الأجهزة الخاصة بالمعوقين. وكذلك تقوم إدارة الأوقاف بإعداد دراسة شاملة عن عدد الحالات والمراكز الخاصة بالتأهيل والتي تحتاج إلى عدد من الأجهزة والتي يمكن أن تستفيد من هذا المشروع، وذلك من خلال البحث الاجتماعي الذي يثبت احتياجهم حسب المعايير المتبعة في اختيار الحالات، ثم يتم التعاقد مع إحدى الشركات الطبية لتأمين الأجهزة المطلوبة ومن ثم يتم إرساله للجهات المستفيدة المتعاون معها لتسليمها مباشرة إلى المستفيدين.

تناولت دراسة (الهدلق،١٤٣٣) دور الجمعيات الخيرية واللجان الأهلية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في مكافحة الفقر بشكل عام، وقد تطرق إلى الجال الصحي والذي يعتبر من ركائز العمل الصحي لتلك الجمعيات واللجان والتي قامت بالعديد من الأنشطة في هذا الجانب من أهم تلك الأنشطة: افتتاح عدد من المستوصفات والعيادات، المشاركة في حملات التبرع بالدم وأسابيع النظافة، إقامة مسكن صحي لإقامة المرضى الذين يراجعون المستشفيات، افتتاح مراكز للتمريض والعلاج الطبيعي، إقامة دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية، توفير سيارات إسعاف ونقل المرضى والمصابين، تأسيس لجان أصدقاء المرضى، والرعاية الصحية المنزلية.

أشارت دراسة (الشبيكي،٢٠٠٧) إلى أن إحدى الدراسات المحلية توصلت إلى عدة مؤشرات تدل على تدني المستوى الصحي للأسر الفقيرة في الأحياء الشعبية من مدينة الرياض منها تدني مستوى النظافة الشخصية ، تدني مستوى النظافة العامة ، إهمال صحة البيئة ، نوعية الغذاء غير الجيدة ، إهمال طرق الوقاية من الأمراض المعدية ، إهمال رعاية الأمومة والطفولة ، عدم توفر الملف الصحي العائلي لبعض الأسر ، الاعتماد على الرضاعة الاصطناعية مع إهمال طرق النظافة والتعقيم واستمرار الرضاعة الاصطناعية لما بعد سن الرابعة ، سوء استخدام وحفظ الأدوية وخاصة المضادات الحيوية ، إهمال طرق تجنب الحوادث المنزلية ، عدم الإلمام بأساسيات الإسعافات الأولية، كما اتضح من دراسة أخرى علاقة الظروف السكنية غير المناسبة بالإصابة بمرض الدرن وأنها قد تكون أحد الأسباب المؤدية له، وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن نسبة الإناث اللاتي أحسسن بأعراض المرض منذ أكثر من سنة كانت أكبر من نسبة الذكور والتي من الممكن أن تفسر بتأخر مراجعة الإناث للأطباء لإجراء الفحص في بداية المرض لعدم قدرتها الذهاب بمفردها أو خوفاً من الإعلان عن المرض للزوج فيطلقها أو يهجرها أو يتزوج بأخرى . وكشفت نتائج دراسة صحية اجتماعية عن أن ارتفاع المستوى التعليمي للأمهات والآباء وارتفاع الدخل الشهري للأسرة وتحسين مستوى المعيشة وغيرها من المتغيرات المرتبطة بمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعد من أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف خفض معدلات وفيات الأطفال والرضع ولتنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية بشقيها الوقائي والعلاجي ، فدخل الأسرة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بصحة الطفل من خلال نوعية الغذاء والسكن ، ومن خلال نوعية الرعاية الطبية التي توفرها الأسرة لأفرادها . وقد وجد ارتفاعاً في معدل وفيات الأبناء وسط مجموعة أسر مفردات عينة إحدى الدراسات من الفقيرات حيث بلغ متوسط الأبناء الذي توفوا من بين الأبناء المولودين أحياء ٢,٦٣ طفلًا الإجمالي أفراد العينة ، ووجد أن من بين كل أربع من الأسرة المبحوثة شخصاً مريضاً.

والإشكالية في مرض المرأة الفقيرة في الوقت الحاضر ليس في الحصول على العلاج لأن العلاج في المجتمع السعودي بالمجان لجميع المواطنين والمواطنات، ولكن ينقص المرأة الوعي المطلوب بالطريقة الصحيحة للعلاج ولتنفيذ تعليمات أخذ الدواء وذلك لارتباط فقر المرأة في الغالب بأميتها وضعف وعيها وإدراكها بأهمية تلك التعليمات وخطورة إساءة استخدام الدواء التي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية يصعب بعدها العلاج كما أشار إلى ذلك أحد الباحثين، ولاشك أن البيئة المعيشية غير الملائمة صحياً وارتفاع نسبة التزاحم السكني قد تكون عاملًا هاماً من عوامل انتقال العدوى بالأمراض، وتفشي الجراثيم، وبالتالي تردي الأحوال الصحية للمرضى، وغير المرضى في العائلة حيث وجد علاقة بين نوع السكن وعدد مرات التنويم في المستشفيات العامة، وعندما يزداد وضع الأحوال الصحية سوءاً ويتطلب الأمر علاجاً متخصصاً تبدأ المشكلة الحقيقية الصحية للمرأة الفقيرة من حيث الانتظار الذي قد يمتد بالأشهر لمواعيد المستشفيات المتخصصة المجانية، أوشبه المجانية والذي قد لا تحصل عليه بسهولة إلا من خلال مشوار طويل من التردد، والإثباتات، والواسطة، كما هو مشاهد في أغلب الأحيان ، وقد تضطر المريضة حال تعذر ذلك إلى تقديم طلب الإعانة لعلاج نفسها في المستشفيات أو العيادات الخاصة من الجمعيات الخيرية، أو المحسنين أو قد تضطر للتسول، أو إيكال التسول لأبنائها أو غير ذلك للحصول على قيمة الأدوية، التي لا تصرف في الوقت الحاضر بالكمية المطلوبة حتى من المستشفات العامة وقد تكون دائمة أو مكلفة. ولا يوجد في نظام الضمان الاجتماعي أي بند خاص بمساعدات المرضى بصفتهم مرضى ودفع تكاليف علاجهم وقد يعود ذلك إلى أنه ليس هناك ما يسمى بفئة المرضى ضمن فئات لضمان الإجتماعي ولكنهم مدرجون ضمن فئة العاجزين عن العمل لأسباب صحية (وليس العاجزات).

تحدثت دراسة (العنقري،١٤٣١) عن الخطة الألفية التنموية للمملكة العربية السعودية، حيث تناولت الأهداف الصحية للخطة والمتمثلة في تحسين الصحة الإنجابية ومن ذلك تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بين عامي ١٤١٠ و ١٤٣٦ هـ (١٩٩٠ و٢٠١٥)، وتعميم خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا الأمراض الأخرى، ووقف انتشار الأيدز والملاريا بحلول ١٤٣٦هـ. كما تناولت الدراسة الدور الهام الذي تلعبه جمعية اكتفاء الخيرية بمنطقة مكة المكرمة والتي قامت بتطوير قاعدة بيانات شاملة حول الأسر المحتاجة في منطقة عملها، ومن ثم تم تقديم العديد من الخدمات العلاجية للمرضى في هذه الأحياء من خلال قاعدة بيانات موثقة عن حالة الأسر المحتاجة التي تعاني من تدني مستواها المعيشي المرتبط بضعف مصدر دخلها.

ثانياً – الدراسات العربية:

تناولت دراسة (البداينة، ١٤٣٣) وصفاً لبرنامجي رعاية الأشخاص المعوقين وبرنامج التأهيل الجسماني في الأردن. ويعد برنامج رعاية الأشخاص المعوقين والتأهيل الجسماني من البرامج المكافحة للفقر الموجهة للفئات الخاصة. وعلى الرغم من خلو هذين البرنامجين من الوصف المهني ومعايير الخدمة – إلا أنهما قد قدما خدمات رعاية وتأهيل لمئات الحالات المحتاجة؛ ففيما يخص برنامج التأهيل الجسماني فيتمثل بتقديم معونة التأهيل الجسماني وبمبلغ لا يتجاوز ستمائة دينار ولمرة واحدة في العام، وذلك لشراء الأجهزة التي يحتاجها المواطن الذي يعاني من قصور في أحد حواسه وقدراته الجسمية مثل تركيب أطراف صناعية أو سماعات أذن أو أجهزة شلل أو أطقم أسنان أو نظارات طبية أو أي لوازم أخرى تكون ضرورية له تتناسب مع بيئته وبنيته بهدف تحسين وتطوير قدراته ومهاراته، وقد تعامل البرنامج مع ٥٢٠ حالة وبكلفة ١٤٩٩٩٠ دينار سنوي لعام ٢٠٠٩. احتلت محافظة أربد المركز الأول من حيث عدد الحالات ومقدار الدعم المالي وشكلت حوالي نصف الحالات وقيمة الدعم، في حين احتلت العقبة المركز الأخير وفق عدد الحالات ومقدار الدعم (صفر). أما وفق السنوات فقد بلغت زيادة عدد الحالات ذروتها في السنة الثانية لتأسيس البرنامج ١٩٨٧م ، ١٩٨٩م حيث بلغت ٢٢٠٪ ، و ١١٢٪ على التوالي في حين رافق ذلك زيادة في مقدار الدعم بلغت ٩٠٪، و ١٠٠٪ على التوالي وانخفض الدعم إلى -٤٦٪ عام ٢٠٠١م. أما برنامج رعاية الإعاقات فيقوم على تقديم المساعدة للأسر التي لديها أبناء معاقون غير قادرين على خدمة أنفسهم مما يكلفها إنفاقاً مالياً فوق طاقتها، وذلك بتقديم معونة نقدية شهرية متكررة لهذه الأسر.

تعرضت دراسة (محمد ونجم، ٢٠١١) إلى واقع الفقر في العراق وتناولت الدراسة واقع المجال الصحي في العراق حيث أصبح العراق لايستورد أكثر من ١٠٪ من استيراداته السابقة من المستلزمات الطبية والأدوية. وقد أدى التراجع الحاد في توفير الخدمات الصحية الى الانعكاس سلباً على مستويات الفقر، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة تخصيص الإنفاق العام؛ حيث يتم التركيز على الإنفاق على الصحة، ففي قطاع الصحي يجب الاهتمام أكثر بتوفير الصحة من ناحية الكمية والجودة، وأن لا تقتصر المستشفيات والمراكز العلاجية النخبوية الجيدة على أبناء الأغنياء.

أشارت دراسة (الأكوع، ١٤٣٣) الى أن الزيادة السكانية تعد من أكبر مرتكزات زيادة الفقر في العالم وبسبب تزايد السكان بصورة كبيرة ثبت التفاوت المعيشي الجائر، ففي العالم الغربي ينمو السكان بمعدل منخفض يصل في كثير من حالاته إلى مستوى الإحلال أي أن مولد شخص مقابل موت آخر بينما في الشرق الأوسط يتوفى شخص مقابل ثلاثة إلى خمسة مواليد. وفي هذا الإطار قامت مؤسسة الصالح بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان وجمعية تنظيم الأسرة بعمل دورات تدريبية وإرشادية مكثفة خصوصاً في المناطق الريفية للتحفيز على استخدام وسائل تنظيم الأسرة، فرب أسرة مسؤول على طفلين أو ثلاثة قادر على تحمل أعباء (التعليم، الصحة، والإنفاقات المعيشية الأخرى ...) وتوفير حياة آمنة لأسرته.

المحور التاسع: برامج القروض الصغرى والتمويل

تعد القروض الصغرى من الأدوات الهامة في مكافحة الفقر، وتواجه القروض العديد من الإشكاليات الخاصة بعدم قدرة الفقراء على سدادها، وعدم قدرتهم على استغلالها الإستغلال الأمثل للخروج من دائرة الفقر، وقد حاولت العديد من الجهات داخل السعودية وخارجها إيجاد حلول معقولة لتلك المشكلات، وفيما يلي يتم استعراض بعض التجارب في مجال القروض الصغرى وتمويل المشروعات متناهية الصغر.

الدراسات السعودية:

تناولت دراسة (المغلوث،٢٠١٠) تجربة مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي في مجل القروض الميسرة، ويهدف البرنامج إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة لقرية (النباه) من خلال تشغيل مشاريع صغيرة، وتوفير فرص عمل لأبناء القرية، كما يهدف إلى تنمية القرية النائية التي تفتقر للخدمات الضرورية، ورفع مستوى الدخل الفردي للساكن بالقرية، وتساهم القروض في شمول الفئات المهمشة تنموياً واقتصادياً واجتماعياً من خلال إيلائها أولوية للاستفادة من القروض. كما أن القروض تصبح حافزًا؛ لتشجيع المستفيدين على المشاركة في البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية تحقيقاً للتطوير الشامل داخل القرية، وكذلك يهدف البرنامج إلى التقليل من الهجرة للمدن.

وليتم منح القرض للمتقدم لابد أن يكون سعودي الجنسية، وألا يقل عمره عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٦٠ سنة، وأن يكون أحد المستفيدين من خدمات الإسكان التنموي التابعة للمؤسسة، وأن تكون المهنة التي يرغب طالب القرض في مزاولتها من المهن التي تسهم في تلبية احتياجات شريحة كبيرة من المجتمع، وأن يكون قد مارس هذه المهنة من قبل أو لديه الرغبة في اكتسابها أو تعلمها أو التدريب عليها، وألا يكون لديه عمل حكومي إلا في حالة المهن ذات الدخل المتدني، وبحيث لا يزيد دخل الأسرة الوظيفي عن (٢٥٠٠) ريال. وان يكون نشاط المقترض فريدًا ولا يكرر تجربة شخص آخر ما لم تثبت الحاجة فعلًا إلى التكرار.

تحدد قيمة القرض على ضوء تكاليف المشروع من المقترض، وبعد تقييمها على ألا تتجاوز (٢٠) الف ريال كحد أقصى. ويتعهد المقترض بممارسة المهنة بنفسه في مدة لا تقل عن فترة سداد القرض. ويلتزم المقترض بان يحتفظ بسجلات لحسابات المشروع وتقديم الكشوفات لإدارة المؤسسة في حالة طلبها ضمانًا لحسن سير العمل واستمرار نجاحه.

يتم صرف (٤٠٪) من قيمة القرض عن توقيع العقد، و(٤٠٪) عند قيام المقترض بتهيئة المشروع وتحديد المعدات والآلات اللازمة للعمل وتقديم تقرير بذلك للمؤسسة، وبعد معاينة المشروع؛ للتأكد من تهيئته، و(٢٠٪) بعد الانتهاء من تجهيز المشروع للتشغيل بعد القيام بزيارة المشروع، وتقديم تقرير من مدير المجمع السكني، يتم سداد القرض خلال مدة اقصاها خمس سنوات تقسط عليها قيمة القرض بالتساوي ويستحق القسط الأول بعد مضي نصف سنة من تاريخ التشغيل.

قدمت دراسة (العصيمي، ٢٠٠٩) فكرة مقترحة لإنشاء بنك خيري، بحيث يرخص من البنك المركزي (مؤسسة النقد) مثله مثل أي بنك تجاري ويراعى في رخصته الفروق الرئيسية بينه وبين البنك التجاري فتخفف عليه القيود. ويكون راسماله من الجهات الخيرية او المتبرعين بحيث يكون العائد لصالحهم. على أن يشترك كل من مصلحة الزكاة ووزارة الشؤون الاجتماعية كشريك مؤسس في البنك، وأن يرتبط البنك بشراكات استراتيجية مع المؤسسات المانحة، وكذلك مع جهات خيرية دولية للإفادة من تجاربها، وأن يقدم خدمات بنكية متكاملة، وأن يقوم عليه موظفون متميزون مثل موظفي البنوك التجارية، ويمكن اختيار بعض البارزين في الجهات الخيرية بعد تقديم دورات تدريبية. ويقوم البنك بإقراض الجهات الخيرية والأفراد بطريقة شرعية. كمايمكن تطبيق الفكرة عن طريق مجموعة بنوك صغيرة مناطقية.

لن تختلف منتجات البنك الخيري عن منتجات البنك التجاري ولكن بأسعار مشجعة بدون قصد الربح على الفئات الفقيرة، يجعل لكل شريحة نسبة تمويل. بالإضافة إلى منتجات مقترحة مرتبطة بالمحلات التجارية (العثيم، بنده..) مثل ترتيب حسابات صناديق العوائل. ومنتجات وقف النقود بحيث يستثمر المبلغ ويوزع الربح مع بقاء الاصل. ومنتجات القروض الدواره. والقروض الحسنة للفقراء. وضمان الدفع لامتلاك السلع الراسمالية. وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومنتجات تمليك السلع الرأسمالية الاستهلاكية كالثلاجات أو الاستثمارية كسيارات الأجرة.

ويتكون البنك الخيري من: قسم قانوني – قسم للاقتراض من المحسنين، حسابات إبراء الذمة وحسابات التطهير من الأفراد، المشاركة مع المؤسسات الربحية، تحويل الرسوم الحكومية والغرامات (ساهر...) لتكون مصدرًا ماليًا للبنك.

أشارت دراسة (عسكر،١٤٣١) إلى دور الصندوق الخيري الوطني في السعودية في مجال الإقراض والتمويل، يهدف الصندوق إلى العمل على الحد من مشكلة الفقر وتحسين معيشة الفقراء بأساليب غير تقليدية تقوم على تهيئة المناخ الملائم وإيجاد فرص عمل تتناسب مع قدرات الأفراد والأسر، ويتمتع الصندوق بالاستقلال الإداري والمالي.

ويعمل الصندوق وفقاً للآليات التالية: تقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء، أو تطوير القائم منها لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم. توفير الخدمات الاستشارية دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الصغيرة الموجهة للشرائح الفقيرة. تدريب الأفراد بدعم الفقير ومساعدته لدى الجهات التي يمكن أن تقدم له ما قد يحتاجه من خدمات، وذلك من خلال التعريف به وتزكيته أو كفالته، إرشاد الأفراد المستهدفين، وذلك من خلال قاعدة معلومات، للإفادة من فرص العمل المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المختلفة. العمل على تهيئة المناخ الملائم لقيام المشروعات الصغيرة المعنية بالفقراء وتنميتها وتشجيعها، بما في ذلك حمايتها من المنافسة الخارجية والاحتكار. إعداد الدراسات والأبحاث والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بنشاط الصندوق، وهذا من شأنه أن يوفر فهماً أشمل لمشكلة الفقر، وآثارها، وسبل علاجهاتقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء، أو تطوير القائم منها لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم. توفير الخدمات الاستشارية دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الصغيرة الموجهة للشرائح الفقيرة.

تدريب الأفراد بدعم الفقير ومساعدته لدى الجهات التي يمكن أن تقدم له ما قد يحتاجه من خدمات، وذلك من خلال التعريف به وتزكيته أو كفالته. إرشاد الأفراد المستهدفين، وذلك من خلال قاعدة معلومات، للإفادة من فرص العمل المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المختلفة، العمل على تهيئة المناخ الملائم لقيام المشروعات الصغيرة المعنية بالفقراء وتنميتها وتشجيعها، بما في ذلك حمايتها من المنافسة الخارجية والاحتكار. إعداد الدراسات والأبحاث والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بنشاط الصندوق، وهذا من شأنه أن يوفر فهماً أشمل لمشكلة الفقر، وآثارها، وسبل علاجها.

ويتم تمويل الصندوق من عدة مصادر، أبرزها: ما تخصصه الدولة من مبالغ أو إعانات مالية وعينية، وكذلك من الأوقاف والتبرعات العينية والمادية، والصدقات والزكوات التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى العوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته.

تناولت دراسة (المطيري، ٢٠١٠) دور صندوق المئوية في مكافحة الفقر من خلال برامج القروض والتمويل. وقد عرف صندوق المئوية بأنه مؤسسة مستقلة غير ربحية تُعنى بتمويل مشاريع الشباب، تأسست في عام ١٤١٩هـ. ويهدف إلى المساعدة في إيجاد فرص عمل، ومساعدة الاقتصاد المحلي على النمو من خلال إقامة مشاريع منتجة، و زيادة فرص نجاح المشاريع من خلال خدمات التمويل والتدريب والإرشاد، وتنمية ودعم الأفكار الخلاّقة في محيط الأعمال.

ويقدم الصندوق الخدمات التالية: خدمة الارشاد، حيث يوفر الصندوق مرشد لكل صاحب مشروع. وخدمة الدعم المالي، حيث يقدم الصندوق تمويلاً جزئياً أو كلياً على شكل قرض حسن لأصحاب المشاريع يراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ ألف ريال لأي مشروع يتم اعتماده. وخدمة تسهيل الإجراءات الحكومية، فهو يتلقى صاحب المشروع التسهيلات والخدمات الضرورية؛ لتأسيس مشروعه الخاص من خلال مراكز الخدمة الشاملة التابعة للهيئة العامة للاستثمار في مختلف مناطق المملكة.

يقدم الصندوق خدماته التمويلية عبر المراحل التالية:

مرحلة التقديم والتقويم:

حيث يتم في هذه المرحلة تقديم طلبات الدعم من خلال مرحلتين تركز الأولى على معرفة شخصية المتقدم في حين تركز المرحلة الثانية على المشروع ومعرفة تفاصيله بشكل أكبرلتحديد جدواه وتقديم خطة العمل التي تختلف حسب نوع المشروع، ومن ثم يتم تقديم صاحبالمشروع من خلال المقابلة الشخصية وتقويم المشروع من خلال خطة العمل والمساعدة في إعداد دراسة الجدوى، يلي ذلك الموافقة النهائية؛ لمنح القرض واعتماد قيمته من خلال لجنة متخصصة لذلك الغرض (لجنة اعتماد القروض).

مرحلة التأسيس والتمويل:

يبدأ صاحب المشروع- وبعد حصوله على القرض الذي يسلم له بشيكات مصرفية تقدم للمستفيد الأول ومن خلال دفعات مالية حسب احتياج المشروع -في إجراءات تأسيس مشروعه والحصول على التراخيص اللازمة، وتقدم الهيئة العامة للاستثمار كل الخدمات اللازمة لمشاريع الصندوق من خلال مراكز الخدمة الشاملة وتتعاون مع أصحاب المشاريع بالصندوق كما لوكانوا رجال أعمال، وفي هذه المرحلة يتم تحديد مرشد لكل مشروع.

مرحلة السداد والمتابعة:

بعد بداية المشروع بستة أشهر يبدأ صاحب المشروع في تسديد القرض لفترة تمتد حتى خمسسنوات من بداية المشروع، ويتم ذلك من خلال حساب بنكي يتم تأسيسه لصاحب المشروع، وتتممتابعة الحساب بشكل دقيق ويومي من قبل الصندوق

أشارت دراسة (الحمادي،٢٠١٠) لبرنامج القروض الصغيرة الذي تقدمه جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري، وتتمثل فكرة هذا البرنامج في تقديم قروض صغيرة حسنة دون فوائد؛ لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة؛ للإسهام في تحسين دخل الأسر ومساعدتها في الاعتماد على نفسها، ويهدف البرنامج إلى تقديم قروض صغيرة لمن لا يملك السيولة، ولكن لديه الخبرة الكافية لإقامة مشروعه، فالقروض تقدم لمن تتناسب قدراته وإمكاناته مع حجم مشروعه.

أما بخصوص آليات العمل في الصندوق فيتم تحديد القروض وفقاً لاحتياجات المشروع المستهدف. وحدد الصندوق متوسط القروض عشرة آلاف ريال لحداثة تجربة الأسر الفقيرة في العمل التجاري وعدم تحميلهم قروضاً لا يستطيعون سدادها. وقبل منح القرض يتم الخضوع لبرنامج تدريبي في المجال. ويتم التأكد من وجود الخبرة، وليس مجرد تدريب فقط في ذلك المجال. ويتم الاستفادة من جهات الإقراض المتاحة في المجتمع كبنك التسليف والصندوق الخيري الوطني وغيرها.

استعرضت دراسة (الوابلي،٢٠١٠) تجربة صندوق قروض البركة التابع لجمعية الملك عبد العزيز النسائية الخيرية ببريدة، ويهدف البرنامج إلى تحقيق دخل ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة وتفعيل دور المرأة تجاه أسرتها ومجتمعها، استغلال وقت الفراغ وشغل الفتيات والنساء بأعمال مفيدة ومدرة للدخل. التوعيه حول أهمية قيمة العمل لدى النساء والفتيات، القضاء على الاتكاليه وتحقيق الذات، دفع حركة التطوير والتجديد للمشروعات الصغيرة، تأمين تدبير الأموال اللازمه للمشروع من الجهات الممولة، الحد من البطالهالمتزايده في المجتمع.

يستهدف الصندوق النساء والفتيات الراغبات في الدخول الى مجال العمل الحر وتفعيل دورهن في المجتمع، ويشترط في منح القروض تكون المستفيدة سعودية الجنسية، وأن تجيد القراءة والكتابة، وأن تقوم المستفيدة بإحضار جميع الأوراق الثبوتية المطلوبة واستيفاء جميع بيانات المستندات الخاصة بمنح القرض، وأن تقوم المستفيدة بتوفير كافل غارم، وأن توافق المقترضه على حضور الدورات التي تأهلها للقيام بالمشروع، وأن توافق كذلك على المتابعة المستمرة للمشروع من قبل الجمعية.

وعموماً هنالك نوعان من القروض؛ القروض الفردية، القروض الجماعية. فبالنسبة للقروض الفردية تشترط الجمعية أن تكون المتقدمة ليس لديها عمل (من فئة العاطلين عن العمل)، وأن يتراوح العمر من ١٨ – ٥٠ عاما، أن تكون من أسر من ذوات الدخل المحدود أو أسر فقدت معيلها، وأن تجتاز المقابلة الأولية التي تلي تعبئة الطلب، وأن تتمتع بالمهارات الأساسية الفنية اللازمة للإ نتاج أو تقديم الخدمة ويفضل الحاصلة على دبلوم مهني، وأن تستأجر موقع المشروع قبل منح القرض (إبراز عقد إيجار لمدة ستة أشهر على الأقل) ويكون موثق، وأن تقوم باستصدار كل الرخص والتصاريح اللازمة للمشروع/ كل مشروع حسب طبيعته، وأن تلتزم بحضور برامج التدريب والتأهيل التي ستقدمها الجمعية ووفق احتياجات كل مقترضة، وأن تلتزم بالتالي(السداد وبرنامج الادخار الشهري، تحديد راتب شخصي لنفسها، حسم نسب من الإيرادات لتدويرها على الاستثمار في رأسمال المشروع وأن تلتزم بتشغيل المشروع بكفاءة؛ بحيث يغطي كافة التكاليف التشغيلية من إيراداته الشهرية ويحقق عائدًا على الاستثمار والالتزام باستقبال موظفات المتابعة الميدانية من الجمعية)، وأن تقوم بالتوقيع على الاتفاقية مع الجمعية والتي تنص على توفير كفيل غارم توافق عليه الجمعية يستحق عليه كامل مبلغ القروض وفوريًّا.

أما بالنسبة للقروض الجماعية فإن الجمعية تشترط التالي: أن تكون غير قادرة على توفير كفيل، وأن تكون من أسر ذات دخل محدود أو فقدت معيلها، وأن يكون منتسبات المجموعة من نفس سكان الحي أو الجوار وعلى معرفة تامة ببعضهن بعضًا، وأن يوافقن ويتفقن على أن يكفلن بعضهن بعضًا بحيث تقوم باقي منتسبات المجموعة بالتسديد عن زميلتهن التي تتأخر بالسداد، وأن يلتزمن ببرنامج الادخار الأسبوعي ويلتزمن بالسداد الاسبوعي، وأن يلتزمن بالشروط والقواعد التي تضعها الجماعة وتتلاءم والاتفاقية مع الجمعية، وأن تكون لديهن المهارات الأساسية الفنية اللازمة للإنتاج أو تقديم الخدمة ويفضل الحاصلة على دبلوم مهني، وأن تلتزم منتسبات المجموعة بحضور برامج التدريب والتأهيل التي ستقدمها الجمعية ووفق احتياجات المجموعة، وأن تكون المجموعة منسجمة مع نفسها ومتفقة وفي حال حصول أي خلافات ترجع إلى قائدة المجموعة، وأن تلتزمن بتحديد راتب شخصي لنفسها والالتزام بحسم نسب من الايرادات لتدويرها على الاستثمار في رأسمال المشروع، وأن تلتزم بتشغيل المشروع بكفاءة بحيث يغطي كافة تكاليفه التشغيلية من إيراداته الشهرية ويحقق عائدًا على الاستثمار، أن يتم التوقيع على الاتفاقية بين الجمعية وبين المقترضة والتي تنص على أن تتكافل وتتضامن المجموعة بالسداد عند أي تأخر، وأن تلتزم باستقبال موظفات المتابعة الميدانية من الجمعية.

الدراسات العربية:

تطرقت دراسة (عبدالعزيز،٢٠١٠) مشروع بشائر الخير الذي تقوم عليه الجمعية المصرية، وهو عبارة عن برنامج يعتمد أسلوب الضمان الجماعي (المجموعة الواحدة تتكون من خمس مستفيدات). يبدأ التمويل من ١٠٠٠ج إلى ٣٠٠٠ج بنظام القرض الدوار. ويهدف المشروع إلى معاونة المستفيدات في التوسع في حجم أنشطتهن بما يساعد على زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، ودعم المبادرات الفردية سواء في تطوير نشاط قائم، أو إيجاد نشاط جديد من أعمال منتجة، ورفع المستوى الاجتماعي والصحي والثقافي للأسر المشاركة، وتوفير المعاونة الفنية للمستهدفات وتوعيتهن عن طريق أجهزة متخصصة، وتشجيع أفراد الأسر الفقيرة القادرة على العمل من النساء والراغبات في العملفي مجالات الأنشطة الحرفيةأو التجارية أو الخدمية.

ويستهدف النساء فقط، وتمنح المرأة القرض إذا استوفت الشروط التالية: أن يكون للمستفيدة محل إقامه معروف لدى المنسقة. أن تحضر المستفيدة برامج التوعية (الصحية – الاجتماعية – المالية) حتى يجدد لها. ألا يقل السن عن ١٨ عاماً.أن يكون الغرض من طلب القرض تمويل مشروع صغير قائم أو بدء مشروع جديد. ألا يكون هناك أكثر من عضوة من أسرة واحدة في المجموعة نفسها. أن تقبل الانضمام إلى مجموعة تضامنية تكون مسؤولة عن سداد أقساط القروض لأفراد المجموعة.

لا توجد أية ضمانات حيث يؤخذ بنظام الضمان الجماعي للمجموعة كلها لمن هن داخلالمجموعة (المستفيدات).

تناولت دراسة (ولد موسى، ٢٠١٠) تجربة الصناديق الشعبية للقرض والادخار في دولة موريتانيا، ويتكون البرنامج من جزءين هما: الادخار؛ تعني هذه العبارة قدرة الفرد على الاحتفاظ بجزء من دخله اليومي لاستثماره مستقبلاً وتعمل لإنجاح هذا الادخار عن طريق معايير من أهمها : السرعة – الاستعداد – السرعة – الثقة. القرض؛ القرض: يفتح القرض لمنتسبي الصناديق بعد ثلاثة أشهر من انتسابهم، والقروض تمنح بصفة فردية لأي منتسب استكمل الشروط اللازمة، و هذه الشروط سهلة جداً، وتمنح كذلك القروض بصفة جماعية لمجموعة من المنتسبين فضلوا التكتل من أجل الحصول على القرض واستوفوا الشروط.

إن أهم ما يوفره الصندوق الوطني هو تأمين المدخرات مع تركهم تحت تصرف الأفراد متى شاؤوا وحسب طبيعة حسابهم وهكذا تكون أموالهم في مأمن من السرقة والتبذير كما تحول أرباحاً لمن يرغب في ذلك.يعمل الصندوق بواسطة أعضائه ومن أجلهم، والانتساب حر واختياري، ويعد المنتسب مالكاً وزبوناً في الوقت نفسه، ويتم انتخاب الهيئات المكلفة بالتسيير في الجمعية العامة حسب المبدأ (عضو واحد، صوت واحد) . تعد الجمعية العامة للمنتسبين الهيئة العليا، وتنتخب بصفة ديمقراطية ثلاث هيئات هي : مجلس الإدارة، لجنة القروض، مجلس الرقابة. والانتساب مفتوح أمام كل شخصية طبيعية أفراد أو معنوية (مؤسسة أو تعاونية) يوجد مسكنها، محل إقامتها، عملها نشاطها داخل الحدود الجغرافية للصندوق تقدمت لطلب الانتساب ودفعت مبلغ ٢٠٠٠ أوقية أي ما يقابل ٧ دولارات.

وينقسم القرض إلى نوعين: – القرض العادي، وهو المعمول به في المصارف الوطنية (ربوي). والقرض الإسلامي، وهو المعروف بالمرابحة .

تطرقت دراسة (حمد النيل،٢٠٠٨) إلى برنامج التمويل الأصغر في مصر الادخار التنمية بالسودان، ويهدف البرنامج إلى المساعدة في تحقيق جهود الدولة والمجتمع في تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الضعيفة. - توفير فرص الكسب لها ورعايتها بالتمويل ودعم المشروعات التي تناسبها - تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية والمشاريع وبسط معاني التكافل. تطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامي الشامل وتقديم نموذج رائد للصيرفة الاجتماعية. توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلي للدولة تركيزًا على التنمية في الولايات.

يقوم المصرف بتقديم منتجات متعددة مثل، تمويل الأعمال الصغيرة المدرة للدخل، تسليف الطلاب، تمويل الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، تمويل تحسين المنازل، تمويل إدخال الكهرباء وشبكات المياه، حفر الآبار، تامين الأصول، حفظ المدخرات. وتتمثل المنتجات غير المالية التي يقوم بتقديمها المصرف في التدريب وبناء القدرات للشرائح المستهدفة، المساعدات الفنية والإدارية.

يقدم المصرف التمويل للفقراء النشطين اقتصاديا في حدود مبلغ لا يتجاوز١٠،٠٠٠جنيهًا. بالإضافة للتمويل ذي البعد الاجتماعي الذي يشمل تمويل مشروعات تنموية في مجال الصحة والتعليم، والمياه والكهرباء بالإضافة للتمويل التجاري لأصحاب الودائع الكبيرة.

وكذلك تطرقت الدراسة إلى تجربة بنك الاسرة في السودان عبر برنامج التمويل الاصغر الذي يهدف إلى المساهمة في خفض معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل وسط الشرائح المستهدفة، وإعلاء قيم العمل والإنتاج في المجتمع، وتنشيط الفئات المستهدفة لتبرمج في حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ورفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة، واستقطاب الموارد المحلية والخارجية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة.

ويستهدف البرنامج الفقيرالناشط اقتصاديًا، وصغارالمنتجين من الزراع والرعاة والصيادين والحرفين وأصحاب الأعمال الصغيرة، وأرباب المعاشات وخريجي التعليم العالي والمعاهد الفنية والمرأة.

ويسعى البرنامج إلى تقديم الخدمات المالية الصغيرة المصرفية الأخرى وفق نظم مالية وإدارية وتمويلية تناسب متطلبات الفئات المستهدفة كما يساعد البرنامج في تقديم خدمات غير مالية مساندة مثل: الاستشارات المالية، والترويج للمشروعات الصغيرة، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة.

قدمت دراسة (منصور وشاوش،٢٠٠٨) العديد من المقترحات لتفعيل دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في المناطق الريفية بالجزائر، وتمثلت تلك المقترحات والأفكار فيما يلي: تأسيس مؤسسات مالية متخصصة لممارسة أنشطة التمويل الأصغر تعمل على تمويل الفرص الاقتصادية لصغار المستثمرين وأصحاب المبادرة من فقراء المجتمع لاسيما سكان المناطق الريفية، من خلال توفير خدمات مالية متكاملة في شكل قروض وتمويلات وحوالات وودائع وحسابات الادخار وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. إنشاء مؤسسة أو صندوق لضمان التمويل الأصغر لتغطية نقص الضمانات التي يعاني منها المستهدفون من هذا النوع من التمويل. تبسيط الإجراءات المستندية لعملاء التمويل الأصغر وفقاً لطبيعة هؤلاء العملاء وإمكاناتهم. تعزيز مفهوم التمويل الأصغر وتمكين الشرائح المستهدفة وفق أفضل الممارسات، وبما يحقق الاستدامة المالية وتطوير الأنشطة المُدرة للدخل في تلك المناطق، وكذا التجسيد الفعلي لعملية التوسع في خدمة هذه الشرائح المهمة، سواءً في جوانب الرعي أو العمل الحرفي أو الزراعة وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية. المساهمة الفاعلة في الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين في المناطق الريفية والوصول إلى عمق الفقر في المناطق النائية. إدراك الحكومات لأهمية تشجيع الانفتاح والمنافسة والعمل على ذلك، بما في ذلك ملكية القطاع الخاص للبنوك ودخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المعنيّة، وكذا إتاحة الحوافز التنظيمية الصحيحة لتحقيق كفاءة واستدامة تقديم الخدمات. تعبئة استثمارات جديدة كبيرة في مرافق البنية الأساسية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي. تسهيل انتشار الخدمات المالية المنخفضة التكلفة من خلال الإنترنت والهواتف الجوالة. تحديث التشريعات والقوانين بما يضمن شفافية ووضوح تنفيذ العقود. إعطاء الإصلاحات التي تشجّع القدرة على الحصول على الخدمات المالية أهميتها القصوى في صميم أجندة وبرامج التنمية، فتحسين القدرة على الحصول على الموارد التمويلية لا يزيد النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً يحارب الفقر ويؤدي إلى تخفيض فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء. دمج فقراء الأرياف في الخدمات المالية الرئيسية لاكتساب عادات الادخار والسداد والتدريب على فهم الخدمات المالية وتخطيط المدخرات. ضرورة التكامل بين الجهات المانحة للتمويل الأصغر ورأس المال الخاص لا أن تزاحمه. ضرورة ضمان استدامة حصول الفقراء والعاطلين عن العمل على الموارد المالية من خلال مؤسسات قابلة للاستمرار.

واستعرضت دراسة (ناصر ومحسن،٢٠١١) دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر في مكافحة الفقر، حيث تنفذ الوكالة برنامجاً للقرض المصغر يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات،من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة؛ من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر. ويستهدف البرنامج العاطلين عن العمل المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم، كما يستهدف المراة التي ترغب في العمل ببيتها، والأفراد لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غيرالرسمي، وحاملي شهادات التدريب المهني والحرفيين، والمواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وتشترط الوكالة عدة شروط للحصول على القرض، وتتمثل في: بلوغ سن١٨ سنة فما فوق. عدم امتلاك دخل أو امتلاك دخول غيرثابتة وغيرمنتظمة.إ ثبات مقرالإقامة، امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية، أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه، عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات، القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب الحالة، الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي، الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني. الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسييرالقرض المصغر حسب الجدول الزمني.

وتتمثل آليات عمل البرنامج في دعم نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغرفي إطارإنجازأنشطتهم، ومنح سلف بدون فوائد، وإبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم، وضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، وتشكيل قاعدة البيانات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من البرنامج، وتكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطارالتركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها،والمشاركة في تحصيل الديون غيرالمسددة في آجالها، وابرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أومنظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطارتنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

الفصل الخامس

برامج ومشاريع مقترحة؛ لمعالجة الفقر في السعودية

تمهيد:

في هذا الفصل يتم عرض أفكار وبرامج مبتكرة؛ لمعالجة الفقر في السعودية، والحد من آثاره السلبية، حيث تمت الاستفادة من تجارب البرامج والمشروعات الخيرية الموجهة لصالح الفقراء، والتي تم استعراضها في فصول الدراسة السابقة، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المختصين والعاملين في مجال العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال ورش عمل ناقشت تلك التجارب، واقترحت أفكارًا وبرامج ومشاريع خيرية، يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تخفيف معاناة الفقراء في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية.

يتم استعراض تلك البرامج، والأفكار العملية، وذلك؛ بهدف توفير قاعدة جيدة من البرامج والمشروعات الخيرية تحت نظر المؤسسات والجمعيات الخيرية الناشطة، والساعية؛ لتقديم العون للأسر الفقيرة؛ لتحويلهم من أسر محتاجة – تعتمد على الآخرين في معيشتها – إلى أسر منتجة، تتحمل مسؤوليتها وتستطيع أن تدير أمورها دون الحاجة إلى أطراف خارجية، وقد تمت مراعاة أن تكون هذه البرامج العملية صالحة للتطبيق في المجتمع السعودي، الذي يتميز بخصوصيته المتفردة، وتم تصنيف البرامج والمشروعات المقترحة في عدة محاور حسب أهدافها، والفئات التي تستهدفها، وآليات تنفيذها، وفيما يلي يتم استعراض تلك البرامج المقترحة:

اسم البرنامج	الأسر المنتجة
الجهة المنفذة	الصندوق الخيري الإجتماعي
أهداف البرنامج	• إنشاء شركة مساهمة يساهم فيها الصندوق الخيري؛ لمعالجة الفقر بالنصيب الأوفر، وتساهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية أيضًا، وفقًا لسعر محدد للسهم، ويتم تشكيل أعضاء مجلس الإدارة من خلال الجمعية العمومية للشركة، والتي تضم أصحاب الأسهم، ويكلف الصندوق الخيري بتقديم ورقة التأسيس والإشراف.
أهداف المشروع	1. التصدي للمشكلات، والصعوبات التي تعيق نمو الأسرالمنتجة . 2. تشجيع صناعة الحرف التقليدية والصناعة الخفيفة . 3. دعم وإنشاء مراكز التدريب المتخصصة، التي تخدم الأسر المنتجة.
آلية التنفيذ	1. إجراء دراسة شاملة حول المشاكل والصعوبات التي تعترض نمو الأسر المنتجة، وسبل معالجتها. 2. يتم وضع خطة استراتجية طويلة المدى؛ للتصدي للمشكلات والعقبات التي تعترض نمو الأسر المنتجة. 3. يتم وضع خطط قصيرة المدى تحقق أهداف الخطة الاستراتيجية؛ لمعالجة فقر الأسر المنتجة. 4. يتم تكوين لجان من الجمعيات الخيرية المتخصصة كلٌّ حسب طبيعة المشكلة المراد التعرض لها. 5. يتم وضع سياسات وإجراءات وآليات محددة تعين، اللجان على القيام بواجباتها على الوجه الأكمل. 6. يتم توفير الميزانية المناسبة؛ لتنفيذ الخطط المصادق عليها من قبل مجلس إدارة الشركة.

اسم البرنامج	سلسلة متاجر المعمل المنزلي.
هدف المشروع	توفير دخل للأسر المستفيدة.
الفئة المستهدفة	الأسر المحتاجة التي يتوفر لدى بعض أفرادها مهارات كإنتاج الحلويات والمعجنات والصناعات الخفيفة .
نطاق التطبيق	كل مدن المملكة.
آلية التنفيذ	فتح متاجر باسم متاجر العمل المنزلي، وتصنف على حسب المنتج وتقوم المتاجر، ببيع منتجاتها؛ لصالح الأسر.
الجهة المقترحة للتنفيذ	يمكن تنفيذ الفكرة بشكل تجاري من خلال مناقصة عامة، أو بشكل خيري من خلال الجمعيات الخيرية تحت مسمى جمعيات متاجر العمل المنزلي.

اسم البرنامج	النقل المدرسي
هدف المشروع	توفير دخل أساسي للأسر المستفيدة.
الفئة المستهدفة	الأسر المحتاجة والتي لديها فرد يمتلك القدرة علي قيادة المركبة
نطاق التطبيق	علي مستوى المملكة
عدد المستفيدين	عدد طلاب المدارس الراغبين بالنقل مقسوم علي سعة المركبة يساوي عدد الأسر المستفيدة
طريقة عمل المشروع	يتم الإعلان عن قروض لمركبات نقل مدرسي للراغبين الذين تنطبق عليهم الشروط، أو التنسيق مع المدارس؛ للبحث عن المستخدمين الذين يمكنهم القيام بهذا العمل بالإضافة إلي عملهم داخل المدارس.
الجهة المقترحة للتنفيذ	الصندوق بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وأحد وكلاء السيارات؛ لتوفير المركبات، ومتابعة عملية التسديد.
الدعم المتوقع	وضع الشروط للمستفيدين وقائد المركبة.

اسم البرنامج	المقاصف المدرسية
هدف المشروع	توفير دخل أساسي للأسر المستفيدة.
الفئة المستهدفة	الأسر المحتاجة التي تسكن بالقرب من المدارس
نطاق التطبيق	على مستوى المملكة
طريقة عمل المشروع	تقوم الأسر المنسقة بتوفير المواد اللازمة؛ لعمل الفطور المدرسي يوميًّا وتوزيعها على الأسر، ومن ثم نقلها الى المدرسة.
الجهة المقترحة للتنفيذ	الجمعيات الخيرية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم
الفائدة المتوقعة	٥٠٪ من الدخل للأسر المنتجة، و٢٥٪ للأسر المنسقة، و٢٥٪ للمدرسة.
عدد المستفيدين	الأسر المنتجة – الأسر المنسقة

اسم البرنامج	تشغيل النساء في مصانع التمور.
الجهة المنفذة	الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمدينة المنورة.
أهداف المشروع	• توفير فرص عمل للنساء. • تغطية جانب من احتياج المصنع، وصولًا إلى إسناد العمل كاملًا في المستقبل. • التقليل من الحاجة إلى استقدام العمالة الاجنبية.
شروط القبول	1. الترشيح من قبل الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية. 2. إرفاق ملف البيانات الشخصية. 3. اجتياز الفحص الطبي.
آليات التنفيذ	1. عقد شراكات واتفاقيات مع مصانع التمور في المدينة المنورة. 2. دراسة حالة الأسر المتقدمة؛ لتحديد الأشد حاجة، وإعطائها الأولوية. 3. التثبت من رغبة وقابلية النساء للعمل في مصانع التمور. 4. تقديم التدريب والتأهيل الكافي للنساء في مصنع التمور المحدد. 5. متابعة مدى التزام النساء بالعمل ومدى التزام المصنع بواجباته تجاههن.

اسم البرنامج	المشاغل النسائية المنزلية.
هدف المشروع	تحسين الحالة المعيشية للأسر.
الفئة المستهدفة	الأسر التي يوجد بها عدد من البنات اللاتي يستطعن الخياطة .
السوق المتوقعة	المشاغل النسائية والرجالية المنتشرة في الشوارع والأحياء السكنية.
احتياجات المشروع	ماكينات خياطة + مواد خام + سيارات توزيع المنتج.
فكرة المشروع	العمل من خلال البيوت؛ حيث يتم توفير ماكينات الخياطة والمواد الخام الأولية، ويتم تدريب من لديها رغبة على العمل، ويتم الاتفاق مع المشاغل النسائية ومحلات الملابس الرجالية والنسائية المنتشرة في الشوارع والأحياء؛ لتسويق المنتجات بمقابل مادي يتفق عليه.
الإشراف على المشروع	تتبنى الجمعيات الخيرية الإشراف على المشروع وتقديم المساعدات؛ لضمان استمرار المشروع.

اسم البرنامج	المغاسل النسائية
هدف المشروع	تحقيق دخل للأسر وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	النساء
التكلفة المتوقعة	في حدود 100000 ريال (مائة ألف ريال).
آلية العمل	يتم استئجار مواقع مناسبة للقيام بالعمل، ويتم استقطاب النساء الراغبات في العمل وتدريبهن على استخدام معدات المغاسل والأمور الإدارية والمالية التي تنظم عمل المغاسل، ويتم الإعلان عن المغاسل النسائية التي تختص بغسل وكي ملابس النساء ولا تتعامل إلا مع النساء، على غرار المشاغل النسائية.

اسم البرنامج	تربية الدواجن
هدف المشروع	تحقيق دخل للأسر، وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	الأفراد والأسر في الأرياف وملاك المزارع الصغيرة.
السوق المتوقعة	تسويق المنتجات إلى المستهلكين، أو بيعها للشركات التي تقوم بتجميد اللحوم .
التكاليف المتوقعة	في حدود 50000 ريال.

اسم البرنامج	زراعة الخضار والفواكه.
هدف المشروع	تحقيق دخل للأسر، وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	الأفراد والأسر في البوادي والأرياف وملاك المزارع الصغيرة.
التكاليف المتوقعة	من 50000 الى 100000 ريال.

اسم البرنامج	إعداد الأكلات الشعبية والحلويات.
هدف المشروع	تحقيق دخل للأسر، وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	• الأسر التي تستطيع إعداد الأكلات الشعبية والحلويات، أو عن طريق قيام مطابخ نسائية.

اسم البرنامج	تربية المواشي
هدف المشروع	تحقيق دخل للأسر وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	الأفراد والأسر في البوادي والأرياف وملاك المزارع الصغيرة.
تكلفة المشروع	من 20000 الى 100000 ريال .

اسم البرنامج	تصنيع السجاد اليدوي والخيام
أهداف المشروع	١. فرص عمل إضافية خاصة بالمرأة. ٢. عائد اقتصادي لابأس به. ٣. الحفاظ علي صناعة تراثية وتنميتها.
تكلفة المشروع	لايستوجب رأس مال كبير.
مزايا المشروع	توفر المواد الخام (أصواف الغنم ...).
آلية عمل المشروع	• استقطاب النساء العائلات المستهدفات بهذا المشروع. • إعداد دورات تدريبية وتأهيلية للنساء. • إعداد عقد اتفاق بتوفير المواد الخام والقيام بالتسويق، نظير الانضباط في عملية الإنتاج من داخل البيوت • عقد شراكات مع متاجر وأسواق؛ لتسويق المنتجات وتوفير المواد الخام بأسعار منافسة.

اسم البرنامج	برنامج إطعام.
الجهة المنفذة	بنك الطعام السعودي – بالمنطقة الشرقية.
فكرة البنك	بدأت بمبادرة من مجموعة رجال أعمال بالمنطقة الشرقية بهدف حفظ النعمة من الهدر، وذلك عن طريق نقل فكرة بنوك الطعام في دول العالم، وتطبيقها في المملكة العربية السعودية بطريقة احترافية.
أهداف البرنامج	• توعية المجتمع بأهمية حفظ النعمة - توزيع الزائد من الطعام وإيصاله إلى المستفيدين بأفضل معايير الجودة والسلامة العالمية- خلق فرص عمل جديدة أمام هذا الجيل الطموح, ومنها تأهيل وتدريب عدد من أبناء الأسر المستفيدة؛ حتى تتمكن من الاعتماد على نفسها مستقبلا - تحفيز كافة فئات المجتمع على العمل التطوعي - الارتقاء بالعمل الخيري، و تقديمه بصورة احترافية.
أهم الانجازات	• اتفاقية مع مركز (الأميرة جواهر) لمشاعل الخير لتدريب وتوظيف فتيات من المركز. • اتفاقية مع بنك الطعام المصري كنوع من التعاون المتبادل. • توظيف أكثر من 60 شاب وفتاة حتى الآن. • تعبئة وتوزيع ما يزيد عن 200,000 وجبة حتى نهاية شهر ديسمبر 2012م. • توزيع أكثر من 40,000 وجبة إفطار صائم على المستفيدين في شهر رمضان المبارك لعام 1433هـ • حملة " حفظ النعمة.. مسؤوليتنا جميعًا " في رمضان 1433هـ • تقديم محاضرات توعوية؛ لنشر ثقافة حفظ النعمة. • افتتاح أول فرع؛ للإطعام في «الأحساء». • المركز الأول في الخليج كأفضل مشروع إيجابي، و اجتماعي على مستوى الخليج لعام 2012م. • من أفضل ثلاثة مشاريع على مستوى الشرق الأوسط في مسابقة» كامبدن» لأفضل مشروع خيري والتي أقيمت في مدينة «أبو ظبي» في ديسمبر 2012م.

اسم البرنامج	برنامج حفظ النعمة
الجهة المنفذة	جمعية أصدقاء المجتمع بمكة المكرمة
فكرة البرنامج	مشروع «احفظها» يستثمر كل طاقاته، وإمكاناته المتاحة؛ ليشارك المجتمع أفرادًا ومؤسسات؛ حفظًا للنعمة بجمع الفائض بنظام آلية اليوم الواحد [اجمع , وزع] يتم خلالها فرز الفائض من الطعام وتغليفه وتوزيعه في مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات.
مراحل البرنامج	1. تقديم الوجبات بطريقة كريمة لائقة . 2. تعزيز الحماية البيئية عن طريق الحد من إهدار بقايا الطعام، وذلك بآلية صحِّية آمنة سهلة . 3. اتباع هدي النبي صلّى الله عليه وآله وسلم . 4. تدريب الشباب والفتيات على إعادة تدوير الفائض . 5. نشر ثقافة حفظ النعمة في المجتمع.

اسم البرنامج	مشروع سلة الخير
الجهة المنفذة	شراكة بين المدارس ومحلات المواد الغذائية التجارية في نفس المنطقة
فكرة البرنامج	تقوم المدارس الواقعة في نطاق الحي، بجمع مبالغ من الطلاب بصفة مستمرة؛ وذلك عن طريق فرض عقوبة على الطالب الذي يرتكب مخالفة ما، وذلك بوضع مبلغ معين (واحد ريال) في صندوق خيري داخل المدرسة، وفي نهاية كل شهر يقوم المشرف على البرنامج في المدرسة بفتح الصندوق وتسليم ما فيه إلى محل المواد الغذائية في الحي، والذي يقوم بدوره بوضع سلة كبيرة بها عدد من أكياس تحتوي على السلع الضرورية الرئيسية؛ لتوزيعها على الفقراء الذين يعيشون في نطاق المحل التجاري بالمجان وبصفة دورية.
أهداف البرنامج	1. مد يد العون للأسر الفقيرة في المناطق المكتظة بالسكان. 2. الحدّ من فكرة التسول مقابل الطعام. 3. تعليم طلاب المدارس معاني التكافل الاجتماعي. 4. تعليم الطلاب تحمل مسؤولية أخطائهم.

اسم البرنامج	جمعية تعاونية في مجال النقل.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة.
فكرة المشروع	تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية، في مجال النقل العام، تتميز هذه الجمعية بوجود وسائل نقل منوعة حسب فئات المجتمع، ومجهزة بأنظمة تتبع ومراقبة ومحاسبة واتصال مباشر، ويتم تقديم الخدمات في هذه الجمعية عن طريق الهاتف؛ لتوفير الوقت والجهد، والغرض من فكرة المشروع، هو الاستفادة المجتمعية بالدرجة الأولى، والاقتصادية بالدرجة الثانية، والتخفيف من أعبائهم المرتبطة بنقل ذويهم، والاطمئنان على وسائل النقل التي ستقوم بذلك من نواحي مختلفة؛ أهمها: وجود مظلة رسمية وجهة مؤسسية يمكن الوثوق بها، والاعتماد عليها والحد من الاعتماد على السائقين الأجانب غير المرخص لهم، وغيرها من المزايا المختلفة.
أهداف المشروع	- سد جزء من حاجة المجتمع المحلي للطلب على وسائل النقل وخاصة النقل الأسري . - تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. - التشجيع على التكافل، وبث روح التعاون بين أفراد المجتمع، وخلق علاقة إستراتيجية بينهم. - المساعدة في التقليل من البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة. - الحد من اعتماد الأسر على العمالة الأجنبية، غير المرخص لها في مجال النقل . - إيجاد مظلة رسمية خاصة بالنقل التعاوني العام، ذات شخصية اعتبارية. - التخفيف على الأسر من أعباء الارتباط بنقل ذويهم، والمساندة في تطوير خدمات النقل العام والسياحي.
احتياجات المشروع	الأصول والتجهيزات المتمثلة في المباني والسيارات، مصاريف التأسيس ومواد التشغيل؛ المتمثلة في الرسوم والتراخيص والإعلانات، المصروفات التشغيلية؛ المتمثلة في المحروقات والصيانة والكهرباء، الرواتب والأجور ومصروفات التأمين.
مصادر التمويل	وزارة الشؤون الاجتماعية بما تقدمه من إعانات؛ مثل إعانة البناء، إعانة المخاطر، إعانة التدريب، إعانة الدراسات، الإعانات الفنية، هذا بالإضافة إلى بنك التسليف، ومساهمات الأفراد من خلال الاكتتاب.

اسم البرنامج	جمعية تعاونية للخدمات السياحية.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة.
فكرة المشروع	تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية؛ لإقامة مؤسسة سياحية تقدم خدمات الحج والعمرة الداخلية للراغبين بذلك، تتميز هذه المؤسسة بتقديم خدماتها بأقل الأسعار، وعلى درجة عالية من الالتزام.
أهداف المشروع	تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. التشجيع على التكافل، وبث روح التعاون بين أفراد المجتمع، وخلق علاقة إستراتيجية بينهم. المساعدة في التقليل من البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة. الحد من ارتفاع تكاليف السياحة الداخلية، وخاصة رحلات الحج والعمرة.
احتياجات المشروع	عدد من الحافلات الكبيرة، والحافلات الصغيرة، بالإضافة إلى تجهيز المشروع بأجهزة الحاسب الآلي، وماكينات التصوير، والطابعات، وكاميرات المراقبة، بالإضافة إلى البرمجيات الحاسبة؛ والمتمثلة ببرامج الحجز والمحاسبة.
مصادر التمويل	مساهمة أفراد المجتمع المحلي إضافة إلى إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية

اسم البرنامج	جمعية تعاونية؛ لإقامة نادي صحي.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة
فكرة المشروع	تقوم الفكرة الرئيسية للمشروع على تأسيس جمعية تعاونية؛ تهدف إلى إنشاء نادي صحي رياضي في منطقة الرياض ويمكن تعميمه على باقي مناطق المملكة، ولتتمكن الجمعية من تحقيق رؤيتها، فلابد لها من أن تحرص على توفير بيئة رياضية وخدمية صحية متميزة سليمة، بما يتناسب والأنظمة المحلية، من حيث تحقيق متطلبات الترخيص والاعتناء بأدق التفاصيل؛ ابتداءً من توفير مبنى ملائم، مع صالات كافية .
أهداف المشروع	1. سد جزء من حاجة المجتمع المحلي للطلب على النوادي الصحية. 2. تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. 3. التشجيع على التكافل، وبث روح التعاون بين أفراد المجتمع، وخلق علاقة إستراتيجية بينهم. 4. المساعدة في التقليل من البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة.
احتياجات المشروع	الأراضي والمباني، والأثاث والتجهيزات وتشمل تجهيزات الجلسات، وحمامات البخار والمساج وغرف الساونا، والتدليك، والأجهزة الرياضية الخاصة بالمشروع، وتجهيزات غرف خلع الملابس الخاصة بالنادي، وأثاث الإدارة، والاستقبال، والتكييفات المركزية.
مصادر التمويل	مساهمة أفراد المجتمع المحلي، إضافة إلى إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعيات التعاونية، إضافة إلى إعانات وزارة الشؤون البلدية، والقروية؛ والمتمثلة في تأجير أرض بسعر رمزي.

اسم البرنامج	جمعية تعاونية للحرف، والمهن؛ لإقامة مطبعة فنية.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة.
فكرة المشروع	تقوم الفكرة الرئيسية للمشروع على تأسيس جمعية تعاونية؛ تهدف إلى إنشاء مطبعة فنية (لوازم طباعة) تنتج مجموعة من المنتجات بطاقات سنوية مختلفة، وهذه المنتجات هي: -الأكياس الورقية المطبوعة – وعلب الوجبات السريعة – علب العطور والهدايا – المجلات والبروشورات والكتب الملونة. من خلال العمل لوردية واحدة يوميًا و 322 يوم عمل بالسنة، على أن يبدأ بحوالي 12% من الطاقة الإنتاجية بالسنة الأولى، ويرتفع بالسنة الثانية إلى 22 % ، لكي يتمكن من التعريف بالمنتجات وبناء اسم بالسوق وبالتالي تكوين نصيبه السوقي الخاص به. وستخضع كافة المنتجات للاختبارات المختلفة حتى يتم التأكد من جودة المنتجات وضمانها، وعلى أيدي خبراء ومختصين.
أهداف المشروع	• عوائد مالية مناسبة من الناحية الاقتصادية، لأعضاء الجمعية المساهمين في هذا المشروع. • تشغيل أيدي عاملة سعودية، الأمر الذي سيكون ذا جدوى اجتماعية في المساهمة بالتخفيف من البطالة وإضافة قيمة محلية إلى سوق العمل السعودي.
مصادر التمويل	مساهمات الأعضاء + قرض من بنك التسليف + إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية + إعانة وزارة الشؤون البلدية (استئجار الأرض).

اسم البرنامج	جمعية تعاونية للتدريب والاستشارات.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة
فكرة المشروع	تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية؛ لإقامة مركز تدريب واستشارات يقوم بتقديم دورات تدريبه مختلفة في تخصصات عدة، ضمن الدورات التطويرية والتأهيلية والاستشارات، يتميز بوجود كفاءات تدريبية متخصصة، إضافة إلى تميزه في استخدام التقنيات الحديثة، والمعدات المتطورة، والأساليب التدريبية الفعالة، بحيث يكون لجميع الأعمار والفئات.
أهداف المشروع	• تقديم الخدمات التدريبية، والتطويرية والاستشارية وفق محددات دقيقة، وخدمة متميزة، وبالتالي فإن المجتمع سيستفيد من هذا المشروع من ناحية تأهيل المتدربين والعاملين وتطويرهم، وإمداد المجتمع بالكفاءات العملية العالية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المناسبة في المجالات المختلفة. • سيتم توظيف مجموعة من الأيدي العاملة المحلية، والتي تأتي ضمن اشتراطات وقواعد وزارة العمل، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وبذلك فإن المشروع سيسهم في الحد من البطالة والإضافة إلى سوق العمل المحلي، وبما يستفيد منه بالدرجة الأولى المجتمع المحلي . • سيعود المشروع بالنفع الاقتصادي على المساهمين فيه، إذ أن فكرته تقوم على مساهمة مجموعة من الأعضاء في تمويله وبالتالي الاستفادة من أرباحه.
مصادر التمويل	مساهمات الأعضاء + إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية + إعانات وزارة الشؤون البلدية (الأرض)

اسم البرنامج	جمعية تعاونية لرياض وحضانة الأطفال.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة.
فكرة المشروع	تقوم الفكرة الرئيسية للمشروع، على تأسيس جمعية تعاونية؛ تهدف إلى إنشاء حضانة وروضة أطفال، توفر الرعاية والتربية والتعليم للأطفال في المرحلة العمرية (شهرين - 6 سنوات)، وتقدم خدمات رعاية على مستوى عال منذ نشأتها، بشكل يضمن لها القدرة على اكتساب سمعة طيبة بين الأهالي، تمكنها بالتالي من جذب أكبر قدر ممكن من الأطفال، بحيث تكون قادرة على المضي قدماً بمشاريع توسعية أفقية وعمودية على المدى المنظور، وبحيث يشكل هذا المشروع حجر الأساس للتوسع في مناطق المملكة (على المدى البعيد). ولكي تتمكن الجمعية من تحقيق رؤيتها فلابد لها من أن تحرص على توفير بيئة تربوية وصحية سليمة، بما يتناسب والأنظمة المحلية، من حيث تحقيق متطلبات الترخيص، والاعتناء بأدق التفاصيل؛ ابتداءً من توفير مبنى ملائم مع ساحات كافية للأطفال، ويقترح أن تتم البداية بمبنى مستأجر؛ على أن يتم العمل في السنوات اللاحقة على شراء قطعة أرض، وإقامة بناء خاص بالمشروع.
أهداف المشروع	1. سد جزء من حاجة المجتمع المحلي للطلب على التعليم (ما قبل المدرسي) الأهلي. 2. تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية والمشاركة في الناتج المحلي الإجمالي. 3. التشجيع على التكافل وبث روح التعاون بين أفراد المجتمع، وخلق علاقة استراتيجية بينهم. 4. المساعدة في التقليل من البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة. 5. الحد من تحكم بعض المستثمرين - في قطاع التعليم ما قبل المدرسي الأهلي - بالأسعار.
مصادر التمويل	مساهمات الأعضاء + قرض من بنك التسليف + إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية + إعانة وزارة الشؤون البلدية (استئجار الأرض).

اسم البرنامج	جمعية تعاونية لتقنية المعلومات.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة
فكرة المشروع	تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية؛ لإقامة معمل لتقنية المعلومات؛ يهدف إلى تطوير برمجية (تطبيق محوسب)؛ للمساعدة في إدارة المنشآت، وإدارة عملياتها على نحو أفضل، وأكثر كفاءة، ويتميز المشروع برؤيته المستقبلية؛ إذ إنه يهدف إلى تبسيط عمليات الإدارة الإلكترونية وحوكمتها، وتقييم أدائها إلكترونيًا، وعلى الرغم من أن منتج المشروع يماثل (من حيث المبدأ) مجموعة كبيرة من التطبيقات، إلا إنه يمكن أن يحقق انتشارًا واسعًا على المستوى المحلي، والاتجاه نحو السوق الخليجي، إذا ما تم تزويده بمزايا تقنية وعملية، غير متوفرة في المنتجات، أو التطبيقات المنافسة، بحيث يكتسب التطبيق سمعة طيبة، تمكنه من الحصول على حصة سوق التطبيقات في سوق التطبيقات في المملكة وخارجها.
أهداف المشروع	1. تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية في قطاع تقنية المعلومات؛ نسبة لحاجة السوق الحالية والمستقبلية لهذا القطاع الهام. 2. إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود، في توفير مصادر دخل إضافية، من خلال الأرباح المتوقع يحققها المشروع. 3. المساعدة في الارتقاء بتقنية المعلومات، وتقديم خدمات تقنية لمختلف القطاعات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية.
مصادر التمويل	مساهمات الأعضاء + قرض من بنك التسليف + إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية + إعانة وزارة الشؤون البلدية (استئجار الأرض).

اسم البرنامج	جمعية تعاونية صحية.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة.
فكرة المشروع	تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية؛ لإقامة مستوصف طبي شامل، يغطي معظم التخصصات الطبية الرئيسية في مدينة الرياض، ويتميز المستوصف بوجود كفاءات طبية متخصصة، إضافة إلى كادر تمريضي وفني متميز، بحيث يكون ملاذًا للمرضى من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وأن يقدم المستوصف خدمات علاجية على مستوى عال بأسعار أقل من الأسعار السائدة في المستشفيات والمستوصفات الأهلية.
أهداف المشروع	-1 تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية في القطاع الصحي، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. -2 إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود في توفير مصادر دخل إضافية؛ من خلال الأرباح المتوقع يحققها المشروع. -3 المساعدة في التقليل من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة. -4 تقديم الخدمات الصحية بتكاليف أقل من القطاع الأهلي
مصادر التمويل	مساهمات الاعضاء + قرض من بنك التسليف + اعانات وزارة الشؤون الاجتماعية + اعانة وزارة الشؤون البلدية (استئجار الارض)

اسم البرنامج	جمعية تعاونية استهلاكية.
الجهة المنفذة	فكرة مقترحة.
فكرة المشروع	تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية؛ لإقامة مستوصف طبي شامل، يغطي معظم التخصصات الطبية الرئيسية في مدينة الرياض، ويتميز المستوصف بوجود كفاءات طبية متخصصة، إضافة إلى كادر تمريضي وفني متميز، بحيث يكون ملاذاً للمرضى من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وأن يقدم المستوصف خدمات علاجية، على مستوى عال بأسعار أقل من الأسعار السائدة في المستشفيات والمستوصفات الأهلية.
أهداف المشروع	1. تشجيع وتحفيز الاستثمارات الوطنية في القطاع الصحي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 2. إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود؛ في توفير مصادر دخل إضافية؛ من خلال الأرباح المتوقع يحققها المشروع. 3. المساعدة في التقليل من البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة. 4. تقديم الخدمات الصحية بتكاليف أقل من القطاع الأهلي.
مصادر التمويل	مساهمات الأعضاء + قرض من بنك التسليف + إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية + إعانة وزارة الشؤون البلدية (استئجار الأرض).

اسم البرنامج	مكاتب استشارية وإرشادية للفقراء.
الجهة المقترحة	مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه.
فكرة البرنامج	إرشاد الفقراء للخدمات الاجتماعية، والتعليمية والصحية المتاحة في منطقته، والتعرف علي الفرص التدريبية، والفرص الإقراضية ،وتشجيعهم علي الالتحاق بالأعمال المهنية المتاحة في مناطقهم، والمساعدة في إيصال مشاكلهم إلى الجهات الحكومية بعد تلقي طلبات الالتماس، ودراستها.
آلية التنفيذ	1. إحداث مكاتب في المملكة تحت مسمى فرع الصندوق الخيري؛ للتخفيف من الفقر مثلًا، أو مكتب الإرشاد والتوجيه الاجتماعي، ويمارس نشاطه في مراكز الخدمة الاجتماعية، أو اللجان المحلية والأهلية. 2. تعيين اثنين من الإخصائيين الاجتماعيين، واثنين من الإخصائيات الاجتماعيات بعد تدريبهم.
الفئة المستهدفة	• الأسر الفقيرة.

اسم البرنامج	برنامج التنمية المجتمعية والمحلية.
اهداف البرنامج	ويهدف البرنامج إلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي إطار هذا البرنامج، سيواصل الصندوق تنفيذ المشاريع الفرعية المجتمعية في قطاعات مختلفة، كما سيقوم في الوقت نفسه ببناء قدرات السلطات، والهيئات المحلية، وإشراك مديريات مختارة في تنفيذ المشاريع الإنمائية.
آليات التنفيذ	• تقديم منح فرعية لكي تقوم المجتمعات والسلطات المحلية بتنفيذ مشاريع فرعية تتألف من خدمات البنية التحتية وغيرها من الخدمات في مختلف القطاعات، بما فيها: التعليم، والرعاية الصحية، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والمياه والصرف الصحي، والتراث الثقافي، والزراعة، والطرق الريفية. • القيام عن طريق توفير السلع والتدريب والخدمات الاستشارية، بأنشطة لوضع خطط العمليات السنوية للصندوق، وكذا تنمية قدرات مجموعة مختارة من السلطات والمجتمعات المحلية على التخطيط القائم على المشاركة، وإدارة الأنشطة الإنمائية.
الفئة المستهدفة	الأسر الفقيرة.

اسم البرنامج	برنامج التأهيل البدني للمعاقين
فكرة البرنامج	ويتمثل هذا البرنامج بتقديم معونة التأهيل البدني؛ وذلك بشراء الأجهزة التي يحتاجها المواطن الذي يعاني من قصور في أحد حواسه، وقدراته الجسمية؛ مثل تركيب أطراف صناعية، أو سماعات أذن، أو أجهزة شلل، أو أطقم أسنان، أو نظارات طبية أو أي لوازم أخرى تكون ضرورية له تتناسب مع بيئته وبنيته؛ بهدف تحسين وتطوير قدراته ومهاراته .
اهداف البرنامج	1. المساهمة في تخفيف معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة من الفقراء غير القادرين على تأهيل أنفسهم بدنيًا؛ لقلة حيلتهم. 2. التأهيل البدني لذوي الاحتياجات الخاصة من الفقراء؛ لمساعدتهم على الدخول إلى الحياة العملية، والاعتماد على أنفسهم في معيشتهم، وممارسة حياتهم بصورة طبيعية .

اسم البرنامج	برنامج رعاية الإعاقات.
فكرة البرنامج	إن تكاليف رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر مرتفعة، مقارنة برعاية الأطفال الأصحاء، وحيث إن الأسر الفقيرة في الغالب لا تستطيع تحمل الأعباء المالية؛ لرعاية تلك الفئة، فإن فكرة البرنامج تقوم على تقديم المساعدة للأسر التي لديها أبناء معاقون غير قادرين على خدمة أنفسهم؛ وذلك بتقديم معونة نقدية شهرية متكررة لهذه الأسر.
اهداف البرنامج	1. مساعدة الأسر الفقيرة التي لديها أبناء معاقون غير قادرين على خدمة أنفسهم. 2. المساهمة في رعاية المعاقين، وذوي الاحتياجات الخاصة داخل أسرهم؛ مما يساهم في الحفاظ على خصوصيتهم، واحترام الجوانب النفسية التي تحيط بهم 3. المساهمة في تقليل تكاليف رعاية الأطفال المعاقين؛ وذلك بإتاحة الفرصة لرعايتهم داخل أسرهم دون اللجوء إلى استضافتهم في مقرات منفصلة، تكلف الكثير من الجهد والمال.

اسم البرنامج	برنامج التطريز والخياطة.
الجهة المنفذة	• الجمعيات الخيرية النسوية.
أهداف البرنامج	• تمكين المعوقات جسديًا من العمل في مجال التطريز التراثي والخياطة، وبعض أنواع الفنون، واستخدامها في الملابس وغيرها .
احتياجات البرنامج	موقع مناسب + تجهيزات الموقع من ماكينات التطريز والخياطة وبعض التجهيزات الأخرى + تفريغ كادر نسائي للجوانب الإدارية والمالية والتسويقية + عقد شراكات مع بعض منافذ التسويق.
آلية تنفيذ البرنامج	1. الإعلان عن البرنامج وأهدافه؛ لاستقطاب الفئة المستهدفة. 2. وضع شروط مناسبة للقبول في البرنامج. 3. تدريب وتأهيل من لهن الرغبة

اسم البرنامج	محل خضار وفواكه.
الفئة المستهدفة	• الفقراء والعاطلين عن العمل .
هدف المشروع	• تحسين المستوي المعيشي، وتحقيق دخل للعاطلين عن العمل .
آلية عمل المشروع	تأجير، وتجهيز محلات في مواقع مناسبة في كل حي سكني؛ لتخدم أهل الحي. - تعيين مشرفين ماليين، وإداريين على كل مجموعة من المحلات؛ حسب الموقع. - ويمكن تقسيمها إلى فئات أو شرائح. - استقطاب وتدريب وتأهيل الفقراء والعاطلين عن العمل من أهل الحي للعمل في المحلات. - عقد شراكات مع أصحاب المزارع؛ لضمان توريد الخضار والفاكهة لكافة المحلات بصفة مستمرة.

اسم البرنامج	النقل الخاص.
الفئة المستهدفة	• حاملو رخصة قيادة والطلاب، والعاطلين عن العمل.
هدف المشروع	• تحسين المستوى المعيشي، وتحقيق دخل للعاطلين عن العمل.
السوق المتوقعة	نقل الطلاب والطالبات المعلمات، والموظفات، وتقديم خدمات الإرشاد السياحي.
احتياجات المشروع	حافلات صغيرة وكبيرة + ورشة الصيانة الدورية + مكتب الإشراف المالي والإداري + الكوادر الإدارية والفنية (مشرف على المشروع + محاسب + فنيين للورشة + عمالة أخرى).
التعامل مع عائدت المشروع	يتم دفع الرواتب للسائقين والعاملين وتوفير قطع الغيار للسيارات من عوائد المشروع، وفي حالة وجود فائض يتم توزيع نسبة منه للسائقين والعاملين؛ كحوافز لتشجيعهم على العمل والاستمرار في المشروع.

اسم البرنامج	خدمات السيارات.
هدف المشروع	• تحقيق دخل للأسر وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض، وتحقيق دخل للأسر، وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	• الأفراد الذين لهم خبرة في مثل هذه النوعية من المشاريع؛ سواء من خريجي المعاهد المهنية، أو غيرهم؛ سواء بصورة فردية، أو توظيف عدد من العمال، أو اشتراك عدد من الأفراد في المشروع.
التكاليف المتوقعة	في حدود 100000 ريال.
آلية العمل	استئجار مواقع لخدمات السيارات وتجهيزها بالمعدات اللازمة، واستقطاب الأفراد المستهدفين وتدريبهم للعمل في هذه المواقع، ويتم الإشراف عليهم من النواحي المالية الإدارية من قبل الجهات المنفذة للمشروع.

اسم البرنامج	خدمات صيانة المحلات التجارية.
هدف المشروع	• تحقيق دخل للأسر ،وتحسين المعيشة لذوي الدخل المنخفض.
الفئة المستهدفة	• الأفراد الذين لهم خبرة في مثل هذه النوعية من المشاريع؛ سواء من خريجي المعاهد المهنية، أو غيرهم؛ سواء بصورة فردية، أو توظيف عدد من العمال، أو اشتراك عدد من الأفراد في المشروع.
التكاليف المتوقعة	في حدود 300000 ريال.
آلية العمل	استئجار مواقع وتجهيزها بالمعدات اللازمة، بالإضافة إلى مدير الموقع المدرب على التواصل مع العملاء، واستقطاب العمالة وتدريبها، كلٌّ حسب تخصصه، ثم يتم التسويق لهذه الخدمات من خلال وضع قوائم بالأعمال الممكن إنجازها؛ لصيانة المحلات والمكاتب التجارية، وتكلفة تلك الأعمال، وليس بالضرورة تواجد العمال في الموقع المخصص، حيث يتم الاتصال بهم فور وجود عميل يحتاج للصيانة.

اسم البرنامج	فنادق في المواقع التاريخية
هدف المشروع	• خلق فرص عمل جديدة. • عائد اقتصادي واجتماعي. • تشجيع السياحة، والحفاظ علي الأماكن الأثرية .
الفئة المستهدفة	• أبناء الأسر الفقيرة في المناطق التي تقام فيه الفنادق
آلية عمل المشروع	1. إنشاء فنادق بالأماكن الأثرية والتاريخية في المملكة. 2. تعيين الكوادر العاملة في تلك الفنادق من الفئة المستهدفة. 3. تدريب الكوادر العاملة؛ كلٌّ حسب تخصصه. 4. الإشراف المالي، والإداري من قبل الجهات الممولة للمشروع. 5. تستثمر عائدات المشروع في مشاريع أخرى مماثلة .

اسم البرنامج	بيوت ونزل سياحية بالمناطق السياحية والتاريخية .
هدف المشروع	• خلق فرص عمل جديدة. • عائد اقتصادي واجتماعي. • تشجيع السياحة، والحفاظ على الأماكن الأثرية.

اسم البرنامج	صناعات حرفية، وتراثية بالمناطق السياحية.
هدف المشروع	• خلق فرص عمل للأسر الصغيرة والمرأة . • عائد اقتصادي واجتماعي. • تشجيع السياحة الداخلية والخارجية.
الفئة المستهدفة	• أبناء الأسر الفقيرة في المناطق السياحية.
آلية العمل	1. تحديد مواقع؛ لتصبح كورش للصناعات الحرفية، والتراثية بالمناطق السياحية. 2. تدريب من لهم الرغبة في العمل. 3. تعيين كوادر فنية، وإدارية؛ للإشراف الفني، والمالي والإداري على المشروع. 4. عقد شراكات مع الجهات ذات العلاقة؛ لتسهيل عملية التسويق.

اسم البرنامج	منافذ؛ لبيع التحف بالاحياء القديمة بالمدن.
أهداف المشروع	1. توليد فرص عمل جديدة. 2. الحفاظ علي المدن القديمة، وتطويرها، وإبقاء سكانها. 3. عائد اقتصادي. 4. الحفاظ علي صناعات تراثية وتنميتها.
تكلفة المشروع	لايستوجب رأس مال كبير.
الفئة المستهدفة	أبناء الأسر الفقيرة في الأحياء القديمة .
آلية العمل	١. تحديد المواقع المناسبة؛ لتصبح منافذ لبيع التحف بالأحياء القديمة . ٢. تجهيز منافذ البيع وتهيئتها . ٣. تدريب من لهم الرغبة في العمل. ٤. المساهمة في الدعاية، والإعلان عن تلك المحلات.

اسم البرنامج	مطاعم أكلات شعبية في المناطق السياحية.
أهداف المشروع	١- توليد فرص عمل جديدة. ٢- الحفاظ على المدن القديمة، وتطويرها وإبقاء سكانها. ٣- عائد اقتصادي. ٤- الحفاظ على موقع تراثي وتنميته.
تكلفة المشروع	لايستوجب رأس مال كبير.
الفئة المستهدفة	أبناء الأسر الفقيرة في المناطق السياحية.
آلية العمل	١- اختيار المواقع المناسبة؛ لتصبح مطاعم شعبية. ٢- تدريب من لهم الرغبة في العمل، كلٌّ حسب تخصصه. ٣- تهيئة وتجهيز المطاعم بالمعدات، والتجهيزات اللازمة. ٤- العمل على المساعدة في الدعاية، والإعلان عن تلك المطاعم.

اسم البرنامج	التدريب والتأهيل المهاري لسوق العمل.
رؤية البرنامج	نشر المهارات المهنية وتشجيع احترافها.
رسالة البرنامج	توفير بيئة تدريب مهني تقوم علي مبدأ الممارسة والتطبيق.
الهدف العام	الوصول بمعدل البطالة إلى الحد الأدنى المقبول عالميًا .
الأهداف الفرعية	القضاء علي البطالة. تخفيف الطلب علي الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص . المساهمة في جهود توطين المهن . المشاركة مع برامج التدريب القائمة، وما يتوفر لديها من إمكانيات؛ لتغطية احتياجات التدريب العملي والنظري للبرنامج.
مراحل البرنامج	١- مرحلة التوجيه والإرشاد. ٢- مرحلة التدريب النظري. ٣- مرحلة الممارسة والتطبيق
آلية التنفيذ	١- تكوين فريق عمل للمتابعة، وتوفير الاحتياجات. ٢- حصر الجهود القائمة التي لها ارتباط باختصاص البرنامج، وتصنيفها بحسب طبيعة النشاط. ٣- تقييم النتائج، واقتراح التحويرات اللازمة، وإجراء الاتصالات والتنسيق مع الجهات الداعمة والحكومية.
الجهة المنفذة	الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمدينة المنورة.

اسم البرنامج	تأهيل أبناء الأسر الفقيرة.
الجهة المنفذة	الصندوق الخيري؛ لمعالجة الفقر.
فكرة المشروع	1- دعوة المتبرعين من أهل الخير؛ للتبرع بمقاعد دراسية لأبناء الفقراء. 2- حجز نسبة من المقاعد الدراسية في الكليات التقنية، والمعاهد الفنية الحكومية؛ لصالح أبناء الفقراء.
الهدف من المشروع	1- القضاء علي البطالة. 2- رفع مستوى الدخل. 3- تنويع مصادر الدخل، وزيادة نسبة مساهمة العمالة السعودية في الناتج القومي.

اسم البرنامج	التدريب على الخدمات الإدارية المساندة.
الجهة المنفذة	الصندوق الخيري؛ لمعالجة الفقر
فكرة المشروع	التدريب علي الخدمات الإدارية المساندة المتمثلة في: الطباعة، والتصوير، والتجليد، والتغليف، وإدخال البيانات .
آلية التنفيذ	١. تخصيص مساحة للتدريب. ٢. توفير الأدوات والأجهزة المطلوبة. ٣. يقوم الصندوق بدفع المصاريف التأسيسية والتشغيلية. ٤. إتاحة الفرصة للمتدربين بالعمل بشكل مستقل خلال منشأة صغيرة، يملكها بعد اكتساب الخبرة الكافية.
الفئة المستهدفة	أبناء الأسر الفقيرة.

اسم البرنامج	التدريب على التطريز والخياطة.
الجهة المنفذة	الصندوق الخيري؛ لمعالجة الفقر.
فكرة المشروع	توفير مجالات منتجة مناسبة لطبيعة المرأة، مع التركيز علي مهنتي الخياطة والتطريز.
خطوات إنجاز المشروع	١. إنشاء مجمع مقسم إلى وحدات توضع فيها المواد الخام، والماكينات. ٢. جلب متخصصات من دول آسيوية وعربية؛ لتدريب نساء الأسر الفقيرة علي الخياطة والتطريز. ٣. يتاح للمتدربات العمل مقابل أجور وإقامة أسواق؛ لعرض المنتجات. ٤. يقوم الصندوق بدفع المصاريف التأسيسية، والتشغيلية.
الفئة المستهدفة	النساء من الأسر الفقيرة.

اسم البرنامج	مشروع تحسين سبل معيشة صغار المنتجين والمزارعين .
أهداف البرنامج	يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى دعم البرامج القطرية؛ للإقلال من حدة الفقرفي الريف ، وتحسين مستويات دخول صغار المزارعين، الذين يمثلون الشرائح الأقل نصيباً في الحصول على الخدمات الاجتماعية، والصحية، هذا بالإضافة إلى رفع قدرات الكوادر الفنية في مجال جمع وتحليل البيانات الخاصة بالفئات.
الفئة المستهدفة	صغار المنتجين والمزارعين.
مكونات المشروع	تشتمل مكونات المشروع على تقديم مواد عينية لصغار المزارعين الأكثر فقرًا من المواد والمستلزمات الإنتاجية؛ التي تساعد على تحسين مستوى معيشتهم، حيث يتم تقديم المساعدات المادية، والفنية للمستفيدين من البرنامج.

اسم البرنامج	مشروع مساعدة صغار المزارعين؛ لزراعة منتجات ذات قيمة تصديرية عالية.
أهداف البرنامج	تحسين إنتاج وتصنيع وتسويق الغذاء واستهدف المشروع التعرف على النظم المزرعية لصغار المزارعين، والتعريف بالمشاكل الإنتاجية والتصنيعية، والتسويقية التي تواجه صغار المنتجين، إضافة إلى المساهمة في تطويرالأنظمة التصنيعية والتسويقية لمنتجات صغار المزارعين .
الفئة المستهدفة	مشروعات صغار المزارعين في السعودية.
خطوات إنجاز المشروع	إجراء الدراسات الاستقصائية؛ لتوصيف النظم المزرعية لصغار المزارعين في السعودية، فيما يتصل بالتراكيب المحصولية، مدخلات الإنتاج ومصادرها، مصادرالتمويل، التقنيات الحديثة، والحزم التقنية المتبعة، الخدمات المساندة، نظم التسويق،منتجات صغار المزارعين التي يتم تصديرها، المحاصيل ذات القيمة التصديرية العالية الواعدة، المشروعات والمزارع الرائدة القائمة؛ لإنتاج المحاصيل ذات القيمة التصديرية العالية، والمشاكل الإنتاجية، والتسويقية لصغار المزارعين ومقترحات تذليلها، وتقدم أيضًا عدداً من المشروعات الميدانية الرائدة المقترحة؛ لإدخال المنتجات ذات القيمة التصديرية العالية في تلك الدول، كما يجب أن تشتمل على العديد من المشروعات منها: إنتاج وتصدير الأعشاب الطبية والعطرية، زهور القطف، وبعض أنواع الخضر والفاكهة.
الفئة المستهدفة	النساء من الأسر الفقيرة.

اسم البرنامج	مشروع تطوير خدمات ما بعد الحصاد للمنتجات الزراعية لدى صغارالمنتجين.
الجهة المنفذة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
أهداف البرنامج	يهدف المشروع إلى نشر استخدام تطبيقات ما بعد الحصاد الملائمة على منتجات صغارالمزارعين وتقليل الفاقد منها، حصر التجارب والنماذج الناجحة في مجال تطبيقات مابعد الحصاد في الدول العربية و تحسين دخول صغار المنتجين وتحسين نوعية منتجاتهم، ورفع تنافسيتها عربيًا وعالميًا.
الفئة المستهدفة	صغار المزارعين في مناطق المملكة المختلفة.
خطوات إنجاز المشروع	إجراء مسوحات للمشاريع الزراعية القائمة في السعودية في هذا المجال لاختيار النماذج، والتجارب الناجحة التي يمكن الاهتداء بها في تنفيذ المشروع من جهة،وحصر المشاريع التي سيتم تنفيذ المشروعات بها من جهة أخرى؛ كما وقد تم اختيار وتنفيذ مشروعات تنفيذية رائدة في مجال تطبيقات تقنيات ما بعد الحصاد.
منجزات المشروع	ويتوقع أن تساهم المشروعات؛ الجاري العمل على تنفيذها في زيادة وعي ومعرفة المزارعين بأهمية خدمات ما بعد الحصاد للمنتجات الزراعية، تقليل فاقد ما بعد الحصاد، وبالتالي زيادة دخول صغار المزارعين، وتحسين تنافسية منتجات صغار المنتجين.

اسم البرنامج	هيئة القروض الحسنة
فكرة المشروع	تقوم الفكرة على إنشاء هيئة مختصة بالقروض الحسنة ولها فروع في كل مناطق المملكة؛ تكون مهمتها إقراض الأفراد من سن 18 : 50 سنة، والأولوية في الإقراض لمن أنهى دراسته، ولم يحصل على عمل بعد؛ شريطة أن تكون القروض قروضًا حسنة بدون فوائد؛ للمشاركة في مشروعات قائمة، أو مشروعات جاهزة ذات عائد مادي مناسب، ومجرى عليها دراسات جدوى مسبقة، ويكون هناك متابعة مستمرة للمقترض، ويبدأ السداد بعد عام من تاريخ الإقراض.
أهداف المشروع	رفع مستوى دخل الفقراء.
آلية التنفيذ	١. تكليف مكتب اقتصادي؛ لتحديد الفرص الاستثمارية ومتوسط التمويل. ٢. تكوين ١٣ فرعًا في مدن المملكة . ٣. تحديد فئة الفقراء القادرين على العمل؛ لتكون الفئة المستهدفة .

اسم البرنامج	مشروع تمويل الطلاب
فكرة المشروع	تنتشر البطالة في المملكة العربية السعودية بمعدلات عالية، ولعلها تظهر بصورة جلية بين الخريجين الجدد؛ حيث تمنعهم قلة خبراتهم العملية من إيجاد وظائف تناسب قدراتهم؛ لذا فإن الفكرة تتمثل في إنشاء هيئة خيرية؛ لتمويل مشاريع الطلاب المتخرجين؛ لمساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم، ومساعدة أسرهم.
آلية العمل	هناك عدة خيارات؛ لتنفيذ المشروع: الخيار الأول: تنشأ هيئة التمويل الطلابي الخيري؛ لمساعدة الطلبة المتخرجين على إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة، تكون مصادر التمويل فيها تتشكل من: • مساهمة الطلبة (السهم الخيري، أو السند الخيري). • وقفيات المحسنين على الطلاب (تسخر للقرض الحسن). • المساعدات من المؤسسات الاقتصادية. • المساعدات من الدولة. الخيار الثاني: تنشأ مؤسسة القرض الطلابي: تعتمد صيغ التمويل الإسلامي على أساس أن تكون شركة بين الطلاب وأساتذة الجامعة وفق ما يلي: تصدر صكوكًا إسلاميّةً بهامش ربح. يكتتب فيها الطلاب والأساتذة. تشرف مؤسسة القرض الطلابي على تقديم القروض؛ بناء على صيغ المشاركة، • يقتسم الربح بين المؤسسة، وحملة الصكوك الإسلامية. • يخصص جزء من الأرباح لزيادة رأسمال المؤسسة. • لا تمول المؤسسة إلا لطلاب المتخرجون أصحاب المشاريع ذات الجدوى العالية، • ترافق المؤسسة الطلاب، تراقب مشاريعهم، وتسهر على استرجاع التمويلات وضمان نجاحها. • تنشأ مؤسسة ضمان المشاريع الطلابية يساهم فيها المقترضون بنسبة ١٪ من قروضهم. • يدفع كل مقترض نسبة ١٠٪ مرة واحدة؛ لعقد اتفاقية المرافقة. الخيار الثالث: التعاونيات التمويلية الطلابية • هي مؤسسات تمويلية طلابية تعمل على مبدأ المداولة في الاستفادة المالية. • يجمع رأسمال يتبرع به الطلبة. • يسجل المتبرعون برأس المال.

اسم البرنامج	مشروع تمويل الطلاب
متطلبات نجاح المشروع	• طلبة يؤمنون بالفكرة ويدعمونها. • أساتذة يدعمون جهود الخير الهادفة. • تسهيلات إدارية من الجامعة والولاية. • طاقم متخصص في إدارة الأموال الخيرية. • منح الأولوية للهيئة التمويلية في إقامة مشاريع خيرية استثمارية داخل الحرم الجامعي. • رقابة طلابية، إدارية،....إلخ . • شفافية كبيرة في إدارة الأموال. • اكتساب خبرة المرافقة. • التكوين قبل منح التمويل. • هيئة تضمن التمويلات الممنوحة. • التزام المستفيد بالمشاركة في تعظيم رأس المال كمنحة منه. • جهود إشهارية، وإعلامية؛ لجمع التبرعات.

اسم البرنامج	القروض الحسنة للمشاريع الصغيرة
فكرة المشروع	تقديم القروض الحسنة لأصحاب المشاريع الصغيرة في القرى الأكثر فقرًا في المملكة، والتي يتم تحديدها؛ وفقاً لمعايير تحددها الجهة المنفذة للمشروع؛ بحيث يتم الاستفادة مما يتوفر في القرية من موارد؛ لاستثمارها.
أهداف المشروع	المساهمة في القضاء على البطالة والفقر. تحفيز الشباب الطموح ومساعدته؛ لإقامة المشروع الذي يحلم به. المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.
آلية التنفيذ	١. تحديد القرى الأكثر فقرًا، واستهداف شريحة الشباب فيها. ٢. دراسة موارد القرية التي يتم اختيارها، وتحديد نوعية المشاريع التي يتم إقراضها ٣. دراسة جدوى المشروع الذي يتقدم صاحبه بطلب القرض. ٤. تقدير قيمة القرض وفترة وطريقة السداد مع التأكيد على منح مهلة كافية لبداية المشروع. ٥. تقديم الدعم الفني والإداري لصاحب المشروع في بداياته. ٦. تدريب وتأهيل صاحب المشروع في مجال عمل المشروع. ٧. تكوين فريق فني لمتابعة سير المشروع . ٨. تكليف صاحب المشروع برفع تقارير دورية عن سير المشروع. ٩. متابعة السداد الدوري، وتقديم المساعدة في حالة تعثر المشروع.

اسم البرنامج	صندوق القرض الحسن من أجل الزواج
فكرة المشروع	تعد مشكلة عدم القدرة على الزواج من المشاكل الكبيرة، التي تواجه الشاب الفقير نسبة لارتفاع المهور، وعدم القدرة على تجهيز بيت الزوجية، وغيرها من العقبات الاقتصادية التي تحول دون الزواج. وتقوم الفكرة على أن يتم إنشاء صندوق خيري مختص بتقديم القروض الحسنة من أجل مساعدة الفقراء على الزواج.
أهداف المشروع	• المساهمة في إعفاف الشاب الفقير، وتمكينه من الزواج. • المساهمة في القضاء على مشاكل العنوسة التأخر في الزواج. • المساهمة في القضاء على الجريمة والرزيلة في المجتمع.
آلية التنفيذ	١. إنشاء صندوق خيري للإقراض من أجل الزواج. ٢. تحديد مصادر تمويل الصندوق. ٣. تحديد الفئة المستهدفة؛ وفقاً لشروط ومعايير موضوعية. ٤. تحديد آليات متابعة سداد القروض

اسم البرنامج	بطائق الدواء الذكية.
فكرة المشروع	وهي عبارة عن بطائق ذكية مسبوقة الدفع، تعطى للمريض صاحب المرض المزمن، أو الدواء لمدة طويلة؛ وذلك لاستخدامها في مصاريف الكشف، والدواء لدى أي مستشفى، وصيدلية تتعامل مع جهة مصدر البطاقة، وهي الجمعيات الخيرية التي تصرف هذه البطائق الدوائية ، بمعنى أن تقوم إحدى الجمعيات الخيرية بتبني هذه الفكرة، وجعلها من ضمن الأنشطة المختلفة لديها مثل: كفالة الأيتام، أو بناء المساجد وغيره من نشاطات الجمعية، وتكون بأسعار مختلفة تبدأ من 500 ريال، وما فوق حسب حالة المريض، وأيضاً تستقبل الجمعية لو جزء من قيمة البطاقة من أي متبرع مثل استقبالها لأي صدقة تدفع كتبرع في بناء مسجد وغيره ، ثم تقوم الجمعية ببيعها على شكل بطاقات لأي متبرع يرغب في شراء هذه البطاقة، وذلك عبر معارضهم، ومراكزهم المختلفة؛ لاستقبال التبرعات ، ويحق للجمعية أن تتولى صرفها بالنيابة عن المتبرع لمستحقيها من المرضى، وكما يحق أيضاً للمتبرع استلام بطاقة الدواء الذكية، وتسليمها من يشاء من المرضى.
آلية العمل	١. تكون هذه البطاقة مشحونة بمبلغ معين عن طريق الجمعية؛ حيث إن المريض عندما يقوم باستخدامها لحساب كشف المستشفى، أو قيمة الدواء من الصيدلية يتم خصم التكاليف العلاجية من حساب خاص للجمعية في البنك عن طريق البطاقة الذكية آليًا. ٢. تقوم الجمعية بالتعامل مع مستشفيات وصيدليات معينة تم الاتفاق معها؛ لاستقبال هذا النوع من البطائق، مع مراعاة أخذ خصومات مادية لصالح المرضى والجمعية. ٣. يتم استخدام البطاقة؛ حتى تنتهي قيمتها الفعلية، وحين يبقى أي مبلغ صغير في البطاقة لا يكفي للكشف، أو الدواء يتم إضافته على حساب بطاقة أخرى جديدة، وسحب البطاقة القديمة المنتهية من الرصيد، أو يكون هناك طريقة آليّة؛ لشحن رصيد البطاقة من جديد، وإضافة رصيد مكمل لقيمة البطاقة. ٤. يمكن للمريض ترجيع المبلغ المتبقي في البطاقة، حين الانتهاء من فترة العلاج . ٥. يكون هناك عمر افتراضي تنتهي فيه هذه البطاقة في حالة عدم الاستخدام، ويعود المبلغ المتبقي فيها آليًا لصالح الجمعية، وفي حالة عودة المريض، واستخدامه بطاقة جديدة، يضاف الرصيد المسترجع إلى رصيد البطاقة الجديدة .

اسم البرنامج	عيادة الفقراء.
فكرة البرنامج	تقديم خدمات تشخيصية ووقائية وعلاجية مجانية لمرضى القلب .
الفئات المستهدفة	الفئات المعوزة والمتعففة غير القادرة على تحمل تكاليف الاستشارة العالية الثمن .
مصادر التمويل	تمويل ذاتي من مردود علاج الأغنياء من مرضى القلب، والمرضى المؤمنين من شركات التأمين من المراجعين ؛ حيث يقوم مجموعة من الأطباء بإجراء الفحوصات، والاستشارات للعمليات الجراحية لمرضى القلب من الأغنياء، ويتم تسخير أجورهم؛ لصالح علاج مرضى القلب الفقراء.
آلية العمل	يتم دعوة كبار الاطباء المرخص لهم من قبل الهيئات، ويتم تشغيل عيادة الفقراء يومين في الأسبوع في مرحلته الأولى؛ على أن يتم زيادة عدد الأيام التشغيلية في المرحلة المستقبلية، ويتم التواصل مع الفقراء في المناطق المختلفة من خلال جمعيات البر الخيرية .

اسم البرنامج	حملة «إبصار» الخيرية لمكافحة العمى
فكرة البرنامج	هي حملة طبية خيرية إنسانية؛ تهدف لإنقاذ المرضى الفقراء المصابين بالمياه البيضاء في المناطق النائية الصحراوية، والجبلية والريفية التي لا توجد فيها خدمات طبية أساسية، أو أولية في طب العيون؛ من أجل المساهمة في تحسين حياتهم، والحفاظ على عيونهم من العمى، والأمراض المؤدية للإعاقة البصرية عبر التدخلات الطبية، والجراحية مجانًا.
أهداف البرنامج	للعمى وعلاجها. الوصول الى المناطق الفقيرة والمحتاجة لخدمات طبية للعيون. مساعدة الفقراء على المحافظة على عيونهم. التقليل من المصابين من العمى جراء المياه البيضاء. تنفيذ دورات تدريبية للأطباء المتطوعين في مجال طب العيون. عقد ورشات عمل وتدريب، للعاملين بالرعاية الصحية الأولية. توسيع دائرة المشاركة المجتمعية في الحد من العمى. إيجاد قنوات تواصل بين المؤسسة الخيرية، والإنسانية المحلية، والعالمية؛ للحد من العمى في اليمن. إجراء دراسات علمية ميدانية من خلال حملة «إبصار» الخيرية تساهم في التخطيط المستقبلي؛ للحد من العمى والأمراض المؤدية له.
خدمات البرنامج	١. - الفحوصات الطبية(معاينة - استشارات طبية - فحوصات شاملة للعين - تقييم متطلبات الرؤية العلاجات). ٢. - التدخل الجراحي(عمليات المياه البيضاء - القناة الدمعية- المياه الزرقاء).
مصادر التمويل	التطوع + التبرعات النقدية والعينية.

اسم البرنامج	برنامج التأهيل الجسماني للمعاقين.
فكرة البرنامج	ويتمثل هذا البرنامج بتقديم معونة التأهيل الجسماني ، ولمرة واحدة في العام؛ وذلك لشراء الأجهزة التي يحتاجها المواطن الذي يعاني من قصور في أحد حواسه وقدراته الجسمية مثل: تركيب أطراف صناعية، أو سماعات أذن، أو أجهزة شلل، أو أطقم أسنان، أو نظارات طبية، أو أي لوازم أخرى تكون ضرورية له تتناسب مع بيئته وبنيته؛ بهدف تحسين وتطوير قدراته ومهاراته.

اسم البرنامج	برنامج العلاج الخيري
فكرة البرنامج	تلبية الطلبات المتزايدة من المرضى الذين لا يستطيعون دفع تكاليف العلاج، أو إجراء العمليات الجراحية الضرورية.
لجهة المقترحة	جمعية البر الخيرية بالرياض.
أهداف البرنامج	١. تأمين الرعاية الصحية لأصحاب الحاجات من الفقراء والمساكين على مستوى مدينة الرياض. ٢. مكافحة الفقر بتحسين المستوى الصحي للأسر الفقيرة؛ حتى تكون قادرة على العمل والكسب. ٣. التنسيق بين المستشفيات والمحسنين من رجال الأعمال والشركات؛ لتقديم العلاج، أو إجراء العمليات المطلوبة للفقراء الذين لا يستطيعون دفع التكاليف . ٤. دفع تكاليف العمليات، وعلاج المرضى المحتاجين من المحسنين إلى جهة العلاج مباشرة.
مصادر التمويل	التبرعات المباشرة للبرنامج التي يتم إيداعها في الحسابات البنكية الخاصة. ٢- عن طريق تبني المحسنين من رجال الأعمال، والشركات والمؤسسات المختلفة دفع تكاليف علاج الحالات التي تعرض عليهم مباشرة؛ عن طريق شيكات تدفع من المحسن مباشرة للمستشفى لصالح المريض، أو المرضى الذين يرغب المحسن في دفع تكاليف العلاج لهم ، ويقوم المكتب بعرض قوائم المرضى الذين يحتاجون للعلاج؛ متضمنة اسم المريض، وعمره وجنسيته والمستشفى الذي يجري العملية، ونوع العملية، وقيمتها قبل وبعد الخصم، والمبلغ المتوفر للعملية لدى المكتب، والمبلغ المتبقي، وتاريخ الإجراء، والتقرير الطبي عاجل، أو عادي ... إلخ ٣- كما ويستقبل البرنامج جميع الإعانات العينية من أجهزة، وأدوات طبية، والأدوية المختلفة.

اسم البرنامج	برنامج العلاج الخيري
آليات البرنامج	الحالة الأولى : [المرضى الذين تم تقديم العلاج الطبي لهم] : يستقبل المكتب طلبات المرضى الذين تم إجراء العمليات لهم، أو العلاج الخاص بهم في إحدى المستشفيات؛ إما عن طريق الشخص حضوريًّا، أو عن طريق المستشفى المعني بذلك؛ بإرسال قوائم للمرضى لديه الذين لم يستطيعوا سداد تكاليف العلاج، ويقوم المكتب بالتأكد من صحة كافة الأوراق، والمستندات المطلوبة بالتنسيق مع الجهة التي قدمت العلاج للمريض، ثم تسجيل الطلبات في قائمة العلاج الخيري حسب الأولوية والحاجة . -2 الحالة الثانية : [المرضى المحولون من قبل فروع الجمعية، أو الجهات الخيرية، أو المحسنين بطلب تقديم العلاج المناسب للحالة] : أفي حالة عدم وجود تقارير طبية، وفحوصات سابقة يتم تحويلهم مباشرة إلى أحد المستشفيات المعتمدة لدى المكتب، لإجراء الفحوصات، والكشف الطبي، وتحديد نوع العلاج، أو العملية الجراحية المطلوبة، ثم يتم إدراجهم ضمن الحالات التي يدعمها المكتب بحسب التقارير الطبية المعتمدة . بفي حالة وجود تقارير طبية معتمدة يتم إدراجهم مباشرة في قائمة برنامج الدعم . ج- يتم عرض قائمة بحالات المرضى الذين يتطلب علاجهم عمليات جراحية على المحسنين؛ بغرض أن يتكفل المحسن بدفع تكاليف إجراء العملية للمريض، أو لمجموعة المرضى، ثم يلي ذلك الاتفاق مع المستشفى؛ لإجراء العملية، ومتابعة ذلك لحين خروج المريض من المستشفى . -3 يحتفظ المكتب بجميع البيانات، والمعلومات الخاصة بالمريض في قاعدة بيانات محكمة؛ لاسترجاعها حين الطلب . -4 يقوم المكتب بالاتصال بالمستشفيات، وجهات العلاج المختلفة؛ لتخفيض كلفة العلاج، أو العملية الجراحية للحالات التي يدعمها المكتب، ثم التنسيق مع الجهات الخيرية والمحسنين؛ لدفع التكاليف المخفضة . -5 يقوم المكتب بتعميد المستشفى؛ لإجراء العملية بناءً على موافقة خطيَّة من قبل المحسن مرفقة مع التعميد . -6 يتابع المكتب المريض لحين إجراء العملية له، وخروجه من المستشفى، وسداد المستحقات عليه. -7 يستقبل المكتب جميع طلبات أصحاب الحاجة من السعوديين وغيرهم.

اسم البرنامج	صندوق دعم المريض الفقير.
فكرة المشروع	يساعد الصندوق المريض الفقير على الوفاء بالتزاماته تجاه المراكز الصحية، والمستشفيات؛ بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، وتزايد حالات الفقر بين المجتمع، وفي ظل معاناة مؤسسات القطاع الخيري من قلة إمكاناته، وضعف دخله من التبرعات؛ لذا كان التفكير بإنشاء (صندوق المريض الفقير)، كخطوة؛ للتخفيف عن هذه الحالات الإنسانية، حيث سيغطي الصندوق الحالات الإنسانية، والاجتماعية الصعبة، وكذلك الحالات الطارئة من المصابين والجرحى.
أهداف المشروع	١. تخفيف العبء المالي عن المرضى، والمعاقين الفقراء والمحتاجين. ٢. التخفيف عن المؤسسات العاملة، ومساعدتها في استمرار أداء رسالتها الإنسانية. ٣. تقديم الدعم للأسرة الفلسطينية في ظل الحصار المفروض، والظروف الصعبة التي يعيشها مجتمعنا الفلسطيني. ٤. مساعدة المرضى الفقراء، والمحتاجين للخدمات الصحية (المساهمة في العمليات الجراحية، والتبرع بالأدوية للمرضى الفقراء مباشرة، أو عن طريق الأيام الطبية المجانية). ٥. تخفيف المعاناة عن أبناء محافظة «خان يونس»؛ حيث يعانون من تدني المستوى الصحي. ٦. المشاركة في الأيام الطبية المجانية التي تقام في المناطق الفقيرة أو المتضررة. ٧. النهوض بالواقع الصحي خاصة في منطقة «خان يونس»؛ حيث تزداد نسبة الفقر والبطالة.
آلية العمل	١. يقوم المريض بتقديم طلب مساعدة للصندوق بعد أن يعطى تقرير أولي من الطبيب بحاجته للعملية، ومن خلال هذا التقرير يلتزم الطبيب بالمساهمة بجزء من أجرته في العملية، تتم بعد ذلك عملية بحث اجتماعي عليها؛ ومن ثم تتقرر نسبة مساهمة الصندوق في تكلفة العملية؛ حسب دراسة الحالة بنسب متفاوتة، وحسب إمكانية الصندوق المالية. ٢. أما بخصوص مساعدات الأدوية يتم الصرف؛ إما عن طريق الصندوق، حسب حالة المريض، أو بتوصية من المؤسسات الخيرية العاملة في المنطقة، والتي تكون على علم بحالات الأسر الاجتماعية. ٣. عمل الصندوق خلال الشهر يتم عن طريق المساهمة في العمليات للمرضى المعوزين بنسب قد تصل إلى ٧٠٪ ؛ وذلك حسب الآلية السابقة، كذلك يتم الأمر في حالة صرف الأدوية. ٤. تتفاوت نسبة مساهمة الصندوق الشهرية في جانب العمليات، والأدوية من شهر لآخر حسب الحالات، والوضع المالي للصندوق كما تبلغ متوسط مساهمة الصندوق شهريًا في العمليات الجراحية والأدوية مبلغ ٥٠٠دولار.

اسم البرنامج	مشروع الغارمين.
فكرة المشروع	قضاء الديون عن المسجونين في قضايا الأموال في سجون المملكة المختلفة، وإطلاق سراحهم.
آلية العمل	- التنسيق مع إدارة السجون، والإصلاحيات وطرح الفكرة عليهم، وعمل إحصاء للغارمين وتحديد مبلغ معين؛ مثلًا من ٢٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ ريال يكون المبلغ المسموح به في مشروع الغارمين؛ لتسديده عن طريق المتبرعين, وذلك حسب دراسة المؤسسة لحالة الغرم وهو قابل للزيادة والنقصان. - طريقة استقبال التبرعات للغارمين، وهي أساس الفكرة وتكون كالتالي : أولاً : التنسيق مع قنوات فضائية متعاونة؛ بوضع شريط رسائل نصية أسفل الشاشة خاص بالغارمين توضح فيه الفكرة، والمؤسسة الخيرية التي تبنت الفكرة، وطريقة استقبال التبرع ويكون هذا الشريط له وقت محدد في القناة، أو دائم؛ على حسب تقبل القناة، والتنسيق معها، ويوزع على أكثر من قناة؛ وذلك حسب نشاط المؤسسة . ثانياً : تحدد المؤسسة عشر مجموعات؛ مثلًا: في كل مجموعة عدد معين من الغارمين بمبالغ محددة، وتضع رمزًا، أو رقمًا معينًا للسجين بدل اسمه، واسم المنطقة، وكمية الدين الذي عليه ، وتكون المجموعات مقسمةً؛ مثلًا كالآتي : مجموعة (أ) للدين من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ريال . مجموعة (ب) للدين من ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ ريال. مجموعة (ج) للدين من ١٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ ريال ..... وهكذا، لبقية المجموعات ثالثاً : تقوم المؤسسة الخيرية بالتنسيق مع جميع شركات الاتصالات الموجودة لدينا في المملكة عن كيفية استقبال التبرعات، وهي طريقة سهلةٌ جداً؛ حيث يكون هناك رقم خاص للغارمين في كل شركة، ويرسل المتبرع المشاهد من منزله عند قراءة شريط الرسائل النصية الخاص بالغارمين رسالة SMS يقدر لها قيمة ١٠ ريال تضاف على الفاتورة، ويتم خصمها لصالح المؤسسة بعد سداد الفاتورة، أو تخصم من الرصيد إذا كان الجوال غير مفوتر. رابعاً : فتح حسابات برقم موحد لدى جميع البنوك في المملكة، باسم المؤسسة الخيرية؛ لدعم الغارمين لمن يرغب في تسديد مبلغ أكبر، أو ربما المبلغ كاملاً ، والحمد لله التحويل الآن ميسَّرًا؛ عن طريق الصراف الآلي، أو عن طريق الهاتف والإنترنت. خامساً : الرسالة الشاملة : وهو أن تقوم المؤسسة بإرسال رسالة شاملة على أكبر عدد ممكن من الناس في جميع أنحاء المملكة عن طريق جميع شركات

اسم البرنامج	مشروع جمع الملابس من المحلات التجارية.
فكرة المشروع	الكثير من المحلات التجارية؛ لبيع الملابس المتنوعة تعاني من تكدس بعض الملابس لديها، والتي ذهبت موضتها، أو لم تُبعْ لهذه المحلات التجارية؛ فأهملتها في المستودعات بدون عرضها للبيع؛ كما أن الكثير من الناس يضعون ملابسهم في محلات غسيل الملابس ويتركونها؛ لأسباب غير معروفة، وآخرين يفصلون ثيابًا في محلات الخياطة، وأيضاً يتركونها لأسباب مادية، أو غير معروفة دون العودة لها، فنجد أن كثيرًا من محلات غسيل الملابس، ومحلات الخياطة، بل نستطيع أن نقول الجميع يعاني من تكدس الكثير من الملابس لديهم بسبب عدم عودة أصحابها لها، ومحاسبة المحل عن هذه الملابس . تقوم فكرة المشروع على عمل شراكات مع تلك المحلات التجارية، والمغاسل ومحلات الخياطة؛ للاستفادة من تلك الملابس، وتوزيعها على الفقراء.
آلية العمل	فنحتاج من الجمعيات الخيرية أن يكون لهم مندوبون متخصصون؛ للبحث عن هذه المحلات التجارية، ومقابلة أصحابها؛ لعرض نشاط الجمعية، واستقبالها للتبرعات، وطلب ما لديهم من أشياء قد يقبلون التبرع بها ، وعمل برنامج منظم للأحياء وأسماء المحلات التجارية ؛سواء محلات غسيل الملابس، أو محلات خياطة الملابس، أو محلات بيع الملابس ، ووضع الرقم الخاص لجوال المندوب،أو رقم الجمعية، ومعاودة التواصل مع المحلات أكثر من مرة؛ حتى يقتنع صاحب المحل بالتبرع، فكثير من أصحاب هذه المحلات - بإذن الله - سوف يقومون بالموافقة على الصدقة عن محلاتهم التجارية بهذه السلع شبه التالفة في نظرهم، وسوف يرتاح صاحب المحل؛ بسبب أنه تصدق من جهة، وتخلص من هذه البضاعة من جهة أخرى، وتكون المحلات قد تعودت على طريقة جديدة للتصدق بما لا يمكن بيعه، وربما يزيد بالدعم العيني والمادي.

اسم البرنامج	مشروع جمع الأثاث.
فكرة المشروع	الكثير من محلات بيع الأثاث بالجملة، أو بالقطاع، أو محلات بيع الأثاث المستخدم، ومحلات تفصيل المجالس والكنبات والستائر، لديها مستودعات كبيرة، ومليئة بأثاث منوع قديم، وغير معروض للبيع، وربما تريد التخلص منه؛ لتنظيف وترتيب المستودع بالبضائع الجديدة. تقوم فكرة المشروع على عمل شراكات مع تلك المحلات؛ للاستفادة من تلك الأثاثات وتوزيعها على الفقراء.
آلية العمل	فنحتاج من الجمعيات الخيرية أن يكون لهم مندوبين متخصصين؛ للبحث عن هذه المحلات، ومقابلة أصحابها؛ لعرض نشاط الجمعية، واستقبالها للتبرعات، وطلب ما لديهم من أشياء قد يقبلون بالتبرع بها، وعمل برنامج منظم للأحياء وأسماء المحلات، ووضع الرقم الخاص لجوال المندوب، أو رقم الجمعية، ومعاودة التواصل مع المحلات أكثر من مرة؛ حتى يقتنع صاحب المحل بالتبرع، فكثير من أصحاب هذه المحلات - بإذن الله - سوف يقومون بالموافقة على الصدقة عن محلاتهم التجارية بهذه السلع شبه التالفة في نظرهم، وسوف يرتاح صاحب المحل؛ بسبب أنه تصدق من جهة، وتخلص من هذه البضاعة من جهة أخرى، وتكون المحلات قد تعودت على طريقة جديدة للتصدق بما لا يمكن بيعه، وربما يزيد بالدعم العيني والمادي.

اسم البرنامج	مشروع توزيع الأثاث الفائض للأسر الفقيرة المتعففة.
فكرة المشروع	فكرة المشروع تقوم على استلام الأثاثات غير المرغوبة فيها من الأسر التي ترغب في تغيير أثاثات منزلها، وتوزيعها للأسر الفقيرة المتعففة.
آلية العمل	تقوم الجهة المنفذة بالتسويق للفكرة؛ وذلك عبر الإعلان عنها في المساجد، ووضع الملصقات في الأحياء السكنية، وتخصيص مكان مناسب وسيارات؛ لاستلام الأثاث من الأسر التي ترغب في تغيير أثاثها، وتوزيعه على الأسر الفقيرة.

اسم البرنامج	مشروع التكافل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية.
فكرة المشروع	تكوين لجان شعبية داخل الأحياء تكون مهمتها الرئيسية رعاية الأسر الفقيرة في الحي .
آلية العمل	تتبنى الجمعيات الخيرية التي تخدم أحياء معينة مبادرة بالشراكة مع المساجد؛ لتكوين لجان شعبية للتكافل الاجتماعي داخل كل حي، يكون أحد مساجد الحي مقرًا لكل لجنة، وتسعى هذه اللجنة إلى دراسة أحوال سكان الحي، والتعرف على احتياجات الأسر الفقيرة فيه، وجمع التبرعات لاشباع تلك الحاجات، ويمكن أن تستفيد اللجنة من امكانيات وخبرات الجمعية الخيرية التي تتبع لها.
أهداف المشروع	إشباع الاحتياجات الضرورية للأسر الفقيرة في الأحياء السكنية (علاج - دفع إيجار - سداد رسوم دراسية - توفير ملابس، أو أغذية، أو غيرها من الاجتياجات). • تفعيل دور الجميات الخيرية؛ وذلك بصناعة أذرعة شعبية لها تكون قادرة على الوصول إلى أكبر شريحة من المحتاجين ومساعدتهم. • تفعيل دور المساجد في مجال الخدمة الاجتماعية، وبالتحديد في مجال مكافحة الفقر. • تفعيل دور المواطن العادي واستغلال طاقاته لمكافحة الفقر.

اسم البرنامج	مشروع بطاقات المواد الغذائية.
فكرة المشروع	توفير بطاقات المواد الغذائية للفقراء غير القادرين على العمل؛ بحيث تستخدم في توفير المواد الغذائية الضرورية لهؤلاء الفقراء من محلات المواد الغذائية في الأحياء السكنية.
آلية العمل	• تقوم الجهة المنفذة بدراسة الوضع الراهن للأسر الفقيرة، وتحديد الأسر المستحقة لهذه الخدمة، وفق شروط ومعايير واضحة. • تجهيز بطاقات المواد الغذائية والتي تشتمل على الأصناف الضرورية التي تحتاجها الأسر الفقيرة مثل الدقيق، السكر، الزيت، الأرز، ...ألخ • تعقد الجهة المنفذة شراكات مع محلات المواد الغذائية في الأحياء السكنية المستهدفة؛ لاعتماد بطاقات المواد الغذائية لديها. • تحدد في بطاقة المواد الغذائية الكمية المناسبة التي يمكن أن تستفيد منها كل أسرة؛ حسب حجم الأسر واحتياجاتها. • تستخدم البطاقة لمرة واحدة فقط كل شهر. • يتم الترويج للمشروع من خلال المساجد، وفي خطب الجمعة؛ وذلك بحثٍّ الناس على التكافل الاجتماعي. • يتم الاعتماد في تمويل المشروع على التبرعات الشهرية المنتظمة التي يلتزم بها سكان الأحياء في المساجد.

اسم البرنامج	مشروع بطاقات اللوازم المدرسية.
فكرة المشروع	توفير بطاقات اللوازم المدرسية للفقراء غير القادرين على العمل؛ بحيث تستخدم في توفير اللوازم المدرسية للطلاب الفقراء من المكتبات، والقرطاسية في الأحياء السكنية.
آلية العمل	• تقوم الجهة المنفذة بتحديد الطلاب المستهدفين؛ وفق شروط ومعايير واضحة. • تجهيز بطاقات اللوازم المدرسية. • تعقد الجهة المنفذة شراكات مع المكتبات القرطاسية في الأحياء السكنية المستهدفة؛ لاعتماد البطاقات لديها. • تحدد في البطاقة مبالغ مناسبة يمكن أن تستفيد منها كل أسرة؛ حسب عدد الطلاب فيها. • تستخدم البطاقة لمرة واحدة فقط كل فصل دراسي. • يتم الترويج للمشروع من خلال المساجد، وفي خطب الجمعة؛ وذلك بحثٍّ الناس على التكافل الاجتماعي. • يتم الاعتماد في تمويل المشروع على التبرعات الشهرية المنتظمة التي يلتزم بها سكان الأحياء في المساجد.

اسم البرنامج	مشروع بطاقات توفير مياه الشرب.
فكرة المشروع	توفير بطاقات مياه الشرب للأسر الفقيرة في الأحياء السكنية؛ بحيث تستخدم في شراء قوارير المياه الصحية، لتلك الأسر بصفة منتظمة؛ وذلك بغرض تخفيف الأعباء عن تلك الأسر.
آلية العمل	• تقوم الجهة المنفذة بتحديد الأسر المستهدفة؛ وفق شروط ومعايير محددة. • تجهيز بطاقات توفير مياه الشرب الصحية. • تعقد الجهة المنفذة شراكات مع شركات توزيع المياه الصحية؛ لاعتماد البطاقات لديها. • تحدد في البطاقة عدد محدد من قوارير المياه لكل أسرة؛ حسب حجم الأسرة. • يتم الترويج للمشروع من خلال المساجد، وفي خطب الجمعة؛ وذلك بحثٍّ الناس على التكافل الاجتماعي. • يتم الاعتماد في تمويل المشروع على التبرعات الشهرية المنتظمة التي يلتزم بها سكان الأحياء في المساجد.

اسم البرنامج	مشروع تسديد فواتير الكهرباء.
فكرة المشروع	تعاني كثير من الأسر الفقيرة من عدم القدرة على تسديد فواتير الكهرباء؛ مما يجعلها تتراكم عليها؛ وتسبب لها همًّا وغمًّا، وقد يؤدي عدم السداد إلى قطع الخدمة عنهم. وعليه فإن الفكرة تقوم على أساس أن يتكافل أفراد المجتمع في السداد المنتظم لفواتير الكهرباء للأسر الفقيرة المتعففة.
آلية العمل	• تقوم الجهة المنفذة بتحديد الأسر المستهدفة؛ وفق شروط ومعايير محددة. • يتم تحديد الحد الأعلى للقيمة الشهرية التي يمكن أن تدفع عن الأسرة. • يتم الترويج للمشروع من خلال المساجد، وفي خطب الجمعة؛ وذلك بحث الناس على التكافل الاجتماعي. • يتم الاعتماد في تمويل المشروع على التبرعات الشهرية المنتظمة التي يلتزم بها سكان الأحياء في المساجد.

اسم البرنامج	المعونات المالية المتكررة.
فكرة المشروع	يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الفئات التي تحتاج إلى من يقف إلى جانبها، ويساعدها في تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم لها ومساعدتها؛ لمواجهة بعض الظروف التي لا تستطيع تحملها لوحدها؛ وذلك من خلال توفير معونة نقدية متكررة لهذه الفئات، والتي من ضمنها أسر الأرامل، والمطلقات، والمهجورات، وأسر السجناء، والعجزة، وغيرها من الأسر التي تنطبق عليها التعليمات المعمول بها.
آلية العمل	• تقوم الجهة المنفذة بتحديد الأسر المستهدفة؛ وفق شروط ومعايير محددة. • يتم تحديد الحد الأعلى للقيمة الشهرية التي يمكن أن تدفع عن الأسرة. • يتم الترويج للمشروع من خلال المساجد، وفي خطب الجمعة؛ وذلك بحث الناس على التكافل الاجتماعي. • يتم الاعتماد في تمويل المشروع على التبرعات الشهرية المنتظمة التي يلتزم بها سكان الأحياء في المساجد.

اسم البرنامج	برنامج التطوع الخيري.
فكرة المشروع	تقوم الفكرة على تكوين جهة خيرية تجمع المتطوعين؛ لعمل الخير في نطاق جغرافي معين، يتم الاستفادة منهم في مساعدة الأسر الفقيرة على إنجاز أعمالها، وإشباع احتياجاتها
آلية العمل	• يتم تكوين هيئة تطوعية تجمع الشباب الراغبين في التطوع؛ لعمل الخير، ومساعدة الفقراء، ثم تكوين مجلس إدارة لهذه الهيئة؛ وفقًا لآليات محددة. • يتم حصر الشباب المتطوع الراغب في الانضمام للهيئة كلٌّ؛ حسب نوع العمل الذي يمكن أن يقدمه. • تقوم الهيئة بحصر الأسر الفقيرة ودراسة احتياجاتها؛ لتحديد نوعية المساعدة التي يمكن أن تقدمها الهيئة؛ بناءً على ما يتوفر لديها من مهارات، وقدرات للمتطوعين.

اسم البرنامج	صندوق الحي.
فكرة المشروع	تتلخص الفكرة في تكوين صناديق في الأحياء؛ لدعم الفئات المحتاجة؛ كالشاب ذي الدخل المحدود، ويرغب في الزواج، ويحتاج إلى من يدعمه في ذلك المشروع الاجتماعي، أو ترميم بيت أسرة يتطلب الإصلاح، أو دعم أرملة، أو الإسهام في مشروعات صغيرة تدعم الأهالي، وتساعدهم نحو إيجاد موارد دخل إضافية؛ تُحسّن من معيشتهم، إلى جانب إقامة فعاليات اجتماعية، ووطنية تجمع أبناء الحي، وتزيد من تكافلهم الاجتماعي
آلية العمل	• تقوم الجهة المنفذة بتحديد الأعضاء المساهمين في الصندوق، ومبلغ المساهمة الشهرية. • يتم تحديد مصارف الصندوق. • يتم وضع شروط، ومعايير محددة، لإقرار عملية الصرف.

شركـــة نماء الإعلامية
Namaa Media Company
عالمـك الجديد

إعداد وتصميم شركة نماء الإعلامية

Riyadh KSA, TEL.+966 1 46 222 03 FAX +966 1 46 200 56
www.namaa.com.sa - info@namaa.com.sa

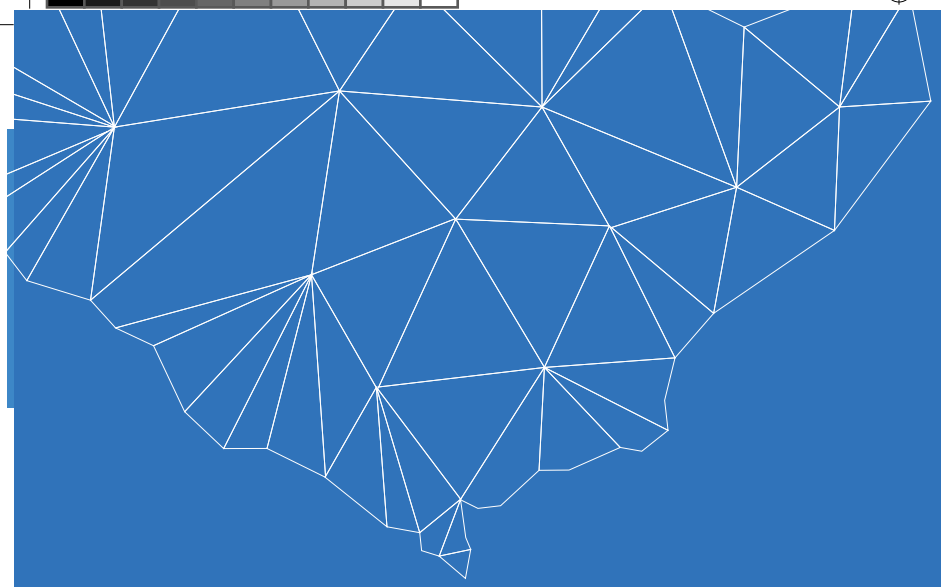

مؤسسة
محمد وعبدالله
إبراهيم السبيعي الخيرية

شركة نماء الإعلامية
Namaa Media Company
عالمك الجديد

إعداد وتصميم شركة نماء الإعلامية

Riyadh KSA, TEL.+966 1 46 222 03 FAX +966 1 46 200 56
www.namaa.com.sa - info@namaa.com.sa